

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة ديالى / كلية التربية الأساسية  
قسم اللغة العربية

# المباحث اللغوية والنحوية في كتاب تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدّماميني

رسالة قدّمتها

هدى مال الله أحمد

إلى مجلس كلية التربية الأساسية في جامعة ديالى ،  
وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في  
اللغة العربية تخصص ( اللغة والنحو )

إشراف

أ.م.د. قسمة مدحت حسين

٢٠١٤ م

١٤٣٦ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ن وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ مَا أَنتَ بِنَعْمَ

رَبِّكَ بِمُجْنُونَ

صدق الله العظيم

(القلم: ١ - ٢)

## إقرار المشرف

أشهد أنّ إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ (المباحث اللغوية والنحوية في كتاب تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدّماميني ) التي قدمتها الطالبة ( هدى مال الله أحمد ) جرى بإشرافي في كلية التربية الأساسية - جامعة ديالى ، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها .

## التوقيع

اسم المشرف : أ.م.د. قسمة مدحت حسين

التاريخ : ٢٠١٤/١٠/٣٠ م

بناءً على التوصيات المتوافرة ، أشرح هذه الرسالة للمناقشة .

## التوقيع

أ. د فرات جبار سعدالله

معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا

التاريخ : / / ٢٠١٤ م

## إقرار الخبير العلمي

اشهد أن هذه الرسالة الموسومة بـ ( المباحث اللغوية والنحوية في كتاب تعليق  
الفرائد على تسهيل الفوائد للذماميني ) ، المقدمة من قبل الطالبة ( هدى مال الله  
أحمد ) لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها قد قوّمتُ علمياً وأرشحها  
للمناقشة .

التوقيع :

الاسم :

التاريخ : / / ٢٠١٠م

## إقرار لجنة المناقشة

نحن رئيس لجنة المناقشة وأعضاءها نشهد أننا اطلعنا على هذه الرسالة الموسومة بـ(المباحث اللغوية والنحوية في كتاب تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدّماميني) المقدمة من الطالبة ( هدى مال الله أحمد ) ، وقد ناقشنا الطالبة في محتوياتها وفي ما له علاقة بها . ووجدنا أنها جديرة بالقبول لنيل درجة ماجستير في اللغة العربية وآدابها بتقدير ( ) .

التوقيع	التوقيع
الاسم :	الاسم :
التاريخ : / / ٢٠١١م	التاريخ : / / ٢٠١١م
عضواً	رئيساً
التوقيع	التوقيع
الاسم : أ.م.د.قسمة مدحت حسين القيسي	الاسم :
التاريخ : / / ٢٠١١م	التاريخ : / / ٢٠١١م
عضواً ومشرفاً	عضواً

صادق على الرسالة مجلس كلية التربية الأساسية - جامعة ديالى

التوقيع

الاسم : أ.م.د.حاتم جاسم عزيز

عميد كلية التربية الأساسية / جامعة ديالى



التاريخ : / / ٢٠١١م

# الإهداء

هأنذا أصبحتُ قادرةً على إهداءِ ثمرةِ جُهدي إلى نور

عيني وفرحة قلبي  والدي  ( رحمه الله )، و  والدتي 

حبا وتقديرا

الى مَنْ بذروا البذرة حتى وجدوا ثمرة حصادها  عائلتي 

وفاءً واعتزازاً

الباحث

هدى



## شكرٌ وامتنانٌ

أقدّم وافر الشكر والامتنان لكل من كان سبباً في تعلّمي طوال سني رحلتي الدراسية بتنوع مراحلها ، لاسيما الرحلة الدراسية الأكاديمية في الدراسات العليا .

كما لا أنسى شكري وامتناني لأساتذة قسم اللغة العربية في كلية التربية الأساسية جامعة ديالى، الذين نهلت منهم علماً شدّ أزرّي ، وقوّى عضدي ، وبث رونقاً ماتعاً تدفق من ثنايا أناملي لتخطّ جهداً كان لهم منه القدر المعلى .

وشكري وامتناني لأستاذتي الرائعة الدكتورة قسمة مدحت التي منحنتني من وقتها الثمين شطراً كبيراً ورافقتني في طريق إكمال رسالتي مراجعةً وتصحيحاً وإرشاداً، فضلاً عن حنانها الذي خفّف عني صدمتي وأنا أهجر من وطني الصغير بيتنا الذي يعبق بالذكريات الجميلة .

ولا أنسى شكري الوافر لكل من أسهم في تقديم العون في إتمام رسالتي هذه ، وأخص منهم الدكتور مازن عبد الرسول ، والدكتور محمد صالح الجبوري ، والأستاذ عبد الحسين أحمد رشيد ، والدكتورة وجدان برهان عبد الكريم ، والأستاذة شيماء حاتم عبود لما قدموه من عون كبير لا أنساه .

وآخر الشكر والامتنان لكل الأحبة ممن له لمسةٌ أو أثر في تحويل هذا الجهد معيماً يستقي منه الطلبة الأعزاء ، فضلاً عن الباحثين في أسرار لغتنا الجميلة اللغة العربية .

الصفحة	الموضوعات
٥-١	المقدمة
١٤-٦	<b>التمهيد: سيرة ابن مالك والدماميني .</b>
١٠ -٧	- سيرة ابن مالك .
٧	أولاً : اسمه ومولده
٨-٧	ثانياً : شيوخه .
٨	ثالثاً : تلامذته .
٩	رابعاً : مؤلفاته ومكانته العلمية .
١٠	خامساً : وفاته .
١٥ -١١	- سيرة الّدماميني .
١١	أولاً : اسمه ونسبه وكنيته ولقبه .
١١	ثانياً : مولده
١٣ -١٢	ثالثاً : حياته العلمية .
١٣	رابعاً : شيوخه .
١٤-١٣	خامساً : تلامذته .
١٥-١٤	سادساً : مؤلفاته .
١٥	سابعاً : وفاته .
٥١ -١٦	<b>- الفصل الاول : منهج الّدماميني في كتاب تعليق الفرائد</b>
٣١- ١٧	- المبحث الأول : منهج الّدماميني اللغوي والنحوي
١٩-١٧	أولاً : منهجية كتاب التعليق .
١٧	١ - مقدمة الكتاب .
١٨	٢ - ترتيب الموضوعات .
١٩ -١٨	ثانياً : اثاره الأسئلة والإجابة .
٢٠	ثالثاً : تاجيله القول في بعض المسائل .
٢١-٢٠	رابعاً : الإيجاز والاختصار .
٢١	خامساً : الاستدلال بالأراء الفقهية ورده على الفقهاء
٢٣-٢٢	سادساً : الأحكام العروضية وتصحيح الوزن .
٢٤-٢٣	سابعاً : النكت والأحاجي والنحوية واللغوية .
٢٥-٢٤	ثامناً : العناية بالمعاني اللغوية وذكر آراء العلماء .
٢٥	تاسعاً : توضيحه أصل بعض الكلمات واشتقاقها .
٢٧-٢٦	عاشراً : عرض أقوال النحاة واعتراضه عليهم وإجابته .
٢٨-٢٧	حادي عشر : مزج الشرح بالأصل .
٢٨	ثاني عشر : الاعتداد بالفصيح من كلام العرب



٢٩	ثالث عشر : الإكثار من الاستشهاد بالقرآن الكريم والحديث النبوي الشريف والشعر العربي والأمثال .
٢٩	رابع عشر : تعليقه على الأصح عند المصنف .
٣١-٢٩	خامس عشر : مأخذ الدماميني على ابن مالك .
-٣٢	المبحث الثاني : موارد اللغوية والنحوية ومنهجه .
٣٣ -٣٢	أولاً : الأخذ عن الشيوخ .
٣٧ -٣٣	ثانياً : النقل من الكتب .
٣٧	طريقته في ذكر الكتب .
٣٨- ٣٧	- كتب صرح بذكر اسمائها واسماء مؤلفيها .
٣٨	- كتب صرح بذكر اسمائها ولم يصرح بذكر أسماء مؤلفيها .
٣٩	- كتب لم يصرح بذكر اسمائها ويصرح بذكر أسماء مؤلفيها
٤٦-٣٩	ثالثاً : الأعلام .
٤٩-٤٧	- طريقته في ذكر الأعلام .
٥١- ٤٩	- أساليب النقل عند الدماميني من الكتب .
-٥٢	<b>الفصل الثاني (الأصول النحوية)</b>
٥٤ -٥٢	أصول النحو
٥٦-٥٥	المبحث الأول ( السماع)
- ٥٦	أولاً : القرآن الكريم وقراءته .
٥٦- ٥٢	- القرآن الكريم .
٥٧	- القراءات القرآنية .
٦٢ - ٥٩	ثانياً : الحديث النبوي الشريف .
٧١ - ٦٢	ثالثاً : كلام العرب .
٦٨- ٦٣	- الشعر .
٧١ - ٦٩	- النثر (أقوال العرب وأمثالهم) .
٨٣ - ٧٢	المبحث الثاني (القياس)
٨٩- ٨٤	المبحث الثالث ( الإجماع واستصحاب الحال )
٨٥ - ٨٤	- الإجماع .
٨٩ - ٨٦	- استصحاب الحال .
٩٥ - ٩٠	المبحث الرابع ( التعليل)
٢١٢ - ٩٦	الفصل الثالث (المباحث اللغوية)
١٠٦ - ٩٨	المبحث الأول (المباحث الصوتية)
١٠٤ - ٩٨	أولاً : المصطلحات الصوتية .
٩٩ - ٩٨	- المخارج .

٩٩	أ- مخرج (الهمزة والذال)
١٠١ - ٩٩	ب- الاختلاس .
١٠٣ - ١٠١	ج - الإدغام .
١٠٤ - ١٠٣	د- الاشباع .
١٠٦ - ١٠٤	ثانياً : اللهجات .
١١٥ - ١٠٧	المبحث الثاني ( المباحث الصرفية)
١١٠ - ١٠٧	أولاً: أبنية الأفعال والمصادر .
١٠٩ - ١٠٨	- أبنية الأفعال .
١١٠ - ١٠٩	- أبنية المصادر .
١١٥ - ١١٠	ثانياً : الدلالة العددية للصيغ الصرفية .
١١٢ - ١١١	- المثني
١١٥ - ١١٢	- الجمع .
١١٢	أ- جمع التصحيح .
١١٣	- جمع المذكر السالم
١١٤	- جمع المؤنث السالم .
١١٥ - ١١٤	ب - جمع التكسير .
١٢١ - ١١٦	المبحث الثالث ( الدراسة الدلالية )
١١٨ - ١١٧	أولاً : الترادف .
١٢٠ - ١١٨	ثانياً : التضاد .
١٢٠	ثالثاً : الأضداد
١٢١	رابعاً : المولد
١٨٨ - ١٢٢	الفصل الرابع ( المباحث النحوية)
١٥١ - ١٢٣	المبحث الأول ( المُقَدِّمَاتُ النَحْوِيَّة)
١٣٠ - ١٢٤	أولاً : الكلام وما يتألف منه
١٢٦ - ١٢٤	- الكلم والكلام
١٣٠ - ١٢٧	- اقسام الكلام
١٢٨ - ١٢٧	- الاسم
١٢٩ - ١٢٨	- الفعل
١٣٠ - ١٢٩	- الحرف
١٣٠	ثانياً : الإعراب
١٣٣ - ١٣١	- أصل الإعراب والبناء في الأسماء والأفعال
١٣٣	- نيابة الحرف عن الحركة

١٣٤ - ١٣٣	- الأسماء الستة
١٣٥ - ١٣٤	- البناء
١٥١ - ١٣٦	ثالثاً : المعرفة والنكرة
١٣٩ - ١٣٧	- الضمائر
١٤٠ - ١٣٧	- اتصال الضمير وانفصاله
١٤٠ - ١٣٩	- العلم
١٤٥ - ١٤١	- الموصولات
١٤٩ - ١٤٥	- موصولية ( الالف واللام)
١٥١ - ١٤٩	- اسماء الإشارة
١٩٠ - ١٦٥	المبحث الثاني (المركب الاسمي ونواسخه)
١٧٤ - ١٦٥	أولاً : المبتدأ والخبر
١٦٩ - ١٦٥	- المبتدأ
١٧٤ - ١٦٩	- الخبر
١٨٩ - ١٧٤	ثانياً : نواسخ الابتداء
١٧٧ - ١٧٥	- كان وأخواتها
١٨٠ - ١٧٨	- المشبهات بليس
١٨٣ - ١٨١	- أفعال المقاربة
١٨٥ - ١٨٣	- أفعال القلوب
١٨٧ - ١٨٥	- إنَّ وأخواتها
١٨٩ - ١٨٧	- لا النافية للجنس
٢٠٣ - ١٩٠	المبحث الثالث ( الفاعل ونائبه و الاشتغال)
١٩٦ - ١٩٠	- الفاعل
٢٠٠ - ١٩٧	- نائب الفاعل
٢٠٣ - ٢٠١	- الاشتغال
٢٠٦ - ٢٠٤	النتائج
٢٢٨ = ٢٠٧	المصادر والمراجع
A-B	الملخص باللغة الأنكليزية





... الحمد لله أحمده على التوفيق للتحميد، واشكره على الإتمام والتسديد،  
وأسأله من فضله المزيد، وأصلي وأسلم على أشرف الأنبياء والمرسلين الصادق  
الأمين، المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه أجمعين ، ومن سار على نهجه  
واهتدى بسنته إلى يوم الدين .

أما بعد ...

فإن من العلماء الذين أولوا اهتماماً بفن التأليف في علوم النحو والتصريف  
الإمام: محمد جمال الدين بن عبد الله بن مالك (ت ٦٧٢هـ)؛ فقد كتب في هذه العلوم  
كتباً مفيدة وتقنن في ذلك، فوضع المتون، وشرح بعضها، ومنها: (الكافية الشافية)،  
(تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) ، وقد لقي هذا الأخير اهتماماً من علماء النحو  
والصرف، فأقبلوا عليه بالشرح، فتعددت الشروح عليه، إلا أن لكلٍ منهجه الخاص  
به في الشرح. ومن هؤلاء العلماء: محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني  
(ت ٨٢٧هـ) ، وذلك في كتابه: (تعليق الفوائد على تسهيل الفوائد) ، الذي يُعدُّ من  
شروح التسهيل المهمة ؛ لأن الدماميني في شرحه لهذا المؤلف قد أفاد ممن سبقه من  
النحاة وفي مقدمتهم ابن مالك، وأبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، وتلميذه المرادي  
(ت ٧٤٩هـ) ، فكان هذا الكتاب بحق موسوعة نحوية وصرفية شاملة ، كشفت لنا  
عقلية الدماميني الفذة من خلال طريقتة الخاصة في تنظيم كتابه ، وهذا ما سنذكره  
أثناء عرضنا لمنهجه \_ إن شاء الله .

ولما كانت رغبتني في الكتابة عن موضوع نحوي؛ استشرتُ الدكتور:  
(مازن عبد الرسول) في ذلك، فاقترح عليّ \_مشكوراً\_ دراسة كتاب: (تعليق الفوائد

على تسهيل الفوائد)، وعلى بركة الله \_تعالى اسمه\_ وتوكلي عليه ، وبتشجيع من الدكتور : (مازن عبد الرسول) عازمت البحث في هذا الكتاب ؛ ليكون موضوعاً لرسالتي الموسومة بـ: ( المباحث اللغوية والنحوية في كتاب : تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد )، بعدما تيقنا أن المادة اللغوية والنحوية في الكتاب \_المر ذكره\_ تحتاج إلى جمعها وترتيبها في دراسة علمية ، فهذا الكتاب يستحق الوقوف عنده ، ودراسته ، وهذا ما شجّعني على الكتابة في هذا الموضوع.

وبعد مسيرتي في جمع المادة اللغوية والنحوية وجدتُ أنها تستدعي تقسيمها على تمهيد ، وأربعة فصول وخاتمة.

أما التمهيد فقد ضم مبحثين درست فيهما شخصية ابن مالك ، والدّماميني .

وحمل الفصل الاول عنوان : منهج الدّماميني في كتابه : (تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد) ، واشتمل على مبحثين ، تناول الاول منهما : منهج الدّماميني اللغوي والنحوي ، والثاني : موارده اللغوية والنحوية.

أما الفصل الثاني فقد تناولت فيه الاصول النحوية في الكتاب \_المر ذكره\_ واشتمل على أربعة مباحث ، ذكرتُ في المبحث الاول ، السماع وأقسامه الثلاثة : القرآن الكريم وقراءته ، والحديث النبوي الشريف ، وكلام العرب (الشعر والنثر). أما المبحث الثاني ، فقد تطرقتُ فيه إلى القياس ، وهو على ثلاثة أقسام : الألفاظ التي استعملها للتعبير عن القياس ، وأنواع القياس ، ومراتب القياس عند الدّماميني . أما المبحث الثالث ، فتناولت فيه : الإجماع واستصحاب الحال. وفي المبحث الرابع درستُ التعليق .

أما الفصل الثالث ، فقد خُصص لذكر المباحث اللغوية في كتاب : (تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد) ، واشتمل على ثلاثة مباحث ، حمل المبحث الأول اسم

المباحث الصوتية ، وذكرتُ فيه المصطلحات الصوتية ، واللهجات ، وذكرتُ في المبحث الثاني : المباحث الصرفية ، ابنية الأفعال والمصادر ، والدلالة العددية للصيغ الصرفية. وأمّا المبحث الثالث ، فقد تناولت فيه المباحث الدلالية.

وجاء الفصل الرابع : المباحث النحوية في كتاب : (تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد)، مشتملاً على ثلاثة مباحث ، خُصص المبحث الاول في دراسة المقدمات النحوية ، وهي على ثلاثة اقسام : الكلام وما يتألف منه ، والإعراب والبناء ، والمعرفة والنكرة. أمّا المبحث الثاني ، فقد تناولت فيه المركب الاسمي ونواسخه وجاء في قسمين: المبتدأ والخبر، ونواسخ الابتداء. أما المبحث الثالث ، فقد ضم الموضوعات الآتية : الفاعل ، نائب الفاعل ، الاشتغال ، وكان هذا الفصل من أكبر الفصول ؛ نظراً لحجم القاعدة النحوية الكبيرة التي تحتاج إلى مساحة كبيرة في الدراسة.

وأخيراً ختمت رسالتي بأهم ما استخلصته من نتائج بعد الدراسة. وكغيرها من الدراسات الجامعية صنعت لدراستي ثبناً بالمصادر والمراجع، ذكرتُ فيه الكتب التي أفدتُ منها، من كتب التفسير، والمعاجم، واللغة، والنحو، والصرف، والتراجم.

والحق أن ثمة صعوبات واجهت هذه الدراسة ، لا أذكر هنا الصعوبات الشخصية ؛ لأننا نعيش في ظروف استثنائية لم يسلم منها أحدٌ ، مع تفاوت نسبي بين هذا وذاك. إلا أنني لا بدّ أن أشير إلى الصعوبات العلمية التي واجهتني في هذه الرسالة ، ومنها : أن كتاب : (تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد) ، من الكتب التي لم يكتمل طباعة أجزاءها كلها ، فهذا الكتاب له سبعة أجزاء ، وما طُبِع منها أربعة أجزاء فقط ، وقد بحثتُ عن بقية الأجزاء جاهدةً ، ولم أتمكن من الحصول عليها ؛ بسبب عدم طباعتها ، فكان هذا سبباً في الصعوبات التي واجهتني، وسبباً في عدم اكتمال دراستي لأبواب هذا الكتاب ؛ فقد كانت هذه الأجزاء الأربعة تخصُّ الأبواب النحوية فقط ، أمّا المادة اللغوية فكانت عبارة عن إشارات في هذه الأجزاء

المطبوعة ، وهو ما جعل دراستي للمادة اللغوية فقيرة جداً ، وكُنْتُ أملُ في تعديل العنوان لهذا السبب .

ولقلة المادة اللغوية في الأجزاء الأربعة المطبوعة ؛ احتجتُ إلى بذل الكثير من الجهد في جمع هذه المادة من هذه الأجزاء ؛ إذ أنها كانت مجرد إشارات ، فجمعت شتات هذه المادة ؛ لتكون عنواناً لفصل من دراستي .

أمَّا الكتب التي اعتمدت عليها هذه الدراسة ، وشكّلت روافد لها فهي عديدة ومتنوعة ، منها كتب التفسير ، كتفسير : البغوي المسمّى " معالم التنزيل " للإمام مُحي السنّة أبي محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت: ٥١٦ هـ ) ، و(الكشاف عن حقائق التأويل وعيون الاقاول في وجوه التأويل)، لجارالله محمود بن عمر الزمخشري(ت ٥٣٨ هـ) ، و(البحر المحيط) لأبي حيان الأندلسي(ت: ٧٤٥ هـ)...، وكتب القراءات القرآنية ك (إبراز المعاني من حَزْر الأمانى في القراءات السبع) للإمام الشاطبي (ت: ٥٩٠ هـ) ، و (النشر في القراءات العشر)، ابن الجزري (ت : ٨٣٣ هـ) ...، وكتب اللغة ، ومنها : (كتاب العين) ، للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت: ١٧٥ هـ) ، و(لسان العرب) ، لابن منظور(ت: ٧١١ هـ) ...، وكتب شروحات الألفية ، ك(شرح ابن عقيل) ، بهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت: ٧٦٩ هـ) ، و(شرح التسهيل ) لابن مالك (ت: ٦٧٢ هـ)...، وكتب حروف المعاني ، أو معاني الحروف ك (رصف المباني في شرح حروف المعاني) للمالقي (ت ٧٠٢ هـ) ، و(الجنى الداني في حروف المعاني ) ، الحسن بن قاسم المرادي (ت: ٧٤٩ هـ) ...، إلى جَنبِ عددٍ كبيرٍ من كتب التراث اللغوية ، وكتب ودراسات حديثة لها صلة بموضوع الدراسة الحالية ، وبهذا فقد تنوعت مظان هذه الدراسة وتعددت .

وختاماً أسأل الله \_ تعالى \_ أن يتقبَّلَ رسالتي هذه قبولاً حسناً ويجعلها في خدمة لغة القرآن الكريم ، وأن يُلبسَهَا ثوبَ النَّجَاحِ ويوفِّقني إلى طُرُقِ الفلاح ولا يجعلني من المغترِّين ، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين .







## سيرة ابن مالك

### أولاً : اسمه ومولده

هو (( الشيخ جمال الدين بن مالك ، محمد بن عبدالله بن عبد الله بن مالك الإمام العلامة الأوحى جمال الدين أبو عبدالله الطائي الجباني الشافعي النحوي ، والجباني نسبة إلى جيان بلد بالأندلس — نزيل دمشق )) (١) ، ولد ابن مالك في جيان ( بالأندلس ) سنة ستمائة ، أو سنة إحدى وستمائة ، ولم يذكر المؤرخون شيئاً عن نشأته (٢) .

### ثانياً : شيوخه

قال أبو حيان : (( بحثت عن شيوخه فلم أجد له شيخاً مشهوراً يعتمد عليه ويرجع في حل المشكلات إليه ، إلا أن بعض تلامذته ذكروا أنه قال : قرأت على ثابت ابن حيان بجان ، وجلست في حلقة أبي علي الشلوبين نحو من ثلاثة عشر يوماً ، ولم يكن ثابت بن حيان من الأئمة النحويين وإنما كان من تلامذة أئمة المقرئين)) (٣) ، سمع بدمشق من مكرم ، وأبي صادق الحسن بن صباح ، وأبي الحسن السخاوي وغيرهم ، وجالس في حلب ابن عمرو (٤) ، قرأ النحو والقراءات

---

(١) ينظر : الوافي بالوفيات ، للصفدي : ٣ / ٢٨٥ - ٢٨٦ ، وغاية النهاية ، لشمس الدين الجزري : ٢ / ١٥٩ ، وبغية الوعاة ، للسيوطي : ١ / ١١٩ ، وشذرات الذهب ، لابن العماد : ٧ / ٥٩٠ ، والأعلام ، للزركلي : ٦ / ٢٣٣ .

(٢) ينظر : الوافي بالوفيات ، للصفدي : ٣ / ٢٨٦ ، وغاية النهاية ، لشمس الدين الجزري : ٢ / ١٥٩ ، وبغية الوعاة ، للسيوطي : ١ / ١١٩ ، وشذرات الذهب ، لابن العماد : ٧ / ٥٩١ ، والأعلام ، للزركلي : ٦ / ٢٣٣ .

(٣) بغية الوعاة ، للسيوطي : ١ / ١٢٠ .

(٤) ينظر : الوافي بالوفيات ، للصفدي : ٣ / ٢٨٦ ، وغاية النهاية ، لشمس الدين الجزري : ٢ / ١٥٩ ، وشذرات الذهب ، لابن العماد : ٧ / ٥٩١ .

على ثابت بن محمد بن يوسف بن خيار أبي طاهر الكلاعي الليلي ، ومن  
مشايخه ابن يعيش ( ت: ٦٤٣ هـ ) وقد جلس في حلقة تدريس ابن الحاجب<sup>(١)</sup> .

### ثالثاً : تلامذته

أقام ابن مالك بدمشق مدة يصنف ويشغل ، وتصدر بالتربة العادلية  
وبالجامع المعمور<sup>(٢)</sup> ، وذكر ابن الجزري : حدثني بعض شيوخنا أنه كان  
يجلس في وظيفته مشيخة الإقراء بشباك التربة العادلية وينتظر من يحضر  
يأخذ عنه . فمن التلاميذ الذين أخذوا عنه<sup>(٣)</sup>:

— ولده بدر الدين محمد ( ت: ٦٨٦ هـ ) .

— شمس الدين بن جعوان .

— شمس الدين بن أبي الفتح البعلي ( ت: ٧٠٩ هـ ) .

— العلاء بن العطار ( ت: ٧٢٧ هـ ) .

— زين الدين أبو بكر المزني

— الشيخ أبو الحسين اليونيني

— أبو عبدالله الصيرفي ( ت: ٦٤٠ هـ ) .

— قاضي القضاة بدر الدين بن جماعة

— شهاب الدين ابن غانم

---

(١) ينظر : تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد : ١ / ٢٧ - ٢٩ .

(٢) ينظر: بغية الوعاة ، للسيوطي : ١ / ١٢٠ ، و شذرات الذهب ، لابن العماد: ٧ / ٥٩١ .

(٣) ينظر: الوافي بالوفيات ، للصفدي : ٣ / ٢٨٦ ، وغاية النهاية ، لشمس الدين الجزري: ٢ / ١٥٩ ،

وبغية الوعاة ، للسيوطي : ١ / ١١٩ ، وشذرات الذهب ، لابن العماد: ٧ / ٥٩١ .

— ناصر الدين شافع .

— خلق<sup>(١)</sup>.

### رابعاً : مؤلفاته ومكانته العلمية

ذكرت مصادر التراجم بأن ابن مالك له مصنفات كثيرة ويعد من أغزر العلماء إنتاجاً وأكثرهم تصنيفاً ، ويبين ذلك قول الذهبي فيه بأنه صرف همّته إلى إتقان لسان العرب حتى بلغ فيه الغاية ، وكان إماماً في القراءات وعللها وصنّف فيها قصيدة دالية مرموزة في مقدار (( الشاطبية )) ، وأما اللغة فكان إليه المنتهى في الإكثار من نقل عربيّها ، و الاطلاع على وحشيّها ، وكذلك النحو والصرف أبدع فيه ، وكان أكثر ما يستشهد بالقرآن ، وأما أشعار العرب التي يستشهد بها فقد سبب تحيرهم منه من أين يأتي بها، هذا مع ما هو عليه من الدين المتين، وصدق اللهجة ، وكثرة النوافل ورقة القلب وكمال العقل<sup>(٢)</sup> ، ومن مصنفاته :

— تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد .

— عُدّة اللاقط وُعُمدة الحافظ .

— سبك المنظوم وفك المختوم .

— كتاب الكافية على الشافية .

— الخلاصة ( وهي مختصر الشافية ) .

— إكمال الأعلام بمثلث الكلام .

— لامية الأفعال وشرحها .

— فَعَلَ و أَفْعَلَ .

---

(١) هو أحد تلامذة الدماميني الذي أخذ عنه كثيراً من المسائل اللغوية والنحوية والصرفية ، هكذا ورد

في المصادر ، ينظر : الوافي بالوفيات ، للصفدي : ٢٨٨ / ٣ ، وبغية الوعاة ، للسيوطي : ١ / ١٢٠ .

(٢) ينظر : بغية الوعاة ، للسيوطي : ١ / ١٢٣ ، وشذرات الذهب ، لابن العماد : ٧ / ٥٩١ .

— المقدمة الأُسدية : وضعها باسم ولده الأسد .

— النظم الأوجز فيما يُهَمَز .

— الاعتضاد في الظاء والضاد .

— إعراب مشكل البخاري<sup>(١)</sup> .

### خامساً : وفاته

توفي شيخنا ابن مالك ليلة الأربعاء ثالث عشر شعبان سنة اثنتين وسبعين وستمئة بدمشق<sup>(٢)</sup> ، وصلى عليه بالجامع الأموي ودفن بسفح قاسيون .

قال شرف الدين الحصني يرثيه<sup>(٣)</sup>: [ بحر الخفيف ]

يا شتات الأسماء والأفعال	بعد موت ابن مالك المفضال
وانحراف الحروف من بعد ضبط	منه في الانفصال والاتصال
مصدراً كان للعلوم بإذن	الله من غير شبهة ومحال
عدم النعت والتعطف والتو	كيد مستبدلاً من الإبدال
ألم اعتراه أسكن منه	حركات كانت بغير اعتلال

(١) ينظر : الوافي بالوفيات ، للصفدي : ٢٨٦ / ٣ ، و بغية الوعاة ، للسيوطي : ١ / ١٢٢ ، و شذرات الذهب ، لابن العماد : ٧ / ٥٩١ . الأعلام ، للزركلي : ٦ / ٢٣٣ .

(٢) ينظر : الوافي بالوفيات ، للصفدي : ٢٨٨ / ٣ ، و غاية النهاية ، لشمس الدين الجزري : ٢ / ١٦٠ ، و بغية الوعاة : ١ / ١٢٣ ، و شذرات الذهب : ٧ / ٥٩١ ، و الأعلام ، للزركلي : ٦ / ٢٢٣ .

(٣) ينظر : الوافي بالوفيات : ٢٨٨ / ٣ ، و بغية الوعاة : ١ / ١٢٣ .

## سيرة الدّماميني:

### أولاً : اسمه ونسبه وكنيته ولقبه

هو محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد بن سلمان بن جعفر بن يحيى بن حسن بن محمد بن أحمد بن أبي بكر بن يوسف بن علي بن صالح ابن إبراهيم البدر القرشي المخزومي الأسكندري المالكي ، ويعرف بابن الدّماميني<sup>(١)</sup>.

وهو حفيد أخي البهاء عبدالله بن أبي بكر شيخ شيوخنا . عربي الأصل ، واسم أبيه أبو بكر فهو اسم وكنية ، نسبه المخزومي إلى القبيلة المشهورة في قريش والمنسوبة إلى جدها مخزوم بن يقظة بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان<sup>(٢)</sup>.

### ثانياً : مولده

وُلد بالإسكندرية في مصر سنة ثلاث وستين وسبعمائة<sup>(٣)</sup> ، أو أربع وستين وسبعمائة للهجرة<sup>(٤)</sup> ، وسمع بها من البهاء بن الدماميني قريبه المشار إليه وعبد الوهاب القروي ، وبالقاهرة من السراج بن الملقن والمجد إسماعيل الحنفي وغيرها، وبمكة من القاضي أبي الفضل النويري<sup>(٥)</sup> .

(١) ينظر : الضوء اللامع ، للسخاوي : ١٨٤ / ٧ - ١٨٥ .

(٢) ينظر : بغية الوعاة : ١ / ١٢٣ ، و شذرات الذهب : ٧ / ٥٩١ ، و البدر الطالع ، للشوكاني : ٢ /

١٥٠ ، والدماميني حياته وآثاره ، محمد عبدالرحمن المفدى : ٥٤ .

(٣) ينظر : الضوء اللامع ، للسخاوي : ٧ / ١٨٥ ، و بغية الوعاة : ١ / ٦٨ ، و البدر الطالع : ٢ / ١٥٠ .

(٤) شذرات الذهب : ٧ / ٩٢ ، و الدماميني حياته وآثاره ، محمد عبدالرحمن المفدى : ٥٥ .

(٥) ينظر : الضوء اللامع : ٧ / ١٨٥ ، و البدر الطالع : ٢ / ١٥٠ .

## ثالثاً : حياته العلمية

بدأ الدّماميني حياته العلمية في الإسكندرية ودرس في عدة مدارس ، وتقدم ومهر واشتهر ذكره ، ثم انتقل إلى القاهرة وتصدر بالقاهرة بالجامع الأزهر لإقراء النحو وفي البلدين تلقى ما تلقاه أكثر طالبي العلم في وقته ، إذ عانى ففاق في النحو والنظم والنثر والخط ومعرفة الشروط وشارك في الفقه وغيره لسرعة إدراكه وقوة حافظته<sup>(١)</sup> ، وفي هذه الآونة بدأ يتحلى بسمات ظاهرة تدل على أنه ذو موهبة جيدة في البحث والتدقيق ، ولديه حس مرهف مكّنه من تذوق ما يقرأ (من الأدب نثر وشعر)<sup>(٢)</sup> .

ثم رجع إلى الإسكندرية واستمر يقرئ بها ويحكم ويتكسب بالتجارة<sup>(٣)</sup> .  
ثم قَدِم القاهرة وعين للقضاء فلم يتفق له<sup>(٤)</sup> .

دخل دمشق سنة ثمانمائة وحبّجّ منها ثم رجع إلى بلده وأقام بها وتولى خطابة الجامع وترك نيابة الحكم مع إقباله على الاشتغال ثم اشتغل بأمور الدنيا فعانى الحياكة وغير ذلك إلى أن صار عليه مال كثير ثم احترقت داره ففرّ إلى الصعيد فتبعه غرماؤه واحضروه مهاناً إلى القاهرة ، فقام معه الشيخ تقي الدين بن حجة وكاتب السر ناصر الدين البارزي حتى صلحت حاله وحضر مجلس المؤيد ، وعين لقضاء المالكية بمصر، ودخل اليمن سنة عشرين ودرس بجامع زبيد نحو سنة ولم يرج له بها أمر فركب البحر إلى الهند فأقبل

---

(١) ينظر: الضوء اللامع : ١٨٥ / ٧ ، وبغية الوعاة : ٦٨ / ١ ، وشدرات الذهب: ٢٦٢ / ٩ ، و  
البدر الطالع: ١٥٠ / ٢

(٢) ينظر : بغية الوعاة : ٦٨ / ١ ، و شدرات الذهب : ٢٦٢ / ٩ .

(٣) ينظر : الدّماميني حياته وآثاره : ٥٥ .

(٤) ينظر : بغية الوعاة : ٦٨ / ١ ، و شدرات الذهب : ٢٦٣ / ٩ .

عليه أهلها كثيراً وأخذوا عنه وعظّموه وحصل له دنيا عريضة فلم يلبث أن وافته منيته (١) .

#### رابعاً : شيوخه

لم يكن الدّماميني ( ت : ٨٢٧ هـ ) من المكثرين من الشيوخ لكنه أخذ عن المشهورين في وقته ومن التقى به في أثناء إقامته في مصر بعد خروجه منها (٢) .

- أبو الفضل النويري ( ت : ٧٨٦ هـ ) .
- عبدالوهاب الغروي ( ت : ٧٨٨ هـ ) .
- عبدالله بهاء الدين الدّماميني ( ت : ٧٩٤ هـ ) .
- السراج الملقن ( ت : ٨٠٢ هـ ) .
- المجد إسماعيل الحنفي ( ت : ٨٠٤ هـ ) .
- ابن خلدون ( ت : ٨٠٨ هـ ) (٣) .

#### خامساً : تلامذته (٤) .

أغلب الظن أن الذين تلقوا عنه كثيرون ؛ لأنه عند إقامته في الإسكندرية والقاهرة وزبيد وكلبرجا، قضى جل أيامه يعلم ، لكن مراجع الترجمة لا تذكر الكثيرين منهم، وذلك راجع إلى أن الدماميني لم يستقر فلم يصل الكثيرون إلى

---

(١) ينظر : الضوء اللامع : ١٨٥ / ٧ ، وبغية الوعاة : ٦٨ / ١ ، وشذرات الذهب : ٢٦٣ / ٩ ، و البدر الطالع : ١٥٠ / ٢ .

(٢) ينظر : الدماميني حياته وآثاره : ٦٧ - ٦٩

(٣) ينظر : الضوء اللامع : ١٨٥ / ٧ ، وبغية الوعاة : ٦٨ / ١ ، وشذرات الذهب : ٢٦٣ / ٩ ، و

الدّماميني حياته وآثاره : ٦٧ - ٦٩ .

(٤) ينظر : الدماميني حياته وآثاره : ٦٧ - ٦٩ .



النهاية على يديه ، أو أن شهرة غيره غلبت على شهرته ، ولاسيما أن رحلته إلى الهند أبعده عن مركز العلم يومها وهو القاهرة .

ومن التلاميذ الذين تتلمذوا على يد الدماميني :

— علي بن عبدالله البهائي دمشقي الغزولي ( ت : ٨١٥ هـ ) .

— محمد شمس الدين بن عبدالماجد العجيمي ( ت : ٨٢٢ هـ ) .

— أحمد شهاب الدين بن محمد بن أبي بكر الدماميني ( ت : ٨٦٠ هـ ) .

— عبادة زين الدين بن علي بن صالح الأنصاري الخزرجي ( ت : ٨٤٦ هـ ) .

— علم الدين بن سراج الدين بن كمال الدين العمري الدهاوي ( ت : ٨٠٩ هـ ) .

### سادساً : مؤلفاته

ألف الدماميني في فروع مختلفة شملت النحو والصرف والأدب، والعروض والحديث ، ومن هذه المؤلفات :

أ- تحفة الغريب في حاشية مغني اللبيب ، وقد كتبه مرتين : الأولى : وهو في مصر وأتمه في زييد باليمن وعليه حاشية ( الشمني ) اسمها : المنصف من الكلام على مغني ابن هشام وحاشية الدماميني هذه لا تحمل اسم ( تحفة الغريب ) ، والثانية : وهو في الهند وهذه هي التي تحمل اسم ( تحفة الغريب ) .

ب- تعليق الفوائد على تسهيل الفوائد : وهو شرح ممزوج على ( تسهيل الفوائد ) لابن مالك ، كتبه في الهند<sup>(١)</sup> .

(١) الدماميني حياته وأثاره : ٩٤ .

ت- جواهر البحور: أرجوزة في العروض شرحها وسمى الشرح معدن الجواهر<sup>(١)</sup>.

- ث- شمس المغرب في المرقص والمطرب . مجموعة من قصائد الخمر .  
ج- عين الحياة: اختصر فيه مؤلف شيخه كمال الدين الدميري (حياة الحيوان)<sup>(٢)</sup>.  
ح- العيون الغامرة على خبايا الرامزة : شرح فيه الأرجوزة الخزرجية في العروض ، واسمها ( الرامزة ) .  
خ- الفواكه البدرية في شرح الحلاوة السكرية .  
د- الفتح الرباني : رسالة رد فيها على ( البنباني ) .  
ذ- مصابيح الجامع: شرح على صحيح البخاري اهتم فيه باللغة والإعراب<sup>(٣)</sup>.  
ر- معادن الجواهر: شرح على أرجوزته في العروض (جواهر البحور).  
ز- مقاطع الشرب<sup>(٤)</sup> .  
س- نزول الغيث: انتقد فيه مواضع في شرح لامية العجم لخليل الصفدي (ت ٧٦٤هـ)<sup>(٥)</sup> .

### سابعاً : وفاته :

أثبتت المصادر بأن وفاة الدماميني كانت في شعبان ، وقد اختلف العلماء في سنة وفاته<sup>(٦)</sup>، قيل :سنة سبع وعشرين، أو ثمان وثلاثين وثمانمائة في (كلبرجا) من الهند، وقيل : إنه مات مسموماً في عنب ولم يلبث من سمه بعده إلا يسيراً<sup>(٧)</sup>.

(١) كشف الظنون : ١ / ٦١٣ .

(٢) المصدر نفسه : ١ / ٦٩٦ - ٦٩٧ .

(٣) ينظر : الدماميني حياته وآثاره : ٩٤ .

(٤) كشف الظنون : ٢ / ١٧٨١ .

(٥) المصدر نفسه : ٢ / ١٥٣٨ .

(٦) ينظر : الضوء اللامع : ٧ / ١٨٥ . البدر الطالع : ٢ / ١٥٠ ، و بغية الوعاة : ١ / ٦٩ ، و شذرات

الذهب : ٩ / ٢٦٣

(٧) ينظر : الضوء اللامع : ٧ / ١٨٥ . البدر الطالع : ٢ / ١٥٠ ، والدماميني حياته وآثاره : ٥٥ .

## بوستر الفصل الاول

## المبحث الأول

### منهج الدماميني اللغوي والنحوي

أولاً : منهجية كتاب تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد .

من خلال هذه الدراسة توصلتُ إلى عدّة تقسيمات لهذا الكتاب وهي على النحو الآتي :

#### ١ . مقدمة الكتاب<sup>(١)</sup> :

بدأ الدماميني ( ت: ٨٢٧ هـ ) كتابه ( تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ) بمقدمة بدأها بحمد الله والصلاة على رسول الله وآله وصحبه ، مبيناً أهمية كتاب تسهيل الفوائد بإشادته إلى كتاب التسهيل وبمؤلفه ابن مالك ( ت ٦٧٢ هـ ) ، فذكر في مقدمة كتابه تعليق الفرائد : ((وبعد: فلا يخفى أن الكتاب المسمى : بـ (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) تأليف الإمام العالم العلامة مالك أئمة الفضائل وابن مالكة السالك من طريق العربية في أفسح مسالكها ، ملك النحاة جمال الدين أبي عبدالله محمد بن مالك رضوان الله عليه - كتاب جمع كثرة ، وأفصحت كلماته التي غلت قيمتها فكانت كل كلمة منه درة ، لا ينازع في فضله من دخل من باب الاشتغال إليه [ ... ] واعتنى بالإيجاز فاغتنى بالتلويح عن التوضيح ، وحشا أصداف المسامع درراً لا عهد لها بمثلها...))<sup>(٢)</sup> ، ولما يحمل هذا الكتاب في طياته من أهمية عرض على الدماميني أن يضع له شرحاً يفتح أبوابه ويذلل صعابه ويجلو عرائسه للأفهام ، فاعتذر عن ذلك لأسباب وبعد طول تردد وافق على ذلك العرض ووضع شرحاً وسماه تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد مبيناً سبب وضع الشرح<sup>(٣)</sup> .

(١) ينظر : تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد : ١ / ١٧ .

(٢) المصدر نفسه : ١ / ١٨ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ١ / ١٩ - ٢٤ .

## ٢ . ترتيب الموضوعات

سار الدماميني على هدي شيخه ابن مالك في عرضه للمادة ، إذ رتبها بحسب الأبواب ، ويبدو من خلال الموضوعات أنه متأثرٌ بترتيب ابن مالك في موضوعاته لذلك لم تجد الباحثة اختلافاً بين ابن مالك وبين الدماميني في ترتيب الأبواب ، إذ يبدو أنّ المنهج الذي اتبعه الدماميني في شرح كتاب التسهيل هو نفس المنهج الذي اتبعه ابن مالك في ترتيب شرحه للتسهيل .

### ثانياً : اثاره الأسئلة والإجابة عنها .

أسلوب اثاره الأسئلة والإجابة عنها من الأساليب المهمة في عرض جوانب الأحكام النحوية واللغوية ، ويتضح ذلك من خلال استعمال هذا الأسلوب عند علمائنا القدامى واعتنائهم به<sup>(١)</sup> ، وهي من الأساليب التي تجذب انتباه المتلقي أو القارئ للموضوع .

وقد استعمل الدماميني هذا الأسلوب في شرحه لكتاب التسهيل لابن مالك مستعملاً ألفاظاً لبيان ذلك منها : ( فإن قلت ... قلت : ، فإن قيل : ... فالجواب : ... ، فقال : ... قلت : ... ) ومن مواضع عرضه لهذا الأسلوب ما يأتي :

١ . استعمل ذلك في بيان أصل المرفوعات المبتدأ ، أو الفاعل ، أو كلاهما أصل ، قال : (( ... قلت : بل يظهر [ له ] فائدة في أولوية المقدر عند الاحتمال ، كما إذا وجدنا محلاً دار الأمر فيه بين أن يكون المحذوف فيه فعلاً ، والباقي فاعلاً ، وأن يكون المحذوف خبراً ، والباقي مبتدأ ، كما إذا قيل : من قائم ؟ .

---

(١) ينظر : على سبيل المثال : المقتصد في شرح الإيضاح ، لعبد القاهر الجرجاني : ١ / ٣٩٧ – ٣٩٩ ، و مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها لأبي الفتح عثمان بن جني : ٤٨٩ . شرح اللمع ، للواسطي : ١٨١ .

فبقول : في جوابه - زيد ، فإنه يحتمل كون زيد فاعلاً والتقدير قام زيد ،  
ويحتمل كونه مبتدأ ، والتقدير : زيد قام . فإن قلنا : الفاعل أصل ترجح  
الأول [...] وإن قلنا المبتدأ أصل ترجح الثاني .

فإن قلت : إنما الترجح هنا بمطابقة السؤال ، فإنها جملة اسمية . قلت : هي  
اسمية في الصورة ، وفعلية في الحقيقة ، وبيان ذلك أن قولك : من قام ؟

أصله : قام زيد أم خالد ، إلى غير ذلك ، لا أزيد قام أم عمرو أم خالد ،  
وذلك لأن الاستفهام بالفعل أولى ؛ لكونه متغيراً فيقع فيه الإبهام ... ))<sup>(١)</sup> .

٢ . قال في باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر فتتصبهما مفعولين : (( فإن  
قيل : هل أجاز إلغائه ، كما في قولك : متى ظننت زيد قائم ؟ إذا قدرت  
(متى) ظرفاً لـ (قائم) أو لـ (ظننت) .

فالجواب : إنَّ (ظننت) في المثال المذكور قد تأخرت عن معمول معمولها  
أو عن معمولها فضعفت ، وأما هنا فإنما تأخرت عن معمول عامل أجنبي ،  
وهو الاستقرار .

— فإن قيل : بل هو معمول للظن ، إذ هو خبره .

— فالجواب : إنَّ المعتبر هنا العمل الذي هو من جهة أحرف الفعل ومعنى  
الحديث لا ذلك العمل ، فإنه باب آخر ، ألا ترى أن خبر المصدر يتقدم  
عليه ، نحو : حسن قيامك ، مع قولنا : إن المبتدأ عامل في الخبر ، ومع  
قولنا : إن معمول المصدر لا يتقدم على المصدر ؟ ))<sup>(٢)</sup> .

(١) تعليق الفوائد على تسهيل الفوائد : ٨ / ٣ .

(٢) المصدر نفسه : ١٦٧ / ٤ .

### ثالثاً : تأجيله القول في بعض المسائل

كان الدماميني يؤجل بعض المسائل اللغوية والنحوية إلى أبوابها . إذ كان يذكر كل مسأله في بابها حفاظاً منه على ترتيب ابن مالك للأبواب والموضوعات أي أنه التزم النسق الذي سار عليه ابن مالك ووافق في شرح أغلب الموضوعات والأبواب ولم يقدم على شرح موضوع أو مسألة في بابها تجنباً للاضطراب ، والتكرار ، والاستطراد ، واستخدم السين ؛ لأن ( السين ) يفيد الاستقبال القريب .

ومن الأمثلة ذلك ما يأتي :

— قوله في باب ( الكلمة والكلام ) : (( ومذهب البصريين أن نحو : تقوم الهندات بالتاء الفوقية - كمفردة وسيأتي الكلام على ذلك [ في باب الفاعل إن شاء الله تعالى ] ))<sup>(١)</sup> .

— قال في (باب إعراب الصحيح الآخر) : ((كما تقول : الذي أتاني فله درهم ، على أنه لو جعلت ( ما ) موصولة وبقي الماضي على معنى الماضي أمكن دخول الفاء أيضاً كما ستعرفه في باب المبتدأ إن شاء الله تعالى))<sup>(٢)</sup> .

### رابعاً : الإيجاز والاختصار

اتبع الدماميني في شرحه لكتاب التسهيل الإيجاز والاختصار ، وذلك بعدم تكرار الحكم إن سبق ذكره ، ويكتفي بالإشارة إليه ، وقد نبّه على ذلك في مواضع مستخدماً عبارات واضحة في ذلك منها :

— في باب المضمرة ( الضمائر المنفصلة ) ، إذ قال : (( كالاسمية لفظاً وتصرفاً فنقول : أنت بفتح التاء للمذكر ، وأنت بكسرها للمؤنث [ ... ]

(١) المصدر نفسه : ٣٤١ / ١ .

(٢) المصدر نفسه : ٩٨ / ١ .

فالضمير هو أن فقط ، والتاء حرف خطاب هذا مذهب البصريين ، وعليه اقتصر المصنف في المتن ، وفيه خلاف لا نطيل بذكره ، ... ))<sup>(١)</sup> .

— في باب الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر ، شرط الإفادة عن نكرة بنكرة أو بمعرفة ، إذ قال : (( ... وقد سبقت هذه المسألة في باب(كان)، ولم يكن بالمصنف داع إلى تكريرها ))<sup>(٢)</sup> .

— وفي باب النائب الفاعل قال : (( قال المصنف : لو رووه في كلام العرب الفصحاء ، وتقدم الكلام على ذلك في أول الفصل الرابع من باب المضمرة ))<sup>(٣)</sup> .

#### خامساً : الاستدلال بالأراء الفقهية وردة على الفقهاء

من الأمور المنهجية التي اتبعتها الدماميني الاستدلال بالأراء الفقهية وردة على الفقهاء في بعض الموضوعات النحوية واللغوية ، على سبيل المثال في باب الموصول عند كلامه على ( مَنْ ) ، واستخدامها للعاقل وغير العاقل<sup>(٤)</sup> ، إذ يقول : (( مثل : ﴿ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ... ﴾<sup>(٥)</sup> ، اقتربنا ب ( كَلِّ دَابَّةٍ ) ، وهو شامل للنوعين لا كلمة من(خلفاً لقطرب) ، فإنه جوز اطلاق ( مَنْ ) على غير العاقل بلا شرط استدلالاً بقوله تعالى : ﴿ ... وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ ﴾<sup>(٦)</sup> ، وكأنه حملها على البهائم ، ولا دليل

(١) المصدر نفسه : ٧١ / ٢ .

(٢) المصدر نفسه : ٣٠ / ٤ .

(٣) المصدر نفسه : ٢٧٤ / ٤ .

(٤) ينظر : تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد : ٢٥١ / ٢ .

(٥) ﴿ اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ يَخْلُقُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ ، سورة النور : ٤٥ .

(٦) ﴿ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ ﴾ ، سورة الحجر : ٢٠ .



فيه ، لجواز أن تحمل على الرقيق والبهائم ، لأن الجميع خلق للمنافع ، ولكن الأول أظهر ))<sup>(١)</sup>.

وفي باب اشتغال العامل يوضح صفة من صفات ( الاسم )<sup>(٢)</sup>، إذ قال : (( مفتقراً لما بعده )) صفة ثانية كما تقدم ، نحو : زيد ضربته ، وزيد مررت به ، واحترز بذلك من نحو: في الدار زيد فأكرمه، فإن ( زيدا ) في هذا التركيب غير مفتقر لما بعده من قولك : ( فأكرمه ) ، ولهذا قال سيبويه<sup>(٣)</sup>: في قوله تعالى : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾<sup>(٤)</sup>، إنه ليس من هذا الباب لأن التقدير عنده : وفيما يتلى عليكم حكم السارق والسارقة ، فلا يكون - حينئذ - السابق مفتقراً لما بعده ))<sup>(٥)</sup>.

#### سادساً : الأحكام العروضية وتصحيح الوزن.

قد يعرض الدماميني في بعض الأحيان لأحكام عروضية ويصحح الوزن أثناء توضيح قاعدة نحوية أو لغوية ، وهذه الأحكام والتصحيحات تخص البيت الشعري المستشهد به ، ومن ذلك استشهاده في باب ( إعراب المثني والجموع ) ببيت لجرير<sup>(٦)</sup>:

( بحر وافر )

عَرَفْنَا جَعْفَرًا وَبَنِي عُبَيْدٍ ، وَأُنْكَرْنَا زَعَانِفَ آخِرِينَ<sup>(٧)</sup>

(١) تعليق الفرائد : ٢ / ٢٥١ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ٤ / ٢٧٦ .

(٣) الكتاب : ١ / ١٤٣ .

(٤) ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ ، سورة المائدة : ٣٨ .

(٥) تعليق الفرائد : ٤ / ٢٧٦ .

(٦) ديوان جرير : ٤٧٥ .

(٧) قاله لفضالة حين وعده بالقتل ، ينظر : ديوان جرير : ٤٧٥ .

بأنّ نون جمع المذكر السالم تكسر لأجل الضرورة وهي تحصل للشاعر بسبب النظم ؛ لأن الضرورة تبيح مراجعة الأصل<sup>(١)</sup>.

### سابعاً : النكت والأحاجي النحوية واللغوية

من الأمور المنهجية التي اتبعها الدّماميني في شرح كتاب التسهيل لابن مالك توظيف وذكر بعض النكت والأحاجي ومما يبين ذلك ما يأتي:

— ذكر في باب ( إعراب المثنى والجموع ) أنّ يكون الجمع عليه بعد التنكير إذا كان علمًا ، أي أنه ليس المراد بقاءه علمًا وجمعًا وهو على ذلك الحال ، فيقال : أمر اشترط وجوده لحكم فإذا وجد الشرط لم يثبت ذلك الحكم إلا بعد إزالة ذلك الأمر الذي اشترط وجوده ، فصار وجوده شرطاً للإقدام على الحكم ، وعدمه شرطاً لثبوت ذلك الحكم<sup>(٢)</sup> إذ قال : ((وقد عنّ لي أن أنظم ذلك لغزاً فقلت : (( بحر الطويل ))

أيا علماء الهند لا زال فضلكم	مدى الدهر يبدو في منازل سعده
ألمّ بكم شخص غريب لتحسنوا	بإرشاده عند السؤال لقصده
وها هو يبدي ما تعسر فهمه	عليه لتهدوه إلى سبل رشده
فيسأل ما أمر شرطتم وجوده	لحكم فلم تقض النحاة برده
فلما وجدنا ذلك الأمر حاصلًا	منعتم ثبوت الحكم إلاّ بفقده ؟
وهذا لعمرى في الغرابة غاية	فهل من جواب تتعمون بسرده؟ <sup>(٣)</sup>

(١) ينظر : تعليق الفرائد : ١ / ٢١٦ - ٢١٧ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ١ / ٢٣٤ - ٢٣٥ .

(٣) المصدر نفسه : ١ / ٢٣٥ .

ومن كلامه على الأحجية اللطيفة والنكت الظريفة قال في باب ( كيفية التنثية ومعى التصحيح )<sup>(١)</sup>: (( ومن أظرف ما يحكى هنا أن شخصاً ممن يدعى الفضل زعم أن حماماً يجمع على الحمامات قياساً ، فنوزع بأنَّ حماماً مذكر ليس فيه من جهة القياس ما يقتضى جمعه كذلك ، فقال سبحان الله كأن كل حماماً لا يكون إلا للرجال ، وإنما أردت حماماً النساء فسبحان الله واهب العقل .

### ثامناً : العناية بالمعاني اللغوية وذكر آراء العلماء

إنَّ من الأمور المنهجية التي عَنِيَ بها الدّماميني في شرحه لكتاب التسهيل هي العناية بتوضيح معاني بعض الألفاظ التي وردت في نصوص المصنف أو في الأبيات الشعرية التي يذكرها الدّماميني كما أنّه كان يذكر في بعض الأحيان آراء العلماء في تلك المعاني ، ومن الأمثلة على ذلك قوله في باب : (إعراب المثنى والمجموع) ، من ديوان حميد بن ثور الهلالي<sup>(٢)</sup> .

( بحر الطويل )

عَلَى أَحْوَذِيَّيْنَ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةٌ      فَمَا هِيَ إِلَّا لَمَحَةٌ وَتَغِيْبُ

(( الأحوذيان : صفة جناحيها يصفها بالخفة والسرعة ))<sup>(٣)</sup> .

وفي باب ( الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر فتتصبهما مفعولين )، قال الشاعر<sup>(٤)</sup>:  
( بحر الوافر )

شجاك أظن ربع الظاعينا      ولم تعبأ بعذل العاذلينا

(١) تعليق الفرائد : ٣٠٦ / ١ .

(٢) ديوان حميد بن ثور الهلالي : ٥٥ .

(٣) تعليق الفرائد : ١٩٥ / ١ .

(٤) لم اعتر على اسم القائل لهذا ، البيت مذكور في شرح التسهيل لابن مالك : ٨٧ / ٢ ، وغير

منسوب .

((...:الحنن ، والمعنى : أن سبب حزنك ربع الأحبة ربع الأحبة الطاعنين أي المرتحلين باعتبار ما تثيره عندك رؤيته خالياً منهم من لوعة الفراق وتذكر أوقات الأُنس الفائتة ، وهذا مثل المعنى عند من يرى شجاك فعلاً ومفعولاً أي أحزنك ربع الطاعنين ، والإسناد مجاز من قبيل الإسناد إلى السبب ، أي : أحزنه الله عند رؤية الربع الخالي من الأحبة ))<sup>(١)</sup>.

### تاسعاً : توضيحه أصل بعض الكلمات واشتقاقها:

لجأ الدماميني إلى توضيح أصل واشتقاق بعض الكلمات التي وردت في كتاب التسهيل سواء أعند عرضه لمسألة لغوية أم نحوية كانت أم عند شرحه لها، ومن ذلك ما ذكر في باب ( أفعال المقاربة ) إذ قال: ((والمقاربة أي : مقارنة الفعل ( هلهل وكاد ) وهي أشهر أفعال المقاربة ، يقال : كاد يكيد كيداً و مكادة ، كهاب يهاب هيباً ومهابة...، ( وكرب ) بفتح الراء وكسرهما ، والفتح أفصح ، ( وأوشك ) وهو في الأصل بمعنى ( أسرع )، ويستعمل كذلك فيقال : أوشك فلان في السير، إذا أسرع فيه))<sup>(٢)</sup>، وفي باب ( الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر قال<sup>(٣)</sup>: ( بحر الطويل )

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ أَبَيْتَنَ لَيْلَةً      بُوَادٍ وَحَوْلِي إِذْخِرُّ وَجَلِيلُ

الشعر : بمعنى الفطنة ، مصدر من قولك : ((شعرت ، أشعر كنصرت أنصر ))<sup>(٤)</sup>.

(١) تعليق الفرائد : ٤ / ١٦٤ - ١٦٥

(٢) المصدر نفسه : ٣ / ٢٨٢ .

(٣) البيت ينسب إلى الصحابي الجليل بلال الحبشي كما ورد في صحيح البخاري الحديث ٥٣٣٠ باب عيادة النساء الرجال

(٤) تعليق الفرائد : ٤ / ٢٦ - ٢٧ .

## عاشراً : عرض أقوال النحاة واعتراضه عليهم وإجابته

قد يعرض الدماميني بعض أقوال النحاة التي تخص القاعدة النحوية لغرض عرض أكثر من رأي من أجل الوصول إلى الرأي المضبوط وتفعيد قاعدة معينة في مادة نحوية ، وبعد ذلك يعرض رأيه على سبيل المثال . قال في باب(الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر) مستشهداً ببيت شعري للفرزدق من يمدح هشام بن عبدالمك (١):  
( بحر الوافر )

## فكيف إذا مررت بدار قوم وجيران لنا كانوا كرام (٥)

وكان مسندة إلى ضمير ما ذكر [...] فزادها بين الصفة والموصوف، قال المصنف (٢): ((ولا يمنع من زيادتها إسنادها إلى الضمير ، كما لا يمنع إلغاء ظن ( إسنادها في نحو: زيد - ظننت - قائم )) ، [...] [ ... ] أراد أنه لو لم تدخل هذه الجملة بين ( جيران ) و ( كرام ) لفهم أن هؤلاء القوم كانوا جيرانه فيما مضى، وأنه قد فارقهم فجاء بـ ( كانوا ) ؛ لتأكيد ما فهم من الماضي قبل دخولها، والذاهبون إلى الأول ادعوا أن مجموع ( كانوا ) زائد كما ذكره المصنف .

وقال الفارسي:الضمير المتصل تأكيد للضمير المستتر في (لنا)،و(كان)لاعمل لها في الضمير.

أمّا ابن جني فقد قال بأنّ : الضمير المتصل إذ وقع موقع المنفصل ، وهو مبتدأ خبره (لنا) ، لكن إذا اتصلت به ( كان ) أعطيَّ اللفظ حقه فاتصل به .

أمّا ابن عصفور فقد علل ذلك بأنّ الأصل:وجيران لنا هم كرام،ف(لنا) في موضع الصفة و( هم ) فاعل بـ ( لنا ) ، ثم زيدت(كان) إلى جانب (هم) ،

(١) ديوان الفرزدق : ٥٩٧ .

(٥) في رواية الديوان :

فكيف إذا رأيت ديار قومي وجيران لنا ، كانوا ، كرام .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك : ٣٦١ / ١

فاتصل الضمير بـ ( كان ) [ ... ] قلت : ولا أدري ما الذي دعا الكل إلى هذا التكلف ، مع إمكان أن تكون ( كان ) ناقصة ، والضمير المتصل بها اسمها ، و( لنا ) خبرها مقدم عليها ، ولا غبار عليه<sup>(١)</sup>.

### حادي عشر : مزج الشرح بالأصل

سار الدماميني في شرح كتاب التسهيل على الطريقة نفسها المتداولة والمعروفة بين علماء زمانه في عرض المادة ، أما شرح الأصل وهو المتن ، فإنه كان يمزج الأصل بالشرح أي أنه كان يمزج كلامه بكلام المصنف ، وللتفريق بينهما كان يضع المتن بين هلالين ، أو يميز الأصل بكتابته بمداد مغاير لمداد الشرح ، وهذا المنهج سار عليه بعض من علمائنا القدماء منهم السيرافي ( ت : ٣٦٨ هـ ) في شرح كتاب سيويه والواسطي في شرح اللمع واختار الدماميني هذا المنهج في شرح المغني وشرح التسهيل<sup>(٢)</sup>.

### ومن النصوص التي تؤيد المذكور ما يأتي :

❖ قال في باب ( إعراب الصحيح الآخر ) : ( ( "وتنوب النون عن الضمة في" كل " فعل" مضارع ، وحذف المصنف هذا القيد ، للاستغناء عنه من جهة أن كلامه في المعربات ، ولا يعرب من الأفعال سواه "اتصل به ألف الاثنيين" سواء كان ضميراً ، مثل : الزيدان يقومان ؛ أو علامة ، مثل : يقومان الزيدان " أو واو جمع " ، سواء في ذلك الضمير والعلامة نحو : الزيدون يقومون ، ويقومون الزيدون ))<sup>(٣)</sup>.

❖ في باب ( اسم الإشارة ) : ( ( " وهو ما وضع لمسمى " جنس يشمل النكرة والمعرفة " وإشارة إليه " فصل أخرج ماعدا اسم الإشارة " وهو " أي اسم الإشارة " - في القرب مفرداً مذكراً - ذا " وهو " هو " مبتدأ وخبره

(١) ينظر : تعليق الفرائد : ٣ / ٢٢٢ - ٢٢٤ .

(٢) ينظر : الدماميني حياته وآثاره ومنهجه : ١٢٤ .

(٣) تعليق الفرائد : ١ / ١٦٠ .

" ذَا " ، وما بينهما من متعلقات شيء محذوف والتقدير : أعنيه في القرب ] مفرداً [ مذكراً ، والجملة معترضة ، وقد ظهر بذلك وجه إعرابه<sup>(١)</sup> .

### ثاني عشر : الإعتداد بالفصيح من كلام العرب :

❖ أعتد الدماميني بكلام العرب الفصيح في تقعيد قواعد اللغة العربية ،

سواء أكثرها كان استعماله أم قليلاً ، ومن أمثلة ذلك :

❖ في باب ( المضمَر ) يقول : (( " والعاقلات مطلقاً " سواء كان

الجمع الذي لهن جمع قلة أو جمع كثرة ( بالعكس ) ففعلن ونحوه

لهن أولى من فعلت ونحوه ، وكلاهما كثير فصيح نحو : ﴿

وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ... ﴾<sup>(٢)</sup> ((<sup>(٣)</sup> .

❖ وفي باب ( إعراب المعتل الآخر ) قال : (( " وربما قد جزم الياء

في السعة " كقراءة قنبل ﴿... إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرْ... ﴾<sup>(٤)</sup> ، وهذا

مبني على أن ( من ) شرطية ، والظاهر تخريج الآية على أن (

من ) موصولة لا شرطية فإثبات ياء ( يتقي ) حينئذ جائز بل هو

الواجب ، وإسكان الراء ليس جزءاً وإنما هو تخفيف لحركة الرفع

مثل : (وما يشعركم ) بإسكان الراء هو فصيح وإن كان قليلاً

والظاهر تخريج التنزيل عليه<sup>(٥)</sup> .

(١) المصدر نفسه : ٣ / ٢٤

(٢) ﴿ الْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ۚ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ۚ وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا ۚ وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ ۚ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ ۗ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ سورة البقرة : ٢٢٨ .

(٣) تعليق الفرائد : ٢ / ٤٣ .

(٤) ﴿ قَالُوا إِنَّكَ لَأَنْتَ يُوسُفُ ۚ قَالَ أَنَا يُوسُفُ وَهَذَا أَخِي قَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا ۚ إِنَّهُ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ سورة يوسف : ٩٠ .

(٥) تعليق الفرائد : ١ / ١٨٤ - ١٨٥ .

### ثالث عشر : الإكثار من الاستشهاد بالقرآن الكريم والحديث النبوي الشريف والشعر العربي والأمثال:

إنّ أكثر الشواهد من القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف والشعر العربي والأمثال ذكرها كما كانت موجودة عند ابن مالك في أثناء شرحه لكتابه تسهيل الفوائد ، إذ استشهد الدماميني في شرحه للتسهيل بالأجزاء الأربعة المطبوعة بر ( ٥٧١ ) من الآيات القرآنية ، و ( ١٠٣ ) من الأحاديث النبوية الشريفة ، و ( ٦٨٣ ) من الشواهد الشعرية ، و ( ٩ ) من الأمثال العربية .

### رابع عشر: تعليقه على الأصح عند المصنف

كان الدماميني دقيقاً في تعليقاته في أثناء عرضه للمسائل النحوية ، ولاسيما ( على الأصح ) منها عند المصنف ، ومن تعليقاته على الأصح في باب المضمّر عند كلامه عن ضمير الشأن . إذ قال : (( " وكاد " كقوله تعالى في قراءة حمزة وحفص ﴿ ... مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبَ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ... ﴾ <sup>(١)</sup> ، بياء الغائب في ( يزيغ ) ، وحينئذ يتعين أن يكون في كاد ضمير الشأن وقلوب فاعل يزيغ بياء الغائب ، وبابه الشعر . وأحسن المصنف في التعبير بكاد دون عسى ؛ لأن الغالب في عسى اقتران خبرها بأن ، وقد قيل : إنها حينئذ غير ناسخة ؛ لأن ضمير الشأن لا يفسر بأن وصلتها )) <sup>(٢)</sup> .

### خامس عشر : مأخذ الدماميني على ابن مالك

كانت للدماميني بعض المآخذ على ابن مالك وعبر عنها بأساليب متنوعة من ذلك ( حق المصنف ، أو ينبغي للمصنف ، أو الأولى للمصنف ، أو الأحسن أن لو قال المصنف .. ) . إذ قال في أقسام الخبر عند كلامه عن ما يغني عن خبر اسم عين – باطراد – مصدر يؤكد أن حق المصنف أن يصرح بالوجوب

(١) ﴿لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبَ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ إِنَّهُ بِهِمْ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ سورة التوبة : ١١٧ .

(٢) تعليق الفوائد : ٢ / ١٢٦



وليس الاطراد . إذ قال : (( وكان حق المصنف أن يصرح بالوجوب ، ليعلم أن الحذف فيما ذكره واجب ، وليس الاطراد بمغن عن ذلك ؛ لأنه يثبت مع الوجوب والجواز ، ولا دلالة على أحدهما : معيناً ، إذ الأعم لا إشعار له بالأخص المعين ))<sup>(١)</sup> .

وفي باب النائب عن الفاعل عند كلامه على عدم منع نيابة المنصوب بسقوط حرف الجر قبل الاسم المجرور مع وجود المنصوب بالفعل نفسه كما في المثال الآتي : (( اخترتُ زيداً من الرجال )) فيجوز أن تنيب المنصوب بعد حرف الجر - أي الرجال - مع وجود المنصوب بنفس الفعل - زيداً -<sup>(٢)</sup>، وقول الدماميني أنه كان ينبغي على المصنف أن يقول خلافاً لأكثرهم ، ونص كلام الدماميني هو (( وكان ينبغي للمصنف أن يقول هنا : (خلافاً لأكثرهم) فإن الجمهور على منع المسألة))<sup>(٣)</sup> .

وفي باب (الفاعل) عبر عن ذلك بـ ( الأولى ) عند كلامه عن ( تاء التانيث الساكنة وتاء المضارع ، حين قال المصنف ويساويها - أي تاء التانيث الساكنة - في اللزوم وعدمه - تاء المضارع الغائبة - بالتاء الفوقية والتحتية )<sup>(٤)</sup> .

فقال الدماميني : (( كان الأولى للمصنف أن لو قال : ( ويساويها في اللحاق وعدمه ) ، على التفصيل المتقدم ، أو ( ويساويها فيما ذكر ) ، وإلا فعبارته لا تقتضي المساواة في رتبة الجواز ، ثم الأولى أيضاً أن لو قال : ( تاء المضارع ) ، فإن من جملة ما يشمله ذلك نحو : تقوم الهندات ، ولا تحس فيه تاء المضارع

(١) تعليق الفرائد : ٣ / ١٢٦ .

(٢) تعليق الفرائد : ٤ / ٢٥٨ .

(٣) المصدر نفسه : ٤ / ٢٥٨ .

(٤) ينظر : المصدر نفسه : ٤ / ٢٣٥ .

الغائبة ؛ لأن الفعل للغائبات ... ، فالتاء في ذلك للتأنيث لا للخطاب ، وبدليل الماضي ، والمخاطب لا يقال له : غائب ))<sup>(١)</sup>.

وفي باب ( اسم الإشارة ) عبر عن ذلك بـ ( الأحسن ) عند كلام المصنف عن سبب بناء اسم الإشارة يقول المصنف : (( وبني اسم الإشارة لتضمن معناه ))<sup>(٢)</sup>.

فيقول الدماميني : (( وكان الأحسن أن لو قال المصنف : ( لتضمن معنى حرفها ) ؛ لأن المقتضى للبناء تضمن معنى الحرف ، لا مطلق تضمّن المعاني ، لكن قد علم أنّ الإشارة من معاني الحروف ، فكأنه قال ذلك ))<sup>(٣)</sup>.

---

(١) تعليق الفرائد : ٤ / ٢٣٦ - ٢٣٧

(٢) المصدر نفسه : ٢ / ٣٤٨

(٣) المصدر نفسه : ٢ / ٣٤٩ .

## المبحث الثاني

### موارده اللغوية والنحوية ومنهجه

#### موارده اللغوية والنحوية

الدّماميني من الذين يجل النحاة القدامى خصوصاً سيبويه الذي وافقه في أغلب ما ذهب إليه وأورد اسمه كثيراً في الشرح ، وكذلك ذكره وإجلاله للعلماء والنحاة ومن أخذ منهم من الشيوخ ، فأخذ المادة النحوية من كتب السابقين ومؤلفاتهم ونقل عن الكثير من العلماء في شرحه للتسهيل سواء أ تلك الآراء كانت منقولاً نقلاً مباشراً أم غير مباشر أو نقلاً حرفياً أو معنوياً ، وذكر الأعلام والكتب وأشار إليهم في شرحه،فضلاً عن عرض رأيه في المسألة ولم يخلُ شرحه للتسهيل من الاستشهاد بالقرآن الكريم والأحاديث النبوية والأبيات الشعرية ، ويمكن بيان مصادر الدّماميني في شرحه للتسهيل على النحو الآتي :

#### أولاً : الأخذ عن الشيوخ

رغم أن الدّماميني لم يكن من المكثرين من الشيوخ إلا أنه واحد من النحاة واللغويين الذين اعتمدوا على النقل عن المصادر التي سبقته في شرح التسهيل وشرح الأبواب النحوية في اللغة العربية ، والأخذ بآراء العلماء والنحاة ممن سبقوه ، فضلاً عن أخذه من الشيوخ رغم قلتهم في مقدمة شرح التسهيل يذكر الشيخ بهاء الدين السبكي ( ت ٧٦٣ هـ )<sup>(١)</sup> ، وفي باب الضمير ووصله يقول : (( قال الشيخ بهاء الدين السبكي : ولسان حال ابن مالك [ ... ] ))<sup>(٢)</sup> ، وفي باب ( إعراب المثني والجموع ) يقول : (( القَدَان بكسر القاف وتشديد الذال المعجمة : البراغيث ، واحده

(١) ينظر : تعليق الفرائد : ١ / ٥٧ .

(٢) المصدر نفسه : ٢ / ٨٣ .

قُدّة بضم القاف كذا في الصحاح ، وحكى الشيخ كمال الدين الدميري في كتابه :  
حياة الحيوان [ ... ] ((<sup>(١)</sup>).

### ثانياً : النقل من الكتب

إنّ الدّماميني كغيره من العلماء عُني بالكثير من المؤلفات اللّغوية والنحوية ،  
وذكر ذلك بإيجاز حسب طبيعة المبحث ورتّبه حسب تاريخ الوفيات ، وغالباً ما  
يشير إلى المصنف وشرحه للتسهيل إلّا أنه في الجزء الرابع من المطبوع غالباً ما  
يذكر شرحاً آخر هو شرح المرادي للتسهيل ، وفي أدناه كشفًا بالكتب التي اعتمد  
عليها :

- ١ . الكتاب لسيبويه ( ت ١٨٠ هـ ) ، ذكره سبع مرات <sup>(٢)</sup> .
- ٢ . مسائل الكبير والقصير للأخفش الأوسط ( ت ٢١٥ هـ ) ذكره مرة واحدة <sup>(٣)</sup> .
- ٣ . المقتضب للمبرد ( ت ٢٨٥ هـ ) ، ذكره مرتين <sup>(٤)</sup> .
- ٤ . شرح الفصيح لأبي العباس ثعلب ( ت ٢٩١ هـ ) ، ذكره مرة واحدة <sup>(٥)</sup> .
- ٥ . الإيضاح خير من الجمل لأبي إسحاق الزجاج ( ت ٣١١ هـ ) ، ذكره مرة  
واحدة <sup>(٦)</sup> .
- ٦ . الأصول في النحو لابن السراج ( ت ٣١٦ هـ ) ، ذكره مرة واحدة <sup>(٧)</sup> .
- ٧ . اليواقيت في اللغة لأبي عمر الزاهد ( ت ٣٤٥ هـ ) ، ذكره مرة واحدة <sup>(٨)</sup> .

(١) ينظر : تعليق الفرائد : ١٩٨ / ١

(٢) المصدر نفسه : ٢٩ / ١ ، ٢٤ / ٢ - ١٩٩ ، ١٧ / ٣ - ٤٢ - ٥٧ ، ١٧٦ / ٤ .

(٣) المصدر نفسه : ٩٠ / ٤ .

(٤) المصدر نفسه : ٢٩٥ / ٢ ، ٩ / ٤ .

(٥) المصدر نفسه : ٣١٥ / ٣ .

(٦) المصدر نفسه : ١٩٣ / ٤ .

(٧) تعليق الفرائد : ٩ / ٤ .

(٨) المصدر نفسه : ١٩٨ / ١ .

٨. الإرشاد لابن درستويه ( ت ٣٤٧ هـ ) ، ذكره مرة واحدة<sup>(١)</sup>.
٩. شرح الكتاب لأبي سعيد السيرافي ( ت ٣٦٨ هـ ) ، ذكره مرة واحدة<sup>(٢)</sup>.
١٠. كتاب ( ليس ) لابن خالويه ( ت ٣٧٠ هـ ) ، ذكره مرة واحدة<sup>(٣)</sup>.
١١. التذكرة لأبي علي الفارسي ( ت ٣٧٧ هـ ) ، ذكره ثلاث مرات<sup>(٤)</sup>.
١٢. القصریات لأبي علي الفارسي ، ذكره مرتين<sup>(٥)</sup>.
١٣. المحتسب لأبي الفتح ابن جني ، ( ت ٢٩٣ هـ ) ، ذكره مرة واحدة<sup>(٦)</sup>.
١٤. سر الصناعة لأبي الفتح ابن جني ، ذكره مرة واحدة<sup>(٧)</sup>.
١٥. الصحاح أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري ( ت ٣٩٩ هـ ) ، ذكره خمساً وعشرين مرة<sup>(٨)</sup>.
١٦. المخصص لابن سيده ( ت ٥٢١ هـ ) ، ذكره ست مرات<sup>(٩)</sup>.
١٧. المحكم لابن سيده ، ذكره ثلاث مرات<sup>(١٠)</sup>.
١٨. حاشية المغني للجرجاني ( ت ٤٧١ هـ ) ، ذكره مرة واحدة<sup>(١١)</sup>.
١٩. المستنير لأبي طاهر أحمد بن علي ( ت ٤٩٦ هـ ) ، ذكره مرة واحدة<sup>(١٢)</sup>.

(١) المصدر نفسه : ٢٠٦ / ٢ .

(٢) المصدر نفسه : ٢٦٢ / ٤ .

(٣) المصدر نفسه : ٣٠١ / ١ .

(٤) المصدر نفسه : ٤٦٦ / ١ ، ١٧٧ / ٢ ، ١٧٩ : ٤ .

(٥) المصدر نفسه : ٢٦١ / ٢ ، ٣٠١ / ٤ .

(٦) المصدر نفسه : ٢٠٦ / ٢ .

(٧) المصدر نفسه : ١٦٥ / ٢ .

(٨) المصدر نفسه : ٤١ / ١ ، ٥١ ، ١٤٦ ، ١٩٨ ، ٢٣٢ ، ٢٤٥ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٨٣ ، ٣٠٣ ،

١٠٥ ، ١٢١ ، ١٤٢ ، ١٧٢ ، ٢١٣ ، ٢٤٤ / ٣ ، ٩٤ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٨١ ، ٢٨٣ ، ١٤٤ / ٤ ،

(٩) المصدر نفسه : ١٥٥ / ١ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٦١ ، ٢٧٨ ، ٣٠٣ .

(١٠) المصدر نفسه : ٢٤٤ / ١ ، ٤٧ / ٣ ، ١٨١ .

(١١) المصدر نفسه : ٢٣٤ / ٣ .

(١٢) المصدر نفسه : ١٦١ / ١ .

٢٠. الكشف لأبي القاسم جارا الله الزمخشري ، ذكره خمس مرات<sup>(١)</sup>.
٢١. المفصل لأبي القاسم جارا الله الزمخشري ، ذكره تسع مرات<sup>(٢)</sup>.
٢٢. حواشي الصحاح لابن بردي ( ت ٥٨٢ هـ ) ، ذكره مرة واحدة<sup>(٣)</sup>.
٢٣. الجزولية الكبرى لأبي موسى الجزولي(ت ٦٠٧ هـ)، ذكره مرة واحدة<sup>(٤)</sup>.
٢٤. مفتاح العلوم للسكاكي ( ت ٦٢٦ هـ ) ، ذكره مرة واحدة<sup>(٥)</sup>.
٢٥. شرح الإيضاح لابن الخباز ( ت ٦٣٩ هـ ) ، ذكره مرتين<sup>(٦)</sup>.
٢٦. الكافية لابن الحاجب ( ت ٦٤٦ هـ ) ، ذكره ست مرات<sup>(٧)</sup>.
٢٧. شرح الكافية الشافية لابن الحاجب ، ذكره سبع مرات<sup>(٨)</sup>.
٢٨. شرح المفصل لابن الحاجب ، ذكره تسع مرات<sup>(٩)</sup>.
٢٩. أمالي القرآن لابن الحاجب ، ذكره ثلاث مرات<sup>(١٠)</sup>.
٣٠. المقرب لابن عصفور ( ت ٦٦٩ هـ ) ، ذكره مرة واحدة<sup>(١١)</sup>.
٣١. شرح الألفية لابن مالك ( ت ٦٧٢ هـ ) ، ذكره مرتين<sup>(١٢)</sup>.
٣٢. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ، ذكره مرتين<sup>(١٣)</sup>.

- 
- (١) المصدر نفسه : ٢٥٢ / ٢ ، ٢١ / ٤ ، ١٤٩ ، ٢٧٩ .
- (٢) المصدر نفسه : ٢٩ / ١ ، ١٠٠ ، ٢٤ / ٢ ، ١٤٣ ، ١٥٩ ، ١٦٥ ، ٢١٢ ، ٥٤ / ٤ ، ٧٦ .
- (٣) المصدر نفسه : ٣٨ / ٢ .
- (٤) المصدر نفسه : ٣٢ / ٢ .
- (٥) المصدر نفسه : ٢٥٤ / ٢ .
- (٦) المصدر نفسه : ٣٦ / ٣ ، ٢٠٤ .
- (٧) المصدر نفسه : ٢٤ / ٢ ، ٨٧ ، ٢٢٦ ، ٣ / ١٠ ، ٤ / ٧٦ ، ١٣٥ .
- (٨) المصدر نفسه : ٢٨٨ / ١ ، ٢٩٢ ، ٢ / ١٣ ، ٢٩ ، ١٣٤ ، ٣ / ٧٦ ، ٢٠٣ .
- (٩) المصدر نفسه : ١٢٨ / ٢ ، ١٣٥ ، ٢١٦ ، ٣ / ٤٨ ، ٨٢ ، ١٤٠ ، ١٩٨ ، ٣١٢ ، ٤ / ٢٤ ، ٢٠٣ .
- (١٠) المصدر نفسه : ٣٠٤ / ١ ، ١٣٥ / ٢ ، ٧٦ / ٣ .
- (١١) المصدر نفسه : ٣٤٠ / ٢ .
- (١٢) تعليق الفوائد : ٧٢ / ١ ، ٦٢ / ٢ .
- (١٣) المصدر نفسه : ٤٨ / ١ ، ٤٩ .

٣٣. شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك ، ذكره مرة واحدة<sup>(١)</sup>.
٣٤. شرح الباب للاسفراييني ( ت ٦٨٤ هـ ) ، ذكره مرتين<sup>(٢)</sup>.
٣٥. شرح الخلاصة لمحمد بن محمد بن عبدالله بن مالك ( ت ٦٨٦ هـ ) ، ذكره ثلاث مرات<sup>(٣)</sup>.
٣٦. شرح الإيضاح لابن أبي ربيع ( ت ٦٨٨ هـ ) ، ذكره مرة واحدة<sup>(٤)</sup>.
٣٧. شرح الكافية للرضي الاسترابادي ( ت ٦٨٨ هـ ) ، ذكره ثلاث مرات<sup>(٥)</sup>.
٣٨. شرح الحاجبية للرضي الاسترابادي ، ذكره مرة واحدة<sup>(٦)</sup>.
٣٩. التلخيص للقزويني ( ت ٧٣٩ هـ ) ، ذكره مرة واحدة<sup>(٧)</sup>.
٤٠. الارتشاف لأبي حيان ( ت ٧٤٥ هـ ) ، ذكره مرة واحدة<sup>(٨)</sup>.
٤١. شرح التصريف للجاربري ( ت ٧٤٦ هـ ) ، ذكره مرة واحدة<sup>(٩)</sup>.
٤٢. المغني لابن هشام الأنصاري ( ت ٧٦١ هـ ) ، ذكره خمس عشرة مرة<sup>(١٠)</sup>.
٤٣. فض الختام عن التورية والاستخدام لصالح الدين الصفدي ( ت ٧٦٤ هـ ) ، ذكره مرة واحدة<sup>(١١)</sup>.

(١) المصدر نفسه : ٣٤٠ / ٢ .

(٢) المصدر نفسه : ٦٧ / ١ ، ١٧٢ / ٢ .

(٣) المصدر نفسه : ٧٠ / ١ ، ٢٠٥ ، ٨٥ / ٣ .

(٤) المصدر نفسه : ١١٤ / ٣ .

(٥) المصدر نفسه : ٣٣٦ / ٢ ، ٢٥٤ / ٤ ، ٢٩٢ .

(٦) المصدر نفسه : ٩١ / ٤ .

(٧) المصدر نفسه : ٢٦٩ / ٤ .

(٨) المصدر نفسه : ١٣٥ / ٢ .

(٩) المصدر نفسه : ٢٨٦ / ١ .

(١٠) تعليق الفرائد : ٧٣ / ١ ، ١٠٢ ، ٢٨٤ ، ١٠٤ / ٢ ، ١١٩ ، ١٣٢ ، ٩١ / ٣ ، ٧٧ ، ١٢٠ ،

١٧١ ، ١٢ / ٤ ، ٤١ ، ٥٥ ، ١١٠ ، ٢٩٤ .

(١١) المصدر نفسه : ٣٢ / ١ .

٤٤ . الكواكب الدرية لجمال الدين عبدالرحيم الأسنوي الشافعي ( ت ٧٧٢ هـ ) ،  
ذكره مرة واحدة (١) .

### طريقته في ذكر الكتب

اتبع الدماميني عدة طرائق في ذكر الكتب وذكر المصادر التي نقل منها ،  
وعلى النحو الآتي : -

- ١ . كتب صرّح بذكر أسمائها وأسماء مؤلفيها .
- ٢ . كتب صرّح بذكر أسمائها ولم يصرّح بذكر أسماء مؤلفيها .
- ٣ . كتب لم يصرّح بذكر أسمائها ويصرّح بذكر أسماء مؤلفيها .

### ❖ كتب صرّح بذكر أسمائها وأسماء مؤلفيها:

على سبيل المثال في باب ( الكلمة والكلام ) عند كلامه عن إعراب ( تأبط  
شراً ) . قال : (( قلت : وقع للاسفراييني في شرح اللباب أن إعراب آخره  
محكي كما في ( تأبط شراً ) ثم الجزء الآخر لما كان مشغولاً والأول فارغاً  
ظهر إعرابه فيه كما ظهر إعراب ... )) (٢) .

وفي باب ( المعرفة والنكرة ) قال : (( وقال ابن الحاجب في الكافية :  
المعرفة ما وضع لشيء بعينه وذكر أقسامها ثم قال : والنكرة ما وضع لشيء لا  
بعينه )) (٣) .

وفي باب ( أفعال المقاربة ) عند حديثه عن حري قال : (( وهو مقصور  
فقد نص القاضي عياض في مشارق الأنوار في حرف الحاء على أنه يقال :  
حري زيد أن يفعل كذا ... )) (٤) .

(١) المصدر نفسه : ٧٢ / ١ .

(٢) المصدر نفسه : ٦٧ / ١ .

(٣) المصدر نفسه : ١٣ / ٢ .

(٤) المصدر نفسه : ٢٨٥ / ٣ .



وعند حديثه عن أحوال ( أن ) و ( كأن ) و ( لعل ) قال : (( وقال ابن الحاجب في الكافية : وتخفف فتلغى ، يعني ( كأن ) ، وكلاهما يخالف لظاهر قول المصنف ، لكن ابن يعيش تأول ما في المفصل على أن المراد بالإلغاء أن تعمل في ضمير الشأن ، وفيه ما لا يخفى ))<sup>(١)</sup>.

وفي باب اشتغال العامل قال : (( قال ابن هشام في المغني : ويجب تقدير العامل بعد الفاء وقبل ما دخلت عليه ؛ لأن ( أمّا ) نائبة عن الفعل ، فكأنها فعل ، والفعل لا يلي الفعل ))<sup>(٢)</sup>.

### ❖ كتب صرح بذكر أسمائها ولم يصرح بذكر أسماء مؤلفيها :

عند حديثه عن المضارع في باب ( الكلمة والكلام ) قال : (( وظاهر كلام المصنف أن المضارع من قبيل المشترك، وكذا قول صاحب المفصل :))  
ويشترك فيه الحاضر والمستقبل ( ... ))<sup>(٣)</sup>.

وفي باب الموصول ( من ، و ما ) عند حديثه عن العاقل وغير العاقل قال : (( وفي الكشف : وقيل : ما طاب ذهاباً إلى الصفة ))<sup>(٤)</sup>، و في الآية ﴿... فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ...﴾<sup>(٥)</sup>.

وفي باب ( الأفعال المقاربة ) عند الحديث عن أفعال المقاربة قال : ((... هكذا مرره في الصحاح ... ))<sup>(٦)</sup>.

(١) المصدر نفسه : ٧٦ / ٤ .

(٢) المصدر نفسه : ٢٩٤ / ٤ .

(٣) المصدر نفسه : ٩٩ - ١٠٠ .

(٤) المصدر نفسه : ٢٥٢ / ٢ .

(٥) ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِّنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ ۚ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ۚ ذَلِكَ أَدْنَىٰ أَلَّا تَعُولُوا ﴾ سورة النساء : ٣ .

(٦) تعليق الفرائد : ٢٨٣ / ٣ .

## ❖ كتب لم يصرّح بذكر أسمائها ويصرّح بذكر أسماء مؤلفيها:

في باب الكلمة والكلام عند حديثه عن الضمير وعودة الضمير قال : (( قال الزمخشري في سورة آل عمران في قوله تعالى : ﴿... أَنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ...﴾<sup>(١)</sup> : إن الضمير راجع للكاف وأنها اسم ( أو إبدال صريح منه ) نحو : كيف أنت أصحيح أم سقيم ؟ ، فكيف اسم لإبدال الاسم الصريح منها ))<sup>(٢)</sup>.

وفي باب ( الموصول ) عند الحديث عن ( أي ) الموصولة وحذف صدر صلتها قال : (( وقال الرضي: إذا حذف صدر صلتها بنيت كأخواتها الموصولة وذلك أن شيئاً إذا فارق أخواته لعارض فهو شديد النزوع إليها ))<sup>(٣)</sup>.

## ثالثاً : الأعلام

كانت للعلماء ( اللغويون والنحويون ) مكانة مفضلة عند الدماميني لأنهم يشكلون ينبوع علمه ومصدر فهمه وعنهم أخذ الكثير في شرحه للتسهيل ، وما ذكرته الباحثة في هذه الدراسة والذي يتضمنه الجدول رقم ( ١ ) يمثل ما استطاعت أن تحصيه ممن جاء ذكره في كتاب التعليق ، وترى أن بعض العلماء المذكورين في الكتاب قد عدّوا علماء لغة عند نفر من الباحثين ، وقد يكون هؤلاء على غير ذلك ، ويتضح أنّ العلماء في ذلك العصر كانوا علماء موسوعيين وقياسيين ، أي لا يختصون بجانب معين ، وفيما يأتي جدول يبين عدد مرات ذكره للعلماء :

(١) ﴿وَرَسُولًا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ بِآيَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ أَنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ وَابْرَأُ الْأَكْمَامَ وَالْأَبْرَصَ وَأُحْيِي الْمَوْتَىٰ بِإِذْنِ اللَّهِ وَأَنْبِئُكُمْ بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدْخُرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ ۗ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً لِّكُم إِن كُنْتُمْ مُّؤْمِنِينَ﴾ سورة آل عمران : ٤٩ .

(٢) تعليق الفرائد : ١ / ٨٤ .

(٣) المصدر نفسه : ٢ / ٢٣١ .

جدول رقم ( ١ )

ت	اسم العالم	عددمرات ذكره
١	سلمان الفارسي ( ت ٣٦ أو ٣٧ هـ )	١
٢	أبو الحسن علي بن أبي طالب ( ت ٤٠ هـ )	١
٣	قيس بن الذريح ( ت ٦٨ هـ )	١
٤	الحجاج أبو محمد الحجاج بن يوسف بن الحكم بن أبي عقيل الثقفي ( ت ٩٥ هـ )	١
٥	سعيد بن جبير ( ت ٩٥ هـ )	١
٦	عيسى بن عمير الثقفي ( ت ١٤٩ هـ )	١
٧	أبو عمرو بن العلاء المازني ( ت ١٥٤ هـ )	١٢
٨	الخليل بن أحمد الفراهيدي ( ت ١٧٥ هـ )	١٠
٩	أبو الخطاب الأخفش الأكبر ( ت ١٧٧ هـ )	٢
١٠	عبد الوارث بن سعيد بن زكران التميمي ( ت ١٧٩ هـ )	١
١١	أبو بشر عمرو بن عثمان سيبويه ( ت ١٨٠ هـ )	١٦٢
١٢	أبو عبدالرحمن يوسف بن حبيب الضبي ( ت ١٨٢ هـ )	٨
١٣	أبو مسلم معاذ مسلم بن رجاء ( ت ١٨٧ هـ )	١
١٤	أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي ( ت ١٨٩ هـ )	٤٣
١٥	أبو علي محمد بن المستنير قطرب ( ت ٢٠٦ هـ )	٣
١٦	أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء ( ت ٢٠٧ هـ )	٦٣
١٧	هشام بن معاوية الضرير أبو عبدالله ( ت ٢٠٩ هـ )	٩
١٨	أبو عبيدة معمر بن المثنى ( ت ٢١٠ هـ )	١
١٩	أبو عمرو اسحاق بن مرار الكوفي الشيباني ( ت ٢١٣ هـ )	٥
٢٠	أبو زيد الأنصاري سعيد بن أوس ( ت ٢١٥ هـ )	١
٢١	سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط ( ت ٢١٥ هـ )	٧٣

٥	أبو عمر صالح بن اسحاق الجرمي ( ت ٢٢٥هـ )	٢٢
١	ابن حاتم أبو نصر أحمد بن حاتم الباهلي ( ت ٢١٣هـ )	٢٣
١	محمد بن أحمد بن عبدالله الطويل ( ت ٢٤٣هـ )	٢٤
٢	ابن السكيت يعقوب بن اسحاق ( ت ٣٤٤هـ )	٢٥
٢	أبو اسحاق إبراهيم بن سفيان الزياتي ( ت ٢٤٩هـ )	٢٦
١٨	أبو عثمان بكر بن محمد المازني ( ت ٢٤٩هـ )	٢٧
١	علي بن حازم اللحياني السجستاني ( ت ٢٥٦هـ )	٢٨
٣	محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي ( ت ٢٨٥هـ )	٢٩
٣٩	أبو العباس المبرد ( ت ٢٨٥هـ )	٣٠
١١	أبو العباس ثعلب ( ت ٢٩١هـ )	٣١
١٠	ابن كيسان محمد بن أحمد بن إبراهيم ( ت ٢٩٩هـ )	٣٢
١	ابن موسى الحامض سلمان بن محمد بن أحمد ( ت ٣٠٥هـ )	٣٣
١	كراع أبو الحسن علي بن الحسن الهنائي يعرف بكراع النمل ( ت ٣١٠هـ )	٣٤
٢١	أبو إسحاق الزجاج إبراهيم بن السري ( ت ٣١١هـ )	٣٥
٢١	أبو بكر محمد بن السري بن السراج ( ت ٣١٦هـ )	٣٦
٤	أبو بكر حسن الأزدي بن دريد ( ت ٣٢١هـ )	٣٧
٨	ابن الأنباري أبو بكر محمد بن القاسم ( ت ٣٢٧هـ )	٣٨
٢	ابن ولاة أبو العباس أحمد بن محمد بن الوليد ( ت ٣٣٣هـ )	٣٩
١	أبو القاسم الزجاجي عبدالرحمن بن إسحاق ( ت ٣٣٧هـ )	٤٠
١	أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد بن إسماعيل ( ت ٣٣٨هـ )	٤١
١	أبو بكر ميرمان محمد ميرمان بن علي بن إسماعيل العسكري ( ت ٣٤٧هـ )	٤٢
٣	أبو محمد بن جعفر بن درستويه ( ت ٣٤٧هـ )	٤٣

١٨	أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبدالله ( ٣٦٨ هـ )	٤٤
٢	أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري ( ٣٧٠ هـ )	٤٥
١	أبو عبدالله الحسين بن أحمد بن خالويه ( ٣٧٠ هـ )	٤٦
٦٤	أبو علي الفارسي الحسن بن عبدالغفار ( ت ٣٧٧ هـ )	٤٧
١	أبو أحمد الحسن بن عبدالله بن سعيد العسكري (ت ٣٨٢ هـ)	٤٨
٤	علي بن عيسى الرماني ( ت ٣٨٤ هـ )	٤٩
١	أبو سلمان الخطابي ( ت ٣٨٨ هـ )	٥٠
١	الحسن بن الوليد بن ناصر أبو قاسم العريف ( ت ٣٩٠ هـ )	٥١
٣١	أبو الفتح عثمان بن جني ( ت ٣٩٢ هـ )	٥٢
١٣	أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري ( ت ٣٩٩ هـ )	٥٣
١	أبو الحسن محمد بن الحسين بن محمد بن الحسين بن عبد الوارث ( ت ٤٢١ هـ )	٥٤
١	أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم النيسابوري الثعالبي ( ت ٤٢٧ هـ )	٥٥
١	ابن برهان أبو القاسم عبدالواحد العكبري ( ت ٤٥٦ هـ )	٥٦
٧	أبو الحسن علي بن أحمد الأندلسي ابن سيدة ( ت ٤٥٨ هـ )	٥٧
١	عبدالدايم القرواني ( كان حياً ٤٦٧ هـ )	٥٨
٢	أبو الحسن ظاهر بن أحمد بابشاذ ( ت ٤٥٤ - ٤٦٩ هـ )	٥٩
٢	علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي النيسابوري ( ت ٤٦٨ هـ )	٦٠
١	أبو زكريا يحيى بن علي بن محمد الشيباني التبريزي ( ت ٥٠٢ هـ )	٦١
١	الأعلم بن الحجاج يوسف بن سليمان عيسى الشنتمري ( ت ٤٧٦ هـ )	٦٢

٢	ابن أبي العافية ( ت ٥٠٩ هـ )	٦٣
١	أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد البغوي ( ت ٥١٠ هـ - ٥١٦ هـ )	٦٤
١	أبو الفضل أحمد بن محمد بن أحمد الميداني ( ت ٥١٨ هـ )	٦٥
٣	ابن السيد ، أبو محمد عبدالله بن محمد السيد البطليوسي ( ت ٥٢١ هـ )	٦٦
٣	ابن البادش	٦٧
	أبو الحسن علي بن أحمد ( ت ٥٣٨ هـ )	٦٨
	أبو جعفر أحمد بن علي بن أحمد ( ت ٥٤٠ هـ )	٦٩
٤١	أبو القاسم جارا لله الزمخشري ( ت ٥٣٨ هـ )	٧٠
١	أبو منصور الجواليقي موهوب بن أحمد بن محمد ( ت ٥٣٩ هـ )	٧١
٧	أبو السعادات هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسيني المعروف بابن الشجري ( ت ٥٤٢ هـ )	٧٢
٢	النيلي أبو عبدالله محمد بن حجة الدين بن عبدالله ( ت ٥٦٥ هـ )	٧٣
١	الحسين بن صافي بن عبدالله ، أبو نزار ( ملك النحاة ) ( ت ٥٦٨ هـ )	٧٤
٣	أبو محمد سعيد بن المبارك بن الدهان ( ت ٥٦٩ هـ )	٧٥
٤	ابن السهيلي أبو زيد القاسم عبدالرحمن بن أحمد الخثعمي ( ت ٥٨١ هـ )	٧٦
١	أبو محمد عبدالله بن برد بن عبدالجبار المقدسي المصري ( ت ٥٨٢ هـ )	٧٧
١	ابن ملكون إبراهيم بن محمد الحضرمي الأشبيلي ( ت ٥٨٤ هـ )	٧٨

١	أبو جعفر بن مضاء ( ت ٥٩٢هـ )	٧٩
١	ابن الأثير أبو السعادات المبارك مجد الدين بن محمد بن محمد بن عبدالكريم الشيباني الجزري الأربلي(ت ٦٠٦هـ)	٨٠
١١	أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن محمد بن خروف الأندلسي الحضرمي ( ت ٦٠٦هـ )	٨١
٥	عيسى بن عبدالعزيز بن يلىخت البربري أبو موسى الجزوي ( ت ٦٠٧هـ )	٨٢
١	أبو الفتح ناصر برهان الدين بن عبد السيد بن علي الخوارزمي المطرزي ( ت ٦١٠هـ )	٨٣
٤	عبدالله بن الحسين بن عبدالله الحسين محب الدين العكبري ( ت ٦١٦هـ )	٨٤
٢	أبو بكر محمد بن طلحة بن محمد بن عبدالمك الأُموي الشيبني ( ت ٦١٨هـ )	٨٥
١	أبوالحجاج يوسف بن معزوز القيسي ( ت ٦٢٥هـ )	٨٦
٣	أبو يعقوب يوسف سراج الدين السكاكي ( ت ٦٢٦هـ )	٨٧
٢	ابن المعطي أبو الحسن يحيى بن زين الدين بن عبدالمعطي ( ت ٦٢٨هـ )	٨٨
٢	ابن الصفار القاسم بن علي بن محمد بن سليمان الأنصاري البطليوسي ( ت ٦٣٠هـ )	٨٩
٦	ابن الخباز ( ت ٦٣٩هـ )	٩٠
٦	ابن يعيش ( ت ٦٤٣هـ )	٩١
٢	السخاوي أبو الحسن علي علم الدين ( ت ٦٤٣هـ )	٩٢
١٣	أبو علي الشلوبين ( ت ٦٤٥هـ )	٩٣

٧٣	أبو عمرو عثمان ابن الحاجب ( ت ٦٤٦ هـ )	٩٤
١	أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي الأشبيلي ( ابن الحاج ) ( ت ٦٤٧ هـ )	٩٥
٤٤	أبو الحسن علي بن مؤمن الحضرمي الأشبيلي ابن عصفور ( ت ٦٦٩ هـ )	٩٦
١	أبو زكريا بن يحيى بن شرف النووي ( ت ٦٧٦ هـ )	٩٧
٣	أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن عبدالرحيم الأبيدي ( ت ٦٨٠ هـ )	٩٨
١	أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن يوسف ابن الضايغ ( ت ٦٨٠ هـ )	٩٩
٢	أبو محمد الحسين جمال الدين بدر بن إياز ( ت ٦٨١ هـ )	١٠٠
٢	تاج الدين الاسفراييني ( ت ٦٨٤ هـ )	١٠١
١١	محمد بن محمد بن عبدالله بن مالك ( ت ٦٨٦ هـ )	١٠٢
٥	أبو الحسن عبدالله بن أحمد بن أبي الربيع ( ت ٦٨٨ هـ )	١٠٣
٧٤	الرضي الاسترابادي محمد بن حسين نجم الدين ( ت ٦٨٨ هـ )	١٠٤
١	أبو جعفر بن الزبير الثقفي ( ت ٧٠٨ هـ )	١٠٥
١	أبو الفتح البعلبكي الحنبلي ( ت ٧٠٩ هـ )	١٠٦
٤٥	أثير الدين أبو حيان ( ت ٧٤٥ هـ )	١٠٧
١	تاج الدين التبريزي ( ٧٤٦ هـ )	١٠٨
١	أحمد بن الحسن بن يوسف الجاربردي ( ت ٧٤٦ هـ )	١٠٩
٨٩	ابن قاسم الحسن بدر الدين بن قاسم بن عبدالله بن علي المرادي المعروف بـ ( ابن أم قاسم ) ( ت ٧٤٩ هـ )	١١٠
١	تقي الدين السبكي ( ت ٧٥٦ هـ )	١١١



٨٧	عبدالله بن يوسف بن هشام الأنصاري ( ت ٧٦١هـ )	١١٢
٣	بهاء الدين السبكي ( ت ٧٦٣هـ )	١١٣
١	صلاح الدين الصفدي ( ت ٧٦٤هـ )	١١٤
١	عبدالله بهاء الدين بن عبدالرحمن (ابن عقيل) ( ت ٧٦٩هـ )	١١٥
١	جمال الدين عبدالرحيم الأسنوي الشافعي ( ت ٧٧٢هـ )	١١٦
٢	ابن الصائغ محمد شمس الدين بن عبدالرحمن الزمردى ( ت ٧٧٦هـ )	١١٧
٣	مسعود بن سعد الدين بن عمر بن عبدالله التفتازاني (ت ٧٩٢هـ )	١١٨
١	كمال الدين الدميري ( ت ٨٠٨هـ )	١١٩
١	أبو الطاهر محمد مجد الدين بن يعقوب بن محمد الفيروزآبادي ( ت ٨١٧هـ )	١٢٠

## طريقته في ذكر الأعلام

له في ذلك طرائق خمس هي :

١. ذكره الاسم فقط : أي أنه يذكر اسم العالم فقط .
٢. ذكره الاسم واللقب .
٣. ذكره اللقب فقط : أي أنه يذكر اللقب بدون الاسم والكنية .
٤. ذكره الكنية واللقب .
٥. ذكره الكنية فقط : أي أنه يذكر الكنية بدون الاسم واللقب .

فمن أمثلة الأسلوب الأول في باب الكلمة والكلام قال : (( فهشام وثعلب ومن وافقهما من الكوفيين على جواز الإسناد إلى الجملة مطلقاً ))<sup>(١)</sup> .

وفي باب ( المضمرة ) عند الكلام عن نون الوقاية قال : (( أو قد ) بمعنى حسب نحو : قطني ، ( أو قط ) بمعنى حسب أيضاً نحو : قطني ، وهذا تصريح بأن الياء مجرورة فتكون مضافاً إليها وهذا مذهب الخليل وسيبويه ))<sup>(٢)</sup> .

أما الأسلوب الثاني : فهو ذكر الاسم واللقب قال في باب الكلمة والكلام : (( ولا أكاد أقضي العجب من الشيخ جمال الدين عبدالرحيم الأسنوي الشافعي - رحمه الله - حيث ذكر هذه المسألة في كتابه المسمى (( الكوكب الدرّي )) الموضوع لتنزيل الفروع الفقهية على الأحكام النحوية .. ))<sup>(٣)</sup> .

والأسلوب الثالث ذكر الألقاب فقط : أي أنه لا يذكر الأسماء بذكر الألقاب فقط. كما جاء في باب الكلمة والكلام، قال : (( وأقسامه )، أي : أقسام الفعل، ( ماض وأمر ومضارع ) على هذا النمط رتبها سيبويه وسمية الأوليين واضحة .. ))<sup>(٤)</sup> .

(١) تعليق الفرائد : ١ / ٨١ .

(٢) المصدر نفسه : ٣ / ٥٧ .

(٣) المصدر نفسه : ١ / ٧٢ .

(٤) المصدر نفسه : ١ / ٩١ .

وفي باب ( الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر ) في فصل الحروف المشبهة بليس قال: (( ليس زيد بقائم ولا ذاهب عمرو، وهذا مذهب الأخفش ))<sup>(١)</sup>.

وفي باب ما ينصب ثلاثة مفاعيل قال : (( ( وزاد غيره [ أنبأ ] ) وممن ذكرها الفارسي والجرجاني ، وزعم ابن هشام أن سيبويه ذكرها أيضاً ))<sup>(٢)</sup>.

وفي باب الأحرف الناصية الاسم الرافعة الخبر ، قال : (( وقال المطرزي : الأصل كأني أبصرك تنحط ، وكأني أبصر الدنيا لم تكن ، ثم حذف الفعل ، وزيدت الباء ، وقال الرضي : الأولى أن لا يحكم بزيادة شيء وتقول : التقدير كأنك تبصر بالدنيا ، أي : تشاهدها ))<sup>(٣)</sup>.

**والأسلوب الرابع الكنية واللقب ، قال : في باب الكلمة والكلام : (( قلت : لكن ادعى أبو علي الفارسي في أحد قوليه : أن ( ليس ) حرف محتجاً بأنها لو كانت فعلاً مخففاً من فعل كصيد في صَيَدَ لعادت حركة الياء عند اتصال الضمير كَصَيَدَتِ ))**<sup>(٤)</sup>.

والأسلوب الخامس الكنية فقط : أي أنه يذكر كنية العالم فقط ، ففي باب الكلمة والكلام عند كلامه عن الفعل الماضي قال : (( أقائلن أحضروا الشهودا . كذا أنشده أبو الفتح ، ولا يتعين مثلاً لما نحن فيه ، لجواز أن يكون الأصل : أقائل أنا ؟ ثم حذفتم همزة أنا اعتباراً ثم ادغم التنوين في نون ( نا ) ))<sup>(٥)</sup>.

وفي باب المبتدأ ( فصل الحروف المشبهات بليس ) قال : (( ( ويلحق بها ) أي : ( ما ) أخت ( ليس ) (( إن النافية )) فتعمل عملها ( قليلاً ) ، وعلى ذلك أكثر

(١) تعليق الفرائد : ٣ / ٢٧٨ .

(٢) المصدر نفسه : ٤ / ٢١٢ .

(٣) المصدر نفسه : ٤ / ١٤ .

(٤) المصدر نفسه : ١ / ٩٠ .

(٥) المصدر نفسه : ١ / ٨٨ .

الكوفيين ، وذهب إليه ابن السراج وأبو علي الفارسي وابن جني ، ومنعه أكثر البصريين .. ))<sup>(١)</sup> .

وفي باب ( الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر فتتصبهما مفعولين ) قال : (( وقال ابن الحاجب : فالمجيزون نظروا إلى صورة الاستفهام في الموضوعين ، والمانعون نظروا إلى أن مضمون الاستفهام لا يصح أن يكون متعلقاً للعلم إلا بتأويل (...))<sup>(٢)</sup> .

### أساليب النقل عند الدماميني من الكتب

اتبع الدماميني عدة طرق عند النقل عن مصادره وهي أساليب النقل المعروفة عند سابقه :

#### ١ . النقل المباشر :

أي أنه ينقل عن الكتب من دون أن يقول نقل فلان أو قال فلان أن فلاناً يقول كذا ، مثلاً في مقدمة التسهيل وشرحها قال : (( قال الجوهرى : الحتم إحكام الأمر والقضاء وكأن المصنف يريد : أوجب تفضلاً وإحساناً ))<sup>(٣)</sup> ، وفي باب كيفية التنثية وجمعي التصحيح في فصل ميم التنثية من المحذوف اللام ما يتم في الإضافة لا غير ، قال (( قال ابن قاسم : محذوف اللام قسمان : قسم يرد في الإضافة فيرد في التنثية ، وهو المنقوص ))<sup>(٤)</sup> ، وفي باب الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر قال : (( قال الفراء : ( لا جرم ) كلمة كانت في الأصل بمعنى ( لا بد ) و ( لا محالة ) ))<sup>(٥)</sup> .

(١) تعليق الفرائد : ٢٥٣ / ٣ .

(٢) المصدر نفسه : ١٦٨ / ٤ .

(٣) المصدر نفسه : ٥٩ / ١ - ٦٠ .

(٤) المصدر نفسه : ٢٨١ / ١ .

(٥) المصدر نفسه : ٤٣ / ٤ .

## ٢. النقل غير المباشر :

وهو عكس النقل المباشر أي أنه ينقل الأقوال عن طريق الآخرين ومن ذلك قوله في باب ( إعراب المثني والجموع) قال : (( الاحوذيان : صفة جناحيها يصفها بالخفة والسرعة قال ابن جني : فتحها مع الثلاثة حملاً للواحد على الاثنين ، يريد بالواحد الرفع وبالاثنين الجر والنصب وعلى هذا النقل اعتمد المصنف قال ابن جني قرأت على أبي علي الفارسي في نواذر أبي زيد...))<sup>(١)</sup> ، وفي باب الكلمة والكلام قال : (( فيميز الماضي )) بالنصب مفعول مقدم على الفاعل للاهتمام ( التاء ) بالرفع فاعل يميز و ( المذكورة ) صفة ، والمراد بالتاء المذكورة تاء التأنيث الساكنة ؛ لأنها إنما أسكنت للفرق بين تاء الأفعال وتاء الأسماء ... وذلك لأن النيلي قال في شرح الفصيح قال الزمخشري قال أبو عبيدة : من العرب من يؤنث ( عسى ) ، وهم الذي يؤنثون ( رب ) ... ))<sup>(٢)</sup>.

## ٣. النقل بالنص وبالمعنى

أ . النقل بالنص : وهو النقل لم يكثر الدماميني من استخدامه وهو ينقل النص من مصدره دون التصرف فيه ، ومن الأمثلة على هذا الأسلوب في باب (الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر فتتصبهما مفعولين ) قال : (( وإنما لم يجز ذلك في غير الأفعال المذكورة ؛ لأن أصل الفاعل أن يكون مؤثراً وأن يكون المفعول به تائراً منه ، وأصل المؤثر أن يغير المتأثر ، فإن اتفقا معنى كره اتفاقهما لفظاً [ ... ] لأنها ليس في الحقيقة فعلاً ومفعولاً به ))<sup>(٣)</sup> ، والنص بتمامه في شرح الرضي على الكافية ( ت ٦٨٨ هـ )<sup>(٤)</sup> .

(١) تعليق الفرائد : ١ / ١٩٦ .

(٢) المصدر نفسه : ١ / ٩٢ .

(٣) المصدر نفسه : ٤ / ١٨٨ - ١٨٩ .

(٤) ينظر شرح الرضي على الكافية للرضي : ٤ / ١٦٩ - ١٧٠ .

ب . النقل بالمعنى : لقد أكثر الدّماميني منه في شرحه لتسهيل الفوائد فكان يتصرف في النص المنقول فيحذف ويغير بحيث لا يخل بالمعنى النص وكان يعبر عن ذلك بقوله : وهو مذهب سيبويه أو موافق أو صرح به أو أجازها ومن أمثلة ذلك ما جاء في باب ( إعراب المثني والمجموع ) نقل بالمعنى قال : (( ( وليس الإعراب انقلاب الألف والواو ياء ) في الجر والنصب كما هو مذهب الجرمي ، وتبعه ابن عصفور ، وزعم أنه ظاهر كلام سيبويه نحو : مررت بالرجلين ورأيت الرجلين .. ))<sup>(١)</sup>.

---

(١) تعليق الفوائد : ١ / ٢٢٥ .

## بوستر الفصل الثاني

## الأصول النحوية

### الأصل لغةً :

معنى الأصل في اللغة : (أسفل كل شيء وجمعه أصول) (١) ، وجاء في المصباح المنير: ( أصل) الشيء أسفله وأساس الحائظ أصله استأصل الشيء ثبت أصله وقوى(٢).

### أصول النحو اصطلاحاً :

قال الأنباري ( ت٥٧٧هـ) : ( أصول النحو أدلة النحو التي تفرعت منها فروعها وفصوله ، كما أن أصول الفقه التي تفرعت عنها جملته وتفصيله ) (٣).

وحده السيوطي( ت٩١١ هـ) في الاقتراح قال : ( عِلْمٌ يُبْحَثُ فِيهِ عَنْ أدلة النحو الإجمالية ؛ من حيث هي أدلته ، وكيفية الاستدلال بها ، وحال المُسْتَدِلِّ ) (٤).

وحد ابن جني ( ت٣٩٢ هـ ) علم النحو بأنه : ((هو انتحاء سمّت كلام العرب ، في تصريفه من إعراب وغيره ؛ كالتثنية ، والجمع ، والتحقيق ، والتكسير ، والإضافة ، والنسب ، و التركيب ، وغير ذلك ، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة ، فينطق بها وإن لم يكن منهم ؛ وإن شد عنها رُدَّ به إليها وهو في الأصل شائع، أي نحو نحوها)) (٥).

(١) لسان العرب :مادة (أصل):١/١١٤ .

(٢) المصباح المنير :مادة (أصل) :ص ٦

(٣) لمع الأدلة : ٨٠

(٤) الاقتراح : ١٣ .

(٥) الخصائص :١/٣٤ .



وقال الجليس النحوي<sup>(٥)</sup> ( ت ٤٩٠ هـ ) : ( للنحو حدان : لغوي وصناعي فاللغوي أنه القصد إلى معرفة كلام العرب ، والصناعي أنه علم مستنبط بالقياس والاستقراء من كتاب الله عز وجل ، وكلام فصحاء العرب )<sup>(١)</sup>.

وفائدة أصول النحو : ( هو التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل والارتفاع عن حضيض التقليد إيفاع الاطلاع على الدليل ، فإن المخلد إلى التقليد لا يعرف وجه الخطأ من الصواب ؛ ولا ينفك في أكثر الأمر عن عوارض الشك والارتياب )<sup>(٢)</sup>.

---

(٥) هو أبو عبد الله الحسين بن موسى بن هبة الله الدينوري الشهير بـ(الجليس النحوي) (ت: ٤٩٠ هـ).

(١) ثمار الصناعة : لجليس النحوي : ٣٤ .

(٢) لمع الأدلة : ٨ .

## المبحث الأول

### السمع

السمع في اللغة : ( ما سَمَّعتَ به فِشاع وتُكَلِّمَ به وكلُّ ما التذتته الأذن من صَوْتٍ حَسَنٍ سماع )<sup>(١)</sup>.

أما في الاصطلاح قال الأنباري : ( هو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة . فخرج عنه إذا ما جاء في كلام غير العرب من المولدين وما شذَّ من كلامهم )<sup>(٢)</sup> .

وقال السيوطي في حدِّه للسمع مزيداً إيَّاه توضيحاً : ( وأعني به ما تُبَّتَ في كلام مَنْ يُوثَقُ بفصاحته ، فشَمَلَ كلام الله تعالى ، وهو القرآن ، وكلام نبيه (صلى الله عليه وآله وسلم) ، وكلام العرب ، قبل بعثته ، وفي زمنه ، وبعده ، إلى أن فشَمَلَ الألسنة بكثرة المولدين ، نَظْماً ونثراً ، عن مسلم أو كافرٍ ، فهذه ثلاثة أنواع ، لا بُدَّ في كل منها من ثبوت )<sup>(٣)</sup>.

فالسمع هو الأصل الأول من أصول اللغة والنحو وحُظي بما لم يحظَ به أصل من أصول النحو، حتى أنّ بعض اللغة لا يُؤخذ إلاّ به ، ولا يُلتفت فيه إلى القياس<sup>(٤)</sup>، ومع أنّ القياس أصلٌ من أصول النحو فإن السماع إذا ورد أبطله<sup>(٥)</sup> . أما المحدثون فمنهم من عرفه على أنّه : (( الأخذ المباشر للمادة اللغوية عن الناطقين

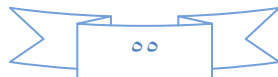
(١) لسان العرب : مادة (سمع) : ٢٥٧ / ٧ .

(٢) لمع الأدلة : ٨١ .

(٣) الاقتراح : ٧٤ - ٧٥ .

(٤) ينظر : المنصف : ٣ / ١ .

(٥) ينظر : خزانة الأدب : ٤٢١ / ٨ .



بها))<sup>(١)</sup>، وترى الدكتورة خديجة الحديثي (( أن السماع هو الأساس الأول الذي دُونت بموجبه اللغة لأنه الطريق الطبيعي إلى تعرّف كُنه اللغة و تبين خصائصها وهو أقرب سبيل إلى ضبط العربية و معرفة المستعمل منها ؛ لأن اللغات في أصلها نقلية وأساس معرفتها ومعرفة خصائصها السماع [...] فبمحاكاة ما يصل إليه الإنسان عن طريق السماع من العرب الذين سَلِمَتْ لغتهم أو عن طريق ما يروى من الآثار العربية من شعر ونثر ، وما جاء في القرآن الكريم والأحاديث النبوية ))<sup>(٢)</sup> .

فالسماح من الأصول النحوية التي تمثلت عند الدماميني في شرح التسهيل ، تناول عناصره اللغوية جميعها وهي :

**أولاً : القرآن الكريم وقراءاته .**

**ثانياً : الحديث النبوي الشريف.**

**ثالثاً : كلام العرب (الشعر والنثر).**

**أولاً : القرآن الكريم وقراءته .**

**أ- القرآن الكريم :**

لا يختلف اثنان بخصوص الاحتجاج بالقرآن الكريم فكل النحاة احتجوا بالقرآن ، لأنه كلام الله ، نزل بلسان عربي وهو أول ما يُعتمدُ به في السماع .

قال السيوطي : ( أما القرآن فكلّ ما وردَ أنه فُرى به في العربية سواء كان مُتواتراً ، أو أحاداً ، أو شاذّاً)<sup>(٣)</sup>، إذ ( هو النص الصحيح المجمع على الاحتجاج

(١) أصول التفكير النحوي، علي أبو المكارم: ٣٣ .

(٢) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: ١٣٤ .

(٣) الاقتراح: ٧٥ .

به في اللغة والنحو والصرف وعلوم البلاغة<sup>(١)</sup>، وقال عبد الجبار النائلة: (لا ريب في أن القرآن الكريم أفصح كلام عربي ، بل هو قمة الفصاحة العربية ، تتجلى فصاحته في إيجاز لفظه وأعجازه ، فلن ترى لفظاً أفصح ولا أعذب من ألفاظه....)<sup>(٢)</sup>.

فالقرآن الكريم هو عماد الأدلة النقلية جميعاً وقد نزع النحاة إلى الاعتماد عليه وعلى قراءاته في الاستدلال على قواعدهم وأصولهم على اختلاف مدارسهم واتجاهاتهم.

ومن هؤلاء النحاة الدماميني فالاستشهاد بالقرآن لم يخرج عن ركب النحاة السابقين فهو يستشهد به على الأدلة النقلية الأخرى جميعها وكتابه ( تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد "شرح التسهيل لأبن مالك " ) شاهد على ذلك فقد استشهد في الأجزاء الأربعة المطبوعة بـ(٥٧١) آية من القرآن بما في ذلك القراءات القرآنية .

وقد تنوعت أساليب الدماميني في استدلاله بالشاهد القرآني ، ومن طرائقه في الاستدلال :

١ . **مجيء الشاهد القرآني وحده** ، أي يأتي بالشاهد القرآني منفرداً للاستدلال به على قاعدة نحوية أو يبني مسائله النحوية على آية واحدة أو أكثر، ومن المسائل التي اعتمد فيها على القرآن الكريم الآتي:

❖ في باب (إعراب الصحيح الآخر) عند حذف نون التثنية أو الجمع عند الجزم والنصب ، قال : (( "وتحذف" النون المذكورة "جزماً ونصباً" نحو: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾<sup>(٣)</sup> ))<sup>(٤)</sup>.

(١) في أصول النحو، سعيد الأفغاني: ٢٨ .

(٢) الشواهد والاستشهاد في النحو : ٢٠٠ .

(٣) ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ ۗ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ البقرة: ٢٤

(٤) تعليق الفرائد: ١٦٢/١ .

❖ في باب (الموصول(مَنْ، مَا) وقوع [مَنْ- مَا] شرطيتين<sup>(١)</sup>، قال تعالى : ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ <sup>(٢)</sup>، وقال تعالى : ﴿مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا﴾ <sup>(٣)</sup>، (واستفهاميتين) <sup>(٤)</sup>، قال تعالى : ﴿مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ﴾ <sup>(٥)</sup>، وقال تعالى: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ <sup>(٦)</sup>.

❖ في باب (الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر) في ورود (كان وأضحى وأصبح وأمسى وظل) بمعنى صار<sup>(٧)</sup>، قال تعالى: ﴿فَكَانَتْ هَبَاءً مُنْبِتًا﴾ <sup>(٨)</sup>، أصبح كقوله تعالى : ﴿فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا﴾ <sup>(٩)</sup>.

(١) ينظر: تعليق الفرائد: ٢٤٤/٢ .

(٢) ﴿لَيْسَ بِأَمَانِيكُمْ وَلَا أَمَانِي أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ وَلَا يَجِدْ لَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا﴾ النساء: ١٢٣ .

(٣) ﴿مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا وَمَا يُمْسِكُ فَلَا مُرْسِلَ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ فاطر : ٢ .

(٤) ينظر : تعليق الفرائد : ٢٤٤/٢ .

(٥) ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَارَكُمْ وَخَتَمَ عَلَى قُلُوبِكُمْ مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِهِ انظُرْ كَيْفَ نُصَرِّفُ الْآيَاتِ لِمَنْ هُمْ يَصْدِفُونَ﴾ الأنعام : ٤٦ .

(٦) ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ الشعراء : ٢٣ .

(٧) ينظر : تعليق الفرائد : ١٩٠ / ٣ .

(٨) ﴿فَكَانَتْ هَبَاءً مُنْبِتًا﴾ الواقعة : ٦ .

(٩) ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ آل عمران : ١٠٣ .

❖ في باب (الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر فتتصبهما مفعولين )  
 عند كلامه عن القول وما يتفرع منه من أفعال قال : (( "يحكى  
 بالقول" وهو مصدر معناه النطق اللساني نحو : يعجبني قولك : إن  
 ❖ زيدا فاضلٌ " وفروعه" وهي الماضي ، نحو: ﴿ قَالُوا سَمِعْنَا ﴾<sup>(١)</sup> ،  
 والمضارع ، نحو ﴿ يَقُولُونَ رَبَّنَا آمَنَّا ﴾<sup>(٢)</sup> ، والأمر ، نحو : ﴿ قُولُوا  
 آمَنَّا ﴾<sup>(٣)</sup> ((...<sup>(٤)</sup> .

## ٢ . مجيء الشاهد القرآني مع الحديث النبوي الشريف ومع الشعر .

إن الدماميني يبدأ بالشاهد القرآني ويعززه بذكر حديث نبوي شريف  
 وبشاهد شعري ، كما جاء في باب ( كيفية التثنية وجمعي التصحيح ) عند  
 كلامه على كيفية تثنية اسم الجمع<sup>(٥)</sup> ، قال تعالى: يَوْمَ التَّقَى الْجَمْعَانَ<sup>(٦)</sup> ،

(١) ﴿ مَنِ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَاسْمَعْتَ غَيْرَ مُسْمِعٍ وَرَاعِنَا لَيْتَ بَالِ سِنِّيهِمْ وَطَعْنَا فِي الدِّينِ وَلَوْ أَنَّهُمْ قَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَاسْمَعْتَ وَانظُرْنَا لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَقْوَمَ وَلَكِنْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ النساء: ٤٦ .

(٢) ﴿ سَمِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَيْهِ وَإِذَا الرَّسُولُ تَرَىٰ أَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُوا مِنَ الْحَقِّ يَقُولُونَ رَبَّنَا آمَنَّا فَاكْتُبْنَا مَعَ الشَّاهِدِينَ ﴾ المائدة: ٨٣ .

(٣) ﴿ قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِنْ رَبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ ﴾ البقرة: ١٣٦ .

(٤) تعليق الفرائد: ٤ / ١٩١ - ١٩٢ .

(٥) ينظر : تعليق الفرائد) الجمعان مثني مفردة : الجمع ، والفتنان مثني مفردة : الفتنة ، وكل منهما اسم الجمع ) : ٢٨٤ / ١ .

(٦) ﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَوَلَّوْا مِنْكُمْ يَوْمَ التَّقَى الْجَمْعَانَ إِنَّمَا اسْتَزَلَّهُمُ الشَّيْطَانُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا وَلَقَدْ عَفَا اللَّهُ عَنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ ﴾ آل عمران : ١٥٥ .

في حالة الرفع ، وقوله تعالى : ﴿ قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ ﴾<sup>(١)</sup> ، في حالة الجر .

وجاء بالحديث النبوي الشريف قال : قال عليه الصلاة والسلام : [مَثَلُ الْمُنَافِقِ كَمَثَلِ الشَّاةِ الْعَائِرَةِ بَيْنَ الْغَنَمَيْنِ] <sup>(٢)</sup> .

وقول الفرزدق<sup>(٣)</sup> . ( بحر الطويل )

وَكُلُّ رَفِيقِي كُلِّ رَجُلٍ ، وَإِنْ هُمَا تَعَاطَى الْقَتَا قَوْمًا هُمَا أَخَوَانِ

٣ . مجيء الشاهد القرآني مع الشعر .

إن الدماميني أحياناً يبدأ بالشاهد القرآني ويعززه بشاهد شعري ، كما جاء في باب (فصل الضمير و وصله) عند كلامه على فصل الضمير إذا وقع بعد (إِلَّا)<sup>(٤)</sup> ، مستشهداً بقوله تعالى : ﴿ أَمَرَ إِلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ﴾<sup>(٥)</sup> .  
وقول الشاعر عمرو بن معدي كرب<sup>(٦)</sup> . ( بحر السريع )

قد علمت سلمى وجاراتها ما قَطَرَ الفارس إلا أنا

(١) ﴿ قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ النَّفَاتِ فَتَهُ تَقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ يَرَوْنَهُمْ مِثْلَيْهِمْ رَأْيَ الْعَيْنِ ۗ وَاللَّهُ يُؤَيِّدُ بِنَصْرِهِ مَن يَشَاءُ ۗ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُولِي الْأَبْصَارِ ﴾ آل عمران : ١٣ .  
(٢) صحيح مسلم : ١٢٨٣/ ٢ . (عن ابن عمر-رضي الله عنه-) ، وتكملة الحديث (...تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ) .  
مَرَّةً وَإِلَى هَذِهِ مَرَّةً .

(٣) ديوان الفرزدق : ٦٢٨ .

(٤) ينظر: تعليق الفرائد : ٩١/٢-٩٢ .

(٥) ﴿ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ مِمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ ۗ إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ ۗ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ۗ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَمْ يَأْتِ تَعْبُدُوا كَثْرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ يوسف : ٤٠ .

(٦) ديوان معدي كرب : ١٦٧ .

وفي باب (أقسام الخبر وأحكامه) عند كلامه على تعدد الأخبار أي أن  
المبتدأ مفرد وأخباره متعددة<sup>(١)</sup>، فقد أستشهد بالآية القرآنية قال تعالى :  
﴿أَنَّهَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهُوَ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِي الْأَمْوَالِ  
وَالْأَوْلَادِ﴾<sup>(٢)</sup>، ومن ثم أستشهد بقول الشاعر عبدة بن الطبيب:<sup>(٣)</sup>

(بحر البسيط)

والمرء ساع لأمر ليس يدركه والعيش شح وإشفاق وتأميل

وتقديمه الشاهد القرآني فهو يقدمه بقوله: [قال تعالى ( أو قوله تعالى) أو  
(كقوله تعالى) أو (قال الله تعالى) أو (كما قال تعالى) أو (كما في قوله تعالى)  
أو (بقوله تعالى) أو (نحو) أو (مثل) أو (في) أو (منه) ] دون أن يذكر لفظ  
الجلالة وغيره من الصيغ .

ولابد من الإشارة أيضا إلى أنه كان أحيانا يستشهد بنص الآية القرآنية من  
دون أن يحذف منه شيئا وأحيانا أخرى يذكر موطن الشاهد فقط .

## ب - القراءات القرآنية :

(١) ينظر تعليق الفرائد : ٣ / ١٣٣ .

(٢) ﴿اعْلَمُوا أَنَّهَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهُوَ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ كَمَثَلِ غَيْثٍ

أَعْجَبَ الْكُفَّارَ نَبَاتُهُ ثُمَّ يَهِيجُ فَتَرَاهُ مُصْفَرًّا ثُمَّ يَكُونُ حُطَامًا وَفِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَمَغْوِرَةٌ مِّنَ اللَّهِ

وَرِضْوَانٌ وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الْغُرُورِ﴾ الحديد : ٢٠

(٣) شعر عبده بن الطبيب : ١١ . ( في الديوان )

ويعجب المرء ساع لأمر ليس يدركه والعيش شح وإشفاق وتأميل

وقد أعجب عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) بهذا البيت .



القراءات القرآنية جميعها حُجّة في النحو، قال الزركشي (ت ٧٩٤هـ) في البرهان: (( القرآن هو الوحي المنزل على محمد ( صلى الله عليه وآله وسلم ) للبيان والإعجاز والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتبة الحروف أو كيفيتها ؛ من تخفيف وتثقيل وغيرها))<sup>(١)</sup> .

وقال الدميّاطي (ت ١١١٧هـ) : (( إن علم القراءة علم يعلم منه إتقان الناقلين لكتاب الله تعالى، واختلافهم في الحذف والإثبات، والتحريك والتسكين، والفصل والوصل وغير ذلك من هيئة النطق والإبدال، وغيره من حيث السّماع ))<sup>(٢)</sup> .

وقال عبدالخالق عزيمة (ت ١٩٨٤م) : (( والقرآن الكريم حجّة في العربية بقراءاته المتواترة ، وغير المتواترة؛ كما هو حجّة في الشريعة فالقراءة الشاذة التي فقدت شروط التواتر لا تَقَلُّ شأنًا عن أوْتَق ما نُقِل إلينا من ألفاظ اللغة وأساليبها. وقد أجمَعَ العلماء على أن اللغة يُكْتَفَى فيها برواية الأحاد))<sup>(٣)</sup> .

أما الدّمّاميني فقد كان من النحاة الذين يعتدّون بالقراءات القرآنية ويولون جل اهتمامهم ، فهو يستشهد بالقراءات القرآنية جميعها المتواتر منها والشاذ وبنى عليها قواعده النحوية ، وهذه القراءات شأنها في ذلك شأن الآيات في ورودها في كتاب التعليق ، وعناية الدّمّاميني بالقراءات القرآنية تبدو من خلال اعتداده بها كدليل من الأدلة النقلية التي يلجأ إليها لإثبات قاعدة نحوية أو دعم .

ومن المسائل النحوية التي اعتدّ فيها بالقراءات المتواترة وبنى قواعده النحوية عليها:

(١) البرهان في علوم القرآن ، الزركشي : ١ / ٣١٨ .

(٢) إتحاف فضلاء العرب، الدميّاطي : ١ / ٦٧ .

(٣) دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، عبد الخالق عزيمة : ١ / ٢-١ .

❖ مجيء اسم كاد ضمير الشأن في باب ( الضمير ) ومنه قراءة ( مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبَ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ )<sup>(١)</sup> حفص عن عاصم، وحمزة من السبعة ( يزيغُ ) على التذكير وقراءة الباقر بالتاء الفوقية على التأنيث فالقراءتان جائزتان ؛ لأن ( قلوب ) جمع تكسير، أما قراءة حفص وحمزة فاسم كاد لا يكون إلا ضمير الشأن وجملة يزيغ قلوب فريق منهم في محل نصب خبر كاد<sup>(٢)</sup>، ولا يصح أن يكون الاسم ( قلوب ) وقد توسط الخبر لأن يزيغ حينئذ ضمير القلوب ويجب تأنيثه لأنه عائد على مؤنث، (وقرأ حمزة وحفص بالياء لقوله (كاد) ولم يقل: كادت )<sup>(٣)</sup>.

❖ إهمال عمل (إِنَّ المؤكدة) وإعمالها بعد التخفيف ، قوله في باب (الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر) بعد تخفيف (إِنَّ) المؤكدة يغلب الإهمال على الإعمال مثل : إن زيداً قائمٌ يرفع الجزئين ، وهو الغالب ، أو إن زيداً قائمٌ بنصب (زيد)<sup>(٤)</sup> ، واستشهد بقراءة الحرمين<sup>(٥)</sup> : ﴿ وَإِنْ كُلاً لَّمَّا لِيُؤْفَيْنَهُمْ ﴾<sup>(٥)</sup> ، بتخفيف ( إن ) ونصب ( كلاً )<sup>(٦)</sup>.

(١) ﴿لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ

قُلُوبَ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ ﴿ إِنَّهُ بِهِمْ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾ التوبة : ١١٧ .

(٢) ينظر : تعليق الفرائد : ١٢٦/٢ .

(٣) تفسير البغوي ، لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي : ١٠٤/٤-١٠٥ .

(٤) ينظر: تعليق الفرائد : ٥٩ / ٤ .

(٥) الحرمين: هما ابن كثير المكي (ت: ١٢٠ هـ) ، ونافع المدني (ت: ٥١٦٩ هـ) ، ينظر: معرفة القراء الكبار للذهبي : ٩٠ / ١ .

(٥) ﴿وَإِنْ كُلاً لَّمَّا لِيُؤْفَيْنَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴿ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾ هود : ١١١ .

(٦) النشر في القراءات العشر ، لابن الجزري : ٢٩٠-٢٩١ .

## أما استشهاده بالقراءات الشاذة فكانت على النحو الآتي :

❖ قوله في باب (إعراب صحيح الآخر) بجواز فتح نون المثني في بعض الأحيان مستشهداً بقراءة من قرأ<sup>(١)</sup> قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي قَالَ لِيَا وَيْلَهُ أُنْفُكُنَا إِلَى يَوْمِئِذٍ أَتَعَدَّ إِنَّ أَلَمَ لَهُ لَمَّا ضُرِبَ إِلَى بَعْضِهِ عَلَى الْحَقِّ﴾ (٢)، بفتح نون المثني (تَعَدَّانِي) وهي من القراءات الشاذة<sup>(٣)</sup>.

❖ وقوله في باب (الموصلات) عند كلامه عن تأنيث (أي) استشهد بالآية القرآنية وبقراءة أبي إذ قرأ<sup>(٤)</sup> قوله تعالى ﴿بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾<sup>(٥)</sup>، والمشهور: (بِأَيِّ أَرْضٍ)؛ لأن ليس فيها من علامات التأنيث شيء<sup>(٦)</sup>.

وخلاصة القول إنّ الدماميني كان يقف من القراءات موقفاً معتدلاً ، فنجده يأتي بها للاستشهاد على القواعد النحوية أو لدعم أدلته ، وكان حريصاً على نسبتها إلى قرائها .

(١) ينظر: تعليق الفرائد: ١٦١/١ .

(٢) وَالَّذِي قَالَ لِيَا وَيْلَهُ أُنْفُكُنَا إِلَى يَوْمِئِذٍ أَتَعَدَّ إِنَّ أَلَمَ لَهُ لَمَّا ضُرِبَ إِلَى بَعْضِهِ عَلَى الْحَقِّ ﴿٢﴾ .

(٣) ينظر: المختصر في شواذ القرآن لابن خالويه: ١٣٩ .

(٤) ينظر: تعليق الفرائد : ٢١١ / ٢ .

(٥) ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنزِلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ ﴿٥﴾ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا ﴿٦﴾ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ ﴿٧﴾ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴿٨﴾ لقمان : ٣٤ .

(٦) تفسير البغوي ، لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي : ٦ / ٢٩٥ ، و المختصر في شواذ القرآن ، لابن خالويه : ١١٧ .

## ثانياً: الحديث النبوي الشريف.

الحديث هو : ( اسم من التحديث ، وهو الإخبار ، ثم سمي به قول أو فعل أو تقرير نسب إلى النبي (عليه الصلاة والسلام))<sup>(١)</sup>، وقيل هو: (( أقوال النبي(صلى الله عليه وآله وسلم) وأقوال الصحابة التي تروي أفعاله ، أو أحواله ، أو ما وقع في زمنه ، يحتجون بها في إثبات مادة لغوية أو دعم قاعدة نحوية ، أو صرفية ))<sup>(٢)</sup> .

وقد تباينت مواقف النحاة القدماء من حيث الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف فذهبوا في الاستشهاد به ثلاث طوائف على النحو الآتي :

❖ طائفة منعت الاحتجاج به مطلقاً- أغلب النحاة منعوا-<sup>(٣)</sup> يمثلُهُ أبو حيان النحوي (ت٧٤٥هـ) ، وشيخه أبو الحسن ابن الضائع (ت٦٨٦هـ) متابعين في ذلك مَنْ تقدمهم من النحاة من شيوخ المدرستين .

❖ طائفة اتخذت الوسط سبيلاً وعلى رأسها الشاطبي (ت٧٩٠هـ) والسيوطي ، وكثير من المحدثين .

❖ طائفة أجازت الاستشهاد بالحديث كله وعلى رأسها ابن مالك الأندلسي (ت٦٧٢هـ)، وابن هشام الأنصاري(ت٦٧٢هـ)، والدّماميني (ت٨٢٧هـ)<sup>(٤)</sup> .

أما المحدثون فأنهم يعدون الحديث النبوي الشريف مصدراً مهماً من مصادر الاستشهاد في اللغة العربية والنحو عندهم بعد القرآن الكريم وقد أكدت ذلك الدكتورة خديجة الحديثي وذلك بقولها: ((الحديث النبوي الشريف هو الأصل الثاني من أصول الاستشهاد بعد كلام الله عز وجل ومصطلح الحديث هو كلام النبي العربي محمد ﷺ) وقد كان من الواجب أن يُعد بعد القرآن الكريم

(١) ينظر: مقدمة في أصول الحديث ، عبد الحق الدهلوي (ت:١٠٥٢هـ) : ٣٣ ، والكليات : ٣٧٠ .

(٢) ينظر : في أصول النحو: ٤٦ .

(٣) ينظر: أصول النحو العربي ، محمود أحمد نحلة : ٤٩ .

(٤) ينظر : الشاهد وأصول النحو : ٦٢ ، وينظر: أصول النحو العربي : ٤٨ - ٥١ .

في منزلة الاستشهاد به<sup>(١)</sup> ، والاحتجاج به في علوم العربية كافة بلا تميز بينهما ؛ لأنه كلام أفضل البشر ، وهو منبع ثر ومصدر أصيل من مصادر الشواهد النحوية<sup>(٢)</sup> ، إلا أنه لم يَلَقْ عناية كبيرة من جانب النحاة الأوائل فقد احتجوا به في الأدب واللغة والتفسير وترددوا في الاحتجاج به في الصرف والنحو لأنهما يعتمدان في وضع القواعد والأصول على ضبط أحرف الكلمات قبل التركيب وبعده؛ لأن أي تغيير في أبنية الكلمات أو في ضبط أواخرها يؤدي إلى تغيير اللفظة أو تغير حكمها النحوي ومعناها<sup>(٣)</sup> .

أما الدماميني فهو من العلماء الذين أكثروا الاستشهاد بالأحاديث النبوية الشريفة ومن الذين جوزوا الاحتجاج به، إلا أنه لم يكن يأخذ بالحديث على إطلاقه بدليل ما ورد في المكاتبة التي جرت بينه وبين شيخه سراج الدين البلقيني (ت ٨٠٥هـ) والتي تبين أن الاستشهاد بالحديث النبوي عنده إنما هو للاعتضاد<sup>(٤)</sup> لا لإتيان قاعدة نحوية ، فالاستشهاد بالحديث يجب أن يكون على ما موجود من كلام العرب<sup>(٥)</sup> .

**ومن المواضع التي استشهد بها الدماميني بالحديث النبوي الآتي :-**

❖ حذف نون الرفع في حالتي الجزم و النصب و منه قول الرسول

(ﷺ)<sup>(٥)</sup> : ﴿لَا تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا وَلَا تُوْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا﴾<sup>(٥)</sup>

(١) ينظر: الشاهد وأصول النحو: ٦١ .

(٢) ينظر: الشواهد والاستشهاد في النحو، عبد الجبار علوان النايلة : ٢٩٧ .

(٣) ينظر: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف : ٥ .

(٤) الاعتضاد : النَّقْوِي ، والاستعانة ، وفلان يَعْتَضِدُ فلاناً أي يُعِينِهِ ، لسان العرب : ١٠ : ١٨٢ .

(٥) ينظر: الاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة على إثبات القواعد النحوية : ٢٦ - ٢٩ .

(٥) صحيح مسلم : ٤٤/ ١ .

(٥) علماً ان الحديث ورد في صحيح مسلم دون حذف نون الرفع في الفعل (تدخلون) إذ ان نص الحديث : (لَا تَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا وَلَا تُوْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا . أَوْلَا أَدْلُكُمْ عَلَى شَيْءٍ إِذَا فَعَلْتُمُوهُ تَحَابَبْتُمْ؟ أَفَسُوا السَّلَامَ بَيْنَكُمْ ) : ٤٤/١ .

حيث حذفت النون في (لا تدخلوا ولا تؤمنوا)<sup>(١)</sup>.

❖ مجيء (أي) للاستفهام ، ومنه حديث ابن مسعود : قال : «سَأَلْتُ

رَسُولَ اللَّهِ (ﷺ) : أَيُّ الْأَعْمَالِ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ ؟ قَالَ : (الصَّلَاةُ عَلَى وَفْتِهَا) ، قُلْتُ : ثُمَّ أَيُّ ؟ قَالَ : ثُمَّ بِرِّ الْوَالِدَيْنِ ( قُلْتُ : ثُمَّ أَيُّ ؟ قَالَ : ثُمَّ الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ )<sup>(٢)</sup> . جاء (أي) هنا للاستفهام<sup>(٣)</sup> .

❖ دخول لام الابتداء على خبر (كان) الواقعة خبراً لـ(إن) المكسورة في باب ( الأحراف الناصبة الاسم الرافعة الخبر ) ، منه قول أم حبيبة (رضي الله عنها) : « إِنِّي كُنْتُ عَنْ هَذَا لَغَنِيَّةٌ »<sup>(٤)</sup> ، جُوز دخول لام الابتداء على (غَنِيَّة) الواقعة خبر (كان) و (كان) في الحديث النبوي الشريف واقعة في محل رفع خبر (إن) المكسورة<sup>(٥)</sup> .

❖ مجيء (دام) بمعنى (سكن) ، منه قول الرسول (ﷺ)<sup>(٦)</sup> : «لَا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ»<sup>(٧)</sup> ، (الدائم) بمعنى (الساكن)<sup>(٧)</sup> .

## ثالثاً : كلام العرب.

يُعد الكلام العربي المنطوق المصدر الثالث من المصادر المسموعة التي بنى عليها النحاة قواعدهم النحوية واللغوية ، فأكثرها من الاستشهاد به ، ذكر السيوطي (ت ٩١١ هـ) : (( أَمَّا كَلَامُ الْعَرَبِ فَيُحْتَجُّ مِنْهُ بِمَا ثَبَتَ عَنِ الْفُصَّاحِ

(١) ينظر: تعليق الفرائد : ١٦٧ / ١ .

(٢) صحيح مسلم : ٥٣ / ١ .

(٣) ينظر : تعليق الفرائد : ٢٦٥ / ٢ .

(٤) صحيح البخاري : ١٥٠ / ٥ .

(٥) ينظر تعليق الفرائد : ٤٨ / ٤ .

(٦) صحيح مسلم : ١٤٤ / ١ .

(٧) تمام الحديث في صحيح مسلم هو (عن أبي هريرة عن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) قال:

«لَا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ ثُمَّ يَغْتَسِلُ مِنْهُ» : ١٤٤ / ١ .

(٧) ينظر: تعليق الفرائد: ١٧٩ / ٣ .

الموثوق بعربييتهم ، وكانت أول اللغات المنقول عنها لغة قريش لأنها كانت أجود العرب انتقاداً للأفصح من الألفاظ وأسهلها على اللسان عند النطق، وأحسنها مسموعاً وإبانةً عمّا في النفس ((<sup>(١)</sup>).

❖ ومن القبائل الأخرى المنقول عنها سكان البراري ، منهم دون أهل الحضر وبالأخص من كان في أوسط بلادهم ومن أشدهم توحّشاً ، وهم قيس ، وتميم وأسد ، وطيّ ثم هذيل فإن هؤلاء من نقل عنهم لسان العرب <sup>(٢)</sup>، ولا يكاد كتابٌ نحويّ يخلو من هذا المصدر. إلا أنّ هناك تفاوتاً بين نحويّ وآخر بالنسبة للمادة المستشهد بها .

**وينقسم الكلام العربي بطبيعته على قسمين :-**

**أولاً : الشعر .**

**ثانياً : النثر .**

**أولاً : الشعر .**

الشعر ديوان العرب ؛ لأنه مرآة ترى من خلالها كل ما نريد معرفته عن حياة العرب ، قال ابن فارس(ت٣٩٥هـ) : (( والشعر ديوان العرب وبه حُفِظَت الأنساب ، وعُرفت المآثر، ومنه تُعَلِّمَت اللغة ، وهو حُجَّةٌ فيما أشكَلَ من غريب كتاب الله جل ثناؤه وغريب حديث رسول

(١) ينظر : الاقتراح ، للسيوطي : ١٠٠-١٠١ .

(٢) ينظر : الحروف ، أبو نصر الفارابي : ١٤٧ ، والاقتراح للسيوطي : ١٠١ ، وارتقاء السيادة في علم أصول النحو للشيخ يحيى بن محمد أبي زكريا الشاوي الجزائري : ٤٧ ، و الشاهد وأصول النحو ، دكتورة خديجة الحديثي : ٧٨ .

(عليه السلام) ((<sup>(١)</sup>) ، وقال ابن رشيقي القيرواني (ت ٤٥٦هـ) : (( هو أكبر علوم العرب ، و أوفر حظوظ الأدب و أخرى أن تُقبل شهادته و تمثيل إرادته...))<sup>(٢)</sup> ، و أهتم النحاة بهذا المصدر و جعلوه أهم مصدر من مصادر أدلتهم و شواهدهم ، و مع ذلك لم يستشهدوا بكل شعر وقعت عليه عيونهم بل وضعوا لذلك ضوابط و قيوداً للرواية و السماع ، كما حددوا عصوراً للاستشهاد لا ينبغي تجاوزها ، قسم العلماء الشعراء على طبقات أربع<sup>(٣)</sup> :

**الطبقة الأولى :** الشعراء الجاهليون ، و هم قبل الإسلام كما مرىء القيس و الأعشى .

**الطبقة الثانية :** المخضرمون ، و هم الذين أدركوا الجاهلية و الإسلام ، كلبيد و حسان .

**الطبقة الثالثة :** المتقدمون ، و يقال لهم الإسلاميون ، و هم الذين كانوا في صدر الإسلام ، كجرير و الفرزدق .

**الطبقة الرابعة :** المؤلدون ، و يقال لهم المحدثون ، و هم من بعدهم إلى زماننا ، كبشار بن برد و أبي نواس .

فالطبقتان الأوليتان يستشهد بشعرهما إجماعاً ، و أما الثالثة فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامها ، و أما الرابعة فالصحيح أنه لا يستشهد بكلامها مطلقاً ؛ و قيل يستشهد بكلام من يوثق به منهم ، و اختاره الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) ، و تبعه الرضي ، فإنه استشهد بشعر أبي تمام (ت ٢٧١هـ) و هو من المؤلدين .

(١) الصاحبى : ٢١٢ .

(٢) العمدة في محاسن الشعر ، لابن رشيقي القيرواني : ١٦/١ ، و ينظر : الشاهد و أصول النحو ، دكتورة خديجة الحديثي : ١٠٠ .

(٣) ينظر : حزانة الأدب ، للبغدادي : ١/٥-٧ ، و الشاهد و أصول النحو ، دكتورة خديجة الحديثي



وآخر من يحتج بشعره بالإجماع إبراهيم بن هرمة (ت ١٦٠هـ) الذي ختم الشعر به (١) ، هذا إن كان القائل معروفاً، أما إذا كان الشعر مما لا يعرف قائله فلا يجوز الاحتجاج به (٢) .

أما عن موقف الدماميني من الاستشهاد بالشعر فهو كغيره من النحاة يعتدُّ بالشاهد الشعري ويوليه جلَّ اهتمامه ، فقد ورد في كتابه (تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد - الأجزاء المطبوعة-) ما يقرب خمسمائة وثلاثة وثمانين بيتاً من الشعر، ويأتي الشاهد الشعري في المرتبة الثانية بعد القرآن الكريم من حيث نسبة الاستشهاد به عند الدماميني فان دل هذا على شيء فإنما يدل على اعتداده بالشاهد الشعري كدليل من الأدلة المسموعة التي يعول عليها في التععيد النحوي ومن أبرز ما يمثل موقفه بالشاهد الشعري أنه استشهد بأشعار الطبقات الأربع دون استثناء وقد جاءت شواهد الشعرية في كتاب التعليق على النحو الآتي :

#### ١ - الأبيات المنسوبة إلى أصحابها .

كثيراً ما كان يستشهد بأبيات شعرية قائلوها معروفون بنسبها إلى أصحابها، ومن ذلك في باب (الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر) قول النابغة (٣) .

(بحر البسيط)

أَمَسْتُ خَلَاءً وَأَمْسَى أَهْلُهَا أَحْتَمَلُوا      أَخْنَى عَلَيْهَا الَّذِي أَخْنَى عَلَى نُبْدٍ

فاستشهد به على ورود أمسى بمعنى صار في ( أمست خلاء ) (٤).

(١) ينظر الشعر والشعراء : ٧٥٣ / ٢ ، و خزانة الأدب، لعبد القادر البغدادي : ٨ / ١ ، و الشاهد وأصول النحو الدكتور خديجة الحديثي: ١٦٠ .

(٢) ينظر : الشاهد وأصول النحو : ١٦٠ .

(٣) ديوان النابغة الذبياني : ١٦ .

(٤) ينظر: تعليق الفرائد : ١٩١ / ٣ .

ومنه قول تأبط شراً<sup>(١)</sup> في باب ( إعراب الصحيح الآخر ) ( بحر الكامل)

حَيْثُ التَّقْتُ فَهْمٌ وَبَكْرٌ كُلُّهَا      وَالدَّمَّ يَجْرِي بَيْنَهُمْ كَالْجَدُولِ

فاعتدّ به على تضعيف (دم) بتشديد ميمه<sup>(٢)</sup> .

٢ - أبيات غير منسوبة إلى أصحابها مع أنهم معروفون :

وفي مقابل هذا فإنه اعتدّ بأبيات شعرية قائلوها معروفون إلاّ أنّه لم ينسبها إلى أصحابها ومن ذلك قول الشاعر<sup>(٣)</sup> في باب (الموصول)

( بحر الطويل )

أَسْرِبُ الْقَطَا هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ      لَعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوَيْتُ أُطِيرُ

فهذا البيت لعباس بن الأحنف بن الأسود الحنفي (ت ١٩٢هـ) إلاّ أنّ الدماميني لم ينسبه إليه واكتفى بـ(كقوله) وجاء به شاهداً على مجيء (من) لغير العاقل في حالة كونه منزل منزله ما لا يعقل<sup>(٤)</sup> .

ومنه قول الشاعر<sup>(٥)</sup>:  
(بحر الخفيف)

ثُمَّ أَضْحَوْا كَأَنَّهُمْ وَرَقٌّ ج      فَفَأَلَوْتُ بِهِ الصَّبَا وَالذَّبُورُ

(١) ديوان تأبط شراً (ت: ٨٠ ق.هـ) : ١٩٤ . علما ان البيت في الديوان وجدته

حَيْثُ التَّقْتُ فَهْمٌ وَبَكْرٌ كُلُّهَا      وَالدَّهْرُ يَجْرِي بَيْنَهُمْ كَالْجَدُولِ

(٢) ينظر: تعليق الفرائد : ١٥٠/١

(٣) ديوان العباس بن الأحنف : ١٤٣ . ، علما ان البيت وجدته في الديوان

أَسْرِبُ الْقَطَا هَلْ مِنْ مُعِيرٍ جُنَاحَهُ      لَعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوَيْتُ أُطِيرُ

(٤) ينظر : تعليق الفرائد : ٢٤٨/٢ .

(٥) ديوان عدي بن زيد العبادي : ٩٠ .

فهذا البيت لعدي بن زيد العبادي إلا أنّ الدّماميني لم ينسبه إليه واكتفى بقوله : قال الشاعر ، في باب (الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر) واستشهد به على مجيء أضحى بمعنى صار<sup>(١)</sup>.

### ٣ - الأبيات غير المنسوبة لقائلها :

وقد اعتدّ الدّماميني بأبيات غير معروفة القائل وهذا ما أشار إليها المحقق أيضاً بأنه غير معروفة القائل وكان يكتفي ب (كقوله) ومن ذلك في باب (الكلمة والكلام) عند مجيء (لو) الشرطية غالباً بمعنى (إن) لا دائماً<sup>(٢)</sup>. (بحر الكامل)

### لا يلفك الراجوك إلا مظهراً خلق الكرام ولو تكون عديماً

ومنه قوله في باب ((لا) العاملة عمل (إن)) استشهد بعدم تكرار لا العاملة عمل إن المشبهة بالفعل لأجل الضرورة ببيت غير منسوب لقائله ، قال الشاعر<sup>(٣)</sup>.

(بحر الطويل)

### قهرت العدا لا مستعيناً بعصبة ولكن بأنواع الخدائع والمكر

(١) ينظر : تعليق الفرائد : ٣ / ١٩٠.

(٢) ينظر : تعليق الفرائد ، للدماميني : ١ / ١٠٩.

البيت غير معروف النسب : شرح التسهيل ، لابن مالك (ت: ٦٦٢هـ) : ٢٨/١ ، الجنى الداني في حروف المعاني ، الحسن بن قاسم المرادي (ت: ٧٤٩هـ) : ٢٨٥ ، المغني ، لابن هشام الانصاري (ت: ٧٦١هـ) : ٣ / ٣٨٩.

(٢) ينظر : تعليق الفرائد للدماميني : ٤ / ١١٤ ، والبيت غير معروف النسب في: شرح التسهيل لابن مالك : ٦٦/٢ ، والجنى الداني في حروف المعاني ، الحسن بن قاسم المرادي : ٢٩٩ ، همع اهوامع للسيوطي (ت: ٩١١هـ) : ١ / ٤٧٤ .

(٣) ينظر : تعليق الفرائد للدماميني : ٤ / ١١٤ ، والبيت غير معروف النسب في: شرح التسهيل لابن مالك : ٦٦/٢ ، والجنى الداني في حروف المعاني ، الحسن بن قاسم المرادي : ٢٩٩ ، همع الهوامع للسيوطي (ت: ٩١١هـ) : ١ / ٤٧٤ .

#### ٤ - أنصاف الأبيات :

فكما رأينا فقد اعتدّ بأبيات شعرية كاملة فيما مضى كذلك أعتدّ بأنصاف أبيات أو أجزاء منها وبنى عليها قواعد النحوية، ومنه قول الشاعر<sup>(١)</sup>: (بحر الطويل)

..... فَحَسْبِيَ مِنْ ذِي عِنْدِهِمْ مَا كَفَانِيَا

فاعتدّ به أن (ذو) بمعنى (الذي) الموصولة تأتي معربة<sup>(٢)</sup>.

ومنه قول طرفة بن العبد<sup>(٣)</sup> في باب (اسم الإشارة): (بحر الطويل)

..... وَلَا أَهْلُ هَذَاكَ الطَّرْفِ المُمَدَّد

استدل به على امتناع فصل (ها) حرف التنبيه عن اسم الإشارة<sup>(٤)</sup>.

#### ٥ - تكرار الأبيات الشعرية :

قد يعمد الدماميني إلى أن يكرر بعض الأبيات الشعرية في كتابه التعليق لكنه قليل ، ومنه قول حسان بن ثابت<sup>(٥)</sup> في باب (الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر) بان يخبر بمعرفة اختيار لا ضرورة<sup>(٦)</sup>.

(بحر الوافر)

كَأَنَّ سَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ      يَكُونُ مِرَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ

(١) البيت منسوب لمنظور بن سحيم بن نوفل الاسدي الفقعسي. في شرح التسهيل لابن مالك: ١/١٩٩.

وصدر البيت : وإما كرامٌ موسرُونَ أتيتُهُمْ      فَحَسْبِيَ مِنْ ذِي عِنْدِهِمْ مَا كَفَانِيَا

(٢) ينظر: تعليق الفرائد للدماميني: ٢/٢٠٦.

(٣) ديوان طرفة بن العبد: ٢٥. وصدر البيت:

رَأَيْتُ بَنَى عَبْرَاءَ لَا يُنْكَرُونَنِي      وَلَا أَهْلُ هَذَاكَ الطَّرْفِ المُمَدَّد

(٤) ينظر: تعليق الفرائد: ٢/٣٢٧-٣٢٨.

(٥) ديوان حسان بن ثابت: ١٨.

(٦) ينظر تعليق الفرائد: ٣/٢٠٧.

فقد كرر هذا البيت في كتابه التعليق في باب ( الفاعل ) عند جواز إضمار فعل  
الفاعل المشعر به ما قبله<sup>(١)</sup>.

ومنه قول الأعمش<sup>(٢)</sup> في باب ( المضمرة )<sup>(٣)</sup>: (بحر المتقارب)

**فَإِمَّا تَرَيَّنِي وَلِي لِّمَّةٍ فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا**

كرر هذا البيت في الجزء الرابع في باب ( الفاعل ) عندما يكون حقيقي التأنيث  
أو مجازي التأنيث استشهد به على حذف التاء غالباً<sup>(٤)</sup>.

**٦ - أبيات لتعزير شواهد آخر :**

فقد ورد أبيات شعرية ليعزز بها شواهد أخرى من القرآن الكريم أو الحديث  
النبي الشريف أو كلام العرب، لقد أورد أبياتاً شعرية فمن ذلك قول امرئ  
القيس<sup>(٥)</sup>، في باب ( الحروف المشبهة بليس ) : (بحر الطويل)

**وليس بذي سيف وليس بنبال**

.....

جاء به معززاً لقوله تعالى: ﴿...وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾<sup>(٦)</sup>، أي ان ( فعلاً ) هنا  
ليس للمبالغة ، وإنما هو للنسب أي وما ربك بذي ظلم<sup>(٧)</sup>، أي نفي الظلم عن نفسه.

(١) تعليق الفرائد : ٤ / ٢٤٣ .

(٢) ديوان الأعمش: ٢٢ ، علما إني وجدت البيت في الديوان :

فَأَنَّ تَعَهْدِيَنِي وَلِي لِّمَّةٍ فَأَنَّ الْحَوَادِثَ أَلْوَى بِهَا

(٣) ينظر: تعليق الفرائد : ٣٠-٣١ / ٢ .

(٤) ينظر : المصدر نفسه : ٤ / ٢٢٦- ٢٢٧

(٥) ديوان امرئ القيس : ١٠٥ . وصدر البيت في الديوان :

وليس بذي رفع فيطعنني به وليس بذي سيف وليس بنبال

(٦) ﴿مَنْ عَمِلْ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ ﴿١﴾ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا ﴿٢﴾ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ ﴿٣﴾﴾ فصلت : ٤٦ .

(٧) ينظر تعليق الفرائد : ٣ / ٢٧٢

ومنه قول الشاعر<sup>(١)</sup>:

(بحر البسيط)

**خير اقترابي من المولى حليف رضي      وشر بعدي عنه وهو غضبان**

في باب ( المبتدأ "حذف المبتدأ" ) جاء به وقوع الجملة الاسمية بعد (الواو) واو الحال حال وليس (خبر) <sup>(٢)</sup> الشاهد ( وهو غضبان ) ، جاء بالبيت الشعري معززاً قول الرسول (ﷺ) : ((أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ)) <sup>(٣)</sup> ، الشاهد (وهو ساجد) جملة اسمية.

### ثانياً : النثر ( أقوال العرب وأمثالهم)

المثل : ((الشيء الذي يُضرب لشيء مثلاً فيجعل مثله))<sup>(٤)</sup> ، ومنه قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعدَ الْمُتَّقُونَ﴾ <sup>(٥)</sup> ، ((والأمثال حكمة العرب في الجاهلية والإسلام ، وبها كانت تعارض كلامها فتبلغ بها ما حاولت من حاجاتها في المنطق بكناية غير تصريح، فيجتمع لها بذلك ثلاث أحوال : إيجاز اللفظ ، وإصابة المعنى، وحسن التشبيه))<sup>(٦)</sup> ، وقال الفارابي (ت: ٣٥٠هـ) : (( المثل ما تراضاه الخاصة والعامة في لفظه ومعناه حتى ابتدلوه فيما بينهم ، وفاهوا به السراء والضراء ، واستندروا به المتمنع من الدرّ ، وتوصلوا به إلى المطالب القصية ، وتفرجوا به عن الكُرب والمكربة ، وهو من ابلغ الحكمة ؛ لأن الناس لا يجتمعون على ناقص أو مقصى في

(١) البيت غير معروف النسب في شرح التسهيل لابن مالك : ٢٧٨ / ١ .

(٢) ينظر تعليق الفرائد : ٤٠/٣ .

(٣) صحيح مسلم : ٢٢٢/١ . علماً إن تنمة الحديث ((أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ، فَأَكْتَرُوا الدَّعَاءَ)) . في صحيح مسلم : ٢٢٢/١ .

(٤) لسان العرب : مادة (مثل) : ١٨/١٣ .

(٥) ﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعدَ الْمُتَّقُونَ ﴿١﴾ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ﴿٢﴾ أَكُلُهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا تِلْكَ عُقْبَى الَّذِينَ اتَّقَوْا ﴿٣﴾ وَعُقْبَى الْكَافِرِينَ النَّارُ﴾ الرعد: ٣٥ .

(٦) الأمثال لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت: ٢٢٤هـ) : ٣٤ .

الجودة ، أو غير مبالغ في بلوغ المدى في النفاسة ))<sup>(١)</sup>، والمثل : ((هو القول السائر الذي قيل في حادث معين وفي قصة خاصة لكنه جرى على ألسنة الناس وصار يطلق على أيّة حال تشبه ذلك الحادث الذي قيل فيه ))<sup>(٢)</sup>.

أما الدّماميني فقد احتذى مذهب سيبويه وغيره من النحويين في الاعتماد على الأمثال ، فقد بلغ عدد الأمثال التي احتج بها تسعة أمثال في كتابه تعليق الفرائد في الأجزاء المطبوعة الأربعة ، ويمكن توضيح المنهج الذي اتبعه الدّماميني في الأمثال والأقوال على النحو الآتي :-

❖ لم ينسب الدّماميني المثل أو القول إلى صاحبه فكان أحياناً يشير إلى أن ما يعتدّ به من الأمثال، فيقول : (وفي الأمثال ) أو(من أمثالهم)، وفي أحيان أخرى يكتفي بقوله : (كقول بعض العرب)، أو(من كلامهم ) ، وفي أحيان أخرى لا يشير إلى شيء من ذلك<sup>(٣)</sup>.

❖ اعتمد الدّماميني على كلام العرب من أمثال وأقوال في إرساء القواعد اللغوية والنحوية ودعم أحكامها من ذلك استشهاده بالمثل ((شَرُّ أَهْرٍ ذَا نَابٍ))<sup>(٤)</sup> استشهد به على مجيء المبتدأ نكرة (شر) مبتدأ وهو نكرة<sup>(٥)</sup> ، وشرط النكرة لا تبدأ بها حتى تخصص بصفة وجاز ذلك لأن المعنى( ما أهر ذا ناب الإِشْرُ )<sup>(٦)</sup> ، ومثل هذا جائز

(١) ديوان الأدب للفارابي (ت:٣٥٠هـ): ٧٤.

(٢) كتاب الأمثال في الحديث النبوي للشيخ الأصبهاني(ت:٣٦٩هـ) ، المقدمة : ١٠ .

(٣) ينظر تعليق الفرائد : ٣/ ٣٤ ، ٤٨ ، ٥٥ ، ٥٧ ، ١٦٦ ، ١٠٠ ، و ١٣٢ /٤ .

(٤) مجمع الأمثال للميداني (ت : ٥١٨هـ) : ٣٧٠/١ .

(٥) ينظر: تعليق الفرائد : ٥٧/٣ .

(٦) ينظر : مجمع الأمثال للميداني(ت:٥١٨هـ) : ٣٧٠/١ .

عند الدماميني ، وفي المثل ((ضعيف عاذ بقرملة ))<sup>(١)</sup>، استشهد به أيضاً على مجي المبتدأ نكرة عندما يكون وصفاً فلا مانع من تنكير المبتدأ (ضعيف) مبتدأ وهو نكرة جائز ذلك عنده لأن (ضعيف) وصف ( أي إنسان ضعيف التجأ إلى مثله ، والقرملة شجرة ضعيفة لا أوراق له )<sup>(٢)</sup>.

وفي المثل ((إن مضى غير فعير في الرباط))<sup>(٣)</sup>، أيضاً يجوز ان يكون المبتدأ نكرة إذ وقع بعد فاء الجزاء<sup>(٤)</sup>.

وفي المثل ((مَنْ يَسْمَحُ يَخْلُ ))<sup>(٥)</sup>، استشهد به عند كلامه عن حذف مفعولي الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر إذ وجد دليل يدل على المحذوف جاز حذف المفعولين<sup>(٦)</sup>.

نخلص مما تقدم أن الدماميني أعتدّ بالسماع أصلاً من الأصول اللغوية والنحوية فقد استشهد بالقرآن الكريم والقراءات والأحاديث النبوية الشريفة وكلام العرب ( المنظومة والمنثورة) .

---

(١) مجمع الأمثال للميداني : ١ / ٢٧٩ ، وزهر الأكم في الأمثال والحكم للحسن اليوسي (ت: ١١٠٢هـ) : ٣ / ١٢ .

علماً أن المثل في كتاب مجمع الأمثال ، وكتاب زهر الاكم في الأمثال والحكم : (ذَلِيلُ عَاذِ بَقْرَمَلَةٍ) .  
(٢) ينظر : تعليق الفرائد : ٣ / ٤٨ .

(٣) مجمع الأمثال للميداني : ١ / ٢٥ . علماً أن المثل في كتاب مجمع الأمثال: (إِنْ ذَهَبَ عَيْرٌ فَعَيْرٌ فِي الرَّبَاطِ) .

(٤) ينظر: تعليق الفرائد للدماميني : ٣ / ٥٥ .

(٥) مجمع الأمثال للميداني : ٢ / ٣٠٠ .

(٦) ينظر: تعليق الفرائد : ٤ / ١٣٢ .



## المبحث الثاني

### القياس

القياس في اللغة من " قاس " ، و(قاس الشيء يقيسه قَيْساً وقياساً و أقتاسه وقيسه إذا قدره على مثاله) (١)

أما في الاصطلاح فقد حدّه الرماني (ت ٣٨٤هـ) بأنه : (الجمع بين أول وثانٍ ، يقتضيه في صحة الأول صحة الثاني ، في فساد الثاني فساد الأول) (٢).

وحده الأنباري (ت ٥٧٧هـ) : (( هو حمل غير المنقول على المنقول )) (٣)، أو (حمل فرع على أصل بعلة ، أو إجراء حكم الأصل على الفرع ، أو إلحاق الفرع بالأصل بجامع أو هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع) (٤).

وقد حصر الكسائي (ت ١٨٩هـ) النحو بالقياس ، إذ قال (٥) : (بحر الرمل)

### إنما النحو قياسٌ يُتَّبَعُ وبه في كلِّ علم يُنْتَفَعُ

أما علماء اللغة المحدثون فقد عرفه فضيلة الشيخ الأستاذ محمد الخضر حسين (٦) بأنه : (( طريق يسهل به القيام على اللغة ، و وسيلة تمكّن الإنسان من

(١) لسان العرب: مادة (قيس): ٢٣٤/١٢.

(٢) الحدود في النحو، لعلي بن عيسى الرماني ، تحقيق بتول قاسم ناصر مجتزئ من مجلة المورد التي تصدرها وزارة الثقافة والإعلام، دار الشؤون الثقافية العامة بالعراق العدد الأول من المجلد الثالث والعشرين : ٤٧.

(٣) الأعراب في جدل الأعراب ولمع الأدلة : ٤٥

(٤) المصدر نفسه : ٩٣ .

(٥) بغية الوعاة : ١٣٨/٢ .

(٦) محمد الخضر حسين (ت: ١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م)، شيخ الجامع الأزهر و عضو المجمع اللغوي في القاهرة والمجمع العلمي العربي في دمشق ، تولى مشيخة الأزهر سنة ( ١٣٧١ هـ ) وكان كاتباً وشاعراً ، وله مؤلفات متعددة أهمها (محمد رسول الله ، و رسائل الإصلاح ، و آداب الحرب في الإسلام ، والقياس في العربية ) ، ينظر : الأزهر في ألف عام ، محمد عبد المنعم الخفاجي : ١ / ٣٢٨ - ٣٣٦ .

النطق بآلاف من الكلم والجمل دون أن تقرع سمعه من قبل ، أو يحتاج في الوقوف من صحة عربيتها إلى مطالعة كتب اللغة أو الدواوين الجامعية لمنثور العرب و منظومها ))<sup>(١)</sup>، وعرفه إبراهيم أنيس قال : (( فالقياس اللغوي هو مقارنة كلمات بكلمات أو صيغ بصيغ أو استعمال باستعمال ، رغبة في التوسع اللغوي وحرصاً على اطّراد الظواهر اللغوية))<sup>(٢)</sup>.

وحدّته الدكتورة خديجة الحديثي : ((حمل مجهول على معلوم ، وحمل غير المنقول على ما نقل ، وحمل ما لم يسمع على ما سمع في حكم من الأحكام وبعلة جامعة بينهما))<sup>(٣)</sup>.

**وقسم علماء اللغة القياس على أربعة أركان هي <sup>(٤)</sup> :**

أ - أصل : وهو المقيسُ عليه .

ب - الفرع : وهو المقيسُ .

ج - حُكْمٌ .

د - علّةُ جَامِعَةٍ .

أخذ القياس مكانه كبيرة من عناية النحاة إذ عدّ النحاة القياس الأصل الثاني من الأصول النحوية التي اعتمدوا عليها في بناء قواعدهم النحويّة وإثباتها، وأهمية القياس لا تخفى في اللغة ، فهو من أبرز الأدلة فلا يحق لأحد إنكاره إذ قال الانباري : (النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب ، فمن أنكر القياس فقد

(١) دراسات في العربية وتاريخها ، محمد الخضر : ٢٥ .

(٢) من أسرار اللغة ، لإبراهيم أنيس : ٨ .

(٣) الشاهد وأصول النحو : ٢٢١ .

(٤) الاقتراح : ٢٠٧ .

أنكر النحو ولا نعلم أحداً من العلماء أنكره لثبوته بالدلائل القاطعة والبراهين الساطعة (١).

والدّماميني كغيره من النّحاة اعتدّ بالقياس وأكثر منه في إثبات قواعده النّحوية ، ويعول عليه في تفعيد القواعد النّحويّة كاعتداده بالسماع ومما يدل على ذلك تلك الإيماءات والإشارات الكثيرة التي تردّ في كتابه ، فيمكن معرفته من خلال ما يأتي :

### أولاً: الألفاظ التي استعملها للتعبير عن القياس .

لم يكن مصطلح القياس المصطلح الوحيد الذي عبر به اللغويون والنحاة عن مفهوم القياس فقد استعملوا ألفاظاً عديدة أخرى قد تؤدي معنى واحداً أو يختلف قليلاً وقد علل سبب ذلك الدكتور سعيد الزبيدي ( إنّ هَمَّ النحاة كان مقصوراً على ما وافق أقيستهم ، فاستعملوها لكي تبين هذا الجانب ولم يوحدها ، ولم يقرروها مصطلحات واضحة الحدود والمعالم . فضلاً عن أن كل نحوي يتفاوت عن الآخر في نظرته ودقته ، وموروثه اللغوي ، وذوقه ) (٢) .

أكثر الدّماميني من استعماله ألفاظاً للتعبير عن القياس ، فضلاً عن لفظة القياس ، منها : (الوجه ) ، و(الأجود ) ، و(الأحسن) ، و(الأصل ) ، و(الأكثر) ، و(الأولى) ، و(الحمل ) ، و(الأجراء) ، و(المشهور) ، و(الأقوى ) ، و(الواجب) ، و(الاعتبار) .

( القياس ) استخدم لفظة القياس كثيراً في كتاب التعليق فمثاله في باب (كيفية التنبيه وجمعي التصحيح) إذ قال : (... وفي المخصص لابن سيده : الأنثى كهلة

(١) لمع الأدلة : ٩٥ .

(٢) القياس في النحو العربي نشأته وتطوره ، سعيد جاسم الزبيدي : ١٣٧ .

والجمع كهلات ، وهو قياس ؛ لأنه صفة ، وقد حكى فيه عن ابن حاتم تحريك الهاء ولم يذكره النحويون فيما شذ من هذا الضرب ) (١).

أمّا ( الوجه ) فقد ورد عنده في عدّة مواضع ، فمثاله ما ذكر في باب (المضمر-الضمائر المنفصلة-) عند كلامه على الضمير المنفصل المذكر المفرد (هو) والمؤنث (هي) بأن الواو والياء عند البصريين من أصل الكلمة وعند الكوفيين للإشباع إذا قال : (الواو والياء في هو وهي عند البصريين من أصل الكلمة ، وعند الكوفيين للإشباع ، والضمير هو الهاء وحدها بدليل التثنية والجمع ، فإنك تحذفهما فيهما ، والأول هو الوجه ) (٢).

أمّا ( الأجود ) فمنه ما ذكره في باب ( الفاعل ) عند لاحق تاء التأنيث بالفعل إذا كان الفاعل مؤنثاً حقيقياً مفصلاً بغير (إلا) وإن فصل الفعل عن الفاعل بغير إلا فإن الأجود ترك لاحق التاء بالفعل وهو يوافق المصنف (٣) إذ قال : (( "ولحاقها" أي : لاحق التاء "مع" المؤنث "الحقيقي المقيد" بما تقدم... "المفصول بغير (إلا)" نحو قامت اليوم هند . "أجود" من تركها ، نحو قام اليوم هند . "وإن فصل بها" أي بـ(إلا) ... يكون تركها نحو : ما قام إلا هند ، أجود من لحاقها )) (٤).

أمّا ( الأحسن ) فقد استعمله الدماميني عند حديثه عن حذف المبتدأ جوازاً في باب (المبتدأ) بعدم تعرض المصنف إلى أمر أيّهما الأحسن حذف المبتدأ أم الخبر إذ قال : ( فقيل : الأحسن حذف الخبر ؛ لأن الحذف تصرف واتساع ، والأحق بذلك

(١) تعليق الفرائد: ٢٧٨/١.

(٢) تعليق الفرائد : ٢ / ٧١ - ٧٢ .

(٣) ينظر : تعليق الفرائد : ٢٢٩ / ٤ .

(٤) المصدر نفسه : ٢٢٩ / ٤ .

بالأعجاز أليق منه بالصدر، وقيل : الأحسن حذف المبتدأ لأن الخبر محط الفائدة)  
(١).

أما (الأصل ) فقد كُتِرَ وروده في كتاب تعليق الفرائد ومن ذلك ما ذكره  
الدِّماميني في باب ( الأحرف الناصية الاسم الرافعة الخبر ) عند حديثه عن عمل  
الفعل أصلي وفرعي إذ قال : ( إنَّ الفعل له عملان : أصلي، وهو أن يقدم مرفوعه  
على منصوبه ، وفرعي ، وهو أن يكون على العكس ... ) (٢) .

أما (الأكثر) فمثاله ما ذكره في باب (المعرفة والمنكر ) بعد حديثه عن أقسام  
المعرفة وذكر انه ما عداها نكرة وهناك ألفاظ معرفة في المعنى لكن نكرة اللفظ  
وهذه الألفاظ جعلها أكثر العرب معرفة إذ قال - وهذا ما جاء في شرح التسهيل (٣) -  
: (من تعرض لحدِّ المعرفة عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه : لأن منها ما  
هو معرفة معنى نكرة لفظاً ، عام أول وأول من أمس ، وعكسه كأسامة ، وما فيه  
الوجهان كواحد ، فأكثر العرب يجعلها معرفة وبعضهم يجعلها نكرة ) (٤).

أما (الأولى) فمثاله ما ذكره في باب (الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر  
فتنصبهما مفعولين) عند حديثه عن عامل النصب وهو الفعل وأن النصب أولى من  
الرفع فيها وهذا ما اختاره المصنف أيضاً (٥) ، إذ قال : (( "ونصب مفعول نحو  
: علمت زيداً أبو من هو ؟ ، أولى من رفعه " لأن عامل النصب تسلط عليه ، ولا  
مانع يمنع من عمله ، فينصب وهو المختار لكن يجوز رفعه على الصحيح... )) (٦).

(١) تعليق الفرائد : ٤١/ ٣ .

(٢) المصدر نفسه : ١٨ / ٤

(٣) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك : ١١٦/ ١ .

(٤) تعليق الفرائد : ١١/ ٢ .

(٥) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك : ٩٠/ ٢ .

(٦) تعليق الفرائد : ١٧٨ / ٤ .

أمّا (الحمل) فقد كثر وروده في التعليق منه ما ذكره في باب (الكلمة والكلام) عند حديثه عن نفي الفعل المضارع (بليس ، و ما ، وإن) إنّ أعمال (ليس) بالأصالة لكونه فعلاً وإعمال (ما وإن) بالحمل على (ليس) إذ قال : (إعمال الأول بالأصالة لكونه فعلاً ، وإعمال أخويه بالحمل عليه لأنهما حرفان غير مختصين ، وتختص (ما) بلغة أهل الحجاز ، و(إن) بلغة أهل العالية) (١).

أمّا (الأجراء) فمثاله ما جاء في باب (إعراب الصحيح الآخر) عند حديثه عن علامات إعراب الأسماء الستة بالحروف ذاكراً ما حكاه سيبويه (٢)، وجريان (هنّ) مجرى (الأب) في حالة الرفع والنصب والجر إعرابه بالحروف إذ قال : (( الأسماء المذكورة في الإعراب بالحروف ، وإلحاقه بهنّ في ذلك حكاه سيبويه فقال : ومن العرب من يقول هنوك وهناك وهنيك ، فيجريه مجرى الأب)) (٣).

أمّا (المشهور) فمثاله ما ذكره في باب (الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر) إذ قال : ((... أن (إنّ) المخففة من الثقيلة قد يكون خبرها طلبياً ، وذكر أبو حيان عن الفارسي في تفسير (أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا) (٤)، أنها مخففة من الثقيلة ، ورده بأن المشهور أن الجملة الطلبية لا تقع خبر (إنّ)) (٥).

أمّا (الأقوى) فقد استعمله الدماميني في شرحه التسهيل لابن مالك في باب (الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر فتنصبهما مفعولين) عند حديثه عن تأخر العامل أو توسطه فيمكن إلغاء العمل أو الأعمال أي نصب المبتدأ والخبر والإلغاء أقوى في المسألة الأولى وهو رأي المصنف إذ قال: ("وبجوازه بلا قبح ولا ضعف في نحو: **زيد قائم ظننت**" حيث تأخر العامل عن الجزئين اللذين له تسلط على نصبهما

(١) المصدر نفسه : ١ / ١٠٢ - ١٠٣

(٢) ينظر : الكتاب : ٣ / ٣٦٠.

(٣) تعليق الفرائد : ١ / ١٤٥.

(٤) ﴿وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ سورة النور : ٩.

(٥) تعليق الفرائد : ٤ / ٢١.

"وزيد ظننت قائم" حيث يتوسط بينهما ، والإلغاء في المسألة الأولى -وهي مسألة التأخير - أقوى عند الجميع من الأعمال، وأما مسألة التوسط فقيل: هما سواء، وقيل: الأعمال أرجح<sup>(١)</sup>.

أمّا (الواجب) فمثاله ما جاء في باب ( المضمّر) عند كلامه على جواز الخفاء للضمير إذ قال : ((... وقد انتقد ذلك على المصنف بأنّ الضمير في كل ما ذكره واجب الخفاء ؛ إذ لا يصح أن يقال : زيد قام هو مثلاً ، على أن يكون (هو) فاعلاً بquam ، وكون الظاهر قد يقع موقع هذا الضمير المستكن كما في قولك : زيد قام أبوه وكذا الضمير المنفصل ، كما في قولك : زيد ما قام إلا هو لا يوجب إثبات جواز الخفاء لهذا الضمير، وذلك لأن هذا تركيب آخر غير تركيب زيد قام ، وليس الكلام فيه ، أما زيد قام فضميره واجب الاستئناس دائماً ولا يظهر في حين من الأحيان ، ولو قلت : زيد قام هو ، ف(هو) توكيد للضمير المستكن لا فاعل ، نص على ذلك بعض النحويين ، وهو ظاهر كلام المصنف<sup>(٢)</sup> ، وغيره، وقد نص سيبويه على أنه لا يجوز قام أنا بمعنى قمت<sup>(٣)</sup> ))<sup>(٤)</sup> .

أمّا الاعتبار فمثاله ما ذكره الدماميني وفي باب ( كيفية التثنية وجمعي التصحيح) قال : ( " أو شبه الصفة " مثل : أهلات - بسكون الهاء - والأولى أن تجعل جمعاً لأهلة بمعنى أهل ، فقد حكاه الفراء ، ولا تجعل جمع أهل ، فإذا قلت: امرأة أهلة ، ففيه الفتح اعتباراً بالأصل والإسكان اعتباراً بالعارض )<sup>(٥)</sup> .

(١) المصدر نفسه : ٤ / ١٦١ - ١٦٢ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ١٢١ .

(٣) ينظر : الكتاب : ٢ / ٣٥١ .

(٤) تعليق الفرائد : ٢ / ١٩ - ٢٠ .

(٥) المصدر نفسه : ١ / ٢٧٨ .

## ثانياً : أنواع القياس عند الدماميني

وللقياس أنماط ورد منها عند الدماميني ، وهذه الأقسام الثلاثة نفسها وردت عند أبي البركات الأنباري<sup>(١)</sup>.

١ - قياس العلة .

٢ - قياس الشبه .

٣ - قياس الطرد .

١- قياس العلة : وهو حمل الفرع على الأصل بالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل<sup>(٢)</sup> ، وهذا النوع من القياس يبني على اشتراك المقيس والمقيس عليه في العلة<sup>(٣)</sup>، ويتدرج تحت هذا النمط ثلاثة أقسام<sup>(٤)</sup>:

أ - قياس الأولى : وهي أن تكون العلة في الفرع أقوى منها في الأصل.

ومن أنموذجه عند الدماميني قوله في باب (إعراب المثني والمجموع) إذ قال : ((وأسبق الإعراب الرفع لأنه علامة العمد ، فجعلوا ألف المثني وواو الجمع علامتين فيهما، فلم يبق من حروف اللين - وهي التي أولى بالقيام مقام الحركات - إلا الياء للجر والنصب في المثني والمجموع ، والجر أولى بها ، فقلبت ألف المثني وواو الجمع في الجر ياء فلم يبق للنصب حرف فأتبع الجر دون الرفع لكونهما علامتي الفضلات بخلاف الرفع)<sup>(٥)</sup>.

ب - قياس المساوي : وهو أن تكون العلة في الفرع والأصل على سواء.

(١) ينظر: لمع الأدلة : ١٠٥ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ١٠٥ .

(٣) ينظر : دراسات في العربية وتاريخها : ٧٣ .

(٤) ينظر المصدر نفسه : ٧٦ .

(٥) تعليق الفرائد : ١ / ٢٢٩ .



ومن أنموذجه قول الدماميني في باب (الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر) إذ قال : ("و لا " يتقدم "خبر ليس " عليها "على الأصح " من القولين وهذا هو مذهب الكوفية، وهو مبني على قولهم إنها حرف ك(ما) ، فألحقوها ب(ماكان) ووافقهم المبرد وإن كان مذهبه أنها فعل ؛ نظر إلى عدم تصرفها ومشابقتها ل(ما)<sup>(١)</sup> .

ت - قياس الأدنى : وهو أن تكون العلة في الفرع أضعف منها في الأصل (حمل الأصل على الفرع).

ومن أنموذجه عند الدماميني في باب ( الموصول - أحكام الموصول والصلة - ) إذ قال : (( "وقد يحذف ما علم من الموصول اسمي " غير الألف واللام " وهذا مذهب قال به الكوفيون والبغداديون والأخفش ، ومنعه غيره من البصريين ، واختار المصنف الجواز مستدلاً بالقياس على (أن) ، فإن حذفها مكنت بصلتها جائز إجماعاً ، وبالسماح الوارد في ذلك قال تعالى : ﴿ أَمَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ ﴾<sup>(٢)</sup> ، (أي وبالذي أنزل إليكم ) ، وعلى لاستدلال بها منع ظاهر))<sup>(٣)</sup> .

٢ - قياس الشبه : (هو أن يحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلة التي عُلق عليها الحكم في الأصل)<sup>(٤)</sup> .

ومن أنموذجه عند الدماميني في باب الأحرف الناصية الاسم الرافعة الخبر) عند كلامه عن شبه هذه الأحرف بالفعل لفظاً ومعنى إذ قال : (أمّا الأول : فلأن منها ما هو ثلاثي- وهو (إنّ) و(أنّ) و(ليت) - ومنها ما هو رباعي -وهو-(لعل)- ومنها ما هو خماسي، وهو (لكنّ) ؛ ولأنها مبنية على الفتح كالفعل .

(١) تعليق الفرائد : ٣ : ٢٠٤ .

(٢) العنكبوت : ٤٦ .

(٣) تعليق الفرائد : ٢ / ٢٩٧ - ٢٩٨ .

(٤) لمع الأدلة : ١٠٨ .

وأما الثاني : فلأن معانيها كمعاني الأفعال ، كأنك قلت : أكدت وشبهت واستدركت وترجيت ، وحينئذ فلا ينتقض بـ((ما) الحجازية أصلاً)<sup>(١)</sup> .

### ٣- قياس الطرد : (وهو الذي يوجد معه الحكم وتفقد الإخالة في العلة)<sup>(٢)</sup> .

فمثاله ما ذكره في باب (المضمر) عند حديثه عن سبب تسكين آخر المسند إلى (التاء، والنون ، و نا) وهذا المسند يكون ماضياً مع التاء ونا، ويكون الفعل ماضياً ومضارعاً وأمرأ مع النون، وعلّة الإسكان عند الجمهور كراهية توالي أربعة متحركات في شيئين هما كشيء واحد ؛ لأن الفاعل كجزء من فعله ثم حمل المضارع عليه ، واختار المصنف وجهاً آخر ، وهو إرادة الفرق بين الفاعل والمفعول مع (نا) نحو : أكرمنا ثم حملت التاء والنون على(نا) للمساواة في الرفع والاتصال والصحة<sup>(٣)</sup> .

### ثالثاً : مراتب القياس

#### ١ - القياس المطرد :

الاطراد لغةً : ((واطرَدَ الشيءُ : تَبَعَ بعضُهُ بعضاً وجرى . واطرَدَ الامرُ : استقامَ . واطرَدَتِ الأشياءُ إذا تَبَعَ بعضها بعضاً . واطرَدَ الكلامُ إذا تتابع واطرَدَ الماءُ إذا تتابع سَيَلانُهُ))<sup>(٤)</sup> .

أما في الاصطلاح فقد وصفه ابن جني(ت ٣٩٢ هـ) في الخصائص إذ قال : ((هو ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطرداً))<sup>(٥)</sup>، وحده الزبيدي ((هو عموم القاعدة الضابطة في أية مسألة من مسائل النحو))<sup>(٦)</sup> .

(١) تعليق الفرائد : ٤ / ١٨ .

(٢) لمع الأدلة : ١١٠ .

(٣) ينظر : تعليق الفرائد : ٢ / ٣١ - ٣٢ .

(٤) لسان العرب : طرد ، ج : ٩ / ١٠١ .

(٥) ينظر الخصائص : ١ / ٩٧ .

(٦) القياس في النحو العربي نشأته وتطوره ، الزبيدي : ٣٧ .

ومن أنموذجه عند الدماميني ما ذكره في باب ( إعراب المثني والمجموع ) عند حديثه عن اسقاط نون جمع المذكر السالم عند الإضافة قياساً مطرداً نحو قوله تعالى: ﴿غَيْرَ مُحَلِّي الصَّيْدِ﴾<sup>(١)</sup>، حذفت نون (مُحَلِّين) عند إضافته إلى المعرف بال(الصَّيْدِ) إطراداً<sup>(٢)</sup>.

وقوله في باب (الموصول) عند حديثه عن جملة صلة الموصول ومحلها من الإعراب إذ قال : (وقد ظهر لي هنا شيء آخر وهو استدرك على النحاة وذلك أنهم أجمعوا على أن جملة الصلة لا محل لها من الإعراب ، وهذا على إطلاقه غير صحيح ، بل ينبغي التفصيل بين (ال) وصلة غيرها :فالصلة في الثاني لا محل لها قطعاً ؛ ضرورة أنه لا يصح حلول المفرد محلها ، وأما صلة (ال) حيث توصل بالفعلية ذات الفعل المضارع إما اختياراً - كما يقول ابن مالك-أو اضطراراً - كما يقول غير -....)<sup>(٣)</sup>.

## ٢ - القياس الشاذ:

الشذوذ لغةً : ((شذ) الشين والذال يدلُّ على الانفراد والمفارقة. شذَّ الشيء يشذُّ شذوذاً. وشذَّذَ الناس : الذين يكونون في القوم وليسوا من قبائلهم ولا منازلهم. وشذَّانِ الحصى المتفرِّق منه))<sup>(٤)</sup>.

أما في الاصطلاح : فهو ((ما فارق ما عليه بقية بابيه وافرد عن ذلك إلى غيره))<sup>(٥)</sup> ، وحده الزبيدي إذ قال : (( إنَّ الشاذ هو الخارج عن القاعدة))<sup>(٦)</sup>.

(١) ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ ﴿٧٧﴾ أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحَلِّي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ ﴿٧٨﴾ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ﴾ المائدة : ١ .

(٢) ينظر : تعليق الفرائد: ٢١٧/١ .

(٣) المصدر نفسه : ٢١٩/٢ . القياس في النحو العربي : ٣٧ .

(٤) مقاييس اللغة : (شذ) : ١ / ٦٠٩ .

(٥) الخصائص : ٩٧/١ .

(٦) القياس في النحو العربي : ٣٧ .

ومن الأمثلة على ما ورد عند الدماميني في باب (الأحرف الناصبة الاسم الرفاعة الخبر – أحوال (أن) و(كأن) و(لعل)- عند حديثه عن مجيء أن خبر ل(ليت) سادة مسد معموليها إذ قال : (ليت أنك قائم ) وامتناع مجيء أن خبر مع لعل خلافاً للأخفش الذي أجاز بذلك قياس على (ليت) إذ قال : (لعل أن زيداً قائم)، وهو ضعيف ؛ لأن ذلك في (ليت) شاذ في القياس ، وإن كان قد سمع كثيراً<sup>(١)</sup> .

### ٣ - القياس المتروك :

**الترك لغةً :** (ترك) التاء والراء والكاف : الترك التخليّة عن الشيء<sup>(٢)</sup>، و (( تَرَكَتُ الشَّيْءَ تَرْكًا : خَلَيْتُهُ ))<sup>(٣)</sup> .

**أما في الاصطلاح** فقد حدّه الزبيدي إذ قال : ((وهو الأصل الذي كان ينبغي أن يكون في الكلام ..ويسمى المهجور أيضاً))<sup>(٤)</sup> .

وقد أشار إليه النحاة من خلال الأمثلة، إذ قال سيبويه (ت ١٨٠هـ) في الكتاب : ( أما ثلثمائة إلى تسعمائة فكان ينبغي أن تكون في القياس مئين أو مئات)<sup>(٥)</sup> .

وقد أشار الدماميني إلى هذا النوع من القياس في كتابه تعليق الفرائد ومثاله في باب (الأحرف الناصبة الاسم الرفاعة الخبر) عند حديثه عن (كأن) عملها ومعناها إذ قال : (وترك المصنف حكاية مذهب الكوفيين في أن (كأن) تكون للتقريب ، مع اشتهاؤه عنهم ، وحملوا عليه : (كأنك بالشتاء مقبل ) و : (كأنك بالفرج آت ))<sup>(٦)</sup> .

(١) ينظر : تعليق الفرائد : ٦٩/٤ - ٧٠ .

(٢) مقاييس اللغة : مادة (ترك): ١٧٨/ ١ .

(٣) لسان العرب (ترك) : ٢٢٣/٢ .

(٤) ينظر: القياس في النحو: ٤١ .

(٥) الكتاب : ١٠٩/ ١ .

(٦) تعليق الفرائد : ٤ / ١٣ .

## المبحث الثالث

### الإجماع واستصحاب الحال

**الإجماع لغةً :** ((هو الإحكام والعزيمة على الشيء، أو الإعداد والعزيمة على الأمر، وأن تجتمع الشيء المتفرق جميعاً))<sup>(١)</sup>.

**أما في الاصطلاح** فقال السيوطي (ت ٩١١ هـ): ((إجماع نحاة البلدين: البصرة، والكوفة، أو إجماع النحاة على الأمور اللغوية مُعْتَبَرٌ خِلافًا لِمَنْ تَرَدَّدَ فِيهِ، وَخَرْفُهُ مَمْنُوعٌ، وَمِنْ ثَمَّ رُدٌّ))<sup>(٢)</sup>، إذا الإجماع هو اتفاق النحويين على أمرٍ من الأمور، وهو مصطلح عُرفَ من خلال علم الفقه ودخل في النحو؛ لاشتغال كثير من النحويين به، والإجماع عند الفقهاء هو (اتفاق المجتهدين من أمة محمد ﷺ) في عصر على أمر ديني)<sup>(٣)</sup>.

إذا جمهور النحاة لا يختلفون في تعريفهم للإجماع عن جمهور الفقهاء فكلاهما يجمع على أن الإجماع يعني الاتفاق.

**وقد عرض العلماء ثلاثة أنواع من الإجماع اللغوي<sup>(٤)</sup>:**

**أ - إجماع الرواة :** هو الذي يكون باتفاق الرواة على رواية معينة لشاهد من الشواهد.

**ب - إجماع العرب :** هو إجماع العرب من غير النحاة والرواة، قال السيوطي

(١) ينظر: لسان العرب مادة (جمع) : ١٩٨/٣.

(٢) الاقتراح: ١٨٧ - ١٩١.

(٣) كتاب التعريفات، لعلي بن محمد الشريف الجرجاني (ت: ٨١٦ هـ) : ٨.

(٤) ينظر: أصول النحو العربي، نحلة: ٧٩ - ٨١.

(ت: ٩١١ هـ) : (( وإجماع العرب حُجَّةٌ ، وَلَكِنْ أَنَّى لَنَا بِالْوَقُوفِ عَلَيْهِ !؟ ومن صورته أن يتكلم العرب بشيء ويَبْلُغُهُمْ ، ويسكتون عليه ))<sup>(١)</sup>.

ج - إجماع النحاة : وهذا النوع الذي ذكرناه في تعريف الإجماع اصطلاحاً .

والدِّماميني اعتمد على الإجماع ، واتخذهُ دليلاً دعم به جملة من آرائه ، وجاء عنده في المرتبة التي تلي السماع والقياس من حيث الأهمية ، وقد عبر عنه بلفظ (الإجماع)<sup>(٢)</sup> ، وبألفاظ غير لفظ الإجماع كقوله : (( بلا خلاف... ))<sup>(٣)</sup> ، أو (( باتفاق... ))<sup>(٤)</sup> ، أو (أجمعوا...)<sup>(٥)</sup> ، وغير ذلك .

فمن أمثلة ذلك ما جاء في باب ( اسم الإشارة ) عند حديثه عن الضمير التاء والإجماع على فاعليتها إذ قال : ( التاء لا يستغني عنها ، وما لا يستغني عنه أولى بالفاعلية ، وأيضا فالتاء محكوم بفاعليتها مع غير هذا الفعل بإجماع... )<sup>(٦)</sup>، فهنا استدل بفاعلية تاء المتصل بالفعل .

وفي باب ( الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر ) عند حديثه عن ( لا ) ، و(لن) ، و(لم) إذ قال : ( وحكى الإجماع في النفي بـ(لا) و(لن) و(لم) .. )<sup>(٧)</sup>، حيث استدل على أن هذه الأدوات تفيد النفي . وفي الباب نفسه عند حديثه عن الأفعال المتصرفة والجامدة في هذا الباب موافقا لكلام المصنف<sup>(٨)</sup> إذ قال : ( " وكلها " أي كل أفعال هذا الباب " تتصرف " أي يستعمل منها مضارع وأمر واسم الفاعل

(١) الإقتراح : ١٩٣

(٢) ينظر : تعليق الفرائد : ١ / ٢٢٥ ، ٢ / ٣٣٩ ، ٣ / ١١١ ، ٤ / ٦٧ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ١ / ١٣٠ ، ٢ / ٣٣٢ .

(٤) ينظر : المصدر نفسه : ١ / ٢٧٧ ، ٣ / ٨٧ ، ٣ / ١٨٤ ، ٤ / ٦٥ .

(٥) ينظر : المصدر نفسه : ٢ / ٢١٩

(٦) المصدر نفسه : ٢ / ٣٣٩ .

(٧) المصدر نفسه : ٣ / ٢٠٣ .

(٨) ينظر شرح التسهيل ، لابن مالك : ١ / ٣٤٣ .

ومصدر. " إلا (ليس) " باتفاق النحاة...<sup>(١)</sup> ، استدل به على أن (الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر ) كلها متصرفة إلا (ليس) .

وفي باب (إعراب الصحيح الآخر) عند حديثه عن بناء الفعل المضارع مؤيداً لكلام المصنف في شرح التسهيل<sup>(٢)</sup> ، إذ قال : ((صرح المصنف في الشرح بأن المتصل بنون الإناث مبني بلا خلاف...))<sup>(٣)</sup> ، استدل به على أن الأفعال المضارعة المتصلة بها نون الإناث تكون دائماً مبنية .

وخلاصة القول في موقف الدماميني من الإجماع أنه اعتدّ به واستدل به على القضايا النحوية وجاء عنده بعد السماع والقياس ، ولكنه لم يستدل به كثيراً ربما يعود السبب إلى أن معظم القضايا المطروحة في الكتاب مجمع عليها .

**استصحاب الحال لغةً :** ((كل ما لازم شيئاً فقد استصحبه))<sup>(٤)</sup> ، ((استصحب ) الشيء لازمه))<sup>(٥)</sup> .

**أما في الاصطلاح :** ((هو إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم النقل عن الأصل))<sup>(٦)</sup> ، مثاله ((استصحب حال الأصل في الأسماء هو الإعراب ، واستصحب حال الأصل في الأفعال وهو البناء ، حتى يوجد في الأسماء ما يوجب البناء ويوجد في الأفعال ما يوجب الإعراب ، وما يوجب البناء

(١) تعليق الفرائد : ٣ / ١٨٤ .

(٢) ينظر شرح التسهيل ، لابن مالك : ١ / ٣٦ - ٣٧ .

(٣) تعليق الفرائد : ١ / ١٢٩ - ١٣٠ .

(٤) لسان العرب : مادة (صعب) : ٨ / ٢٠١ .

(٥) المعجم الوسيط : باب (الصاد) : ١ / ٥٠٧ .

(٦) الأغرب في جدل الإعراب : ٤٦ .

في الأسماء هو شبه الحرف أضمن معناه في نحو (كيف)، وما يوجب الإعراب من الأفعال هو مضارعة الاسم في نحو (يذهب ) وما أشبه ذلك ) (١).

وهو أصل من أصول النحو التي تمسك بها النحويون في بناء أحكامهم (٢)، ومختلف بالآخذ بها فعند ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) أدلة النحو ثلاثة هي : السماع ، والإجماع ، والقياس ، وأسقط الاستصحاب ، وعند ابن الأنباري ثلاثة أيضاً : نقل ، وقياس ، واستصحاب الحال ، فأسقط الإجماع وزاد الاستصحاب .

وأما السيوطي (ت ٩١١ هـ) فقد اعتد بهما معاً وجمع شتات هذه الأصول، وجعلها أربعة : سماع ، وقياس ، وإجماع ، واستصحاب الحال ، إذ قال : (( وأدلة النحو الغالبة أربعة ، قال ابن جني - في الخصائص : أدلة النحو ثلاثة : السماع والإجماع والقياس وقال الأنباري في أصوله : أدلة النحو ثلاثة : نقل وقياس و استصحاب حال، فزاد الاستصحاب ، ولم يذكر الإجماع، فكأنه لم ير الاحتجاج به في العربية ، كما هو رأي قوم، وقد تحصل مما ذكرناه أربعة ، وقد عَدَّتْ لها أربعة كتب)) (٣).

والمتمسك به خارج عن عهدة المطالبة بالدليل ، قال الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) : (( مَنْ تمسك بالأصل خرج عن عَهْدَةِ المطالبة بالدليل ، وَمَنْ عَدَلَ عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل بالعدول عن الأصل )) (٤).

وعلى الرغم من أن النحاة قد عدّوه من الأدلة النحوية إلا أنه يُعدُّ دليلاً ضعيفاً ولهذا قال الأنباري : (( هو من أضعف الأدلة ، ولهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل )) (٥)، وقد صرح النحاة بأنه لا يعد من الأدلة القوية في الاستنباط ؛ لأنه مبني على غلبة الظن باستمرار الحال ، فينبغي استمرار حكمها ، من ثم إن وجدوا

(١) الأعراب في جمل الإعراب : ١٤١ .

(٢) ينظر المصدر نفسه : ٤٦ ، والإنصاف في مسائل الخلاف : ١ / ٣٠٠ ، و ارتقاء السيادة : ٣٥ .

(٣) الاقتراح : ١٤ .

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف : ١ / ٣٠٠ .

(٥) لمع الأدلة : ١٤٢ .



دليلاً آخر يعارضه قدموه عليه ، فهو في حد ذاته ليس دليلاً من أدلة ولا مصدرأ من مصادر استنباط الأحكام ، ولكنه إقرار لأحكام ثابتة<sup>(١)</sup>.

أمّا الدّماميني فهو لم يستثنِ هذا الدليل ، بل اعتدّ به كاعتداده بغيره من الأدلة النحوية ، السماع والقياس وهو يؤكد ما ذهب إليه الأنباري<sup>(٢)</sup> ، من أن مَنْ خرج عن الأصل وجب عليه تقديم الدليل موافقا كلام المصنف في شرح التسهيل بقوله : ( وهو حسن) في باب (الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر)<sup>(٣)</sup>، إذ قال : (( أن الأصل في كل فعل الدلالة على المعنيين ، والإخراج عن الأصل لا يقبل إلا بدليل ))<sup>(٤)</sup>.

والدّماميني يستدل بالاستصحاب دون التصريح بلفظة تارة ويصرح تارة أخرى .

فمن استدلاله دون ذكر لفظه في باب ( الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر فتنصبهما مفعولين ) عند كلامه عن حذف أحد مفعولي الأفعال الناصبة لمفعولين أصلهما مبتدأ وخبر لا يحذف واحد منهما إلا بدليل أو بقرينة إذ قال : ( وأما حذف أحدهما لا لقرينة فيمتنع ، لأن أصلهما المبتدأ و الخبر ، ولا يحذف واحد منهما إلا لقرينة ، فإن وجدت القرينة جاز الحذف لكنه هنا قليل ، وحذف المبتدأ والخبر غير قليل ، والسر فيه أن المفعولين كاسم واحد ؛ لأن ثانيهما متضمن للمفعول الحقيقي ، وأولهما ما يضاف إليه المفعول الحقيقي ؛ إذ معنى (علمت زيدا قائماً) : علمت قيام زيد ، فلو حذف أحدهما كان كحذف بعض أجزاء الكلمة الواحدة ، ومع هذا كله فقد ورد ذلك مع قيام الدليل عليه (...)<sup>(٥)</sup>.

ومن استعماله بلفظه في باب ( إعراب الصحيح الآخر ) عند كلامه عن علامات إعراب الاسم الممنوع من الصرف إذ قال: ("وقد يجعل كأرطاة علمًا" هذا

(١) ينظر : أصول النحو العربي : نحلة : ١٤١ .

(٢) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ١ / ٣٠٠ .

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٣٣٨ .

(٤) تعليق الفرائد : ٣ / ١٧٤ .

(٥) المصدر نفسه : ٤ / ١٣٣ .

قسيم:(فكذلك ، ومعنى كونه كأرطاة علماً : أنه يمنع الصرف فيجر بالفتحة ،  
فحصلنا من ذلك في هندات ونحوه مسمى به على ثلاث لغات :

إحدهما:- استصحاب ما كان له قبل التسمية من ثبوت التنوين ونصبه وجره  
بالكسرة .

الثانية :- استصحاب ما قبل التسمية من الإعراب بالكسرة نصباً وجرأ ، ولكن  
يحذف تنوينه ، وهذه اللغة أجازها البصريون ومنعها الكوفيون .

الثالثة :- جعله كواحد مسمى به مختتماً بتاء التانيث ، فيمنع الصرف كأرطاة  
علماً ، وهذه اللغة منعها البصريون وأجازها الكوفيون (...)<sup>(١)</sup> .

وخلاصة القول في موقف الدماميني من الاستصحاب أنه قد اعتدَّ به ولكنه  
كان مقلأ في اعتداده به مقارنة مع غيره في موضوع الأدلة النحويّة الأخرى  
كالسماع والقياس وربما يعود السبب في ذلك إلى أن هذا الأصل قد عُدَّ من أضعف  
الأدلة النحويّة ، التي لا يجوز التمسك بها إن وُجدَ دليلٌ آخر أقوى .

---

(١) تعليق الفرائد : ١ / ١٣٩ .

## المبحث الرابع

### التعليل

**العلة لغةً :** ((المرضُ علَّ يَعِلُّ واعتلَّ أي مَرِضُ فهو عَلِيلٌ... والعلةُ الحدَثُ يَشْعَلُ صاحبه عن حاجته كأنَّ تلك العلةُ صارت شُغلاً ثانياً منعه عن شُغله الأول))<sup>(١)</sup>.

**أما في الاصطلاح :** فقد قال الرماني(ت ٣٨٤هـ) : (( هي تغيير المعلوم عمّا كان عليه)<sup>(٢)</sup> ، وهي (ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجاً مؤثراً فيه))<sup>(٣)</sup>.

وترتبط البداية الحقيقية والأولى للتعليل بعبد الله بن زيد المعروف بابن أبي إسحاق الحضرمي ( ت ١١٧ هـ) وهو أول من بَعَجَ النحو وشرح العلل<sup>(٤)</sup>.

وقد قسم العلماء العلة على ثلاثة أقسام<sup>(٥)</sup>:

١ - **علل تعليمية :** هي التي يتوصل بها إلى كلام العرب، لأنها لم نسمع نحن وغيرنا كلَّ كلامها منه لفظاً ، وإنما سمعنا بعضاً فقسنا عليه نظيره ، فأن يقال بمَ نصبتم زيداً ؟ قلنا : بآنٍ : لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر .

٢ - **علل قياسية :** فأن يقال لمن قال نصبت زيداً بآنٍ ، في قوله إن زيداً قائم : ولمَ وجب أن تنصب " إنَّ " الاسم فالجواب : لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول فعملت عليه فأعملت إعماله لما ضارعته ، فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظاً والمرفوع بها مشبه بالفاعل ، فهي تشبه من الأفعال ما قدم مفعوله على فاعله .

(١) لسان العرب (علل) : ١٠ / ٢٦١.

(٢) الحدود في النحو للرماني : ٣٧.

(٣) التعريفات : ١٦٠.

(٤) ينظر : طبقات النحويين واللغويين : ٣١ .

(٥) ينظر : الإيضاح في علل النحو للزجاجي (ت: ٣٣٧ هـ) : ٦٤ - ٦٥ ، وينظر أصول التفكير

النحوي لعللي ابو المكارم : ١٠٨ - ١٠٩ .

٣ - **علل جدلية** : وهي كل ما يُعتل به في باب " إنَّ " بعد هذا ، مثل أن يقال ،  
فمن أي جهة شابَهت هذه الحروف الأفعال ؟ وبأيّ الأفعال شبهتموها ؟ أ  
بالماضية ، أم المستقبلية ، أم الحادثة في الحال ، ... ، وحين شبهتموها بالأفعال لأي  
شيء عدلتم بها إلى ما قُدّم مفعوله على فاعله ... .

ويقسم الدينوري (ت ٩٠ هـ) العلل النحوية على قسمين<sup>(١)</sup>:

الأول : العلل التي تطرد على كل كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم .

الثاني : العلل التي تظهر حكمتهم في أصول وتكشف عن أغراضهم ومقاصدهم في  
موضوعاته .

ثم تحدث عن أكثر هذه العلل شيوعاً وانتشاراً فقال : " وهم للأولى أكثر  
استعمالاً وتداولاً " .. علة سماع ، وعلة تشبيه ، وعلة استغناء ، وعلة استنقال ،  
وعلة فَرْق ، وعلة توكيد ، وعلة تعويض ، وعلة نظير ، وعلة نقيض ، وعلة حمل  
على المعنى ، وعلة مُشاكلة ، وعلة معادلة ، وعلة قرب ومجاورة ، وعلة وجوب ،  
وعلة تغليب ، وعلة اختصار ، وعلة تخفيف ، وعلة أصل ، وعلة أولى ، وعلة  
دلالة حال ، وعلة إشعار ، وعلة تضاد ، وعلة تحليل<sup>(٢)</sup> .

أما الدماميني فقد اعتنى بالتعليل كثيراً ولم يخرج عما سار عليه النحاة السابقون  
في تعليلاتهم إذ إنه يوليه جل عنايته فجاء شرحه مليئاً بالتعليل ، فلا نكاد نقف على  
حكم نحوي ، أو مسألة نحوية أو صرفية عرض لها من دون أن يعللها ويكشف  
أسرارها ، ومما يشهد على اعتداده بالعلّة أنه يصرّح بها أحياناً في مواضع مختلفة

(١) ثمار الصناعة في علم العربية : ١١ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ١١- ١٣ .

في كتابه تعليق الفرائد يقول: (والعلة<sup>(١)</sup>)، وأحياناً أخرى يكتفي بلفظة (لأن)<sup>(٢)</sup>، على أن ذلك علة .

وما تلك إلا إشارات للدلالة على كيفية تعبير الدماميني عن العلة وسأحاول أخذ بعض النماذج من هذه العلل النحوية ومن أهم العلل التي اعتد لها في إثبات قواعد النحوية ما يلي :

١ - **علة سماع** : وردت هذه العلة عند الجليس النحوي ( ت ٤٩٠ هـ )<sup>(٣)</sup>، وليس لذلك علة سوى السماع ، وكانت هذه العلة من أوجه العلل التي علل بها الدماميني في كتابه تعليق الفرائد ، ومثال ذلك عند كلامه عن إلزام التاء للصفات المؤنثة التي لا مذكر لها في باب ( كيفية التثنية وجمعي التصحيح ) إذ قال : (( لزم التاء في لجة (لَجْبَة : وهي الشاةُ الحامل التي قلَّ لبنُها )<sup>(٤)</sup>، لكونها صفة للمؤنث ولا مذكر لها ، يقال : شاة لجة إذا قل لبنها ... صارت كالأسماء في لزوم التاء ... ))<sup>(٥)</sup> .

٢ - **علة تشبيه** : وردت هذه العلة عند الجليس النحوي والشيخ يحيى بن محمد الشاوي (ت ١٠٩٦ هـ)<sup>(٦)</sup>، ووردت عند الدماميني هذه العلة فمنها ما جاء في باب (أقسام الخبر وأحكامه) إذ قال : (( وإنما يتعلق الظرف باسم الفاعل في نحو : أنا جالس عندك ، لمشابهته للفعل ))<sup>(٧)</sup> .

٣ - **علة تمكين** : علل بهذا النوع من العلة الدماميني ومنها ما جاء في باب ( اسم الإشارة ) عند كلامه عن ( ذين ، و تين ) بأنهما معربتان وذلك لشبههما

(١) ينظر : تعليق الفرائد : ١ / ١٦٠ ، ١٩٤ ، ٢٧٧ ، ٢ / ٣٠٢ ، ٣ / ١٥ ، ٦١ ، ٦٤ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ١ / ١٦٢ ، ١٧٠ ، ٢ / ١١٦ ، ٢ / ٣٠٠ ، ٣ / ٢٩ ، ٨٩ .

(٣) ينظر: ثمار الصناعة : ١١ .

(٤) لسان العرب مادة (لجب) : ١٣ / ١٧١ .

(٥) تعليق الفرائد : ١ / ٢٧٧ .

(٦) ينظر : ثمار الصناعة : ١١ ، و ارتقاء السيادة : ٧٠ .

(٧) تعليق الفرائد : ٣ / ١٠٩ .

٤ - **عِلَّةٌ تَمَكِينٌ** : علل بهذا النوع من العِلَّةِ الدَّمَامِينِي ومنها ما جاء في باب (اسم الإشارة ) عند كلامه عن ( ذين ، و تين ) بأنهما معربتان وذلك لشبههما بمثنيات الأسماء المتمكنة<sup>(١)</sup>.

٥ - **عِلَّةٌ إِشْعَارٌ** : وردت هذه العِلَّةُ عند الدَّمَامِينِي منها ما جاء في باب (المضمر) عند كلامه عن إسناد الفعل المعتل الآخر إلى الضمير الواو، أو الياء نحو: الزيدون يرمون إذ أصله يرميون حذف آخر الفعل وهو الياء من ترميون وجعلت الحركة المجانسة على ما قبله إشعاراً بالياء المحذوفة فنقول : ترمون<sup>(٢)</sup>.

٦ - **عِلَّةٌ فَرْقٌ** : وردت هذه العِلَّةُ عند الدَّمَامِينِي بكثرة ومنه ما جاء في باب (إعراب المثنى والمجموع ) عند كلامه عن عِلَّةِ كسر نون المثنى وفتح نون الجمع فعِلَّةُ كسر نون المثنى هو إرادة الفرق بينها وبين نون الجمع<sup>(٣)</sup>.

٧ - **عِلَّةٌ ضَرْبٌ شَعْرِيَّةٌ** : وردت هذه العِلَّةُ عند الدَّمَامِينِي ومنها في باب (إعراب المعتل الآخر) عند كلامه عن نيابة حذف حروف العلة عن السكون عند جزم الفعل المضارع المعتل الآخر بالألف ، والواو، والياء ولأجل الضرورة الشعرية لا تحذف هذه الحروف ويقدر فيها الجزم<sup>(٤)</sup>، مستشهداً بقول الشاعر<sup>(٥)</sup>:

(بحر البسيط)

هَجَوْتَ زَبَانَ ثَم جِنْتَ مَعْتَدِرًا      مَن هَجَوِ زَبَانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدْعِ

الشاهد ( لم يهجو ) الفعل مجزوم بـ(لم) ولم يُحذف حرف العلة للضرورة الشعرية

(١) ينظر : تعليق الفرائد : ٣٤٩ / ٢

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ٣٦ / ٢ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ١٩٤ / ١ .

(٤) ينظر : المصدر نفسه : ١٧٥ / ١

(٥) البيت منسوب لابي عمرو بن العلاء في شرح التسهيل لابن مالك : ٥٦ / ١ .

٨ - **عِلَّةُ الاِشْتِغَالِ** : وردت هذه العِلَّةُ عند الدِّماميني كثيراً ومنها ما ذكره في باب ( إعراب الصحيح الآخر ) عند كلامه عن علامة إعراب الفعل المضارع إذا اتصلت به ألف الأثنين سواء ضميراً (الزيدان يقومان ) أو علامة ( يقومان الزيدان ) أو بواو جمع سواء الضمير أو العلامة ( الزيدون يقومون ، ويقومون الزيدون ، أعربت هذه الأفعال بالنون لأنه لما اشغلت محل الإعراب وهو اللام - بالحركات المناسبة للحروف، لم يمكن دوران الإعراب عليه، ولم يكن فيه عِلَّةُ البناء حتى يمنع الإعراب بالكلية ، فجعلت النون بدلاً من الضمة لمشابتها في الغنة للواو<sup>(١)</sup> .

٩ - **عِلَّةُ الأَصْلِ** : علل بها الدِّماميني ومنها ما جاء في باب (المبتدأ والخبر) عند كلامه عن أصل المبتدأ إذ قال : ( الأصل تعريف المبتدأ الذي هو اسم محكوم عليه ؛ لأن أصل المسند إليه أن يكون معلوماً )<sup>(٢)</sup> .

١٠ - **عِلَّةُ دلالة** : وردت هذه العِلَّةُ عند الدِّماميني ومنها ما جاء في باب ( اسم الإشارة إذ قال : ( أنه لم يبين وجه نصب (زيد) في مثل : (( أرأيت زيدا ما صنع ؟ ))...، والذي يظهر لي أنه على حذف مضاف ، أي خبر زيد أو حاله ، كأنك قلت : أخبرني خبر زيد ، ثم حذف المضاف ، لدلالة الاستفهام على أن المطلوب معرفة خبره لا ذاته )<sup>(٣)</sup> .

١١ - **عِلَّةُ وجود عارض** : وهي من العلل التي وردت عند الدِّماميني ومنها ما جاء في باب (إعراب الصحيح الآخر) إذ قال : ((وقيد المشابه بانتقاء المعارض احترازاً من (أي) ، فإنها معربة مع مشابقتها الحرف شرطية كانت ، أو استفهامية، أو موصولة ، لكن عارض ذلك لزومها الإضافة فكان الشبه كالمنتقي بسبب تغليب المعارض لأنه داع إلى ما هو مستحق بالأصالة)<sup>(٤)</sup> .

(١) ينظر : تعليق الفرائد : ١ / ١٦٠ .

(٢) المصدر نفسه : ٣ / ٤٧ .

(٣) المصدر نفسه : ٢ / ٣٣٨ .

(٤) تعليق الفرائد : ١ / ١٣١ .

١٢ - **عِلَّةٌ تغليب** : ومنها ما جاء في باب ( إعراب المثني والمجموع ) بأن سمع من كلامهم القمران في الشمس والقمر ، و لا نسلم أن التثنية وقعت في ذلك مع بقاء الاسمين على اختلاف في اللفظ ، وإنما وقعت بعد جعلها متفقي اللفظ بالتغليب - تغلب المذكر -<sup>(١)</sup>.

١٣ - **عِلَّةٌ تخفيف**: وردت هذه العِلَّةُ عند الدماميني ومنها ما جاء في باب( إعراب المثني والمجموع ) علل سبب فتح نون الذي بعد واو ، و ياء جمع المذكر السالم لالتقاء الساكنين وفتحت للتخفيف<sup>(٢)</sup>.

١٤ - **عِلَّةٌ استئقال** : ومنه ما جاء في باب ( كيفية التثنية وجمعي التصحيح ) عند كلامه عن فتح عين ( سدرات ) وذلك لأن الفتح لثقل الإبتاع<sup>(٣)</sup>.

١٥ - **عِلَّةٌ حمل** : ومنها ما جاء في باب ( اسم الإشارة ) إذ قال : ( يُني اسم الإشارة لشبه الحروف وصفا لأن منه ما وضع على حرفين ك(ذا) و( ذي ) ، ثم حملت البواقي عليها )<sup>(٤)</sup>.

١٦ - **عِلَّةٌ خوف اللبس** : ومنها ما وردت في باب ( وجوب تأخير الخبر ) عند كلامه عن وجوب تقديم المبتدأ في (زيد قائم ) لأن تقديم الخبر يؤدي إلى إلباس بين الفاعل والمبتدأ ، مؤيداً كلام المصنف في منع تقديم الخبر في قولنا : ( ما زيد قائم ) وذلك لأن التقديم أوهم فاعلية المبتدأ<sup>(٥)</sup>.

١٧ - **عِلَّةٌ القوة** : ورد هذا النوع من العلل عند الدماميني إذ قال : ((فالرفع للعمدة لأجل شرفها والاهتمام بها ، فجعل لها الرفع ، لأنه أقوى الحركات ))<sup>(٦)</sup>.

(١) ينظر : المصدر نفسه : ١ / ١٨٨ - ١٩٠ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ١ / ٢١٦ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ١ / ٢٧٥ .

(٤) المصدر نفسه : ٢ / ٣٤٩ .

(٥) ينظر : تعليق الفرائد : ٣ / ٦٣ .

(٦) تعليق الفرائد : ٣ / ٧ .





## المباحث اللغوية

توطئة:

اللغة لغةً مشتقة من الفعل (لغا) و ((اللغو واللغا السَّقَط وما لا يُعتدُّ به من كلام وغيره ولا يُحصَل منه على فائدة ولا على نفع التهذيب اللغو واللغا واللغوى ما كان من الكلام غير معقود عليه))<sup>(١)</sup>.

أما اصطلاحاً : فقد قيل فيها إنها : ((أصواتٌ يُعبّر بها كل قوم عن أغراضهم))<sup>(٢)</sup>.

واللغة في مفهومها العام أصوات لها دلالات ، أي انها لا تتوقف عند حدود الصوت والنطق وإنما هي ميزة إنسانية يختلط فيها الصوت الكلامي بالدلالة والمعنى المقصود ، وسمة بشرية ترتقي كلما ارتقى الإنسان ، وهي تعبيرٌ متجدد عن افكار متجددة ، واللغة العربية منظومة متكاملة وتكوينٌ متناسق ، وكيونةٌ حية ، وعلْمٌ متطور ، وشروعه النظام الصوتي ، و الصرفي ، و النحوي ، ثم علم الدلالة والمعنى<sup>(٣)</sup>.

---

(١) لسان العرب :مادة (لغا).

(٢) الخصائص : ١ / ٣٣ ، و ينظر: التعريفات للجرجاني : ٢٠٢ .

(٣) ينظر: نظام الحرف في النحو والصرف : ١٣ - ١٩ .

# المبحث الاول

## المباحث الصوتية

أولاً: المصطلحات الصوتية :

### - الصوت:

حدّ ابن جني (ت:٣٩٢هـ) الصوت على أنه: ((عَرَض يخرج مع النفس مستطيلاً متصلاً ، حتى يعرض له في الحلق والشفة والشفة مقاطع تننيه عن امتداده واستطالته، فيسمى المقطع أينما عرض له حرفاً))<sup>(١)</sup>، وعرفه ابن سينا (ت:٤٢٨هـ) بأنه: ((تموج الهواء ودفعه بقوة وسرعة من أي سبب كان))<sup>(٢)</sup>، وقال إبراهيم أنيس عنه إنّه : ((ظاهرة تدرك أثرها دون أن تدرك كنهها))<sup>(٣)</sup>، وعرفه الدكتور كمال بشر بأنه : ((أثر سمعي يصدر طواعية واختياراً عن تلك الأعضاء المسماة تجاوزاً أعضاء النطق))<sup>(٤)</sup> ، وتتوقف شدة الصوت أو ارتفاعه على بعد الأذن من مصدر الصوت <sup>(٥)</sup> .

### - المخارج :

قال القدماء عن المخرج إنّه : ((هوالموضع الذي ينشأ منه الحرف))<sup>(٦)</sup> ، وقد استخدم الخليل بن أحمد الفراهيدي(ت: ١٧٠هـ) في كتابه العين المدارج إلى جانب المخرج <sup>(٧)</sup> .

(١) سر صناعة الإعراب : ٦ / ١ .

(٢) اسباب حدوث الحروف : ٨ .

(٣) الاصوات اللغوية : ٩ .

(٤) علم الاصوات : ١١٩ .

(٥) ينظر : المصدر نفسه : ١١٩ .

(٦) همع الهوامع : ٣ / ٤٤٩ .

(٧) ينظر : العين : ١ / ٥٧ .

أمّا المحدثون فمنهم من عرفه على أنّه (( مكان النطق ))<sup>(١)</sup>، ومنهم من عرفه على أنّه : (( النقطة الدقيقة التي يصدر منها أو عندها الصوت ))<sup>(٢)</sup>، وقد ذكر الدكتور مناف الموسوي في كتابه علم الأصوات اللغوية ، أن مكان النطق : هو ((موضع ينحبس عنده الهواء أو يضيق مجراه عند النطق بالصوت ))<sup>(٣)</sup>.

**- مصطلحات صوتية التي أشار إليها الدّماميني :**

**أ - المخارج ( الهمزة ، الذال ) :**

اتفق الدّماميني مع سيبويه في مخرجي (الهمزة والذال) وذلك عند كلامه في باب (اسماء الإشارة ) إذ نجده يقول : ((وينبغي أن يكون كل من الذال والهمزة أصلاً وأن لا يكون أحدهما بدلاً من الآخر لتباعد ما بين طرف اللسان وأول مخارج حروف الحلق ))<sup>(٤)</sup>، فورد عنده المصطلحان الذال ما بين طرف اللسان والهمزة أول مخارج حروف الحلق .

**ب - الاختلاس :**

الاختلاس في اللغة : الأخذ في نُهْزَةٍ ومُخَاتَلَةٍ ، خَلَسْتُ الشَّيْءَ واخْتَلَسْتَهُ إِذَا اسْتَلَيْتَهُ<sup>(٥)</sup>.

أمّا في الاصطلاح : فقد عرفه الامام الشاطبي(ت:٥٩٠هـ) على أنه (( أن تأتي بالهمزة وبتثني حركتها ، فيكون الذي نحذفه من الحركة أقل مما تأتي به ))<sup>(٦)</sup>.

(١) مناهج البحث في اللغة : ٨٤ .

(٢) علم الاصوات : ١٨٠ .

(٣) علم الأصوات اللغوية : ٤٢

(٤) تعليق الفرائد : ٣١٠ / ٢

(٥) لسان العرب : ١٢٥ / ٥ .

(٦) المصدر السابق : ٣٢٦ .

ومن المحدثين من تطرق إلى الاختلاس وعرفه تعريفاً دقيقاً منهم الدكتور رشيد عبدالله العبيدي في كتابه معجم الصوتيات ، إذ قال : ((الاختلاس في الاصطلاح عدم الاشباع في تصويت الحركة فلا تشبع فتتحول إلى صائت طويل وإنما يُخْتَلَسُ، اختلاساً))<sup>(١)</sup>.

أما الدماميني فقد ذكر الاختلاس في باب(المضمر)عند كلامه عن اختلاس حركة الهاء ، إذ وافق المصنف في اختيار الاختلاس بعد ساكن مطلقاً سواء أحرف علة كان نحو: (فيه)، أم حرفاً صحيحاً نحو: (منه) ، وفاقاً لكلام المبرد في المقتضب<sup>(٢)</sup>، بأن اختلاس حركة الهاء هو المختار على الإشباع ، وخلافاً لغيره الذي يقيده بالاعتلال ، أي يكون الاختلاس بعد المعتل ،نحو:(عليه) ، ومنهم سيبويه الذي يرى أنّ اختلاس حركة الهاء بعد الساكن المعتل أحسن من الإتمام (الإشباع)، وأن الإتمام بعد الساكن الصحيح أحسن من الاختلاس وبعد متعين إلا في الضرورة<sup>(٣)</sup> ، وذكر الدماميني أنه كان حق المصنف أن يقول:بعد ساكن معتل اتفاقاً ، وصحيح وفاقاً لأبي العباس ، وقد تسكن أو تختلس الحركة بعد متحرك اختياراً عند بني عُقيل<sup>(٤)</sup>، وبني كلاب<sup>(٥)</sup>، فيقولون :(((إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُودٌ))<sup>(٦)</sup>، بإسكان الهاء و: (لربه) بالاختلاس<sup>(٧)</sup> .

(١) معجم الصوتيات : ٢٢ .

(٢) ينظر: المقتضب : ١ / ٤٠١ ، وتعليق الفرائد : ٢ / ٤٨ - ٤٩ .

(٣) ينظر : الكتاب : ٢ / ٢٩١ ، وتعليق الفرائد : ٢ / ٤٩ .

(٤) وهي قبيلة كثيرة البطون تنسب إلى عقيل بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة ، تفرعت بطونهم في نجد والحجاز، والبحرين ، والعراق ، وبلاد كثيرة ، ينظر : جمهرة انساب العرب ، ابن حزم : ٢ / ٢٩٠ ، و موسوعة القبائل العربية ،بحوث ميدانية وتاريخية : ٣ / ١١٥ .

(٥) قبيلة كبيرة تنسب إلى جدها كلاب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة ، ينظر : جمهرة انساب العرب ، ابن حزم : ٢ / ٢٨٠ ، و موسوعة القبائل العربية ،بحوث ميدانية وتاريخية : ٣ / ١١٥ .

(٦) سورة العاديات : ٦

(٧) ينظر تعليق الفرائد : ٢ / ٥٠ .

وقد اجتمع الاختلاس والتسكين كما في قول الشماخ<sup>(١)</sup>: (بحر الوافر)

له زجل كأنه صوت حاد

الشاهد (له)

أو تختلس الحركة اضطراراً ، وأنشد الجوهري في الصحاح قول الشاعر<sup>(٢)</sup>:

إِنَّهُ لَا يُبْرِئُ دَاءَ الْهُدْبِ      مِثْلَ الْقَلَايَا مِنْ سَنَامٍ وَكَبْدٍ

(بحر الرجز)

الشاهد فيه قوله ( إِنَّهُ ) بضمّة مُختلّسة .

### ج - الإدغام :

الإدغام في اللغة مشتقٌّ من الفعل : ((دغم : الدال والعين والميم أصلان : أحدهما من باب الألوان والآخر دخولُ شيءٍ في مَدْخَلٍ ما ))<sup>(٣)</sup> ، فالأول في باب الألوان ، الدُّغمة في الخيل ان يخالف الوجه لونَ سائر الجسد ، والثاني قولهم أدغمت اللجام في فم الفرس ، إذ ادخَلْتَه فيه ومنه الإدغام في الحروف<sup>(٤)</sup> ، أو هو ((إدخال حرف في حرف))<sup>(٥)</sup> .

إمّا في الاصطلاح ، فقد قال عنه سيبويه : ((والإدغام يَدْخُلُ فيه الأول في الآخر والآخر والآخرُ على حاله ، ويقلب الأول فيدخل في الآخر حتى يصير هو والآخر

(١) ديوان الشماخ بن ضرار الغطفاني (ت: ٢٢ هـ) : ٣٦ .

علماً بأنه في الديوان وصدر البيت

لَهُ زَجَلٌ تَقُولُ أَصَوْتُ حَادٍ إِذَا طَلَبَ الْوَسِيقَةَ أَوْ زَمِيرُ

(٢) لم يسم قائله في الصحاح : ٥٥٦ . علماً أنه ذكره :

إِنَّهُ لَا يُبْرِئُ دَاءَ الْهُدْبِ      إِلَّا الْقَلَايَا مِنْ سَنَامٍ وَكَبْدٍ

(٣) معجم مقاييس اللغة مادة (دغم) : ١ / ٤١١ .

(٤) ينظر: المصدر نفسه : ١ / ٤١١ - ٤١٢ .

(٥) لسان العرب مادة (دغم) : ٥ / ٢٧٢ .

من موضع واحد))<sup>(١)</sup>، وهو نوع من المماثلة ، وكذلك حُصِّصَ له باب في الكتاب إذ قال : ((هذا باب الإدغام في الحرفين اللذين تضع لسانك لهما موضعاً واحداً لا يزول عنه))<sup>(٢)</sup>، موضحاً فائدة الإدغام في اللغة العربية بأنه هو التخلص من الثقل الحاصل في نطق الحرفين المتماثلين إذ قال : ((يثقل عليهم أن يستعملوا ألسنتهم من موضع واحد ثم يعودوا له ... وأدغموا، لتكون رفعةً واحدة، وكان أخف على ألسنتهم...))<sup>(٣)</sup>، وقال ابن جني: ((إنما هو تقريب الصوت من صوت))<sup>(٤)</sup> ، وقد قسم الإدغام على ضربين ، الإدغام الأكبر: وهو أن يلتقي المثان على الاحكام التي يكون عنها الإدغام ، فُيدغم الأول والآخر، والإدغام الصغير : هو تقريب الحرف من الحروف وإدناؤه منه من غير إدغام يكون هناك<sup>(٥)</sup>، ووضح ابن الجزري (ت: ٨٣٣هـ) الإدغام الكبير بقوله : ((ما كان الأول من الحرفين فيه متحركاً، سواء أكان مثليين أم جنسين أم متقاربين ))<sup>(٦)</sup> ، وبين سبب تسميته بالإدغام الكبير، لكثرة وقوعه إذ قال بأن الحركة أكثر من السكون أو لتأثير في إسكان المتحرك قبل إدغامه ، أو أن لما فيه من الصعوبة أول قيل لشموله نوعي المثليين والجنسين والمتقاربين<sup>(٧)</sup> ، أمّا الإدغام الصغير فقد قال عنه : ((هو الذي يكون الأول ساكن منها ))<sup>(٨)</sup>، و قال ابن الباذش (ت: ٥٤٠هـ) في الإدغام :

(١) الكتاب : ٤ / ١٠٤ .

(٢) المصدر نفسه : ٤ / ٤٣٧ .

(٣) المصدر نفسه : ٤ / ٤١٧ ، وينظر : معجم الصوتيات : ٥٦ - ٥٧ .

(٤) الخصائص : ٢ / ١٣٩ .

(٥) ينظر : الخصائص : ٢ / ١٣٩ - ١٤١ .

(٦) النشر في القراءات العشر : ١ / ٢٧٤ .

(٧) ينظر : النشر في القراءات العشر : ١ / ٢٧٤ - ٢٧٥ .

(٨) المصدر نفسه : ١ / ٢٧٥ .

(( أن تصل حرفاً ساكناً بحرف مثله من غير أن تفصل بينهما بحركة أو وقف، فيرتفع اللسان بالحرفين ارتفاعاً واحداً))<sup>(١)</sup> ، وقال ابن يعيش في شرحه للمفصل : (( اعلم ان معنى الإدغام إدخال شيء في شيء))<sup>(٢)</sup> ، والإدغام بالتشديد من ألفاظ البصريين ، والإدغام بالتخفيف من ألفاظ الكوفيين<sup>(٣)</sup> ، وقال ابن الجزري : ((الإدغام هو اللفظ بحرفين حرفاً كالثاني مشدداً))<sup>(٤)</sup> ، وقال السيوطي (ت: ٩١١ هـ) : ((رَفَعُكَ اللِّسَانَ بالحرفين دفعة واحدة ، ووضعك إِيَّاهُ بهما وضعاً واحداً ، ولا يكون إلا في المثليين والمتقاربين))<sup>(٥)</sup> .

أما المحدثون فقد عرفوا الإدغام أنه : ((الإدغام عملية صوتية تحدث عندما تتوفر اسبابها ، ويترتب عليها أن يتحول الحرفان المتقاربان أو المتجانسان إلى متماثلين))<sup>(٦)</sup> ، أما الدكتور محيسن فقد قال: ((ظاهرة صوتية تحدث بسبب تأثر الاصوات المتجاورة بعضها ببعض ، وكثيراً ما يحدث ذلك في البيئات البدائية حيث سرعة في نطق بعض الكلمات ، ومزج بعضها ببعض فلا يعطي الحرف حقه الصوتي من تجويد في النطق))<sup>(٧)</sup> .

أما الدماميني فقد ذكر مصطلح الإدغام عند كلامه عن وجوب إدغام النون الساكنة في الميم عند حذف (كان) الناقصة معوضاً عنها بكلمة (ما) بعد(أن)<sup>(٨)</sup> ،

---

(١) الاقناع في القراءات السبع : ١ / ١٦٤ ، وينظر : شرح المفصل لابن يعيش الموصلي (ت:

٦٤٣ هـ) : ٥ / ٥١٢ ، وفي علوم القراءات للسيد رزق الطويل : ١٧٥ .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش : ٥ / ٥١٢ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه.

(٤) النشر في القراءات العشر : ١ / ٢٧٤ .

(٥) همع الهوامع : ٦ / ٢٨٠ .

(٦) في علوم القراءات : ١٧٥ .

(٧) المقتبس من اللهجات العربية والقرآنية : ٩٣ .

(٨) ينظر : تعليق الفرائد : ٣ / ٢٣٢ .



مستشهداً بقول الشاعر العباس بن مرداس السلمي<sup>(١)</sup> ، المتوفى في خلافة عثمان بن عفان<sup>(٢)</sup> :  
(بحر البسيط)

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ      فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ

أي: (لأن كنت) ، فحذف حرف الجر جوازاً على القياس، ثم حذف (كان) وأبدل منها (ما) فوجب الحذف - اي حذف كان - لئلا يجمع بين العوض والمعوض عنه ، ثم ادغم النون الساكنة في الميم وجوباً من (ما) فأصبحت (أَمَّا) بميم مشددة علامة على الإدغام وهذا النوع من الإدغام هو ادغام متقارب ، فبقي الضمير المرفوع المتصل بلا عامل يتصل به في اللفظ، فصار منفصلاً ، فقال (أما أنت)<sup>(٣)</sup> ، ويبدو أن الدماميني وافق النحاة في وجوب ادغام النون الساكنة مع الميم ، قال الرضي عن هذا النوع من الادغام : ((فان حصل للنون الساكنة مع الحروف التي بعدها من غير حروف الحلق قرب مخرج كاللام والراء، أو قرب صفة كالميم؛ لأن فيه أيضا غنة ، وكالواو والياء؛ لأن النون معهما من المجهور وما بين الشديد والرخوة وجب إدغام النون في تلك الحروف ؛ لأن القصد الاخفاء ، والتقارب داع إلى غاية الاخفاء التي هي الادغام))<sup>(٤)</sup> .

## ثانياً : اللهجات

اللهجة لغةً اشتقت من الفعل (لَهَجَ) ، قيل فيه : (( لَهَجَ) بِالْأَمْرِ لَهَجًا وَلَهْوَجَ وَأَلْهَجَ كِلَاهِمَا أُولِعَ بِهِ وَاعْتَادَهُ وَأَلْهَجْتُهُ بِهِ وَيُقَالُ فُلَانٌ مُلْهَجٌ بِهَذَا الْأَمْرِ أَي مُوَلِّعٌ بِهِ ... وَاللَّهْجَةُ وَاللَّهْجَةُ طَرْفُ اللِّسَانِ وَاللَّهْجَةُ وَاللَّهْجَةُ جَرَسُ الْكَلَامِ وَالْفَتْحُ أَعْلَى وَيُقَالُ فُلَانٌ فَصِيحُ اللَّهْجَةِ وَاللَّهْجَةِ وَهِيَ لُغَتُهُ الَّتِي جُبِلَ عَلَيْهَا فَاعْتَادَهَا وَنَشَأَ عَلَيْهَا))<sup>(٥)</sup> .

(١) ديوان العباس بن مرداس : ١٠٦ .

(٢) ينظر : ديوان العباس بن مرداس : ٢٥ .

(٣) ينظر : تعليق الفرائد : ٢٣٢ / ٣ .

(٤) شرح شافية ابن الحاجب : ٢٧٢ / ٣ .

(٥) لسان العرب ، مادة (لهج) : ٣٥٩ / ٢ .

أمّا اصطلاحاً فهو استعمال خاص للغة في بيئة معينة ،وهي وليدة ظروف مختلفة : جغرافية ، واقتصادية ، وسياسية ، واجتماعية (١).

ومن اللهجات التي وردت عند الدّماميني في كتابه تعليق الفرائد (الطمطمانية) ، وهي لهجة الأزْد (٢) ، وطَيِّئ (٣) ، واليمن ، وحمير (٤).

والطمطمانية لغةٌ : جاء في لسان العرب : ((رجلٌ طِمِطٌ بالكسر أي في لسانه عُجْمَةٌ لا يُفْصِحُ)) (٥) ، وهذا المصطلح بقي غامضاً عند اللغويين ومكتفياً بحصر معناه على استعمال الاداة (أم) (٦) ، أو إبدال لام التعريف ميماً (٧) ، والطمطمانية هي إبدال (أل) التعريف ميما مسبوقه بألف ، ومن شواهد هذه الظاهرة ما رواه النمر بن تولب العُكلي عن النبي (ﷺ) قوله : ((ليس امبرٌ امصيام في امسفر)) (٨) ، وعدّ القدماء ما رُوِيَ عن الرسول (ﷺ) شاذّاً ولا يقاس عليه (٩) ، وقالوا إنّه ((يحوز أن يكون النبي (ﷺ) تكلم بذلك لمن كانت هذه لغته ، أو تكون هذه لغة الراوي التي لا ينطق بغيرها ، لا أن النبي (ﷺ) أبدل اللام ميماً)) (١٠).

(١) ينظر : لهجات العرب ، أحمد تيمور باشا : ٧.

(٢) ينظر : مجالس ثعلب : ١ / ٥٨.

(٣) ينظر: شرح الشافية : ٣ / ٢١٥.

(٤) ينظر : شرح الشافية : ٤ / ٤٥١ ، وفقه اللغة وسر العربية : ١٠٧.

(٥) لسان العرب : مادة(طمم).

(٦) ينظر : فقه اللغة وسر العربية ( الثعالبي) : ١٠٧ ، وتعليق الفرائد : ٢ / ٣٥١

(٧) ينظر : فصول في فقه اللغة : ١٢٨ . وتعليق الفرائد : ٢ / ٣٥١ .

(٨) صحيح مسلم : ٢ / ٤٩٨ ، وينظر : سر صناعة الاعراب : ١ / ٤٢٣ ، و تعليق الفرائد : ٢ / ٣٥٢

علماً أن الحديث في صحيح مسلم

(( لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ أَنْ تَصُومُوا فِي السَّفَرِ ))

(٩) ينظر : سر صناعة الإعراب : ١ / ٤٢٣ ، وشرح الشافية : ٤ / ٤٥١ .

(١٠) شرح الشافية : ٤ / ٤٥٤ .

## المبحث الثاني

### المباحث الصرفية

الصرف لغةً : هو ردّ الشيء عن وجهه ، يُقال: صرّفَ الشيءُ ، إذا أعمله في غير وجهه الى وجهٍ آخر، ويُصرّفه هو ، وتصاريفُ الامورِ تخاليفها ، ومنه قوله تعالى : ((وَتَصْرِيفِ الرِّيحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ))<sup>(١)</sup> ، أي تغييرها وصرفها من جهة الى اخرى<sup>(٢)</sup>.

إمّا اصطلاحاً فـ ((إنّ التصريف هو أن تبني من الكلمة بناءً لم تبنيه العرب على وزن ما بنته، ثم تعمل في البناء الذي بنيته ما يقتضيه قياس كلامهم))<sup>(٣)</sup>.

وهو النظام الذي يهتم ويختص بدراسة اللفظة أو الكلمة من حيث اشتقاقها وتقليبها على عدّة أشكال وأوزان من حيث تغيير بنيتها ، ولا يعمل إلاّ في نطاق المُعرب والقابل للاشتقاق ولا علاقة له بالأسماء المبنية والأفعال الجامدة والحروف<sup>(٤)</sup>.

#### أولاً : أبنية الأفعال والمصادر:

أ- أبنية الأفعال:

---

(١) البقرة : ١٦٤ .

(٢) ينظر لسان العرب (صرف): ٩٠/١١ .

(٣) شرح الشافية : ٧-٦/١ .

(٤) ينظر: نظام الحرف في النحو والصرف : ٢٢ - ٢٣ .

الفِعْلُ في اللغة مأخوذ من فَعَلَ يَفْعَلُ فَعْلًا... والفِعْلُ بالكسر الاسم، والجمع الفِعَالُ مثل قَدَحٍ وقَدَاحٍ وبئْرٍ وبئَارٍ، وهو كناية عن كَلِّ عَمَلٍ متَعَدٍّ أو غير متَعَدٍّ<sup>(١)</sup>.

إمّا اصطلاحًا : (( هو ما دلَّ على اقتران حدث بزمان، ومن خصائصه صحة دخول الحال، والاستقبال، والجوازم، ولحوق المتصل البارز من الضمائر، وتاء التانيث الساكنة، نحو قولك: قد فعل... وسوف أفعل، ولم يَفْعَلْ، وفعلتُ... وغيرها))<sup>(٢)</sup>، وحدّه الفاكهي بأنه كلمة دلّت على معنى كائن في نفسها، مقترنة تلك الكلمة بزمن معين بأحد الأزمنة على التحقيق باعتبار الوضع<sup>(٣)</sup>.

### - أقسام الفعل من حيث دلالاته الزمنية:

ينقسم الفعل إلى : ماضٍ، ومضارعٍ، وأمرٍ، فالفعل الماضي : هو ما دلَّ على حدوثٍ شيءٍ قبلَ زمنِ التكلُّمِ، نحو: قامَ، وقَعَدَ<sup>(٤)</sup>... وعلامة هذا الفعل قبول تاء الفاعل وتاء التانيث الساكنة.

وأما الفعل المضارع: فهو ما دلَّ وضعاً على حدثٍ وزمانٍ غير منقُضٍ، حاضراً كان أم مستقبلاً<sup>(٥)</sup>، نحو: يكتب، وهذا الفعل يكون صالحاً للحال والاستقبال. ويُفتتح بحرفٍ من حروفِ (نأيتُ)، نحو: (نقومُ، ويقومُ، وتقومُ، وأقومُ)، ويُضم أوله إن كان ماضيه رباعياً كـ(يُذخِرُجُ)، ويُفتَحُ في غيره، نحو: (يَضْرِبُ)، ويُسكَّنُ آخره مع نون النسوة، نحو: (يَتْرَبِصْنَ)، ويُفتَحُ مع نون التوكيد المباشر لفظاً أو تقديرًا، نحو: (لِيُنْبَذَنَّ) ويُعْرَبُ فيما عدا ذلك<sup>(٦)</sup>، وأما فعل الامر: ((فهو ما يُطلَبُ به

(١) ينظر: لسان العرب مادة(فعل): ١٠ / ٢٩٢ .

(٢) شرح المفصل : ٤ / ٢٠٤

(٣) ينظر : شرح كتاب الحدود في النحو للفاكهي : ٩٥ - ٩٦ .

(٤) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٤ / ٢٠٧، وشرح قطر الندى وبل الصدى: ٦٠

(٥) شرح كتاب الحدود في النحو : ٩٩ .

(٦) ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الانصاري: ٦٠ - ٦١ .

حصول شيءٍ بعد زمنِ التكلُّم، نحو: اجْتَهَدُ ، وعلامتهُ أنْ يقبل نون التوكيد، وبياء المخاطبة مع دلالاته على الطلب))<sup>(١)</sup>.

ومما ورد عند الدماميني في كتاب التعليق أمثلة الفعل الماضي والمضارع قوله تعالى : ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُمْ﴾<sup>(٢)</sup>، فمن القراء مَنْ سكن الياء منهم حمزة ويعقوب ، فهو مستقبل وألفه ألف المتكلم وما منصوبة به بـ(أُخْفِيَ) ، وهي استفهام والجملة في موضع نصب لوقوعها موقع المفعولين، والضمير العائد على(ما) محذوف، قال الزجاج : ويقرأ "مَا أُخْفِيَ لَهُمْ" بمعنى ما أخفي الله لهم ، وهي قراءة محمد بن كعب، وما في موضع نصب<sup>(٣)</sup>، ومن فتح الياء فهو ((فعل ماضٍ مبني للمفعول ، و( ما ) موضع رفع بالابتداء، والخبر( أُخْفِيَ ) وما بعده ، والضمير في (أُخْفِيَ) عائد على "ما")<sup>(٤)</sup>.

وفي قوله تعالى : ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾<sup>(٥)</sup>، انصراف المضارع إلى الماضي برهما ، وهو غالب لا دائم ، فقد عبر عن الماضي متجاوز به عن المستقبل<sup>(٦)</sup>.

أمَّا فعل الامر فقد ذكر عنه الدماميني في باب(الكلمة والكلام) بأن الماضي تصرف إلى الاستقبال بالطلب منها الامر قال : ((اتق الله امرؤ فعل خيراً يثب عليه))<sup>(٧)</sup>.

(١) ينظر: شرح المفصل: ٤ / ٢٨٩ ، وشرح الحدود النحوية: ١٠١

(٢) ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُمْ مِّنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ السجدة : ١٧

(٣) ينظر : الجامع لاحكام القرآن : ١٤ / ١٠٣ ، والنشر في القراءات العشر : ٢ / ٣٤٧ ، وتعليق الفرائد : ١ / ٩٤ .

(٤) الجامع لإحكام القرآن : ١٤ / ١٠٣

(٥) ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ الحجر : ٢ .

(٦) ينظر : تعليق الفرائد : ١ / ١١٢ .

(٧) ينظر: تعليق الفرائد : ١ / ١١٤

## ب - أبنية المصادر:

المصدر في اللغة مأخوذ من مادة (صدر) و الصَّدْر : أعلى مقدّم كل شيء وأوّل وأصله ؛ ولذلك تقول العرب : صدر النهار والليل ، وصدر الأمر، ومنه قولهم: أصدرته فصدر ، أي رجعته فرجع. واسم المكان هو المصدر، ومنه مصادر الأفعال؛ لأنها مرجع الأفعال وأصلها الذي اشتقت منه<sup>(١)</sup>.

إمّا اصطلاحاً : فر((هو اسمُ الحدّثِ الجاري على الفعلِ كضربٍ و إكْرَامٍ))<sup>(٢)</sup>، وقد اختلف علماء اللغة في أصل المشتقات ، فذهب البصريون إلى أنّ المصدر أصلُ المشتقات ، وذهب الكوفيون إلى أنّ الفعل أصلُ المشتقات والمصدر صادر عنه ، ولكلّ حجته<sup>(٣)</sup> ، وذهب ابن طلحة الأندلسي إلى أنّ المصدر أصلُ و الفعل كذلك ، فكل منهما أصلٌ بنفسه ، وليس أحدهما مشتق من الآخر<sup>(٤)</sup>.

ومما ورد من أبنية مصادر الفعل الثلاثي عند الدّماميني في كتابه تعليق

الفرائد : -

ما جاء من المصادر على زنة (فَعْل) ، (فَعَل) : جاء المصدر (أخ ، وأب ، وحم) على وزن (فَعْل) ، قال الدّماميني : (( ووزن من الثلاثة فعل : بفتح العين ، بدليل لغة القصر، وبدليل جمعهن على أفعال ...أخ فعل : بإسكان العين بدليل أخو))<sup>(٥)</sup>، ووزن (ذوه، وذويّ) له وزنان أمّا (فَعَل)، أو (فَعْل) والوزنان محتملان<sup>(٦)</sup>،

(١) ينظر : لسان العرب مادة: (صدر): ٢٩٩ / ٧ .

(٢) متن شذور الذهب : ٢٦ .

(٣) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري : م

(٢٨) ٢٣٥/١

(٤) ينظر : همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي: ١٨٦/١ .

(٥) تعليق الفرائد : ١٤٢ / ١ .

(٦) ينظر تعليق الفرائد : ١٤٣ / ١ - ١٤٤

وقوله تعالى (زوه ، و ذويّ) له وزنان أمّا (فَعَلَ) ، أو ( فَعَل ) و الوزنان  
محتملان<sup>(١)</sup>، وقوله تعالى : ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾<sup>(٢)</sup> ، (مبسوطتان)<sup>(٣)</sup>.

## ثانياً : الدلالة العددية للصيغ الصرفية

### (الإفراد والتثنية والجمع)

الأصل في الأسماء الإفراد ، فإذا أردنا الدلالة على أكثر من واحدٍ أحدثنا  
تغييراً في الاسم إمّا بالزيادة، أو بالحذف أو بغيرهما؛ ليتبين المقصود، وهذا التغيير  
إمّا بالتثنية وإمّا بالجمع ، وقد تناول الدماميني المثني وأغلب أنواع الجموع.

### أ - المثني :

المثني لغةً: مأخوذ من الثّني وهو ضم الواحد إلى الواحد، والاسم منه الثّني  
بالكسر والقصر، ومعناه: الأمر الذي يُعاد مرتين<sup>(٤)</sup>، و((ثّنى الشيءَ ثّنيّاً ردّاً بعضه  
على بعض وقد ثنّنى وانثّنى وأنثأوه ومثانيه فوّاه وطاقاته واحدها ثّني ...والثّني  
واحد أثّناء الشيء أي تضاعيفه))<sup>(٥)</sup>.

واصطلاحاً : هو ما دلّ على اثنين مُطلقاً ، بزيادة ألف ونون ، أو ياء ونون  
صالحة للتجرّد ، وعطف مثله عليه دون اختلاف معنى ك(رجلين)<sup>(١)</sup>.

(١) ينظر تعليق الفرائد : ١ / ١٤٣ - ١٤٤

(٢) ﴿قَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلَعْنُوا بِمَا قَالُوا - بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ ۚ  
وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِّنْهُم مَّا أَنْزَلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ طُغْيَانًا وَكُفْرًا ۚ وَأَلْقَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ  
الْقِيَامَةِ ۚ كُلَّمَا أَوْقَدُوا نَارًا لِلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا اللَّهُ ۚ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا ۚ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ ۙ﴾  
المائدة : ٦٤ .

(٣) ينظر تعليق الفرائد : ١ / ١٩٩

(٤) ينظر: تهذيب اللغة (ثني): ١٥/١٤٢ .

(٥) لسان العرب مادة ( ثني ): ٢ / ١٣٥ .

(١) شرح الكافية الشافية لابن مالك: ٧٠/١ ، وينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك لبهاء الدين  
بن عقيل : ٥٦/١ ، وشرح كتاب الحدود في النحو : ١٠٨ ، و شذا العرف في فن الصرف : ١٤٥ .

وشرط الاسم الذي يُراد تثنيته أن يكون مفرداً ، وأن يكون معرباً ، وأن يكون متَّفِقين في اللفظ والوزن والمعنى<sup>(٢)</sup> .

ومما ورد في تعليق الفرائد ما يتعلق بالمتنى قوله تعالى : ﴿ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ...﴾<sup>(٣)</sup> ، أي رجعتين<sup>(٤)</sup> ، المعنى كرات كثيرة ؛ إذ البصر لا ينقلب خاسئاً وهو حسير من كرتين بل كرات كثيرة<sup>(٥)</sup> .

## ب - الجمع :

الجمع لغةً : هو تضامُّ الشيء الى الشيء ، يُقال : جمعتُ الاشياء جمعاً ، إذا ضمنت أجزاءه<sup>(٦)</sup> ، و((جَمَعَ الشيءَ عن تَفْرِقةٍ يَجْمَعُهُ جَمْعاً وَجَمَّعَهُ وَأَجْمَعَهُ فَاجْتَمَعَ وَاجْتَمَعَ وَهِيَ مَضارَعَةٌ وَكَذَلِكَ تَجْمَعُ وَاسْتَجْمَعُ وَالْمَجْمُوعُ الَّذِي جُمِعَ))<sup>(٧)</sup> .

واصطلاحاً: هو الاسم المصوغ للأحاد المجتمعة دالاً عليها دلالة تكرار الواحد بالعطف<sup>(٨)</sup> ، فهو ضم اسم إلى أكثر منه بشرط اتفاق الألفاظ والمعاني أو المعاني الموجبة للتسمية ، فإذا اختلفت الأسماء في اللفظ لم تجمع إلا أن يغلب أحدها على سائرهما نحو قولهم : الأشاعثة في الأشعث وقومه ، وهذا موقف على السماع<sup>(٩)</sup> .

---

(٢) ينظر : المقرب لابن عصفور : ٢ / ٤٠ ، و شرح كتاب الحدود في النحو : ١٠٩ ، و شذا العرف في فن الصرف : ١٤٥ .

(٣) ((ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنْقَلِبُ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئاً وَهُوَ حَسِيرٌ)) الملك : ٤ .

(٤) ينظر : البيان في إعراب القرآن للعكبري (ت ٦١٦ هـ) : ٢ / ١٢٣٢

(٥) ينظر تعليق الفرائد : ١ / ٢٠٤ .

(٦) ينظر معجم مقاييس اللغة لابن فارس (جمع) :

(٧) لسان العرب مادة ( جمع ) : ٢ / ٣٥٥ .

(٨) شرح كتاب الحدود في النحو : ١١٠ .

(٩) ينظر : المقرب لابن عصفور : ٢ / ٤٧ .



وينقسم الجمع على: جمع تصحيح ، وجمع تكسير

أ - جمع التصحيح : هو ما سلم فيه نظم الواحد وبنائه من الحذف، والقلب<sup>(١)</sup>، ويقسم إلى : جمع مذكر سالم ، وجمع مؤنث سالم<sup>(٢)</sup>.

### أ - جمع المذكر السالم :

الجمع المذكر السالم هو ((هو ما دلَّ على أكثر من اثنين بزيادة في آخره مع سلامة بناء واحده))<sup>(٣)</sup>، ويجمع الاسم جمع مذكر سالم بزيادة واو ، و نون في آخره رفعاً ، وياء و نون نصباً وجرأً دون أي عمل آخر إذا كان صحيحاً.

ومما ورد في كتاب التعليق من جمع المذكر السالم قوله تعالى: ﴿أَيَّةَ الْمُؤْمِنُونَ﴾<sup>(٤)</sup>، (المؤمنون) في حالة الرفع بزيادة الواو بعد الضمة الظاهرة في حالة الرفع<sup>(٥)</sup>، وقوله تعالى : ﴿وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ﴾<sup>(٦)</sup>، (الاعلون) ،زيادة الواو بعد ضمه مقدره<sup>(٧)</sup>، وقوله تعالى : ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾<sup>(٨)</sup>، (الضالين) زيادة ياء بعد كسرة

(١) التعريفات : ٨١ .

(٢) ينظر : تعليق الفرائد : ٢١٦ / ١ .

(٣) شرح كتاب الحدود في النحو : ١١٤

(٤) ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَعْضَضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلَا يَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ أَبْنَائِهِنَّ أَوْ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي أَخَوَاتِهِنَّ أَوْ نِسَائِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ أَوْ التَّابِعِينَ غَيْرِ أُولِي الْإِرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيَّةَ الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ النور : ٣١ .

(٥) ينظر: تعليق الفرائد : ٢١٦ / ١ .

(٦) ﴿فَلَا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلَامِ وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ وَاللَّهُ مَعَكُمْ وَلَنْ يَتَرَكُمُ أَعْمَالِكُمْ﴾ محمد : ٣٥ .

(٧) ينظر تعليق الفرائد : ٢١٦ / ١ .

(٨) ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ الفاتحة : ٧ .

ظاهرة في حالة النصب<sup>(١)</sup>، وبعد كسرة مقدره قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنِ﴾<sup>(٢)</sup>، (المصطفين)، وكذا (أكرمت المصطفين) في حالة النصب<sup>(٣)</sup>، وتلي الواو والياء نون مفتوحة حركت لالتقاء الساكنين والحركة الفتحة للتخفيف.

### - جمع المؤنث السالم :

جمع المؤنث السالم هو ((ماجمع بألف وتاء ، حال مكوناتها مزيدتين على مفرد ليدلان على الجمع والتأنيث معا، كالمسلمات العاقلات))<sup>(٤)</sup>.

ومما ورد عند الدماميني في كتاب التعليق فيما يخص جمع المؤنث السالم ، ما جاء في جمع كلمة ، إذ تحذف تاء التأنيث عند جمعها جمع مؤنث سالم ، ووليت ألف الجمع ماكان قبل التاء من غير تغيير إن لم يكن ألفا ولا همزة ممدود مبدلة<sup>(٥)</sup>، ك(سماء) ، و(قناة) ويقال فيهما : (سماوات ، أوسماءات) ، و (قنوات) إن كان الذي قبل التاء المحذوفة ألفا أو همزة ممدودة مبدلة فعل به ما كان يفعل بمثله مباشر الألف التثنية<sup>(٦)</sup>.

### ب - جمع التكسير:

إنّ بعض الاسماء لا تُجمع جمع تصحيح، أي: ما يُعرفُ بالجمع السالم، بل تُجمع جمع تكسير، إذ نجد أنّ مفرد الجمع يُكسر فيصبح على هيئة ثانية عمّا كانت عليه سابقاً.

(١) ينظر: تعليق الفرائد : ٢١٦ / ١ .

(٢) ﴿وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنِ الْأَخْيَارِ﴾ ص : ٤٧

(٣) ينظر: تعليق الفرائد : ٢١٦ / ١ .

(٤) ينظر : شرح كتاب الحدود في النحو : ١١٥ .

(٥) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك : ٩٦ / ١ ، و تعليق الفرائد : ٢٦٨ / ١ .

(٦) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك : ٩٦ / ١ ، و تعليق الفرائد : ٢٦٨ / ١ .

والتكسير لغةً : كَسَرَ الشيءَ يَكْسِرُهُ كَسْراً فَانكَسَرَ وَتَكَسَّرَ شُدُّدٌ للكثرة وَكَسَّرَهُ فَتَكَسَّرَ ، ومعناه : كلَّ شيءٍ فَتَرَ عن أمرٍ يَعْجِزُ عنه يُقال فيه : انكَسَرَ<sup>(١)</sup> .

أمَّا اصطلاحاً : فر( هو ما تعيَّرَ بناءً واحده كرجالٍ )<sup>(٢)</sup> ، وتُقسَّم جموع التكسير على وفق دلالتها العددية على قسمين: جموع قلة وجموع كثرة ، فالقلة ما كان من ثلاثة إلى عشرة ، وأمَّا جموع الكثرة فهو ما كان من الأحد عشر إلى ما لانهاية له<sup>(٣)</sup> ، ويكون جمع التكسير جمعاً للعقلاء ولغيرهم ذكوراً كانوا أم إناثاً ، وهذا الأمر قد اشتهر وشاع قديماً وحديثاً بين الطلبة والعلماء<sup>(٤)</sup> .

ونجد أنَّ الدماميني قد أوردَ جموع التكسير في شرحه للتسهيل دونَ تحديد أوزانها وأنواعها أحياناً ، فكان لجمع التكسير حَظٌّ من بين أنواع الجموع ، وأنَّه تكلم على أبنية جموع القلة والكثرة دون أن يذكر أنَّها من جموع القلة أو الكثرة .

مما ورد عند الدماميني في ما يتعلق بجموع التكسير ما ذكره في باب(الاسم العلم) ، إذ ذكر أنَّ من أوزانه (مفاعل ، ومفاعيل) ، وما كان مفردة على وزن (فاعل) ، والجمع منه (فواعل)<sup>(٥)</sup> ، وورد عنده في باب (الفاعل) الجمع دون ذكر الأوزان عند كلامه عن حكم التاء مع جمع التكسير نحو : (الرجال) ، وشبه التكسير والمراد به اسم الجمع نحو : نسوة ، يمكن الحاق علامة التأنيث مع فعل هذه الأسماء أو حذفه (قام الرجال ، أو قامت الرجال) ، (جاءت النسوة ، أو جاء النسوة)<sup>(٤)</sup> .

(١) ينظر : تهذيب اللغة (كسر) : ٤٩ / ١٠ ، لسان العرب مادة (كسر) : ١٢ / ٨٩

(٢) التعريفات : ٨١

(٣) ينظر : التعريفات : ٨١ ، وتعليق الفرائد : ٧ / ٤ .

(٤) ينظر تعليق الفرائد : ٧ / ٤

(٥) ينظر : تعليق الفرائد : ١٦٢ / ٢ - ١٦٣ .

(٤) المصدر نفسه : ٢٣١ / ٤ .

## المبحث الثالث

### المباحث الدلالية

#### توطئة:

**الدلالة لغةً :** هي مصدر قولك: دلَّه على الطريق يدُّله دَلالةً ودلالة بفتح الدال وكسرها، ودُلولة بضم الدال، والفتح أعلى، والاسم الدَّلالة والدَّلالة بالكسر والفتح<sup>(١)</sup>.

**واصطلاحاً عُرِّفت بأنها ((هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيءٍ آخر، والشيء الأول هو الدالّ والثاني هو المدلول))<sup>(٢)</sup>.**

وعرَّفها المحدثون بأنَّها علم دراسة المعنى، أو الفرع الذي يدرس الشروط الواجب توافرها في الرمز؛ ليكون قادراً على حمل المعنى<sup>(٣)</sup>.

والتحليل الدلالي الآن يغطي فرعين : فرع يهتم ببيان معاني المفردات ،والفرع الثاني يهتم ببيان معاني الجمل والعبارات<sup>(٤)</sup> .

---

(١) ينظر : لسان العرب (دلل): ٢٦٢/١٣ .

(٢) التعريفات : ١٠٩ .

(٣) ينظر: علم الدلالة لأحمد مختار عمر: ١١ ، وفي علم الدلالة ( دراسة في شرح الانباري للمفضليات) : ٢٠ .

(٤) ينظر : علم الدلالة لأحمد مختار : ٦- ٧ .

## أولاً: الترادف

**الترادف لغةً :** هو ((الشيء بالشيء وأرَدَفَه عليه أتَبَعَه عليه قال فأرَدَفَتْ خَيْلاً على خَيْلٍ لي كالتَّنْقُلِ إذْ عَالَى به المَعْلَى ورَدِفَ الرجلَ وأرَدَفَه رَكِبَ خَلْفَه وارْتَدَفَه خَلْفَه على الدابة))<sup>(١)</sup>.

**واصطلاحاً :** هو ((عبارة عن الاتحاد في المفهوم، وقيل: هو توالي الالفاظ المفردة الدالة على شيءٍ واحدٍ باعتبارٍ واحدٍ))<sup>(٢)</sup>، وهو تعدد اللفظ للمعنى الواحد ، وهذا هو احد ابرز أسباب نشوئه وظهوره في جميع اللغات فمن ذلك تسمية الدار داراً ومنزلاً ومسكناً وبيتاً باعتبار كونها مستديرة في الاصل ، او كونها مكان النزول بالنسبة لأهل البادية او المسافرين او كونها موضعاً للسكينة والاطمئنان او كونها مكاناً للبيتوتة ، وكل لفظ من هذه الالفاظ يدل على المقصود نفسه بأحد هذه الاعتبارات قد يقصدها المتكلم ويلاحظها ، او لا يقصدها ولا يلاحظها ، وهو الغالب في استعمال الناس<sup>(٣)</sup> ، والذي تبين لي أنَّ الدماميني له اشارات قليلة للترادف في كتابة تعليق الفرائد في الاجزاء الاربعة المطبوعة ، ومنها :

### - السيف :

إذ قال بعد ذكره قول أبي العلاء المعري<sup>(٤)</sup>: ( بحر الطويل)

ألم تر في جفني وفي جفن منصلي غرارين ذا نوم وذاك مشطب

قال : (( المنصل:السيف )، و (المشطب:السيف الذي فيه شطب))<sup>(٥)</sup>.

**السيف لغة:** هو ((السَيْفُ الذي يُضْرَبُ به معروف والجمع أسْيَافٌ وسُيُوفٌ

وَأَسْيِيفٌ))<sup>(٦)</sup>

(١) لسان العرب : مادة ( ردف ) .

(٢) التعريفات : ٥٨ ، وينظر : المزهري : ٣٦٩ / ١ .

(٣) ينظر : فقه اللغة وخصائص العربية ، محمد مبارك : ٢٠١ .

(٤) ينظر: المصدر نفسه ، لم أجد البيت في ديوان أبو العلاء المعري .

(٥) ينظر: تعليق الفرائد : ١٩١ / ١ .

(٦) لسان العرب : مادة ( سيف ) : ١٦٦ / ٩ .

## ثانياً : المشترك اللفظي

المشترك في اللغة مأخوذ من ((الشَّرْكَةُ والشَّرِكَةُ سواء مخالطة الشريكين يقال اشترَكنا بمعنى تشارَكنا وقد اشترك الرجلان وتشارَكا وشارَك أحدهما الآخر))<sup>(١)</sup>.

واصطلاحاً : ((هو اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين))<sup>(٢)</sup>، أو ((هو اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين فأكثر دلالةً على السواء عند أهل تلك اللغة))<sup>(٣)</sup>.

وقد عرّفه الدكتور علي عبد الواحد: بأنّه اللفظ الذي يكون له عدة معانٍ يُطلق كلُّ منها على طريق الحقيقة لا المجاز ، كلفظ ( الخال ) يطلق على (أخي الأم) ، وعلى ( الشامة في الوجه ) ، و(على السحاب) ، وعلى ( البعير الضخم) ... إلخ<sup>(٤)</sup>.

ومن أمثلة المشترك اللفظي في كتاب تعليق الفرائد ما يأتي :

- دلو :

إذ قال عنه الدماميني إنّه : ((يطلق على (قدح من خشب)، ((وعلى (مبلغ الكلب))<sup>(٥)</sup>.

- الهدب :

وهو (العمش)، و(الخفش)، و(ضعف العين) <sup>(٦)</sup>.

(١) لسان العرب : مادة ( شرك )

(٢) الكتاب : ١ / ٢٤ .

(٣) المزهري : ١ / ٣٦٩ .

(٤) ينظر : فقه اللغة ( وافي ) : ١٤٥ .

(٥) تعليق الفرائد : ١ / ١٤٢ .

(٦) ينظر : المصدر نفسه : ٥١ / ٢ .

## ثالثاً : التضاد

جاء في اللسان((الضدُّ و الضدِّدُ واحد الأضدادِ وقد يكون الضدُّ جماعة قال الله تعالى (( وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا))<sup>(١)</sup> ، وقد ضَادَّهُ مُضَادَّةً وَهُمَا مُتَضَادَّانِ ويقال لا ضِدَّ له ولا ضِدِّدَ له أي لا نظير له ولا كفاء له ))<sup>(٢)</sup>.

واصطلاحاً: عرّف ابو الطيب اللغوي(ت : ٣٥١هـ) التضاد بأنه الحروف التي توقعها العرب على المعاني المتضادة ، فيكون الحرف منها مؤدياً عن معنيين مختلفين<sup>(٣)</sup> ، و((التضاد هو أن يجتمع بين المتضادّين مع مراعاة التقابل))<sup>(٤)</sup>، وقد أزال الابهام ، والاضطراب عن فكرة التضاد، وبَيَّنَّ أَنَّهُ أَخْصَ مِنَ الْاِخْتِلَافِ فِي مَعْنَاهَا الْعَامِ<sup>(٥)</sup>.

أورد الدماميني طائفة من الألفاظ المتضادة دون البحث في تفاصيل هذه الظاهرة ، ومنها :

### - جونة :

إذ ذكر أنّ ( جونة ) للبيضاء أو السوداء<sup>(٦)</sup> ، والجَوْنُ هو : ((الأبيض والجون أيضا الأسود وهو من الأضداد وجمعه جُونٌ و الجُونَةُ بالضم جونة العطار وربما هُمِزَ قُلْتُ قَالَ الْأَزْهَرِيُّ الْجُونَةُ سَلِيلَةٌ مُسْتَدِيرَةٌ مَغْشَاةٌ أَدْمَا تَكُونُ مَعَ الْعَطَارِينَ))<sup>(٧)</sup>.

(١) (( كَلَّا سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا ))، مريم : ٨٢ .

(٢) لسان العرب مادة ( ضد ) : ٤٠٣ / ١ .

(٣) ينظر : كتاب الأضداد في كلام العرب : ٣٣ .

(٤) التعريفات : ٦٣ .

(٥) ينظر : كتاب الأضداد في كلام العرب : ٣٣ .

(٦) ينظر : تعليق الفرائد : ٢٧٩ / ١ .

(٧) مختار الصحاح باب ( النون ) : ٥٢٢ .

- القَرء :

و(قَرءاً) بفتح القاف وسكون الراء هو وقت الحيض والظهر<sup>(١)</sup>، أي أنّ القَرء الوقت وقد يكون للحَيْض والظُّهر<sup>(٢)</sup>.

رابعاً : الأضداد

الضدّ لغةً : (( كل شيء ضاد شيئاً ليغلبه، والسواد ضد البياض والموت ضد الحياة، تقول: هذا ضده وضديده، والليل ضد النهار، إذا جاء هذا ذهب ذلك، ويجمع على الاضداد))<sup>(٣)</sup>.

أمّا اصطلاحاً فهو: ((هو اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين))<sup>(٤)</sup>، وقال ابو الطيب هو: ((جمع ضدّ. وضدّ كل شيء ما نفاه ، نحو البياض والسواد، والسخاء والبخل...، وليس كل ما خالف الشيء ضدّاً له))<sup>(٥)</sup>.

ومما أورده الدّماميني من ألفاظ الأضداد :

- الخَطأ :

والخَطأ بفتح الخاء المعجمة والطاء المهملة وهمزة مقصورة هو ضد الصواب<sup>(٦)</sup>، و(الخطأ) لغةً هو: ((الخَطأ والخَطأ ضدُّ الصواب وقد أخطأ))<sup>(٧)</sup>.

(١) ينظر تعليق الفرائد : ١ / ١٤٢ .

(٢) ينظر : مختار الصحاح باب (الهمزة) : ١٣ .

(٣) لسان العرب مادة (ضدد) : ٣ / ٢٦٣ .

(٤) الكتاب : ١ / ٢٤ .

(٥) كتاب الأضداد في كلام العرب : ٣٣

(٦) ينظر : تعليق الفرائد : ١ / ١٤٢ .

(٧) لسان العرب مادة(خطأ) : ١ / ٦٥ .



## خامساً : المَوْلَدُ

المَوْلَدُ لغةً: هو (( وتَوْلَدَ الشَّيْءُ عن الشَّيْءِ: حَصَلَ عنه ))<sup>(١)</sup> ، أو ((وتَوْلَدُ الشيء من الشيء حُصُولُهُ عنه بسبب من الأسباب ))<sup>(٢)</sup> .

أمّا اصطلاحاً: ((هو الشيء المبتكر من قبل العرب بعد عصر الاحتجاج اللُّغوي الذي ينتهي بابن هرمة( ت: ١٥٠هـ) في المدن والأمصار إلى نهاية القرن الرابع للهجرة في البوادي سواء أكان هذا المَوْلَدُ من أصل عربي أم من اللفظ))<sup>(٣)</sup> .

ومن مصطلحات (المَوْلَد) التي وردت عند الدّماميني :

### - عرفة :

قال عنه الدّماميني أنه مولد وليس بعربي محض<sup>(٤)</sup>، ذاكراً قول الجوهري(ت: ٣٩٣هـ) في الصحاح إذ قال بأن : ((عرفة شبيهة بمَوْلَدٍ ، وليس بعربي محض))<sup>(٥)</sup> ، وجاء بالحديث النبوي الشريف ﴿الحج عرفة﴾<sup>(٦)</sup> ، وأن عرفة وعرفات مدلولها واحد<sup>(٧)</sup> .

(١) مقاييس اللغة : مادة (ولد) : ٦ / ١١٠ .

(٢) المفردات في غريب القرآن : ٥٣٢ .

(٣) الأخذ بالدلالات المجازية في قرارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة (أطروحة ) محمد صالح ياسين الجبوري : ١٥٧ .

(٤) ينظر : تعليق الفرائد : ١ / ١٤١ .

(٥) الصحاح : ٤ / ١٤٠١ .و ينظر : تعليق الفرائد : ١ / ١٤١ .

(٦) قال رسول (ﷺ): ((الْحَجُّ عَرَفَةٌ، فَمَنْ جَاءَ قَبْلَ صَلَاةِ الْفَجْرِ لَيْلَةً جَمَعَ فَقَدْ تَمَّ حَجُّهُ. أَيَّامٌ مِّنَى ثَلَاثَةً، فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ، وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ" ثُمَّ أَرْدَفَ رَجُلًا خَلْفَهُ فَجَعَلَ يُنَادِي بِهِنَّ)) ، سنن ابن ماجه : ٤ / ٢١٨ ، حديث : ٣٠١٥ .

(٧) ينظر : تعليق الفرائد : ١ / ١٤١ .

## بوستر الفصل الرابع

## المباحث النحويّة

توطئة :

**النحو لغةً :** ((النَّحْوُ الْقَصْدُ وَالطَّرِيقُ ... وَنَحَا الشَّيْءَ يَنْحَاهُ وَيَنْحُوهُ... إِذَا حَرَّفَهُ وَمِنْهُ سُمِّيَ النَّحْوِيُّ لِأَنَّهُ يُحَرِّفُ الْكَلَامَ إِلَى وَجْهِ الْإِعْرَابِ))<sup>(١)</sup>

**أمّا اصطلاحاً :** فقد حدّه الجرجاني (ت: ٨١٦ هـ) بأنه : ((هو علم بقوانين يعرف بها أحوال التراكيب العربية من الإعراب والبناء وغيرهما ، وقيل النحو علم يعرف به أحوال الكلم من حيث الاعلال ، وقيل علم بأصول يعرف بها صحيح الكلام وفساده))<sup>(٢)</sup>.

فعلم النحو يبحث في دراسة التغيير الذي يلحق أواخر الكلم ، نتيجةً لاختلاف

العوامل الداخلة على الكلم ، وهذا ما يُسمّى بالإعراب .

---

(١) لسان العرب مادة (نحا) : ١٤ / ٢١٣

(٢) التعريفات : ٢٥٩ - ٢٦٠ .

## المبحث الأول

### المُقَدِّمَاتُ النُّحَوِيَّةُ

أولاً: الكلام وما يتألف منه

الكلمة والكلام :

الكلمة لغةً : ((الكلام اسم جنس يقع على القليل والكثير والكلمة لا يكون أقل من ثلاث كلمات لأنه جمع كلمة))<sup>(١)</sup>.

أما في الاصطلاح فهو : ((اسم ، و فعل ، و حرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل))<sup>(٢)</sup>، وقال الزجاجي(ت: ٣٣٩هـ) ناقلاً لعبارة سيبويه في حده للكلمة في باب اقسام الكلام بأنه : ((إجماع النحويين على أن الكلام اسم وفعل وحرف وحقق القول بذلك وسطره في كتابه سيبويه والناس بعده غير منكرين عليه ذلك))<sup>(٣)</sup> ، وقال الأزهري(ت: ٩٠٥هـ) : ((يطلق الكلمة لغةً ويراد به الكلام))<sup>(٤)</sup>.

ولم يخالف الدماميني القدامى بذلك في مفهوم الكلمة بانه : (( اسم ، وفعل ، وحرف))<sup>(٥)</sup> ، وقد أشار إلى رأي المصنف بأن الكلمة لفظ (( وهو ما يخرج من الفم من حرف فصاعدا، فيشمل المهمل كديز، والمستعمل كزيد ))<sup>(٦)</sup> ، واللفظ إما يكون مستقلاً أو منوياً ، أما الاسم والفعل فلا خلاف في استقلال كل منهما ، وأما الحرف فلا يستقل بالمفهومية وقد تنبه الدماميني على ذلك إذ أشار إلى أن المصنف أراد بالمستقل ما هو دال بالوضع وليس بعض اسم كياء زيدي ، ولا بعض فعل كألف

(١) لسان العرب مادة(كلم) : ١٣ / ١٠٥ .

(٢) الكتاب : ١ / ١٢

(٣) الإيضاح في علل النحو للزجاجي : ٤١ .

(٤) شرح التصريح على التوضيح للأزهري(ت: ٩٠٥هـ) : ١ / ٢٠ .

(٥) ينظر : تعليق الفرائد : ١ / ٦٩ .

(٦) تعليق الفرائد : ١ / ٦٢ .

ضارب<sup>(١)</sup>، ((ومع هذه الإرادة لا يرد النفض ، يتجه ذلك الاعتراض من وجوه))<sup>(٢)</sup>:

**أولاً :** فلأن المشهور عند أهل الفن تفسير المستقل بما ليس مفقراً إلى غيره مطلقاً ، فتقيده بألا يكون بعض اسم ولا بعض فعل اختراع لأمر غير متعارف...

**ثانياً :** فلأننا لا نسلم أن شيئاً مما ذكره من الأبعاض لفظ دال بالوضع ، وإنما الدال مدخول ذلك البعض بواسطته ...

**ثالثاً :** فلأن تفسيره للمستقبل بما ليس بعض اسم ولا بعض فعل يقتضي أن معرفة الكلمة متوقفة على معرفة الاسم والفعل ، ولا شك في أن معرفة الاسم والفعل متوقفة على معرفة الكلمة ؛ لأن الكلمة مأخوذة في حد كل منهما جنساً فيؤدي إلى الدور .

أما المنوي فيدخل تحته المستتر كالمقدر في أقوم<sup>(٣)</sup>، نحو قوله تعالى: ﴿سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ﴾<sup>(٤)</sup>، أي عليكم أنتم . وقد عرفنا أن الكلمة تكون لفظاً أو شيئاً منوياً مع اللفظ والأنواع الثلاثة (اسم ، وفعل ، وحرف) متحقق في القسمين فالأول ظاهر، وأما في الثاني فكما في المبتدأ المحذوف في قوله تعالى: ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾<sup>(٥)</sup>، أي خلقهن .

وهناك فرق بين اللفظتين (الكلام والكلم) وأشار إلى ذلك بعض النحاة ومنهم السيرافي(ت: ٣٦٨هـ) إذ وضح ذلك بقوله: (( ان الكلام يقع على القليل والكثير،

(١) ينظر : تعليق الفرائد : ٦٣ / ١ .

(٢) تعليق الفرائد : ٦٣ / ١ - ٦٤ .

(٣) ينظر : تعليق الفرائد : ٦٧ / ١ .

(٤) ﴿إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامًا قَوْمٌ مُنْكَرُونَ﴾ الذاريات الآية ٢٥ .

(٥) ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ لقمان

الآية ٢٥ .

والواحد والاثنتين والجمع والكلم جماعه كلمة مثل : خَلْفَةٌ وخلف ... ووجه ثانٍ: أن  
الكلم اسم ذات ، والكلام اسم فعل المصرف من الكلم (...))<sup>(١)</sup>.

وقد أختار المصنف ابن مالك (ت: ٦٧٢هـ) الكلم على اللفظ والقول ؛ لأن اللفظ  
يحتمل المهمل والمستعمل ، والقول لا يتناول المهمل لكن قد يقع القول على الرأي  
والاعتقاد مجازاً وشاع ذلك حتى كأنه حقيقة<sup>(١)</sup> ، والكلم سالم من ذلك كله ، فكان  
تصدير الكلام به أولى<sup>(٢)</sup>.

وردَّ الدماميني على بطلان قائل من قال إنما الكلام يطلق على ثلاث فصاعداً  
فلا يتحقق الكلام إلا عند تحقق الكلم ، بأنّ الكلام شيء تضمن ، كائناً من الكلم ،  
أي في حال كونه بعضاً للكلم ، فيصدق على الاثنتين قطعاً ؛ لأن ( من ) هنا في  
كلام المصنف (والكلام ما تضمن من الكلم) ليست تبيينية وإنما تبعيضية<sup>(٣)</sup>.

وذكر أيضاً بأن الاسم والفعل لهما تعلق بالكلام، وهو يستدعي طرفين :  
مسنداً إليه ولا يكون إلا اسماً، ومسنداً يكون اسماً أو فعلاً، وكون الفعل إنشائياً يستلزم  
أن يكون الكلام المركب منه ومن فاعله إنشائياً أيضاً ، ووقوع الاسم صدرأً يكون به  
جملة اسمية ، ووقوع الفعل صدرأً للكلام يكون به جملة فعلية ، وبذلك ثبت أن  
الامور المتعلقة بالكلمة له تعلق بالكلام<sup>(٤)</sup>.

## أقسام الكلام :

(١) ينظر : شرح كتاب سيبويه : ٤٩ / ١ ، وينظر : الخصائص لأبن جني : ٢٥ / ١ .

(١) ينظر : شرح التصريح على التوضيح للازهري (ت: ٩٠٥هـ) : ٢٠ / ١ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك : ٧ / ١ .

(٣) ينظر : تعليق الفرائد : ٧٠ / ١ .

(٤) ينظر : المصدر نفسه : ٦٢ / ١ .

## أ - الاسم :

لم يحدّ سيبويه الاسم وإنما أكتفى بذكر الأمثلة إذ قال : (( فالاسم: رجلٌ ، وفرسٌ))<sup>(١)</sup> ، وقد علل ابن يعيش (ت: ٦٤٣ هـ) ذلك إلى أنّ سيبويه عندما حدّ الفعل والحرف تميّز عنده الاسمُ ))<sup>(٢)</sup>.

أمّا أبو العباس المبرد ( ت : ٢٨٥ هـ) قال في حدّه الاسماء : (( كلُّ ما دخل عليه حرف من حروف الجر فهو اسم ، وإن أمتنع ذلك فليس باسم))<sup>(٣)</sup>، ووافقه الزجاجي بذلك مبيّناً حجته بذلك إذ قال : (( إن حدّ أبي العباس هذا في قوله تعتبر الأسماء بدخول حروف الخفض عليها غير فاسد لان الشيء قد يكون له أصل مجتمع عليه ثم يخرج منه بعضه لعله تدخل عليه ، فلا يكون ذلك ناقصاً للباب ، بل يخرج منه ما خرج بعلته ، ويبقى الثاني على حاله ))<sup>(٤)</sup>، وأمّا السيوطي (ت: ٩١١ هـ) فقد حدّه بقوله هو: (( ما دلّ على معنى في نفسه، ولم يقترن بزمان ))<sup>(٥)</sup>.

أمّا الدماميني فقد حدّ الاسم بقوله : (( هو اسناد ما هو ثابت لمعنى الكلمة إلى لفظها ، نحو : زيدٌ قائمٌ ، ويسمى وضعاً ))<sup>(٦)</sup> ، وهذا ما قصده المصنف أيضاً بقوله ( فالاسم كلمة يسند ما لمعناه إلى نفسها ) والإسناد عند المصنف قسمان : معنوي ولفظي ، واللفظي : هو إسناد ما هو ثابت للفظ الكلمة إليه ، نحو : زيد ثلاثي ، وضرب فعل ماضٍ ، ومن حرف جر ، وهذا الحد هو الصحيح وعلل ذلك العكبري (ت: ٦١٦ هـ) بقوله : (( إذ الحد ما جمع بين الجنس والفصل ، واستوعب الجنس المحدود ... ))<sup>(٧)</sup>.

(١) الكتاب : ١٢ / ١ .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش : ٨١ / ١ .

(٣) المقتضب : ١٤١ / ١ .

(٤) الايضاح في علل النحو : ٥١ .

(٥) همع الهوامع : ٧ / ١ .

(٦) تعليق الفرائد : ٧٣ / ١ .

(٧) مسائل خلاف في النحو للعكبري : ٤٨ .

## ب - الفعل :

حدّ سيبويه الفعل بأنه : (( أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع ))<sup>(١)</sup> .

وقال السيوطي بأنه هو: (( ما دلّ على معنى في نفسه وأقترن ))<sup>(٢)</sup> ، أي يشترط في الكلمة شرطين ليكون فعلاً ، الاول الدلالة على معنى في نفسها ، والغاية منها إخراج الكلمات التي لا تدل على معنى في نفسها - الحروف - وردّ على ذلك الدكتور علي أبو المكارم بأنه ليس صحيحاً لأن الحروف لا تدل على معنى في نفسها لو حللنا الحروف لأنتهينا إلى أنها كالأسماء والافعال تدل على معنى في نفسها ، والثاني الاقتران بأحد الأزمنة الثلاثة والهدف منها إخراج الكلمات التي تدل على معنى في نفسها ولكنها غير مقترنة بزمان - الاسماء - وهذا أيضاً ليس صحيحاً بأن الافعال تقترن وحدها بالزمان، فأمن الأسماء ما يقترن بالزمان<sup>(٣)</sup> .

وقد ذكر المصنف ابن مالك بأن الفعل كلمة تسند أبدأً من الاسماء وقتاً دون وقت قابلة لعلامة فرعية المسند إليه<sup>(٤)</sup>، والعلامات الفرعية هي ( تاء التانيث الساكنة ، وياء المخاطبة ، وألف الاثنيين ، و واو الجمع ، و نون الإناث ، ويرى الدماميني بأنه لو قيل بأن هذا القيد يخرج الصفات على تقدير كونها مسندة أبدأً فإنها لا تقبل علامة فرعية المسند إليه بهذا التفسير، فإن الجواب على ذلك بقوله إنما المراد بالعلامة كل واحد من تلك الاشياء حتى لو قبلت الكلمة شيئاً من تلك الامور حكم بفعاليتها ، ولا شك في أنّ الصفات تقبل بعض هذه الأمور<sup>(٥)</sup> .

(١) الكتاب : ١٢ / ١ .

(٢) همع الهوامع : ٧ / ١ .

(٣) ينظر : الجملة الفعلية للدكتور علي ابو المكارم : ٤١ .

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك : ٩ / ١ ، وينظر تعليق الفرائد : ٧٦ / ١ - ٧٨ .

(٥) ينظر : تعليق الفرائد : ٧٨ / ١ .



وقد ردّ الدّماميني على المصنف في تعريفه للفعل إذ قال: ((يلزم المصنف ألا يكون تعريفه هذا صادقاً على شيء من الأفعال أصلاً ، وذلك لأنه لا شيء منها يسند دائماً ضرورة أن المصنف قائل : بأن الإسناد اللفظي صالح للكلم الثلاث مثل: قام زيد هو مسند ، وفي : قام فعل ماضٍ هو مسند إليه ، فقد رأيت كون الفعل قد أنفك عن كونه مسنداً في بعض الصور ، وهذا جاز في كل فعل))<sup>(١)</sup> .

## ج - الحرف :

أجمع النحاة على أن الحرف لا يدل على معنى في نفسه ، أو ما دلّ على معنى في غيره<sup>(٢)</sup> ، أو هو (( ما لا يقبل علامات الاسم أو الفعل ))<sup>(٣)</sup> ، وهو ثلاثة اقسام<sup>(٤)</sup>:

- ما اختص بالأسماء ، كحروف الجر : ( في ، مِنْ ، ... ) .
- ما اختص بالأفعال : أدوات النصب ، و الجزم ، مثلاً : ( لن ، لم ، ... ) .
- ما اشترك بين الأفعال والأسماء : حروف العطف والاستفهام ، مثلاً : ( الواو ، هل ، ... )

ولم يخالف الدّماميني ما جاء به النحاة و المصنف<sup>(٥)</sup>، من حدّ للحرف بأن الحرف كلمة يشمل الثلاث ولا تقبل إسناداً بنفسها ، أي لا تسند ولا يسند إليها وقيد الإسناد وضعياً احترازاً من اللفظي ... ولا بنظيرها احترازاً من الاسماء الملازمة النداء ونحوها فإنها لا تقبله بنفسها ولكن نظيرها يقبله<sup>(٦)</sup> .

(١) تعليق الفرائد ١ / ٧٩ .

(٢) ينظر : همع الهوامع : ١ / ٨ .

(٣) المدخل النحوي (تطبيق وتدريب في النحو) للدكتور علي بهاء الدين بوخودود : ١٠ .

(٤) ينظر : المصدر نفسه والصفحة نفسها .

(٥) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ١٠ .

(٦) ينظر: تعليق الفرائد : ١ / ٧٩ .

## ثانياً : الإعراب والبناء

### أ - الإعراب :

الإعراب : (( هو تغيّر آخره بدخول العامل عليه))<sup>(١)</sup> ، أو ((هو اختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامل لفظاً أو تقديراً))<sup>(٢)</sup> ، أو هو التعبيرُ به عن الأثر الذي يحدثه العامل في آخر الكلمة من جر ، أو رفع ، أو نصب ، بحسب ما يقتضيه العامل<sup>(٣)</sup> ، و((لا يعربُ من الكلام إلاّ الاسمُ المُتمكّن والفعل المضارع))<sup>(٤)</sup>.

لم يخالف الدّماميني المصنف والنحاة في حدّ الإعراب إذ هو شيء يقتضيه جيء به لبيان الأمر الذي يطلبه العامل<sup>(٥)</sup>.

أمّا العامل : (( ما أوجب كون لآخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب ))<sup>(٦)</sup> ، ويكون على اقسام (( اللفظي وهو ما كان ملفوظاً في الكلام كحروف الجر...أو معنوي وهو ما لم يكن ملفوظاً في الكلام وإنما هو معنى يعرف بالقلب كالابتداء الذي نسب إليه رفع المبتدأ ))<sup>(٧)</sup>.

وحدهُ الدّماميني بقوله : ((والمراد بالعامل : ما أثر في آخر الكلمة أثراً له تعلق بالمعنى التركيبي... مثل التقاء الساكنين المؤثر للحركة مثلاً ، نحو : من ابنك ومن الرجل ، فإنه وإن كان شيئاً أثر في آخر الكلمة التي هي كسرة في الاول والفتحة في الثاني ، لكن هذا الأثر لا تعلق له بالمعنى الحاصل من تركيب الحرف مع مجروره ،

(١) الجمل للزجاجي (ت:٣٣٧هـ) : ٢٦٠ .

(٢) التعريفات : ٣١ .

(٣) ينظر:معجم المُصطلحات النّحويّة والصرفيّة للدكتور محمد سمير نجيب اللّبيدي مادة (الإعراب):١٤٩ .

(٤) الجمل : ٢٦٠ .

(٥) ينظر: تعليق الفرائد : ١ / ١٢٣ .

(٦) التعريفات : ١٥٠ .

(٧) معجم المُصطلحات النحوية والصرفية : ١٦٠ .

وإنما هو أمر يرجع لمجرد اللفظ ، ودخل من العوامل ما كان زائداً وما كان غير زائداً...))<sup>(١)</sup>.

## - أصل الإعراب والبناء في الأسماء والأفعال :

الإعراب أصلاً في الاسماء قال الزجاجي(ت: ٣٣٧هـ) : ((وأصل الإعراب للأسماء وأصل البناء للأفعال لأن الإعراب إنما يدخل في الكلام ليفرق بين الفاعل والمفعول والمضاف والمضاف إليه...))<sup>(٢)</sup> ، ذاكراً حجة البصريين ودليلهم أولهما: بأنه الإعراب للأسماء دخل الكلام ليفصل بين المعاني المشككة ، ويدل به على الفاعل والمفعول به ... وسائر ذلك من المعاني التي تعتري الأسماء وهذه المعاني موجودة في الأسماء دون الأفعال والحروف ، فوجب أن يكون الإعراب في الأسماء ، والدليل الآخر : بأن استحقاق الأفعال البناء أن الأفعال عوامل في الأسماء بإجماع منا ومن مخالفينا ، فلو وجب أن تكون معربة لوجب أن تكون لها عوامل تُعربها لأنه لا بد للمعرب من معرب ثم لم تكن بأحق بالإعراب من عواملها فكان يجب من ذلك أن تُعرب عواملها ثم يجب في عوامل عواملها ، وهذا بيّن فسادها فلما بيّن فساد هذا وجب أن تكون غير معربة كسائر الحروف العوامل<sup>(٣)</sup> ، أما قول الكوفون بأن الأصل الإعراب في الاسماء والأفعال فحجتهم في ذلك ما يدخلها من المعاني المختلفة ، أو لوقوعها على الأوقات الطويلة المتصلة المدة ، نحو : (يقوم

(١) تعليق الفرائد : ١ / ١٢٣ .

(٢) الجمل : ٢٦٠ ، وينظر:الإيضاح في علل النحو للزجاجي : ٧٧ - ٧٨ ، الخصائص : ١ / ٦٣ ، كتاب اسرار العربية لأبي البركات الأنباري (ت : ٥٧٧ هـ) : ٢٤ ، مسائل الخلافية في النحو : ٨٧ - ٨٩ .

(٣) ينظر : الإيضاح في علل النحو : ٧٧ - ٧٨ ، مسائل خلافة : ٨٧ - ٨٨ .

زيدٌ ) يحتمل معنى قائم ، وسوف يقوم على الاستقبال ، فأشبهت الأفعال المستقبلية الأسماء لاختلاف معانيها<sup>(١)</sup>.

أمّا الدّمّاميني لم يخالف البصريين في ذلك بأن الأصل في الإعراب للأسماء بقوله: (( وأما المعاني المختلفة التي تطرأ على الفعل المضارع فليست هي عين المعاني المتقدمة ، وإنما هي معانٍ آخر ))<sup>(٢)</sup> ، نحو : ( لا تأكل السمك وتشرب اللبن ) فيحتمل النهي عن كل واحد من الفعلين ، أو الجمع بين الفعلين، أو النهي عن الفعل الأول دون الثاني، هذه معانٍ مختلفة ليست بالفاعلية أولاً مفعولية ولا إضافة، وإعراب يتعين في الاسم طريقاً لرفع اللبس ، ففي المثال : ( لا تأكل السمك وتشرب اللبن) - بجزم الفعلين - للنهي عن كل واحد -، وبجزم الأول ونصب الثاني - للنهي عن الجمع بين أكل اللبن وشرب اللبن -، وبجزم الأول ورفع الثاني - للنهي عن الأول خاصة<sup>(٣)</sup> ، وقد يندفع الإلباس بغير الإعراب ، نحو : (لا يكن منك أكل سمك ولا شرب لبن) نهياً عن كل منهما ، و( لا تأكل السمك شارباً اللبن) النهي عن الجمع ، (ولا يكن منك أكل سمك ولك شرب اللبن) نهياً عن الأول<sup>(٤)</sup>. قال الدّمّاميني : (( فلما لم يكن عن إعراب الاسم محيص في إزالة اللبس استحق أن يكون أصلاً فيه، ولما كان ثم مندوحة عن إعراب الفعل في إزالة البس نقص عن الرتبة المتقدمة فجعل فيه فرعاً لا أصلاً ، وهذا أحسن تقرير يظهر لي في هذا المحل ))<sup>(٥)</sup>.

وترى الباحثة أنّ قول البصريين والمصنف و الدّمّاميني هو الصواب بأنّ الإعراب أصلاً في الأسماء والبناء أصلٌ في الأفعال ؛ لأن إعراب الفعل لا يتوقف عليه فهم المعنى ، بل يدرك فهم المعنى بالقرائن المحققة به ، إذ لا فرق بين قولنا

(١) ينظر : الإيضاح في علل النحو : ٨٠ .

(٢) تعليق الفرائد : ١ / ١٢٥ .

(٣) ينظر: تعليق الفرائد : ١ / ١٢٥ - ١٢٦ .

(٤) ينظر : تعليق الفرائد : ١ / ١٢٦

(٥) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

: (يضرب زيد) في الضم والفتح والكسر والسكون ؛ لأنه في كل الاحوال تدل على الحدث و الزمان (١).

## - نيابة الحرف عن الحركة :

### - الأسماء الستة :

كان للأسماء الستة نصيب من الخلاف فيها ((فذهب سيبويه إلى أنّها حروف إعراب والإعراب فيها مقدّر)) (٢) ، وعند إضافة هذه الأسماء إلى غير ضمير المتكلم كان إعرابها بالحروف ، وأعربت هذه الأسماء بالحروف لأنها أسماء حذفت لاماتها في حالة إفرادها وتضمنت معنى الإضافة فعوض عنها بالحروف ، وقيل أعربت هذه الأسماء بالحروف لتكون توطئة لإعراب التنثية والجمع بالحروف لأنهم اعتزموا إعراب التنثية والجمع بالحروف (٣).

### واقصر الدماميني على مذهبين من مذاهب الخلاف :

أحدهما : أن الأسماء الستة معربة بالحروف .

والثاني : أنها معربة بالحركات المقدرّة على حرف العلة وأتبع ما قبل الآخر، نحو: قام أبوك ، فالأصل : (أبوك) بضم الباء اتباعاً لضمة الواو ، ثم استنقلت الضمة على الواو فحذفت (٤).

(١) ينظر : مسائل خلافية في النحو : ٨٨.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش (ت: ٦٤٣ هـ) : ١ / ١٥٣ ، وينظر : الأيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب (ت: ٦٤٦ هـ) : ١ / ١١٦ .

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن الحاجب: ١ / ١٥٣ ، وينظر : شرح المقدمة الحسبية لابن بابشاذ (ت: ٤٦٩ هـ): ١ / ١٢٠ .

(٤) ينظر تعليق الفرائد : ١ / ١٥٢ - ١٥٣ .

## ب - البناء :

البناء: ((هو ما لم يتغيّر آخره بدخول العوامل))<sup>(١)</sup> ، أو هو: ((لزوم الكلمة حالة واحدة من الشكل لا تتغير بتغير العامل مطلقاً))<sup>(٢)</sup>.

قد عرفنا بأن البناء أصلاً في الأفعال ، والإعراب أصلٌ في الاسماء ، وعِلَّةُ البناء في الاسماء ترجع إلى شبه الحرف ولمضارعنها له<sup>(٣)</sup> ، وهناك عِللٌ أُخرُ منها الخروج عن الأصل ومخالفة النظائر وعِلَّةُ التركيب<sup>(٤)</sup> ، ومن أبرز النصوص عند سيبويه التي تكشف عن رؤيته في بناء الاسماء هو قوله عند حديثه عن (أيّ) إذ قال: (( وأرى قولهم (أضربُ أنّهم أفضلُ )) على أنّهم جعلوا هذه الضمة بمنزلة الفتحة في (خمسة عشر) ، وبمنزلة الفتحة في (الآن) حين قالوا: (من الآن إلى غدٍ) ، ففعلوا ذلك بأيّهم حين جاء مجيئاً لم تجيء أخواته عليه إلا قليلاً ، واستعمل استعمالاً لم يستعمله أخواته إلا ضعيفاً. وذلك أنه لا يكاد عربيٌّ يقول : (الذي أفضلُ فاضربُ) ، و(اضرب مَنْ أفضلُ) ، حتى يدخل هو... فلما كانت أخواته مفارقة له لا تستعمل كما يُستعمل خالفوا بإعرابها إذا استعملوا على غير ما استعملت عليه أخواته إلا قليلاً ... وكما أنّ (ليس) لما خالفت سائر الفعل ولم تصرفْ تصُرفَ الفعل تُركت على هذه الحال))<sup>(٥)</sup> ، وقد تابع سيبويه في بعض أرائه الفراء (ت: ٢٠٧هـ) ، إذ قال: (( العرب تجعل العدد ما بين أحد عشر إلى تسعة عشر منصوباً في خفضه ورفع . وذلك أنهم جعلوا اسمين معروفين واحداً ))<sup>(٦)</sup> ، فهذه عِلَّةُ خروج عن الأصل ، وإلى هذا ذهب المبرد (ت: ٢٨٥هـ) إذ قال: (( فأما خمسة عشر فإنّ حدّهما أن تكون خمسة وعشرة ،

(١) الجمل للزجاجي : ٢٦٠

(٢) معجم المصطلحات النحويّة للبندى مادة (البناء): ٢٦ ، وينظر: معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية للدكتور محمد إبراهيم عبّاده : ٦٣ .

(٣) ينظر : علل النحو لابن الوراق (ت: ٣٨١هـ): ٥٣ ، شرح ابن عقيل : ٢٧ / ١ - ٢٨ .

(٤) ينظر : نحو سيبويه في كتب النحاة ( أطروحة ) ، مازن عبد الرسول : ١٠١ .

(٥) الكتاب : ٢ / ٤٠٠ ، وينظر : نحو سيبويه في كتب النحاة : ١٠١ .

(٦) معاني القرآن للفراء : ٢ / ٣٢ - ٣٣ .

فلما جعلت الاسمين اسماً واحداً حذفت واو العطف مُغَيَّراً له عن جهته، فألزمتُه البناء لذلك))<sup>(١)</sup> ، وتابعهم في ذلك ابن السراج في الاصول<sup>(٢)</sup>، وغيره من النحاة .

أما الدماميني لم يخالف سيبويه والنحاة بذلك فإنه أشار إلى ذلك في أن علة بناء الاسماء ترجع إلى شبه الحرف وتضمن معناه ووقوعه موقع المبني ومضارعه لما وقع موقع المبني وإضافته إلى مبني ، وقيد المشابهة بانتقاء المعارض احتراز المصنف من (أي) ، لأنها معربة مع مشابقتها الحرف شرطية كانت ، أو استفهامية، أو موصولة ، لكن عارض ذلك لزومها الإضافة فكان الشبه كالمنتقي بسبب التغليب المعارض؛ لأنه داع إلى ما هو مستحق بالأصالة<sup>(٣)</sup> ، إذن علة البناء في الاسماء ليست مقصورة في شبه الحرف .

### ثالثاً : المعرفة و النكرة

المعرفة: (( ما وضع ليدل على شيء بعينه وهي المضمورات والأعلام والمبهمات وما عُرف باللام والمضاف إلى أحدهما ))<sup>(٤)</sup> ، أما النكرة: (( ما وضع لشيء لا بعينه كرجل و فرس ))<sup>(٥)</sup> .

أما الدماميني فرأى أن التعريف يقصد به عند السامع هو معين كأنه أشير إليه بذلك الاعتبار ، وأما النكرة فيقصد به التفات النفس إلى المعين من حيث ذاته ، ولا يلاحظ فيها تعيينه وإن كان معيناً في نفسه لكن بين مصاحبة التعيين وملاحظة فرق واضح ، ومهد في تصوير ذلك مقدمة : هي أن فهم المعاني من الألفاظ بمعونة الموضع والعلم به ولا بد ان تكون المعاني مقصودة ممتازاً عن بعضها البعض عند

(١) المقتضب: ٤ / ٢٩ .

(٢) الأصول: ٢ / ١٤٠ .

(٣) ينظر : تعليق الفرائد: ١ / ١٣١ .

(٤) التعريفات: ٢٥٣ .

(٥) المصدر نفسه: ٢١٦ .

السامع ، فإذا دل باسم على معنى فإما أن يكون بذلك الاعتبار، أي كون المعنى معيناً عند السامع متميزاً في ذهنه ملحوظاً معه أو لا، فالأول يسمى معرفة والثاني نكرة ، يعني ان المعتبر في المعرفة هو التعيين عند الاستعمال، فإن لفظة (أنا) لا تستعمل إلا في أشخاص معينة؛ إذ لا يصح أن يقال: (أنا) ويراد به متكلم لا بعينه<sup>(١)</sup>.

وهناك ما يكون معرفة معنى ونكرة لفظاً، أو عكسه مثل: عام أول وأول أمس، أو أسامة<sup>(٢)</sup>، أو ما فيه الوجهان كواحد، أي أنه معرفة تارة ونكرة آخر إذ قال: ((وما فيه الوجهان كواحد أمه وعبد بطنه ، فأكثر العرب تجعلها معرفة وبعضهم يجعلها نكرة وينصبها على الحال))<sup>(٣)</sup>.

## الضمائر

### - اتصال الضمير وانفصاله

إن علة المخالفة باتصال الضمير وانفصاله لأغراض قواعد نحوية بأنه إذا أمكن اتصال الضمير فلا يؤتى به منفصلاً، فوقعت مخالفة ، نحو: تقديم المفعول المتصل بالفعل على الفاعل ، ويقدر النحاة جواز انفصال واتصال الضمير على؛ أن ضمير المتكلم أخص من المخاطب ويقدم عليه ، والمخاطب أخص من الغائب ويقدم عليه ، فإذا اجتمع ضميران منصوبان قدم الأخص منهما<sup>(٤)</sup>.

وقد رجح ابن مالك الاتصال على الانفصال إذ قال : ((إذا اختلف الضميران بالرتبة ، قدم أقربهما رتبة جاز اتصال الثاني وانفصاله ، نحو: أعطيتك وأعطيتك

(١) ينظر : تعليق الفرائد : ١٢ / ٢ - ١٤ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ١١ / ٢ .

(٣) المصدر نفسه والصفحة نفسها .

(٤) ينظر: الكتاب : ٢ / ٢٦٤ .



إياه والاتصال أجود لموافقة الأصل))<sup>(١)</sup> ، ويرى سيبويه الاتصال واجباً والانفصال ممتنعاً<sup>(٢)</sup> ، وإلى هذا ذهب الرضي في شرح الكافية<sup>(٣)</sup> ، ووافقهما ابن عقيل إذ قال: ((الانفصال والاتصال على السواء وهو ظاهر كلام أكثر النحويين وظاهر كلام سيبويه أن الاتصال فيها واجب وأن الانفصال مخصوص بالشعر))<sup>(٤)</sup>.

ولم يخالف الدماميني المصنف في أن الاتصال والانفصال في الضمير الثاني جائز نحو: الدرهم أعطيتكه وأعطيتك إياه ، وأما الأول فلا يكون إلا متصلاً أي الضمير الذي هو وال للفعل ، ووجب تقديم الأسبق رتبة مع الاتصال في الغائب وندر بالمخاطب بتقديم الغائب على ضمير المتكلم مع الاتصال ، كقول عثمان بن عفان (رضي الله عنه): (( أَرَاهُمُنِي الْبَاطِلُ شَيْطَانًا ))<sup>(٥)</sup> ، أَرَادَ أَنَّ الْبَاطِلَ جَعَلَنِي عِنْدَهُمْ شَيْطَانًا ، فقدم ضمير الغائب على ضمير المتكلم والمخاطب في (أَرَاهُمُنِي) والقياس (أَرَاهُمْ إِيَّايَ) ، أما مع الانفصال فيجوز تقديم ضمير المتكلم أو تقديم ضمير الغائب ، نحو: ( الدرهم أعطيتك إياه ، واعطيته إياك ) هذا إذا آمن اللبس ، إمّا إذا وجد اللبس فيجب تقديم ما هو فاعل في المعنى ، نحو: زيد أعطيتك إياه<sup>(٦)</sup>.

## - إذا تقدم الضمير على مفسره أ هو نكرة أم معرفة ؟

المعروف عند النحاة أن الضمير معرفة ، لكن اختلفوا في الضمير الذي تدخل عليه (رب) أ معرفة هو أم نكرة ؟ فذهب جمهور الى انه معرفة ، وذهب

(١) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح : ٣٠ .

(٢) ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها

(٣) ينظر: شرح الرضي على الكافية : ٤٣٨ / ٢ .

(٤) شرح ابن عقيل : ١٠٣ / ١

(٥) النهاية في غريب الحديث والأثر: ٣٣٧ ، ونص الحديث «أَرَاهُمْ أَرَاهُمُنِي الْبَاطِلُ شَيْطَانًا»، أَرَادَ أَنَّ الْبَاطِلَ جَعَلَنِي عِنْدَهُمْ شَيْطَانًا ، فَأَلْوَجُهُ أَنْ يُجَاءَ بِالثَّانِي مَنفَصِلًا ، فَكَانَ مِنْ حَقِّهِ أَنْ يَقُولَ أَرَاهُمْ إِيَّايَ ، وَالثَّانِي أَنَّ وَآوِ الضَّمِيرِ حَقُّهَا أَنْ تَنْبُتَ مَعَ الضَّمَائِرِ ، فَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يَقُولَ أَرَاهُمُونِي ، يَنْظُرُ الْمَصْدَرُ نَفْسَهُ وَالصَّفْحَةَ نَفْسَهَا.

(٦) ينظر : تعليق الفرائد : ٩٥ / ٢ .

آخرون إلى أنه نكرة منهم ابن عصفور وجار الله الزمخشري؛ لأنه واقع موقع اسم واجب التنكير وذلك لأن (رب) لا تجر غير النكرة<sup>(١)</sup>، ولا يكون إلا مفسراً بنكرة منصوباً والضمير نكرة بدليل تفسيره بالنكرة، ومن المضمرات ما يعود على نكرة ومنها ما يعود على معرفة، نحو: (ربه صديقاً، يعين على الشدائد)، فالضمير (الهاء) عائد على (صديق)<sup>(٢)</sup>، وهذا الضمير لا يكون إلا مفرداً مذكراً مفسراً بتمييز للمعنى<sup>(٣)</sup>

أمّا الدّماميني فقد ارتضى مذهب الرضي في شرحه الكافية أنه نكرة استدلالاً بانتفاء شرط التعريف فيه هو تقديم المفسر، رغم أن المعروف عند النحاة كما مر أنه معرفة، ومن الواضح أن تعريفه أنقص مما كان في الأول، لأن التفسير يحصل بعد ذكره مُبهماً فقبل الوصول إلى التفسير فيه الإبهام الذي في النكرات، والذي سوغ دخول رب عليه أنه نزل عن درجة معرفته لأنه تقدم على مفسره لذلك صح اتصاله بـ(رب) والذي حكم بمعرفته هو وجود المفسر له في الجملة تقدم أو لم يتقدم<sup>(٤)</sup>، واستشهد بما ذكره الرضي عندما سوغ للنحاة في كونه معرفة إذ قال: ((أما الجبران في (ربه رجلاً)، و(نعم رجلاً)، و(بئس رجلاً)، و(ساء مثلاً) فظاهر؛ لأن الاسم المميز المنسوب لم يؤت به إلا لغرض التمييز والتفسير، فنصبه على التمييز مع عدم انفصاله عن الضمير قائم مقام المفسر المتقدم))<sup>(٥)</sup>.

وترى الباحثة أن ما ذكره الرضي والدّماميني هو الأصح بأنه نكرة؛ لأن الذي يسوغ دخول (رب) عليه أنه نزل عن درجة معرفته؛ لأنه تقدم على مفسره، والذي حكم بمعرفته هو وجود المفسر له في الجملة تقدم أو لم يتقدم.

(١) شرح ابن عقيل: ينظر الهامش: ١٣ / ٣.

(٢) ينظر: رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي (ت: ٧٠٢ هـ): ٢١٤، والنحو الوافي لعباس حسن: ١ / ٢٥٩.

(٣) ينظر: معاني النحو للسامرائي: ٣ / ٣٤.

(٤) ينظر: شرح الرضي للكافية: ٢ / ٤٠٥ - ٤٠٦، وتعليق الفرائد: ٢ / ١١٧.

(٥) شرح الرضي للكافية: ٢ / ٤٠٥ - ٤٠٦.

## العلم :

- بناء ما ختم من الاعلام بـ(ويه) نحو (عمرويه ، وسيبويه) :

ذكر النحاة بناء ما ختم بـ(ويه) جعلوه في المعرفة مكسور في حالة الرفع والنصب والجر غير منون ، ومنونة مكسورة في كلِّ موضع إذا كانت نكرة (١) ، وأجاز بعضهم إعراب ما لا ينصرف ، نحو : (هذا سيبويه ، و رأيتُ سيبويه ، و مررتُ بسيبويه ) ، أجاز ذلك الجرمي ولم يذكر سيبويه غير البناء (٢) .

إمّا الدّماميني كان موافقا لما جاء به المصنف ولم يذكر أي اعتراض على كلامه هو البناء على الكسر في جميع الحالات النكرة ، ويعرب اعراب غير المنصرف سماعاً وإلا فالقياس هو البناء (٣) ، ولا يجمع الاسم المركب تركيب مزجي وهذا ما ذهب إليه المصنف جاء مخالفا للنحاة الذين جوزوا تثنية وجمع الاسم المركب تركيب مزجي المختوم بـ(ويه) (٤) ، ففي كتاب الصحاح للجوهري نقل كلام المبرد (٥) قال عن تثنية وجمع (عمرويه) في المقتضب : (( وأما قولهم : (عَمْرَوِيهِ) وما كان مثله فهو بمنزلة خمسة عشر في البناء ، إلا أنّ آخره مكسور - فأما فتحة أوله فكالفتحة هناك ، وأما كسرة آخره فلأنّه أعجمي ، فبني على الكسرة ، وحُطَّ عن حال العربيّ . وكذا ما كان مثله في هذا المعنى ، وتُثْنِي وتجمع ، فتقول

---

(١) ينظر: الكتاب : ٣ / ٣٠١ - ٣٠٢ ، و ارتشاف الضرب من لسان العرب لابي حيان الاندلسي (ت ٧٤٥ هـ): ٩٦٣- ٩٦٤ ،

وشرح ابن عقيل : ١ / ١٢٥ ، وشرح التصريح على التوضيح : ١ / ١٣٠ .

(٢) ينظر:المساعد على التسهيل : ١ / ١٢٨ ، ووصف المباني للمالقي : ٣٤٥ ، و ارتشاف الضرب من لسان العرب : ٩٦٤ .

(٣) ينظر: تعليق الفرائد : ٢ / ١٤٥ - ١٤٦ .

(٤) ينظر: المصدر نفسه : ١ / ٢٣٢ - ٢٣٣ .

(٥) ينظر : الصحاح للجوهري باب (الراء): ٢ / ٧٥٧ .

فيه اسم رجل : عمرويهان ، وعمروويهون ؛ لأن الهاء ليست للتأنيث ((<sup>(١)</sup>) ، أي يمكن  
تثنية وجمع الاسم المركب تركيب مزجي (عمرويهان ، و عمروويهون ) في حالة  
الاعراب ، و أمّا من لا يعربه في التثنية والجمع فيقول في التثنية ( ذوا سيبويه ،  
وكلاهما سيبويه) ، وفي الجمع (ذوو سيبويه ، وكلهم سيبويه )<sup>(٢)</sup> ، إذن رأي  
المصنف مخالف لرأي النحاة بالجمع والتثنية وهذا ما اكّده الدماميني عليه ولم  
يخالفه أو يعترض عليه في ذلك .

## الموصلات :

### - تذكير “ أي ” وتأييها

التذكير والإفراد وما تفرع عنهما من خصائص الأسماء، وتلك الخصائص  
ضرورة من ضرورات الاستعمال اللغوي في لغتنا العربية ، ذكر اللغويون أنّ  
التذكير أصلٌ يتفرع عنه التأنيث <sup>(٣)</sup> ، والأسماء الموصولة في جملتها لا تنفك عن  
التذكير والإفراد وفروعهما ، سواء كان ذلك في اللفظ أوفي المعنى ، فمنها ما  
يستعمل للمذكر المفرد ك(الذي) ، ومنها : ما يستعمل للمؤنث المفرد ، ك(التي) ،  
ثم يدخلهما بعد ذلك التثنية والجمع ، وهناك نوع آخر من الأسماء الموصولة أطلق  
عليه النحاة الموصلات المشتركة <sup>(٤)</sup> ، وهي تستعمل للواحد والمثنى والجمع  
المذكر و المؤنث بلفظ واحد ، ومن تلك الموصلات المشتركة (من) ، و(ما) ،  
و(أي) ف(من) للعاقل ، و(ما) لغبر العاقل ، وانفردت (أي) بأن تستعمل للعاقل وغيره

(١) المقتضب : ٣١ / ٤ .

(٢) ينظر: الصحاح باب (الراء) : ٢٢٥٨ / ٦ . و تعليق الفرائد : ٢٣٣ / ١ .

(٣) ينظر : الكتاب : ٢٢ / ١

(٤) ينظر : اوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ١٤٧ / ١ .

على حدّ سواء<sup>(١)</sup>، وكما أنه يستعمل مع المذكر مفرداً ومثنى وجمعاً عاقلاً وغير عاقل بصيغة المفرد المذكر فإنه يستعمل مع المؤنث المفرد وغير المفرد عاقلاً وغير عاقل بصيغة المفرد المذكر أيضاً، فيقال: (شاهدتُ أيهن جاء أولاً) ، فإنه يصح في هذا المثال أن يُراد بـ (أيّ) واحدة أو اثنان أو جمعٌ عاقلاً أو غير عاقل ؛ فلذا عاد إليها الضمير من الفعل مفرداً مذكراً ، وذلك مراعاة للفظ ( أيّ ) ، فإن روعي مع التأنيث معنى التثنية أو الجمع أعيد إليه الضمير المناسب مؤنثاً ، ولا ريب مع بقائه على الإفراد والتذكير ، فيقال: (( شاهدتُ أيهن جاءت أولاً ، وأيهن جاءتنا أولاً ، وأيهن جنن أولاً ))<sup>(٢)</sup>، ويستشهدون على تذكيرها وهي في المعنى لمؤنث بقوله تعالى: ﴿وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ ۚ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾<sup>(٣)</sup>، وقوله تعالى: ﴿فِي أَيِّ صُورَةٍ مَّا شَاءَ رَكَّبَكَ﴾<sup>(٤)</sup> ، وفي الآيتين ليستا موصولة ولا إشكال في ذلك ، فـ " أيّ " على مختلف أنواعها تسير في هذا الشأن على قاعدة واحدة، قال الإمام أبو إسحاق الشاطبي (ت ٧٩٠هـ): ((ولا يقال : إن كلام الناظم في الموصولة وكلام سيبويه في الاستفهامية ، وأين إحداها من الأخرى ؟ لأننا نقول : " أيّ " في جميع مواقعها تجري على أصل واحدٍ، فالشاهد على أحد مواقعها شاهد على سائرهما، وإذا ثبتَ هذا فالناظم لم يعتبر تأنيث " أيّ " لقلته واعتمده ما هو الغالب فيها من جريانها مجرى " ما " (...))<sup>(٥)</sup>.

والأقول في تأنيث (أيّ) عديدة منها :

(١) ينظر: الكتاب : ٢ / ٤٠٧ ، والمذكر والمؤنث للأنباري : ٢ / ٢٦٦ ، والمذكر والمؤنث لابن التستري : ٦١ ، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية : ١ / ٥٠٠ .

(٢) ينظر: المذكر والمؤنث لابن التستري : ٦١

(٣) ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنزِلُ الْعَيْثُ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ ۗ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا ۗ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ ۚ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ لقمان : ٣٤

(٤) الإنفطار : ٨

(٥) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية : ١ / ٥٠١ .

- أنْ تَأْنِيثُ (( أَيِّ )) شاذٌ ، قال الرضي (ت:٦٨٦هـ ) في شرح الكافية :  
(( وإذا أريد به المؤنث جاز إلحاق التاء به ، موصولاً كان أو استفهاماً ، أو غيرهما  
، نحو: لقيت أَيْتَهُنَّ ، وأَيْتَهُنَّ لقيت؟ ، قال الأندلسي : التاء فيه شاذ ، كما شذ في :  
كَلْتَاهُنَّ ))<sup>(١)</sup>.

- وأنْ التأنيث لغة ضعيفة ، (( وقد يؤنث بالتاء موافقاً للتي)) - يعجبني أَيْتُهُنَّ  
عندك ، وهي لغة ضعيفة ))<sup>(٢)</sup>.

- أن (( أَيّاً )) إذا أريد بها المؤنث أُلْحِقَتِ التاء في الأشهر جاء في  
الجزولية: (( وإذا أريد به المؤنث أُلْحِقَتِ به التاء في الأشهر ))<sup>(٣)</sup>.

- أن تَأْنِيثُ " أَيِّ " قليل ؛ لأنه لغة لبعض العرب قال سيبويه : (( وسألت  
الخليل - رحمه الله - عن قولهم : أَيْهَنُ فلانة ، وأَيْتَهُنَّ فلانة ، فقال : إذا قلت : أَيِّ ،  
فهو بمنزلة (( كل )) ؛ لأن (( كلاً )) مذكر يقع للمؤنث والمذكر ، فإذا قلت :  
(( أَيْتَهُنَّ )) فإنك أردت أن تؤنث الاسم ، كما أن بعض العرب فيما زعم الخليل -  
رحمه الله - يقولون : كَلْتَهُنَّ منطلقة ))<sup>(٤)</sup> ، يتضح أن تَأْنِيثُ أَيِّ بِالْحَاقِهَا تاء التأنيث  
قليلٌ لغة لبعض العرب فصيحة .

- أن العرب تَوْنِثُ (أَيّاً) وتذكرها، دون أن يصف ذلك بقلة ، أو ضعف أو  
شذوذ ، أو غير ذلك قال الفراء (ت:٢٠٧هـ): (( والعرب تفعل ذلك في ( أَيِّ ) فيؤنثون

(١) شرح الرضي على الكافية : ٢٢ / ٣ .

(٢) المساعد على التسهيل : ١٤٩ / ١ .

(٣) المقدمة الجزولية : ٥٤

(٤) الكتاب : ٤٠٧ / ٢ .

ويذكرون والمعنى التأنيث، من ذلك قوله تعالى: ﴿بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾<sup>(١)</sup>، ويجوز في الكلام: بأية أرض؛ ومثله ﴿فِي أَيِّ صُورَةٍ﴾<sup>(٢)</sup>، ويجوز في الكلام: في أية صورة))<sup>(٣)</sup>.

أما الدماميني فقد أعترض على كلام المصنف ابن مالك في شرح التسهيل بأن كلامه فيه نقاش؛ لأنه ذكر أقسام (أي) ولم يذكر أنها تؤنث، ووافق الفراء في رأيه مستشهداً بقراءة أبي<sup>(٤)</sup>، في تفسير البغوي بقوله تعالى: ﴿بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾<sup>(٥)</sup>، والمشهور: (بأي أرض)<sup>(٦)</sup>، ويحسن تأنيث (أي) في الشرط والاستفهام ومن ذلك قول زهير بن أبي سلمى<sup>(٧)</sup>:

(بحر البسيط)

..... وزودوك اشتياقاً ، آيةً سلّكوا

الشاهد (... آيةً سلّكوا) بمعنى أي جهة سلّكوا ، يجوز تذكير (أي) وتأنيثها مضافة إلى المؤنث عند ذكر ما تضاف إليه فإن حذفته فالتأنيث لازم كقوله ( آيةً سلّكوا )<sup>(٨)</sup>.

(١) ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنزِلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ ﴿٣٤﴾ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا

﴿٣٤﴾ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ ﴿٣٥﴾ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ لقمان : ٣٤ .

(٢) ﴿ فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ ﴾ الإنفطار: ٨ .

(٣) معاني القرآن للفراء (ت : ٢٠٧ هـ) : ١٤٢ / ١٤٣

(٤) ينظر : تعليق الفرائد : ٢ / ٢١١ .

(٥) لقمان : ٣٤

(٦) تفسير البغوي ، لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي : ٦ / ٢٩٥ ، و المختصر في شواذ القرآن ، لابن خالويه : ١١٧

(٧) ديوان زهير بن أبي سلمى : ٧٨ . و صدر البيت في الديوان

بأن الخليط ، ولم يأووا لمن تركوا وزودوك اشتياقاً ، آيةً سلّكوا

(٨) ينظر : تعليق الفرائد : ٢ / ٢١١ - ٢١٢ .

وترى الباحثة أن الفراء والدماميني على صواب بأن ( أي ) يمكن تأنيثها وتذكيرها والدليل على ذلك ما ورد في الكتاب الحكيم منها قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا جَهَّزَهُم بِجَهَّازِهِمْ جَعَلَ السَّقَايَةَ فِي رَحْلِ أَخِيهِ ثُمَّ أَذَّنَ مُؤَذِّنٌ أَيُّهَا الْعَيْرِ إِنَّكُمْ لَسَارِقُونَ ﴾ (١) ، وقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ﴾ (٢) ، وفي أشعار العرب مما استشهد به النحاة قول زهير ( بان الخليط ، ولم يأؤوا لمن تركوا ... وزودوك اشتياقاً ، آية سلكوا) ، وقول الشاعر (٣):  
(بحر المتقارب)

### إذا اشتبه الرشد في الحادثاً ت فارض بأيتها قد قدر

فمع هذه الشواهد لم يبق ما يؤيد أن تأنيث (( أي )) لغة ضعيفة أو شاذة ، لاسيما أن الآيتين اللتين سقناهما شاهدين على تأنيث (( أي )) لم نجد أحداً من الفراء قرأ واحدة منهما بتذكير (( أي )) ، وهذا وحده دليل قاطع على أن تأنيث (( أي )) ورد في فصيح الكلام ، وهو القرآن الكريم ، والشعر .

### - موصولية ( الالف واللام ) :

تأتي " أل " على ثلاثة أقسام (٤):

**القسم الأول:** أن تكون حرف تعريف، وهي نوعان: عهدية وجنسية

**القسم الثاني :** أن تكون اسماً موصولاً بمعنى " الذي " وفروعه ، وهي الداخلة

على وصف صريح (٥) ، كاسم الفاعل واسم المفعول.

**القسم الثالث:** أن تكون زائدة - غير معرفة وغير موصولة.

(١) يوسف : ٧٠

(٢) الفجر : ٢٧ .

(٣) البيت غير معروف النسب في شرح التسهيل لابن مالك : ٢٠٠ / ١ .

(٤) ينظر : الجنى الداني في حروف المعاني : ١٩٣ - ٢٠٤ .

(٥) ينظر: شرح التصريح : ١٦٠ / ١ .



القسم الثاني من اقسام (أل) فيه خلاف في " أل " الموصولة وجدنا خلافاً طويلاً في هذه المسألة ، وقد عبّر عن ذلك أبو حيان فقال : (( ومن المختلف فيه "أل" في نحو: " الضارب " و " المضروب " ))<sup>(١)</sup> ، ومذهب النحاة كالاتي<sup>(٢)</sup>:

- أن " أل " الداخلة على الوصف كما في "الضارب" و " المضروب " اسم موصول وهو رأي الجمهور<sup>(٣)</sup> ، ومن أبرز أدلتهم على ذلك دخولها على الفعل كما في قول الشاعر<sup>(٤)</sup>:

(بحر البسيط)

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرْضِي حُكُومَتُهُ وَلَا الْأَصِيلَ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ

الشاهد هو دخول " أل " على الفعل المضارع " ترضى " ، وليست " أل " هنا معرفة ؛ لأن المعرفة مختصة بالاسم ، فلم يبق إلا أن تكون موصولة بمعنى (الذي) ، ( الذي ترضى ) .

وذكر ابن مالك أن استدلال النحويين على موصولية الألف واللام بدخولها على الفعل استدلالاً قوياً؛ لأن حرف التعريف في اختصاصه بالاسم كحرف التنفيس في اختصاصه بالفعل ، فوجب اعتقاد الألف واللام في "الترضى" و" اليجدع " أسماء بمعنى الذي لا حرف تعريف<sup>(٥)</sup> ، والدّماميني أرتضى ما جاء به ابن مالك

(١) ارتشاف الضرب: ١٠١٣/٢

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب: ١٠١٣/٢ ، وشرح التصريح : ١٦٠ / ١ . وهمع الهوامع: ٢٧٥ / ١

(٣) ينظر : الجنى الداني: ٢٠٢ ، وارتشاف الضرب: ١٠١٣ / ٢ ، وشرح التصريح : ١٦٠ / ١ ، وهمع الهوامع: ٢٧٥ / ١ .

(٤) البيت منسوب إلى الفرزدق وليس في ديوانه ، والبيت من شواهد الإنصاف : ٥٢١/٢ ، والمقرب : ٦٠/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢٠١/ ١ ، وشرح ابن عقيل: ١٥٧/١ ، وتعليق

الفرائد: ٢١٧ / ٢ ، والمساعد: ١٥٠/١

(٥) ينظر : التسهيل لابن مالك : ٢٠١/ ١ .

إذ قال : (( ولو كانت حرف تعريف لامتنع دخولها على الفعل ))<sup>(١)</sup>.

- أن " أل " اسم موصول لكن على تقدير أنها جزء من " الذي " ، أي: منقوصة من "الذي" وأشار ابن الأنباري إلى أن ذلك مذهب الكوفيين فنسب إليهم الاحتجاج بقولهم: (( وقد تقام الألف واللام مقام الذي لكثرة الاستعمال طلباً للتخفيف ))<sup>(٢)</sup> ، والزمخشري ذهب إلى أنها منقوصة من " الذي " وأخواته ؛ لأن الموصول مع صلته التي هي جملة، بتقدير اسم مفرد فتناقل ما هو كالكلمة الواحدة يكون أحد جزأيها جملة فخفف الموصول تارة بحذف بعض حروفه، قالوا في " الذي " " اللذ " و " اللذ " بسكون الذال ثم اقتصروا منه على الألف واللام<sup>(٣)</sup>.

- أنها موصول حرفي، وهو مذهب المازني في أحد قوليه<sup>(٤)</sup>، ورُد عليه؛ بأنها لا تؤول مع ما بعدها بمصدر، وبعود الضمير عليها في نحو: قد أفلح المتقي ربه<sup>(٥)</sup>، وأجاب المازني؛ بأن الضمير راجع إلى موصوف مقدر تقديره: الرجل الضارب غلامه<sup>(٦)</sup>، ورُد بأن لحذف الموصوف مواضع لا يحذف في غيرها إلا في ضرورة وليس هذا منها<sup>(٧)</sup>.

- أنها حرف تعريف، هو الوجه الثاني أن تدخل لتعريف هذه الأسماء المشتقة من الأفعال لا بتأويل "الذي"، وبما أن الاسماء اجناس نحو "الرجل" و"الفرس" ،لضارب" و "القائم"، نزيد به التعريف لا معنى "الذي"، والدليل على صحة هذا

(١) تعليق الفرائد : ٢ / ٢١٤ .

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢ / ٥٢١ .

(٣) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٣ / ١١ - ١٢ .

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١/١٢٣، وتعليق الفرائد: ٢/٢١٣، والارتشاف: ٢/١٠١٣، وشرح التصريح: ١/١٦٩، وهمع الهوامع: ١/٢٧٥.

(٥) ينظر: تعليق الفرائد: ٢/٢١٤، وشرح التصريح: ١/١٦٠.

(٦) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٣/١٢، وشرح التصريح: ١/١٦٠.

(٧) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١/١٢٣، وشرح التصريح: ١/١٦٠.

التأويل أننا نقول (نعم الضارب) و(نعم القائم) وغير جائز أن نقول نعم الذي عندك لأن (نعم) و(بئس) لا يدخلان على الذي وأخواتها ودخولهما على القائم والضارب يدل على أن الألف واللام فيهما ليستا بمعنى الذي <sup>(١)</sup>، وهذا الرأي -أنها حرف تعريف \_ هو مذهب الأخفش<sup>(٢)</sup>، واستدل المازني ومن وافقه بحرفية (ال) بأن العامل يتخطاها ، نحو: (مررت بالضارب) ، فالمجورور(ضارب) ولا محل (ال) من الاعراب ولو كان اسماً لكان لها محل من الإعراب <sup>(٣)</sup>، وأجيب عن هذه الحجة ؛ ((بأن الألف واللام لما كانت مع صلتها كالشيء الواحد جعل الإعراب في اسم الفاعل الذي يكمل به الموصول، وساغ ذلك فيها ولم يسغ في " الذي " ، وأخواته؛ لكون الصلة فيها اسماً مفرداً والأسماء المفردة يدخلها الإعراب))<sup>(٤)</sup>، يقول الرضي: ((وكان حق الإعراب أن يكون على الموصول كما نذكره فلما كانت اللام الاسمية في صورة اللام الحرفية نقل إعرابها إلى صلتها عارية كما في "إلا" الكائنة بمعنى "غير" على ما مر في باب الاستثناء فقلت: "جاءني الضارب" و "رأيت الضارب" و "مررت بالضارب")<sup>(٥)</sup> ، ورأي الشلوبين أنه حرف ودليله على ذلك هو قولك: (جاء القائم) فلو كانت اسماً لكانت فاعلاً واستحق "قائم" البناء، هنا مهمل ؛ لأنه صلة ، والصلة لا يتسلط عليها عامل الموصول<sup>(٦)</sup>، ورد عليه ابن مالك إذ قال: ((مقتضى الدليل أن يظهر عمل عامل الموصول في آخر الصلة، ولأن نسبتها منه نسبة أجزاء المركب منه، لكن منع من ذلك كون الصلة جملة، والجملة لا تتأثر بالعوامل، فلما كانت صلة

(١) ينظر : اللامات للزجاجي (ت:٣٣٧هـ) : ١١ .

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب: ٢ / ١٠١٣ ، وتعليق الفرائد : ٢ / ٢١٢ ، وشرح التصريح: ١ / ١٦٠ ، وهمع الهوامع: ١ / ٢٧٥ .

(٣) ينظر : تعليق الفرائد : ٢ / ٢١٤ .

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١ / ١٢٣ .

(٥) شرح الرضي على الكافية : ٣ / ١٤ .

(٦) ينظر : التوطئة لابي علي الشلوبني (ت: ٦٤٥هـ) : ١٦٨ - ١٦٩ ، و شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٢٠٣ .

الألف واللام في اللفظ غير جملة، جيء بها على مقتضى الدليل لعدم المانع))<sup>(١)</sup>.

وتعقب الدماميني كلام المصنف ابن مالك أن كلامه فيه نظر؛ لأن الإعراب من حق الموصول؛ لأنه المقصود وجيء بالصلة لتوضيحه ودليل ذلك ظهور كل الإعراب في أي الموصولة نحو: "جاءني أيهم ضربته"<sup>(٢)</sup>، فقول ابن مالك: (( قد قام الدليل على أنها غير المعرّفة بدخولها على الفعل، وتصحيحها عمل اسم الفاعل، ذي الماضي، فلم يبق إلا كونها اسماً موصولاً إذ لا ثالث))<sup>(٣)</sup>، وقول الدماميني<sup>(٤)</sup>، دليل على أن الدماميني لم يعترض على موصولية (أل) أي أنه بمعنى (الذي)، وأن "أل" الموصولة موافقة لـ "أل" المعرفة لفظاً ومعنى، إذ يقول: (( إنما التزم في صلة الألف واللام أن تكون اسم فاعل أو اسم مفعول فقط؛ لأنهم لما رأوها موافقة للألف واللام الحرفية في نحو: "الرجل" لفظاً ومعنى: أما لفظاً فواضح، وأما معنى فلأنها للتعريف مثل اللام الحرفية))<sup>(٥)</sup>.

## اسماء الإشارة :

- الخلاف في أصل اسمي الإشارة (ذا، والذو، الذي)، أهي الذال والالف أم الذال

**فقط ؟.**

اختلفوا النحاة في أصل اسمي الإشارة (ذا، والذو، الذي)، ذهب البصريون إلى أن "الذال" ليست هي الاسم وحدها، ذهب الأخفش ومن تبعه من البصريين إلى أن أصله: (ذَيُّ) إلا أنهم حذفوا الياء الثانية فأبدلوا من الياء ألفاً لئلا يلتحق بـ(بكى)،

(١) شرح التسهيل لابن مالك : ٢٠٣ / ١

(٢) ينظر : تعليق الفرائد : ٢١٥ / ٢

(٣) شرح التسهيل لابن مالك : ٢٠٣ / ١ .

(٤) (ولو كانت حرف تعريف لامتنع دخولها على الفعل وقد دخلت نحو : (الترضى ...) ، تعليق

الفرائد : ٢١٤ / ٢ .

(٥) تعليق الفرائد (٢١٥/٢) ونسبه إلى ابن الحاجب وهو في شرح الكافية للرضي (١٣/٣).

وبما أن الالف منقلبة عن ياء والدليل هو جواز الإمالة فإذا تَبَّتْ أنها منقلبة عن ياء لم يجز أن تكون اللام المحذوفة واواً لان القياس ( حَبِيتَ ) وليس(حَيَّوتُ) ، أمّا ( الذي ) فاجمعوا على أن الأصل فيه "لذِي" نحو: ( عَمِي ) وذهب بعضهم إلى أن أصل( ذا ) "ذَوَى" ، فحذفت اللام تأكيداً للإبهام ، وقلبت الواو ألفاً ، والأول أقيس لمجيء الإمالة فيها<sup>(١)</sup> ، واحتجوا بأن الذال لا يجوز أن تكون وحدها فيها هو الاسم ؛ لأنها كل واحد منهما كلمة منفصلة عن غيرها ؛ فلا يجوز أن يبني على حرف واحد؛ لأنه لا بد من الابتداء بحرف والوقوف على حرف ، فلو كان الاسم هو الذال وحدها يؤدي ذلك إلى أن يكون الحرف الواحد ساكناً متحركاً وذلك محال فوجب أن يكون الاسم في "ذا" الذال والالف ، والدليل الثاني على أصلية ( الف ، والياء ) قولهم في تصغير (ذا) "ذَيًّا" وأصله : ( ذَيِّياً ) ، بثلاث ياءات : ياءان أصل الكلمة وياء التصغير ؛ لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها ، واستثقل اجتماع ثلاث ياءات ؛ فحذف الأول وحذفها أولى ؛ لأن الثانية دخلت لمعنى وهو التصغير، والثالثة لو حذفت لوقعت ياء التصغير قبل الألف، والالف لا يكون قبلها إلا مفتوحاً ، وياء التصغير لا تكون إلا ساكناً و وزنه (فَيْلَى) لذهاب العين ، وتصغير ( الذي ) " اللذِيَّ " حيث انقلبت الالف في ( ذا ) ياء وأدغمت بياء التصغير ، وثبت الياء في ( الذي ) دليل على انها أصليتان ؛ لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصلها<sup>(٢)</sup> .

أمّا الكوفيون فذهبوا إلى أن الاسم هو( الذال ) وحدها وحجتهم على ذلك أن الالف يحذف في التثنية نحو: ( قامَ ذانِ ) ، و( رأيتُ ذَيْنِ ) ، و( مررتُ بذَيْنِ ) ولو كان أصل فيه لا يحذف ، وأن ما زيد عليه تكثير له كراهية أن يبقى على حرف واحد ، وحركوا ( الذال ) في ( ذا ) لألتقاء الساكنين بالفتح لتجانسه مع الالف ، وكسر الذال في ( الذي ) السبب نفسه<sup>(٣)</sup> ، ورُد على الكوفيين في ذلك بأن ( ذان ) و( اللذان )

(١) ينظر: الانصاف : ١ / ٦٦٩ - ٦٧٠ ، و شرح المفصل : ٢ / ٣٥٢ ، و شرح ابن عقيل : ١ / ١٣٠ .

(٢) ينظر : الانصاف : ١ : ٦٧٢ - ٦٧٣ .

(٣) ينظر : الانصاف : ١ / ٦٧٠ ، و شرح المفصل : ٢ / ٣٥٣ .

ليس ذلك تثنيةً ، وإنما ذلك صيغة مرتجلة للتثنية ، كما أن " هؤلاء " صيغة مرتجلة للجمع<sup>(١)</sup>.

أمّا الدّماميني رأيّه أنّ في ذلك كلّه خلاف، بأنّ مذهب البصريين أنّ "ذا" ثلاثي الوضع لتصغيره على ( ذياً ) بإعادة اللام<sup>(٢)</sup> ، وهذا يعارض بما جاء في شرح المفصل بأنّ إذا قلت : ( ذاء ) بزيادة ألفاً أخرى، ثمّ قلبها همزة، كما تقول: ( لاء ) إذا سميت بـ ( لا ) ، وهذا حكم الاسماء التي لا ثالث لها وضعاً كان ثانيها ألفاً وسمي بها ، ولو كان أصلها ثلاثة قلت : ( ذاي ) رداً له إلى أصله ، وفي ذلك كلّه خلاف منها، هل المحذوف العين أو اللام، لأنها طرف؟ ، وهل الالف منقلبة عن ياء والمحذوف ياء ، أو واو والمحذوف ياء؟ ، وهل وزنه (فعل) بتحريك العين ، أو (فعل) بإسكانها؟<sup>(٣)</sup>.

---

(١) ينظر: الانصاف : ٦٧٤ / ١ . و تعليق الفرائد : ٣١٢ / ٢ .

(٢) ينظر : شرح ابن عقيل : ١٣٠ / ١ ، و تعليق الفرائد : ٣١١ / ٢ .

(٣) ينظر شرح المفصل : ٣٥٣ / ٢ ، و تعليق الفرائد : ٣١١ / ٢ - ٣١٢ .

## المبحث الثاني

### المركب الاسمي ونواسخه

#### أولاً : المبتدأ والخبر

##### المبتدأ

المبتدأ في اللغة الشيء الذي يُفعل ابتداءً يقال : بدأ الشيء : فعله ابتداءً أي :  
قدّمه في الفعل كما بدأه الرباعي وابتدأه كذلك (١).

والمبتدأ في الاصطلاح كل اسم ابتدأته وعريته من العوامل اللفظية فهو  
المبتدأ وعامله معنى الابتداء (٢).

والمبتدأ عند المصنف : ما عَدِمَ حَقِيقَةً ، أو حكماً عاملاً لفظياً من مخبر  
عنه ، أو وصف سابق رافع ما انفصل وأغنى (٣)، وبين الدّماميني في سياق كلامه  
على المبتدأ أنه يشمل الاسم الصريح نحو : زيد ، ويشمل المؤول نحو : وَأَنْ  
تَصُومُوا (٤)، ويشمل الفعل نحو : يقوم وهو حقيقي كزيد في قولنا : زيد قائم ، أو  
حكمي كما في قوله تعالى: ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ ﴾ (٥) ، فخالق هنا مبتدأ وخبره  
( غير الله ) ، وهو ملتبس بالعامل والمبتدأ عادم للعامل اللفظي ، وأمّا العامل  
المعنوي فتأبّت للمبتدأ (٦).

(١) ينظر : تاج العروس من جواهر القاموس ، للزبيدي في ( بدأ ) : ١ / ١١٤ .

(٢) ينظر : الكليات : ٦٨٠ .

(٣) تعليق الفرائد : ٣ / ١٣ - ١٧ .

(٤) ﴿ أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ ۚ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ۗ وَعَلَىٰ الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ  
طَعَامٍ مَسْكِينٍ ۚ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ ۗ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ۖ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ البقرة: ١٨٤ .

(٥) ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ۗ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ۗ لَا إِلَهَ  
إِلَّا هُوَ ۗ فَآتَىٰ تَوْفِكُونَ ﴾ فاطر: ٣

(٦) تعليق الفرائد : ٣ / ١٣ .

وقسم الدّماميني المبتدأ على قسمين :

١ - مسند إليه

٢- مسند كالوصف في قولنا : أقائم الزيدان ، ويعني بالوصف اسم الفاعل واسم المفعول نحو : ما مضروب العُمران والصفة المشبّهة نحو : أحسنُ أخواك ، والمنسوب جارٍ مجرى الوصف نحو : أقر شيءٌ أبواك .

وذهب جماعة من النحاة إلى منع رفع الوصف (اسم الفاعل ) للضمير المنفصل على أنه فاعل به وأجاز الدّماميني هذا مؤيداً بذلك مذهب البصريين الذين احتجوا بقول الشاعر<sup>(١)</sup> :

(بحر الطويل)

**خِليّ ما وافٍ بعهدي أنتما إذا لم تكونا لي على من أقاطع**

ونقل الدّماميني عن ابن هشام الأنصاري ( ت ٧٦١هـ ) قوله : إنّ هذا البيت وقوله تعالى : ﴿ أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ ﴾<sup>(٢)</sup> ، مما يقطع به على بطلان مذهب المانعين لرفع الوصف المذكور ضميراً منفصلاً على أنه فاعل به وذلك ؛ لأن القول بأن الضمير مبتدأ يؤدي في البيت إلى الإخبار عن الاثنين بالواحد ، ويؤدي في الآية إلى فصل العامل من معموله الأجنبي<sup>(٣)</sup>.

وقد ناقش الدّماميني ابن هشام في قوله المتقدم بقوله : وقد أجيب عن الأول باحتمال أن يكون ( أنتما ) في البيت مبتدأ خبره الجملة الشرطية بعده مع الجواب المحذوف المدلول عليه بقوله ( ما وافٍ بعهدي ) والتقدير: أنتما يا خليلي إذا لم تكونا على من أقطعه فما أحد وافٍ بعهدي أي أن عدم قيامكما معي على من أقطعه سبب لأن لا يكون أحد يفى بعهدي ؛ لأن من سواكما ليس عندي في

(١) شرح شذور الذهب ، ص : ٢٠٧ .

(٢) ﴿ قَالَ أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ لَئِن لَّمْ تَنْتَهَ لِأَرْجُمَنَّكَ وَاهْجُرْنِي مَلِيٍّ ﴾ ، مريم : ٤٦ .

(٣) ينظر : تعليق الفرائد : ١٤ / ٣ ، وينظر : شرح شذور الذهب : ٢٠٩ ، ومغني اللبيب : ٦١٥ / ٢ .



مرتبكما من خلوص المودة وصدق الأخاء فإذا لم تساعداني وتكونا لي على من أقاطعه لم يوف أحد بعهدي لاتسامه بكما وادّعائه أنه أحق بعدم الوفاء .

وأجيب عن الثاني بأننا نمنع تعلق الجار بـ ( راغب ) المذكور في الآية الكريمة ليلزم المحذور ويجعله متعلقاً بمحذوف والتقدير : أراغب أنت ترغب عن آلهي<sup>(١)</sup> .

ومن المسائل المتعلقة بالمبتدأ القول بأن الابتداء يرفع المبتدأ ، والمبتدأ يرفع الخبر وهذا هو مذهب سيبويه الذي قال : فأما الذي يبنى عليه شيء هو هو فإن المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء وذلك قولك : عبدالله منطلق ارتفع ( عبدالله ) ؛ لأنه ذكر ليبنى عليه ( المنطلق ) وارتفع ( المنطلق ) ؛ لأن المبني على المبتدأ بمنزلته<sup>(٢)</sup> .

وهناك آراء أخر عرض لها الدماميني منها :

❖ إنّ المبتدأ والخبر رُفعا جميعاً بالابتداء ، وهو اختيار ابن الحاجب وجماعة من المتأخرين .

❖ إنّ رفع المبتدأ والخبر كان بتجردهما للإسناد وهذا هو مذهب السيرافي وجماعة من البصريين .

❖ إنّ المبتدأ رفع بالابتداء ورفع بهما أي بالابتداء والمبتدأ الخبر وهو قول أبي إسحاق الزجاج ونسب إلى المبرد .

❖ إنّ المبتدأ والخبر ترافعا فكل منهما عامل في الآخر ، وهذا مذهب الكوفيين<sup>(٣)</sup> .

ومن مسائل المبتدأ المهمة أن الوصف ( اسم الفاعل ) الواقع مبتدأ يكون المرفوع الواقع بعده فاعلاً مكتفياً به وذلك بعد النفي بـ ( ما ) و ( إنّ ) ونحوهما كقولنا : ما قائم الزيدان ، و ( إنّ ذاهب العُمران ) أو بعد استفهام بالهمزة وغيرها

(١) ينظر : تعليق الفرائد: ٣ / ١٤ - ١٥

(٢) ينظر : تعليق الفرائد: ٣ / ١٤ - ١٥ .

(٣) المصدر نفسه والصفحة نفسها .

من أدوات الاستفهام مثل : أقائم الزيدان ، و ( هل مُعْتَقٍ عِداك ) و ( متى راجع أخواك ) خلافاً للأخفش والكوفيين الذين جَوَّزوا رفع الوصف الظاهر على أنه فاعل من غير اعتماد على النفي أو الاستفهام ،ولذا جَوَّزوا أن يقال : قائم الزيدان كما يجوز ما قائم الزيدان واحتجَّوا بقول الشاعر<sup>(١)</sup> :

**خَيْرٌ بَنُو لَهَبٍ فَلَا تَكُ مُلْغِيًا      مقالة لهبي إذا الطير مَرَّتِ**

وقول الآخر<sup>(٢)</sup> : (بحر الوافر)

**فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ      إذا الداعي المُتَوَبُّ قال يا لا**

وبيِّن الدِّماميني أنَّ وجه الاستدلال بالبيت الأول أنه لو جعل ( بنو لهب ) مبتدأ مخبراً عنه بقوله ( خير ) لزم عدم المطابقة فتعيَّن كون ( خير ) مبتدأ، و( بنو لهب ) فاعلاً به وأجيب عنه بأنَّ فعلاً يستوي فيه المفرد وغيره كما قال تعالى : ﴿ وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ ﴾<sup>(٣)</sup> ، وقوله تعالى : ﴿ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا ﴾<sup>(٤)</sup> ، وقوله تعالى : ﴿ خَلَّصُوا نَجِيًّا ﴾<sup>(٥)</sup> .

أمَّا وجه الاستدلال بالبيت الثاني فإنه لو جُعِلَ ( خير ) خبراً مقدماً ، و( نحن ) مبتدأ لزم الفصل بين اسم التفضيل و ( مِنْ ) بمبتدأ وهو أجنبي منهما فتعيَّن أن يكون ( خير ) مبتدأ و ( نحن ) فاعلاً به ، وحاصل ما ذكره الدِّماميني أن سببويه

(١) شرح ابن عقيل : ١ / ١٦٩ ، وشرح قطر الندى : ٢٧٠ .

(٢) شرح ابن عقيل : ١ / ١٦٨ ، ومغني اللبيب : ١ / ٢٤١ .

(٣) ﴿ إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾ وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ ﴿ التحريم : ٤ .

(٤) ﴿ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا ﴾ النساء : ٦٩ .

(٥) ﴿ فَلَمَّا اسْتَيْسَـأُوا مِنْهُ خَلَّصُوا نَجِيًّا ﴾ قَالَ كَبِيرُهُمْ أَلَمْ تَعْلَمُوا أَنَّ آبَاكُمْ قَدْ أَخَذَ عَلَيْكُمْ مَوْتَقًا مِنَ اللَّهِ وَمِنْ قَبْلُ مَا فَرَّطْتُمْ فِي يُوسُفَ فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي أَوْ يَحْكُمَ اللَّهُ لِي وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ ﴿

سورة يوسف : ٨٠ .

والأخفش متفقان على جواز ( قائم الزيدان ) ومختلفان في الاستحسان فسيبويه يقول : أنه ليس بحسن ، والأخفش يقول : أنه قول حسن ، وكذا الكوفيون<sup>(١)</sup>.

## الخبر

الخبر في اللغة النبأ ، أو ما أتاك من نبأ عمّن تستخبر عنه ، وأن أعلام اللغة والاصطلاح قالوا : الخبر عرفاً ولغةً ما ينقل من الغير وزاد فيه أهل العربية ما احتمل الصدق والكذب لذاته والمحدثون استعملوه بمعنى الحديث ، أو الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، والخبر ما عن غيره<sup>(٢)</sup> .

والخبر في الاصطلاح النحوي هو المسند الذي تتم به مع المبتدأ فائدة<sup>(٣)</sup>، وقيل : لفظ مجرد من العوامل اللفظية مسند إلى ما تقدمه لفظاً نحو : زيد قائم أو تقديرأ نحو : قائم زيد ، وقيل : هو ما يصح السكوت عليه<sup>(٤)</sup>، وقال المصنف أن الخبر مفرد وجملة ، والمفرد مشتق وغيره ، وكلاهما مغاير للمبتدأ لفظاً متحد به معنى ومتحد به لفظاً دال على الشهرة وعدم التغيّر<sup>(٥)</sup> ، وارتضى الدماميني تعريف الخبر بأنه ما اسند إلى المبتدأ<sup>(٦)</sup> .

ومن المسائل المتعلقة بالخبر التي عُني بها الدماميني مسألة حذف الخبر فقد ذكر أن حذفه على أوجه :

(١) تعليق الفرائد: ٢٣ - ٢٢ / ٣ .

(٢) ينظر : تاج العروس ، للزبيدي ، في ( خبر ) : ٦٧ / ١١ .

(٣) ينظر : شرح قطر الندى : ١٢٤ .

(٤) ينظر : التعريفات : ٥٧ ، والكليات : ٣٤٨ .

(٥) تعليق الفرائد: ٢٣ - ٢٢ / ٣ .

(٦) المصدر نفسه : ٢٤ / ٣ .

١. حذف جائز لقرينة كما في قولك : زيد لمن قال لك : أفي الدار أحد ؟  
والتقدير : زيد فيها .

٢. حذفه بعد ( إذا ) الفجائية كما في : خرجت فإذا السبع مع أنه ورد في  
القرآن الكريم ثبوت الخبر بعد إذا الفجائية في قوله تعالى ﴿ فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ  
تَسْعَى ﴾ (١) .

٣. حذف واجب يكون بعد ( لولا ) الامتناعية كما في : لولا زيد لهلك عمرو  
والسبب في هذا الحذف أن الخبر بعد لولا يجب حذفه دائماً ولذا لَحَنُوا  
المعرّي الشاعر في قوله :

يُذِيبُ الرَّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ فُلُولَا الْعَمْدُ يُمَسِّكُهُ لَسَالَا

وخرّج على أنّ ( يمسكه ) حال من الضمير المستكن في الخبر أي : فلولا

الغمم موجود في حال كونه يمسكه .

ويحذف الخبر وجوباً بعد واو المصاحبة الصريحة كما في : كلُّ رجلٍ وضيعته  
أي : مقرونان والخبر هنا محذوف لدلالة الواو وما بعدها على المصحوبية ،  
والحذف هنا واجب لقيام الواو مقام ( مع ) ، وهذا القول لابن قاسم وقد ردّه  
الدّماميني بقوله : إنّ الخبر ليس ( مع ) وإنما الخبر هو قولنا ( مقرونان ) الذي  
قدّره بعد المعطوف والمعطوف عليه وليس ثمّ شيء سدّ مسدّه (٢)، وترى الباحثة أن  
الحق كما يبدو مع الدّماميني في هذه المسألة .

ومن الصور التي يحذف فيها الخبر وجوباً إذا كان قبل حال إن كان المبتدأ  
أو معموله مصدراً عاملاً في مفسر صاحبها أو مؤولاً بذلك (٣) .

(١) ﴿ فَأَلْقَاهَا فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى ﴾ طه: ٢٠ .

(٢) تعليق الفرائد : ٣ / ٢٨ - ٣٠ .

(٣) تعليق الفرائد : ٣ / ٣٠ .

وقد تناول الدماميني بالشرح والبيان قضية تكثير المبتدأ وأنه يكون نكرة في أحوال وصور منها :

١. إذا كان وصفاً كما في قولهم : ضعيف عاذ بقرملة .
٢. أن يكون المبتدأ موصوفاً باسم ظاهر واستدل الدماميني على هذا بقوله تعالى ﴿ وَاعْبُدْ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ ﴾ (١) .
٣. أن يكون المبتدأ موصوفاً بمقدّر كما في قولهم : السمن منوان بدرهم ، والتقدير : منوان منه بدرهم .
٤. أن يكون المبتدأ عاملاً كما في ( قائم الزيدان ) عند من أجازه ، أو نصياً كما في الحديث ( وأمرٌ بمعروف صدقة ) (٢) ، أو جرراً كما في ( غلام امرأةٍ جاءني ) .
٥. إذا كان المبتدأ معطوفاً نحو ( زيد ورجل عندي ) وكما في قول الشاعر (٣) :

(بحر البسيط)

**عندي اصطبار وشكوى عند قاتلتني فهل بأعجب من هذا امرؤ سمعا**

٦. إذا كان المبتدأ معطوفاً عليه ، وقد مثل له الدماميني بقوله تعالى ﴿ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ ﴾ (٤) ، والتقدير عنده : أمثل . قال : وبعضهم يقول : العطف مسوغ على شريطة أن يكون المعطوف أو المعطوف عليه ممّا

---

(١) ﴿ وَلَا تَتَكْبَرُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَ ۚ وَلَا مَآءٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكَةٍ وَلَا تُعْجِبُكُمْ ۗ وَلَا تَنكَبُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا ۚ وَاعْبُدْ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ وَلَا تُعْجِبُكُمْ ۗ أُولَٰئِكَ يُدْعُونَ إِلَى النَّارِ ۗ وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى الْجَنَّةِ وَالْمَغْفِرَةِ بِإِذْنِهِ ۗ وَبَيِّنُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴾ البقرة: ٢٢١ .

(٢) مسلم : ٢ ، الحديث رقم ١٠٠٦ ، ومسند أحمد : ٥ / ١٦٧ .

(٣) تعليق الفرائد : ٣ / ٥١ ، وينظر في الشاهد المغني : ٢ / ٥٢١ .

(٤) ﴿ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ ۚ فَإِذَا عَزَمَ الْأَمْرُ فَلُوّ صَدَفُوا اللَّهَ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ ﴾ محمد: ٢١ .

يصح الابتداء به كما مثلنا وكثير منهم أطلق العطف وأهمل الشرط كما فعل المصنف<sup>(١)</sup>.

٧. إذا كان مقصوداً به الابهام نحو ( ما أحسن زيداً ) .

٨. أن يكون المبتدأ متلّواً بالاستفهام ، وقد مثل له الدّماميني بالآية الكريمة ﴿ أَلِلَّةَ مَعَ اللَّهِ ﴾<sup>(٢)</sup>.

٩. إذا كان المبتدأ متلّواً بنفي كما في ( ما رجل في الدار ) .

١٠. إذا كان متلّواً بـ ( لولا ) واستشهد الدّماميني على هذا بقول الشاعر<sup>(٣)</sup>:  
(بحر البسيط)

لولا اصطباري لأودي كل ذي مِقَّةٍ لَمَا اسْتَقَلَّتْ مطاياهن للظعن

١١. إذا تالي ( واو الحال ) كما في قول الشاعر<sup>(٤)</sup> : (بحر الطويل)

سرينا ونجمٌ قد أضاء فمُدُّ بدا محياك أخفى ضوءه كلَّ شارِق

والشرط في هذه الحالة هو وقوع واو الحال في أول جملة حالية<sup>(٥)</sup>.

١٢. إذا كان واقعاً بعد فاء الجزاء كما في قولهم : إن ذهب عَيْرٌ فعَيْرٌ في

الرباط<sup>(٦)</sup> ، وقد اعترض الدّماميني على تمثيل النحاة بالقول المتقدم وقال

(١) ينظر : تعليق الفرائد: ٥٢ / ٣ .

(٢) ﴿ أَمَّنْ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَمَنْ يَرْزُقُكُمْ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ۗ أَلَيْلَهُ مَعَ اللَّهِ ۗ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ النمل : ٦٤ .

(٣) تعليق الفرائد : ٥٤ / ٣ ، وشرح ابن عقيل : ١٩٤ / ١

(٤) الشاهد في شرح ابن عقيل : ١٩٤ / ١

(٥) ينظر : تعليق الفرائد : ٥٤ / ٣ .

(٦) العَيْرُ بفتح العين وسكون الياء : الحمار الوحشي والأهلي أيضاً ، ينظر الصحاح ، للجوهري في (

عير) ، والقول من الأمثال . ينظر : مجمع الأمثال ، للميداني : ٥٢٧ / ١ .

أنه لا يخفى أن المعنى : فعيرٌ آخر فالمسوّغ هو الصفة المقدّرة أي : فعير آخر (١) .

١٣. إذا كان المبتدأ بعد ظرف مختص كما في قوله تعالى : ﴿ وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ﴾ (٢) ، واقتراح الدّماميني أن تكون عبارة المصنف على الوجه الآتي : أو تالي ظرف يصلح مجروره للإخبار عنه (٣) .

١٤. إذا كان المبتدأ تالياً للاحق بالظرف المختص والمراد به الجار والمجرور نحو : في الدار رجل .

١٥. أن يكون المبتدأ دعاءً واستشهد الدّماميني لهذا بقوله تعالى ﴿ سَلَامٌ عَلَيَّ إِنْ يَأْسِينِ ﴾ (٤) ، وبقوله تعالى ﴿ وَيَلِّ لِلْمُطَفِّينِ ﴾ (٥) .

١٦. إذا كان المبتدأ جواباً لسؤال سائل كما في قول من يقول لك : مَنْ عندك ؟ فتقول : رجل ، أي : رجل عندي .

وذكر الدّماميني قول المصنف أنه لا يجوز أن يكون التقدير : عندي رجل؛ لأن الجواب للسؤال ضعيفة ، والسؤال تقدم فيه المبتدأ . وقد عقب الدّماميني على قول المصنف المتقدم بقوله : وفيه نظر؛ لأنه جاء في التنزيل ﴿ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ﴾ (٦) ، و﴿ فَسَيَقُولُونَ لِلَّهِ ﴾ (٧) ، وردّ الدّماميني على المصنف بأن الضعف الذي ذكره مرتفع بمعارضة الاحتياج إلى مسوغ الابتداء بالانكسار ثم كيف يقول المصنف ( لا يجوز ) ، ثم يسلم أن التخالف جائز على ضعف (٨) .

(١) تعليق الفرائد : ٥٥ / ٣

(٢) ﴿ هُمْ مَّا يَشَاءُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ﴾ ق : ٣٥

(٣) ينظر : تعليق الفرائد : ٥٥ / ٣ .

(٤) الصافات: ١٣٠ .

(٥) المطففين: ١ .

(٦) المؤمنون: ٨٥ .

(٧) يونس: ٣١ .

(٨) تعليق الفرائد: ٥٥ / ٣ .

وترى الباحثة أن هذه المناقشة من الدماميني للمصنف تدل على سعة اطلاع الرجل على كثير من المصنفات النحوية واللغوية .

ومن المسائل المهمة التي تناولها صاحب الفرائد مسألة جواز دخول الفاء على خبر المبتدأ وامتناع هذا الدخول وقد ذكر المصنف أن هذه الفاء لا تحذف إلا في الضرورة ، أو في النادر ، وأنها تدخل على المبتدأ وجوباً بعد أمّا ، ولم يذكر المصنف شاهداً نثرياً ، أو شعرياً على مجيء هذه الفاء إلا أن الدماميني أورد شاهدين من القرآن الكريم ، وهو قوله تعالى ﴿ أَمَّا السَّؤِيَّةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينٍ ﴾<sup>(١)</sup> ، وأورد الدماميني أيضاً شاهداً شعرياً على حذف هذه الفاء ورد في قول الحارث بن خالد بن العاص بن هشام بن المغيرة وهو :

**أما القتال لا قتال لديكم ولكن دفع الشرّ بالشرّ أحزم**

وأورد الدماميني شاهداً على حذف هذه الفاء في الندور من الكلام وهو الذي ليس بشعر كما في حديث البراء (رض) ، وأمّا رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) لم يفرّ<sup>(٢)</sup> ، وأورد الدماميني احتجاج ابن قاسم بقول النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) : أمّا بعد ما بال رجال<sup>(٣)</sup> ، وردّ الدماميني هذا الاحتجاج بقوله : وهذا سهو ؛ لأن هذا ليس من المبتدأ والخبر في شيء<sup>(٤)</sup> .

ومن المواضع التي تحذف فيها الفاء جوازاً إذا جاءت مقارنة لقول أغنى عنه المقول ، واحتج الدماميني لهذا المعنى بقوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ ﴾<sup>(٥)</sup> ، واعترض الشارح الدماميني على المصنف هنا فقال : إنّ هذا الحذف

(١) الكهف : ٧٩ .

(٢) ينظر : صحيح البخاري ، لمحمد بن إسماعيل البخاري : ٤ / ٢٥ ، ٢٦ .

(٣) المصدر نفسه : ٣ / ٦٣ .

(٤) ينظر : تعليق الفرائد : ٣ / ٥٥ .

(٥) ﴿ يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهُهُ وَتَسْوَدُّ وُجُوهُهُ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ ﴾ آل عمران : ١٠٦ .



قد جعله المصنف من قبيل الضرورة والندور مع أنه جائز في سعة الكلام بكثرة وهو صحيح<sup>(١)</sup>.

وترى الباحثة أنّ الحق هنا مع الدماميني ؛ لأن هذا الحذف قد ورد في كلام عربي فصيح وهو القرآن الكريم فكيف يكون من الحذف النادر؟.

## ثانياً : نواسخ الابتداء

**النسخ في اللغة :** الإزالة ، يقال : نسخت الشمس الظلّ ، وانتسخته : أزالته ونسخت الريح آثار الدار : غيرتها<sup>(٢)</sup>.

**والنسخ اصطلاحاً :** ما يرفع حكم المبتدأ والخبر ، وهو ثلاثة أنواع : ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر ، وهو كان وأخواتها ، وما ينصب المبتدأ ويرفع الخبر ، وهو إنّ وأخواتها ، وما ينصبهما معاً وهو ظنّ وأخواتها<sup>(٣)</sup>.

## كان وأخواتها

أخوات كان كما ذكر المصنف أضحى ، وأصبح ، وأمسى ، وظلّ ، وما زال ، وما انفك ، وما برح ، وما فتى ، وبات ، وصار ، وليس ، وما دام . وقد بين الدماميني أن ( دام ) تعمل عمل النواسخ منفية بـ ( ما ) المصدرية الظرفية ، وقال إنّ هذا احتراز من ( ما ) غير الظرفية ، فلا يجوز في : يعجبني ما دمت صحيحاً . كون صحيح خبراً وإنما هو حال ، أي : يعجبني دوامك في حال كونك صحيحاً ، وبين المصنف أن من الأدوات الناسخة ما تعمل العمل المذكور إذا كانت منفية بثابت النفي المذكور غالباً متصل لفظاً أو تقديراً أو مطلوبة النفي<sup>(٤)</sup>.

(١) تعليق الفرائد : ٥٥/ ٣ .

(٢) الصحاح ، للجوهري ، مادة : ( نسخ ) ، وينظر : التعريفات : ١٣١ .

(٣) شرح قطر الندى : ١٣٣ .

(٤) تعليق الفرائد : ١٥٤ / ٣ .

وفسر الدّماميني أن مراد المصنف بقوله ( منفية بثابت النفي ) أن يكون النفي لفظياً نحو : ما زال زيدٌ أميراً ، أو معنوياً كما في : قلّما يزال عبدالله ذاكرًا لك، ومعنى قول المصنف ( مذكور غالباً ) أراد به أن النفي يكون مذكوراً ، وقد يكون ، وأنه قد يحذف ، وقد استدلّ الدّماميني على هذا الحذف بقوله تعالى ﴿ تَأْتِيهِمْ نَفَسٌ تَذُكَّرُ يُوسُفَ ﴾<sup>(١)</sup> ، وبين أن هذا الحذف قياسي في جواب القسم إن كان مضارعاً وأنه شاذ في القسم إن كان الجواب ماضياً كما في قول الشاعر :

لعمري أبي الدهماء زالت عزيزة<sup>(٢)</sup>.

أي : لزالتي .

وقد ورد الحذف لأداة النفي في الفعل المضارع الذي ليس بجواب كما في الشاهد الآتي<sup>(٣)</sup> :

(بحر الوافر)

وأبرح ما أدام الله قومي بحمد الله منتطقاً مجيداً

أي : لا أبرح مدة دوام قومي صاحبي نطاق وجواد ؛ لأنهم يكفوني ذلك<sup>(٤)</sup> .

وذكر المصنف من النواسخ ( ونى ) و ( رام ) وقال إن هذين الفعلين لا يكاد يعرفهما من النحاة إلا من عني باستقراء الغريب<sup>(٥)</sup>، وذكر أن كل هذه الأفعال الناقصة تدخل على المبتدأ والخبر إن لم يكن الخبر جملة طلبية<sup>(٦)</sup>، وقد نقل الدّماميني عن الرضي الاسترابادي أنه لم يقع أخبار هذه الأفعال جملاً طلبية<sup>(٧)</sup> .

(١) ﴿ قَالُوا تَأْتِيهِمْ نَفَسٌ تَذُكَّرُ يُوسُفَ حَتَّىٰ تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ الْهَالِكِينَ ﴾ يوسف: ٨٥ .

(٢) الشاهد في مغني اللبيب : ٤٣٩ / ٢ .

(٣) شرح ابن عقيل : ٢٢٨ / ١ .

(٤) تعليق الفرائد : ١٥٥ / ٣ .

(٥) المصدر نفسه : ١٥٦ / ٣ .

(٦) المصدر نفسه : ١٥٧ / ٣ .

(٧) المصدر نفسه : ١٦٠ / ٣ ، وشرح الكافية : ٢٩٧ / ٢ .

وبين أن الذي عليه جمهور النحاة أن عمل هذه الأفعال العمل المذكور وتسمية المرفوع بها اسماً، والمنصوب بها خبراً ، وأنه لا يعرف المتأخرون غير اسم ( كان ) وخبرها ، وكذا بقية أخواتها ، والمبرّد يسمّى المرفوع فاعلاً والمنصوب مفعولاً<sup>(١)</sup>.

وقد أشار الشارح الدّماميني إلى اختلاف الكوفيين في رافع الاسم وأن الفراء قال إن الاسم ارتفع بالناسخ كما هو رأي البصريين ، وقال بقية الكوفيين أنه لم يرتفع بالفعل بل كان مرتفعاً به قبل وجود الناسخ وذهب البصريون إلى أن المرفوع مشبه بفاعل الفعل المتعدي لكون هذا الفعل يتوقف فهم معناه على اسمين فاشبهه (ضرب) وانبنى على هذا الخلاف خلاف فيما شبّه به الخبر<sup>(٢)</sup>.

وكان ابن هشام الأنصاري قد أشار إلى الخلاف في أسماء هذه الأفعال وأخبارها بقوله: (( ويسمى الأول من معمولي باب كان اسماً وفاعلاً ، ويسمى الثاني خبراً ومفعولاً ))<sup>(٣)</sup> ، أما سبب تسمية هذه الأفعال نواقص فقد ذكر المصنف أن هذا راجع لعدم اكتفائها بالمرفوع ، ويرى الدّماميني أن ذلك راجع إلى أنه لا يتم بالمرفوع بها كلام بل بالمرفوع مع المنصوب بخلاف الأفعال التامة فإن الكلام يتم بالمرفوع دون المنصوب ، وهذا هو مذهب الجمهور من النحاة<sup>(٤)</sup>.

ومن الأمور المهمة في باب هذه النواسخ أن كل أفعال هذا الباب تتصرف، أي : يستعمل فيها مضارع وأمر واسم فاعل ومصدر إلاّ ( ليس ) و ( دام ) باتفاق النحاة .

قال الشارح الدّماميني : وهذا لا يعرفه بصري وإمّا هو قول الفراء وأكثر المتأخرين ، ووجه بعضهم ذلك بأنها لا تقع إلاّ صلة لـ ( ما ) التوقيتية ، ولا يقع

(١) تعليق الفرائد: ٣ / ١٦٠ ، وينظر : المقتضب : ٤ / ٨٦

(٢) تعليق الفرائد: ٣ / ١٦٨ - ١٦٩ .

(٣) شرح قطر الندى : ١٣٣ .

(٤) تعليق الفرائد : ٣ / ١٧٠ .

بعدها المضارع ، ونقل عن ابن الدهان أنه لا يستعمل في موضع ( دام ) يدوم ؛ لأنه جرى كالمثل عند بني تميم وجوّزه بعضهم محتجاً عليهم بقولهم : أدوم لك ما تدوم لي ، ونقل عن أبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) أن الفراء علل جمود ( دام ) على صيغة الماضي بأن قولك ( أصحبك ما دام زيد صديقك ) في قوة : أصحبك إن دام زيد صديقك وإن كل شرط حذف جوابه التزم مضيه يقال: أنت ظالم إن فعلت ، ولا يجوز إن تفعل ، فكذا ما كان بمعنى الشرط المحذوف الجواب<sup>(١)</sup>.

وقد ردّ أبو حيان على قول الفراء - على ما نقل الدماميني - بقوله إن ( ما ) الظرفية قد توصل بالمضارع فدلّ هذا على عدم اعتبار هذه العلة التي ذكرها الفراء وأنشد أبو حيان محتجاً لرأيه بقول الشاعر ( الحطيئة ) : ( بحر الوافر )

### أطوف ما أطوف ثم آوي إلى بيت قعيدته لكاع

وقد ردّ الدماميني هذا الرد وقال أنه غير متجه ؛ لأنه ليس في كلام الفراء ما يقتضي أن ( ما ) الظرفية لا توصل بمضارع أصلاً بل الذي فيه أنه إذا أمكن نيابتها عن شرط حذف جوابه التزم مضي فعلها ، وهذا البيت لا يمكن فيه ذلك ضرورة أن الشيء لا يكون على نفسه<sup>(٢)</sup>، ولا شك في أنّ ردّ الدماميني جيد وفيه دلالة على أن الرجل فهم كلام الفراء فهماً حسناً .

ومما اختصت به ( كان ) أنها تكون زائدة إذا وقعت بين الجار والمجرور وأورد الشارح الدماميني شاهداً شعرياً وهو قول الشاعر (مجهول)<sup>(٣)</sup>: (بحر الوافر)

### سراة بني أبي بكر تسامى على كان المطهّمة الصّلاب

وبعضهم يقول بين ( على ) ومجرورها<sup>(٤)</sup>.

(١) تعليق الفرائد : ٣ / ١٨٤ .

(٢) المصدر نفسه : ٣ / ١٨٥ .

(٣) الشاهد في شرح ابن الناظم : ٥٧ .

(٤) تعليق الفرائد : ٣ / ٢٢٥ .

ومما اختلفت به ( كان ) جواز حذفها مع اسمها إذا وقعت بعد ( إن ) الشرطية أو ( لو ) الشرطية إن كان اسمها ضمير ما علم من غائب ، أو حاضر ، وقد مثل الدماميني على جواز حذفها بعد ( إن ) الشرطية بقول الشاعر ( الربيع بن زياد العبسي )<sup>(١)</sup>:  
(بحر البسيط)

قد قيل ذلك إن حقاً وإن كذباً فما اعتذارك من قول إذا قيلاً

والتقدير عند الدماميني : إن كان هو أي ذلك المقول ، واحتج بقوله صلى الله عليه وآله وسلم : أطلب العلم ولو بالصين<sup>(٢)</sup> ، والتقدير : لو كان هو أي العلم بالصين . ومثل الدماميني للضمير الحاضر بـ ( لارتحلن إن فارساً أو راجلاً ) أي : إن كنت ومثله أن تقول : لأطلبن العلم لو غنياً أو فقيراً ، أي : لو كنت<sup>(٣)</sup>.

### المشبهات بليس

ذكر المصنف أن الحجازيين ألحقوا بـ ( ليس ) أدوات منها ما النافية في إدخالها ناسخة على المبتدأ فترفعه ويسمى اسمها وعلى الخبر فتنصبه ويسمى خبرها ، وقد عملت العمل المذكور وكان الأصل أن لا تعمل كما هي عند بني تميم على ما نقله سيبويه<sup>(٤)</sup> ، وذهب المصنف إلى أن الذين أهملوها هم غير الحجازيين .

وعقب الدماميني على المصنف بأن هذا مردود بما نقله الكسائي عن أهل تهامة من أعمالها وأن الحجازيين أعملوها لقوة مشابهتها بـ ( ليس ) ؛ لأن معنيها سواء وشرط عمل ( ما ) هذه أن يتأخر الخبر ظرفاً كان أو غيره كما في : ما قائم

(١) الشاهد في شرح ابن عقيل : ٢٥٣ / ١

(٢) الجامع الصغير : ٤٤ / ١ .

(٣) تعليق الفرائد : ٢٢٥ / ٣ ، وينظر : شرح ابن الناظم : ٥٧ .

(٤) ينظر : الكتاب ، لسيبويه : ٢٨ / ١ .

زيد . ويرى الشارح الدماميني أنّ هذا راجع إلى ضعف ( ما ) في العمل وهي لا تتصرف بأن تعمل النصب قبل الرفع<sup>(١)</sup>.

ومن شرط عمل ( ما ) عمل ليس عدم وجود ( إن ) النافية معها ويرى الدماميني أن السبب في هذا أن ( ما ) تشابه ( إن ) النافية لفظاً ، فكأنّ ( ما ) النافية دخلت على نفي ، والنفي إذا دخل على النفي أفاد الإيجاب ، فصارت ( إن ) كـ ( إلا ) الناقضة لنفي ( ما ) في : ما زيد إلا منطلق . قال : ويحتمل أنما منعت ( إن ) العمل لوقوع الفصل بين ( ما ) ومعمولها بغير الظرف<sup>(٢)</sup>.

ومن الحروف المشبهة بـ ( ليس ) إن النافية فإنها تعمل عملها قليلاً كما قال المصنف ، وذهب الدماميني في شرح هذا إلى أن هذا رأي أكثر الكوفيين وذهب إليه ابن السراج ، وأبو علي الفارسي ، وابن جني ومنعه أكثر البصريين واختلف النقل عن سيوييه والمبرد ، وقد اختار المصنف القول بالإجازة أي بعمل ( إن ) عمل ليس لمشاركة ( إن ) لـ ( ما ) في المعنى الذي عملت بسببه وهو مشابهة ليس ولثبوت السماع بأعمالها ، فقد ثبت أنها لغة أهل العالية ( عالية نجد ) قالوا : إنّ ذلك نافعك ولا ضارك بالنصب ، وإنّ أحدٌ خيراً من أحدٍ إلا بالعافية<sup>(٣)</sup>.

ومن الملحقات بـ ( ما ) في العمل ( لا ) كثيراً كما قال المصنف ، ويرى الدماميني أن الأمر ليس كما قال المصنف من أنها تعمل كثيراً ؛ لأنه لا يحفظ ذلك في نثر أصلاً ، ولا في نظم سوى قول الشاعر ( غير معروف )<sup>(٤)</sup> : ( بحر الطويل )

تَعَزَّ فِلا شَيْءٍ عَلَى الأَرْضِ باقياً      ولا وَزَرَ مَمَّا قَضَى اللهُ واقياً

وقول الآخر ( مجهول )<sup>(٥)</sup> : ( بحر الطويل )

(١) تعليق الفرائد : ٢٤١ / ٣ .

(٢) المصدر نفسه : ٢٤١ / ٣ .

(٣) المصدر نفسه : ٢٥٣ / ٣ ، وينظر : شرح ابن الناظم : ٥٨ - ٥٩ .

(٤) الشاهد في شرح ابن الناظم : ٦٠ .

(٥) مغني اللبيب : ٢٦٤ / ١ .

## نصرتك إذ لا صاحب غير خاذلٍ فبوتت حصناً بالكماة حصيناً

قال الدماميني : والمصنف أنشد أبياتاً أخر لكنها محتملة للتأويل ، ثم ذكر ثلاثة أقوال للنحاة في عمل ( لا ) عمل ليس هي :

الأول : الجواز وهو مذهب سيبويه .

الثاني : المنع وإليه ذهب الأخفش والمبرد .

الثالث : أنها عاملة في الاسم وهما جميعاً في موضع الابتداء ولا تعمل في الخبر أصلاً حكاه ابن ولاد عن الزجاج .

قال الدماميني : وسماع نصب الخبر يبطله كما يبطل مذهب القائلين بالمنع مطلقاً والنزاع إنما هو في دعوى الكثرة كما تقدم<sup>(١)</sup> .

### أفعال المقاربة

أفعال المقاربة هي : كاد وكرب وأوشك - لدنوّ الخبر - وعسى واخلولق وحرى - لترجّي الخبر وطفّق وعلّق وأنشأ وأخذ وجعل وهبّ وهلهل - للشروع في الخبر - ويكون خبرها مضارعاً<sup>(٢)</sup> .

وقد ذكرها المصنف في أول كلامه عن هذه الأفعال إلا أنّ الدماميني بيّن أنّ هذه الأفعال ليس كلها للمقاربة ؛ لأنّ منها ما هو للشروع ومنها ما هو للترجّي ولكن لما كان فيها ما هو للمقاربة أطلق ذلك على الكل من باب تسمية المجموع باسم بعض أفراده<sup>(٣)</sup> .

(١) تعليق الفرائد: ٢٤١ / ٣ .

(٢) شرح شذور الذهب : ٢١٥ .

(٣) تعليق الفرائد : ٢٨١ / ٣ .

وقد ذكر المصنف ( طَبِق ) وقام كما في : قام زيد يفعل وذكر من هذه الأفعال ( أولى ) قال الدّماميني : وهي أغربها<sup>(١)</sup>.

وذهب الدّماميني إلى أنّ (علق) غريبة ومن شواهد استعمالها قول الشاعر<sup>(٢)</sup>:  
(بحر الوافر)

أراكَ علقَتَ تظلمَ مَنْ أَجَرْنَا وظلمُ الجارِ إِذلالُ المُجيرِ

وهذه الأفعال يأتي خبرها فعلاً مضارعاً مجرداً من (أن) مع هلهل وما قبلها، وهي أفعال الشروع التسعة ، فالأفعال التي تجرد من ( أن ) عن خبرها عشرة أفعال<sup>(٣)</sup>.

وقد بينّ الدّماميني أن اقتران الخبر بـ ( أن ) مع عسى وأوشك أعرف من تجريده منها وأورد شاهداً شعرياً على عدم اقتران خبر ( عسى ) بـ ( أن ) هو قول هدبة بن خشرم<sup>(٤)</sup>:  
(بحر الوافر)

عسى الكرب الذي أمسيّت فيه يكونُ وراء فرجٍ قريب

ومن الشواهد على عدم اقتران خبر ( أوشك ) بـ ( أن ) قول أمية بن أبي الصلت<sup>(٥)</sup>:

يوشك مَنْ فرَّ من منيته في بعض غرّاته يوافقها

قال الدّماميني : ((وجمهور البصريين على أنّ تجريد خبر ( عسى ) من أنّ ضرورة وظاهر كلام سيبويه خلافه))<sup>(٦)</sup>.

(١) المصدر نفسه : ٢٨٢ / ٣ .

(٢) شرح شذور الذهب : ٢٨٢ .

(٣) تعليق الفرائد : ٢٨٨ / ٣ .

(٤) البيت في مغني اللبيب : ١ / ١٦٤ ، وشرح ابن الناظم : ٦١ .

(٥) شرح ابن الناظم : ٦٢ .

(٦) تعليق الفرائد : ٢٨٨ / ٣ .



## أفعال القلوب :

من النواسخ ما ينصب المبتدأ والخبر معاً وهو أفعال القلوب ، وهو ظنٌ وحسب وزعم ووجد وخال ودرى ورأى<sup>(١)</sup>، وتسمى هذه الأفعال قلبية ؛ لأن معانيها قائمة بالقلب<sup>(٢)</sup>.

وقد تناول المصنف أفعال القلوب في كلامه على الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر فتتصبها مفعولين وهي أربعة أقسام فإنها قد تفيد ظناً فقط ، أو تيقناً فقط ، أو كليهما ، أو تتضمن تحويلاً ، والأول من هذه الأقسام الأربعة هو ما يفيد الظن فقط وهي :

حجا يحجو أي ظنَّ يظنّ ومثل له الدماميني بقول الشاعر<sup>(٣)</sup>:

قد كنت أحجو أبا عمرو أختةً حتى أمت بنا يوماً ملّمت

وذكر المصنف من هذه الأفعال ( عدّ ) ويبيّن الدماميني أن هذا الفعل من أفعال هذا القسم على ما ذهب إليه الكوفيون وهو اختيار المصنّف ، ومن شواهد قول الشاعر<sup>(٤)</sup>:

فلا تعدد المولى شريكك في الغنى ولكنما المولى شريكك في العدم

ومن هذه الأفعال ( جعل ) وهي الاعتقادية على ما بيّنه الدماميني مستنداً على مجيئها في قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاتًا ﴾<sup>(٥)</sup>، أي

(١) شرح شذور الذهب : ١٧٣

(٢) شرح ابن الناظم على الألفية : ٧٧ .

(٣) الشاهد في شرح شذور الذهب : ٣٦٩ ، شرح ابن الناظم على الألفية : ٧٧.

(٤) شرح ابن الناظم على الألفية : ٧٧ .

(٥) ﴿ وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاتًا ﴾ أَشْهَدُوا خَلْقَهُمْ سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ ﴿

الزخرف : ١٩ .

اعتقدوا فيهم الأنوثة وشرط جعل هذه ألا تكون مفيدة معنى التصيير ، ولا معنى الإيجاد الوارد في قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ﴾<sup>(١)</sup>، وألا تكون مفيدة للإيجاب كما في قولك : جعلت للعامل كذا ، ولا مفيدة للترتيب كقولك : جعلت بعض متاعي فوق بعض وقد عبّر عن هذا المعنى بالإلقاء أي : ألقيت بعض متاعي<sup>(٢)</sup>.

أما الأفعال التي ذكرها المصنف مما يدخل في أفعال القلوب فهي :

( حجا )، و ( عدّ )، و ( زعم )، و ( جعل )، و ( هبّ )، و ( علم )، و ( وجد )، و ( ألقى )، و ( درى )، و ( تعلّم ) بمعنى إعلم ، وقد بيّن الدماميني المعاني اللغوية المرادة في هذه الأفعال دون غيرها<sup>(٣)</sup>.

## إنّ وأخواتها

وأخواتها هي : لكنّ وكان وليت ولعلّ<sup>(٤)</sup>، وهي معدودة من النواسخ تنصب الاسم وترفع الخبر ومعنى إنّ التوكيد ولكنّ معناها الاستدراك وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه وكانّ للتشبيه وليت للتمني وهو طلب ما لا طمع فيه ، أو ما فيه عسر ، ولعلّ للترجّي وهو طلب المحبوب المستقرب حصوله ، أو للاشفاق وهو توقّع المكروه ، وللتعليل نصّ على ذلك الأخفش<sup>(٥)</sup>، وقد ذكر المصنف أن لهذه الأحرف شبهاً بـ ( كان ) الناقصة من جهة لزومها المبتدأ والخبر<sup>(٦)</sup>.

(١) لَحْمُدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ﴿﴾ الأنعام : ١.

(٢) تعليق الفرائد : ٤ / ١٤٢

(٣) المصدر نفسه : ٤ / ١٤٠ - ١٤٦ .

(٤) ينظر : شذر الذهب : ٢٨ .

(٥) ينظر : شرح قطر : ١٥٢ - ١٥٣

(٦) تعليق الفرائد : ٤

ومن الاختلافات النحوية في هذه الحروف ما ذكره المصنّف من أنّ لعلّ قد ترد للاستفهام ، وأفاد الدّماميني في شرح هذا المعنى أن هذا عند بعض الكوفيين وأن المصنّف تبعهم في هذا الرأي محتجاً بقوله تعالى : ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى ﴾ (١) ، وقول النبي (ﷺ) لبعض الأنصار وقد خرج إليه مستعجلاً : ( لعننا أعجلناك ) (٢) ، والآية عند غير الكوفيين محمولة على التّرجي والحديث محمول على الإشفاق (٣) .

وفي عمل هذه الأدوات وأحكام هذه الأدوات خلاف طويل بين النحاة ومن المسائل المهمة المتعلقة بعمل ( إنّ ) حذف خبرها على ما ذكره المصنّف من أنه إذا علم الخبر فيها جاز حذفه مطلقاً ، وقد وضّح الدّماميني أن هذا الحذف للقياس على حذف الخبر في غير هذا الباب وللسماع وأنه ورد في التنزيل ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ ﴾ (٤) ، وورد قوله تعالى ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ (٥) ، وإن هذا الحرف ورد في الشعر أيضاً في قول الشاعر ( الحطيئة ) والبيت ليس في ديوانه (٦) :

سَلُوا أَنْ حَيًّا مِنْ قَرِيشٍ تَفَضَّلُوا      عَلَى النَّاسِ أَوْ أَنَّ الْأَكَارِمَ نَهَشَلَا

وقول الآخر ( مجهول ) (٧) :

إِذَا قِيلَ سِيرُوا إِنْ لَيْلَى لَعَلَّهَا      جَرَى دُونَ لَيْلَى مَائِلُ الْقَرْنِ أَعْضَبُ

(١) ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى ﴾ عبس : ٣ .

(٢) صحيح مسلم : ١ : ٣٤٥ .

(٣) تعليق الفرائد : ١٧ / ٤ .

(٤) ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ ﴾ فصلت : ٤١ .

(٥) ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِئُ وَمَنْ يَرِدْ فِيهِ بِالْحَادِ بِظُلْمٍ نُذِقْهُ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ ﴾ الحج : ٢٥ .

(٦) البيت في أمالي الشجري : ١ / ٣٢٢ .

(٧) مغني اللبيب : ٢ / ٧٠٢ .

قال الدماميني : إنّ الخبر في ذلك محذوف للعلم به والتقدير في الآيتين الكريمتين لهم عذاب شديد والخبر المحذوف في البيت الأول : تفضلوا والخبر المحذوف في البيت الثاني هو خبر لعلّ وتقديره : قريبة<sup>(١)</sup> .

وقد احتج الشارح الدماميني على حذف الخبر بالقرآن الكريم والشعر من أجل توضيح ما أراده المصنّف .

ومن الأمور التي أوضحها الدماميني أن كسر إنّ المحكية التي مثل لها المصنّف بقوله تعالى ﴿ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ ﴾<sup>(٢)</sup>، يخرج منه إنّ الواقعة بعد القول لا بقصد الحكاية كما في : أخصّك بالقول أنك فاضل ، أي : لأنك فاضل ويخرج منه إنّ الواقعة بعد القول الذي يراد به الظن<sup>(٣)</sup> .

وترى الباحثة أن هذا مما لا شك فيه توضيح جيد في هذا الحكم النحوي .

### لا النافية للجنس

وهي التي تعمل عمل ( إنّ ) إذا أريد بها نفي الجنس على سبيل التنصيص وتسمّى تبرئة ، وإنما يظهر نصبها إذا كان اسمها مضافاً أو شبهه ، وإلا فيركب معها نحو ( لا إله إلا الله ) ، وإذا تكرّر جاز التركيب والرفع نحو قوله تعالى: ﴿ فَلَا رَفْتَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ ﴾<sup>(٤)</sup>، وقوله تعالى ﴿ لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خُلَّةَ ﴾<sup>(٥)</sup> .

(١) ينظر : تعليق الفرائد : ٤ / ١٧ .

(٢) ﴿ وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شِيَابِئِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ ﴾ البقرة : ١٤

(٣) تعليق الفرائد : ٤ / ١٧ .

(٤) ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ ۚ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفْتٌ وَلَا فُسُوقٌ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ۗ وَمَا تَفَعَّلُوا

مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ ۗ وَتَرَوُودُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَىٰ ۗ وَاتَّقُوا يَٰ أُولِيَ الْأَلْبَابِ ﴾ البقرة : ١٩٧

(٥) ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خُلَّةَ وَلَا شَفَاعَةً ۗ

وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ البقرة : ٢٥٤ .

وقد نص المصنّف على شروط عملها فقال : ( إذا لم تكرر وقصد خلوص العموم باسم نكرة يليها غير معمول لغيرها عملت عمل إنّ إلا أنّ الاسم إذا لم يكن مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف ركّب مع ( لا ) على ما كان ينصب به<sup>(١)</sup> .

ووضح الشارح الدماميني شروط عملها بـ :

- ١ . عدم تكرارها فاذا كررت فلا يجب اعمالها بل يكون عملها جائزا .
- ٢ . ان يقصد به خلوص العموم اي نفي الجنس على سبيل التخصيص واذا لم يكن ذلك مقصودا فان عملها يكون عمل ليس أو انها تلغى فيليها في هذه الحالة المبتدأ والخبر وتحيل عند ذلك نفي الجنس ونفي الوحدة .
- ٣ . ان يكون اسمها نكرة لأنها لا تعمل في المعرفة .
- ٤ . ان يليها الاسم ولو فصل بينهما فاصل لم تعمل عمل إنّ كما في قوله تعالى ﴿ لا فِيهَا عَوْلٌ ﴾<sup>(٢)</sup> .
- ٥ . ان يكون الاسم المنصوب بها غير معمول لغيرها احترازا من قوله تعالى : ﴿ لا مَرْحَبًا بِهِمْ ﴾<sup>(٣)</sup> ، لان مرحبا في الآية الكريمة منصوب بفعل مقدر<sup>(٤)</sup> .  
ومن مسائل (لا) ما ذكره المصنف من انه اذا علم خبرها كثر حذفه عند الحجازيين ولم يلفظ به حينئذ عند التميميين<sup>(٥)</sup> .

وقد افاد الدماميني ان المراد ان يعلم خبرها بقريئة لفظية او حالية وقد مثل له الدماميني بالأثر المنقول ( لا سيف الا ذو الفقار ولا فتى الا علي)<sup>(٦)</sup> ، ونقل الدماميني عن ابن الحاجب انه ليس (ذو) و (علي) هنا خبرين لانهما مستثنيان من

(١) تعليق الفرائد : ٩٣ / ٤

(٢) ﴿ لا فِيهَا عَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ ﴾ الصافات : ٧ .

(٣) ﴿ هَذَا فَوْجٌ مُّقْتَحِمٌ مَّعَكُمْ لَا مَرْحَبًا بِهِمْ إِنَّهُمْ صَالُوا النَّارِ ﴾ : ٥٩ .

(٤) تعليق الفرائد : ٩٤ / ٤ .

(٥) المصدر نفسه : ٩٤ / ٤ ، وينظر شرح شذور الذهب : ٢٢٢ .

(٦) جاء في هامش تحقيق الفرائد للدماميني : ٩٨ / ٤ ، قوله (هذا اثر واه روي في مناقب علي

(رضي الله عنه) على انه نادى به ملك يوم بدر ، المقاصد الحسنة : ٧٢٤ - ٧٢٥ .

المذكور والمستثنى كذلك لا يكون خبراً عن المستثنى منه لأنه لم يذكر إلا ليبين ما قصد بالمستثنى منه<sup>(١)</sup>.

وقد بين الدماميني في كلامه على (لا) اقتران (لا) بهمزة الاستفهام سواء تجردت للاستفهام عن النفي المحض كما في قول قيس بن الملوح<sup>(٢)</sup>:

ألا اصطبار لسلمي أم لها جلدٌ إذا ألقى الذي لاقاه أمثالي

أو كانت الهمزة للإنكار التوبيخي كما في قول حسان بن ثابت أو غيره<sup>(٣)</sup>:

ألا طعان ألا فرسان عادية ألا تجشؤكم حول التناير

قال المصنف : ولـ (لا) مقرونة بهمزة الاستفهام في غير تمنٍ وعرض ما لها مجردة<sup>(٤)</sup>، وقد وجه الدماميني انتقاداً للمصنف من وجهين:

الأول : إن ذكره العرض هنا لا معنى له والا فيلزم ذكر (ألا) الاستفهامية والتخصيصية. الثاني: إن (ألا) التي للتمني كلمة واحدة بمنزلة (ليت) ولا يصح أن يقال : أنها همزة الاستفهام ولا وان الاستفهام مثله في قوله تعالى ﴿ فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ ﴾<sup>(٥)</sup> ؛ لأنه لو قيل: ليت لنا شفعاء صح ولو قيل: ليت (لا) لم يصح<sup>(٦)</sup>.

(١) تعليق الفرائد: ٩٤ / ٤ .

(٢) شرح ابن الناظم على الألفية : ٧٥ .

(٣) الشاهد في شرح ابن الناظم على الألفية: ٧٥ .

(٤) تعليق الفرائد : ٤ / ١٢٦ - ١٢٧ .

(٥) ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلَهُ يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلْ غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ قَدْ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ وَضَلَّ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ ﴾ الاعراف : ٥٣ .

(٦) ينظر : تعليق الفرائد : ٤ / ١٢٨ .

## المبحث الثالث

### الفاعل

الفاعل عن النحاة اسم او ما في تأويله اسند اليه فعل او ما في تأويله مقدم اصلي المحل والصيغة فالاسم نحو : تبارك الله والمؤول به نحو قوله تعالى ﴿أولم يكفهم أنا انزلنا﴾<sup>(١)</sup>، والمؤول بالفعل نحو قوله تعالى ﴿مختلف الوانه﴾<sup>(٢)</sup>، ونحو (وجهه) في: اتى زيد منيراً وجهه ومقدم رافع لتوهم دخول نحو (زيد قام) و (اصلي المحل) مخرج لنحو (قائم زيد) فإن المسند وهو (قائم) اصله التأخير لأنه خبر وذكر الصيغة مخرج لنحو(ضرب زيد) بضم اوله وكسر ثانيه فإنها مفرعة عن صيغة ضرب بفتحها<sup>(٣)</sup>.

وقيل ان الفاعل كل اسم اسند اليه فعل أو فعل او اسم وكل فعل يطلب مفعولين فانه يكون الاول منها فاعلاً في المعنى فمثل: قام زيد فاعل في اللفظ والمعنى ومثل مات زيد فاعل في اللفظ دون المعنى ﴿وكفى بالله شهيداً﴾<sup>(٤)</sup> فاعل في المعنى دون اللفظ<sup>(٥)</sup>.

أما الفاعل عند المصنف (ابن مالك) فهو المسند اليه فعل أو مضمن معناه تام مقدم غير مصوغ للمفعول وهو مرفوع بالمسند حقيقة إن خلا من (من) و(الباء) الزائدتين وحكما إن جر بأحدهما أو بإضافة المسند وليس رافعة الاسناد وخلافا

(١) ﴿أولم يكفهم أنا أنزلنا عليك الكتاب ينثلي عليهم إن في ذلك لرحمة وذكرى لقوم يؤمنون﴾ العنكبوت: ٥١ .

(٢) ﴿ثم كلي من كل الثمرات فاسألني سبيل ربك ذللاً يخرج من بطونها شراباً مختلفاً ألوانه فيه شفاء للناس إن في ذلك لآية لِّقومٍ ينفكرون﴾ النحل : ٦٩ .

(٣) ينظر : اوضح المسالك الى الفية ابن مالك: ٣٣٥/١ .

(٤) ﴿ما أصابك من حسنة فمن الله وما أصابك من سيئة فمن نفسك وأرسلناك للناس رسولا وكفى بالله شهيداً﴾ النساء : ٧٩ .

(٥) الكليات للكفوي : ٥٧٠ .

لخلف وان قدم ولم يل ما يطلب الفعل فهو مبتدأ وإن وليه ففاعل فعل مضمر يفسره الظاهر<sup>(١)</sup>.

وجاء في شرح الدماميني أن المسند اليه قد يكون ظاهراً نحو (قام زيد) وقد يكون ضميراً نحو (الزيدان قاما) وقد يكون صريحاً وقد يكون مؤولاً كما في قول الشاعر<sup>(٢)</sup>:

(بحر الوافر)

يسر المرء ما ذهب الليالي وكان ذهابهن له ذهاباً

قال: ثم التأويل لا بد ان يكون بحرف سابق او بغيره كما في باب التسوية في قوله تعالى ﴿ان الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم لم تنذرهم﴾<sup>(٣)</sup> ، اي : انذارك وعدمه اذا جعلت (سواء) خبر إن وما بعده فاعلاً به وهو مذهب البصريين<sup>(٤)</sup>.

وذهب جماعة الى جواز وقوع الفاعل جملة مطلقاً كما في:

(يعجبني يقوم زيد) ، و (ظهر لي اقام زيد)

وعند الفراء وجماعة ان هذا الجواز مشروط بكون المسند الى الجملة قلبياً وباقترانها بمعلق نحو : (ظهر لي اقام زيد)<sup>(٥)</sup>.

وقد نقل الشارح الدماميني اعتراض ابن هشام الانصاري على القول المتقدم لأن اداة التعليق تكون مانعة اشبه من ان تكون مجرورة وكيف يعلق الفعل عما هو كالجزء منه؟ وقد ابدى الدماميني هنا رأيه ذاهباً الى ان المسألة صحيحة ولكن مع الاستفهام خاصة دون سائر المعلقات وعلى ان الاسناد الى مضاف محذوف الى الجملة لان المعنى:

(ظهر لي جواب اقام زيد)

(١) تعليق الفرائد : ٢١٧/٤ .

(٢) البيت من شواهد ابن هشام الانصاري في قطر الندى : ٤١ .

(٣) ((إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ)) البقرة : ٢

(٤) تعليق الفرائد : ٢١٧/٤ ، وينظر: مغني اللبيب : ٤٤٩/٢

(٥) المصدر نفسه : ٢١٧/٤



اي: جواب قول القائل ذلك وهذا لا بد فيه من تقدير دافعا للتناقض اذ ظهور الشيء مناف للاستفهام المقتضي للجهل به (١).

وترى الباحثة ان هذا الاستدراك على ابن هشام في محله وهو استدراك جيد. وقد تقدم ان المصنف قال في باب الفاعل: هو المسند اليه فعل او مضمن معناه تام مقدم غير مصوغ للمفعول (٢)، وبين الدماميني ان المضمن معنى الفعل هو: اسم الفاعل وامثلة المبالغة والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل واخرج بذلك نحو:

(خَزَّ ثَوْبُكَ) ، و (ذَهَبُ خَاتَمِكَ)

فإن المسند فيه ليس فعلا ولا مضمنا معنى الفعل .

اما المراد بـ (التام) فغير الناقص نحو (كان) ذلك ان المرفوع بها ليس فاعلا وتسمية سيبويه له بذلك من باب التوسع (٣)، والمراد بالمقدم واحتراز به من نحو:

(زيد قام) ، أو (زيد قائم)

فإن زيدا في المثالين اسند اليه فعل او مضمن معناه ولكن المسند غير مقدم عليه فلا يكون فاعلا (٤).

وقال ابن هشام الانصاري (ت ٧٦١ هـ) في الفاعل: هو ما قدم الفعل أو شبهه عليه او اسند اليه على جهة قيامه به او وقوعه منه وان قوله (اسند اليه) مخرج لنحو (زيداً) في قولنا:

(ضربت زيدا) ، و (انا ضارب زيدا)

فانه يصدق عليه فيهما انه قدم عليه فعل أو شبهه ولكنهما لم يسندا اليه (٥). ومن الامور المهمة التي تعرض لها المصنف في مبحث الفاعل مسألة تأنيث الفعل

(١) تعليق الفرائد: ٢١٨/ ٤

(٢) المصدر نفسه : ٢١٧-٢١٨.

(٣) ينظر الكتاب: ٢١/١.

(٤) تعليق الفرائد: ٢١٨/٤.

(٥) شروح شذوذ الذهب : ١٨٧.

مع الفاعل اذا اسند الى مؤنث حقيقي كما في قولنا: (قامت هند)، أو مؤنث مجازي كما في: (طلعت الشمس)

أو الى مؤنث بمؤنث كما في قول بعضهم: (أنته كتابي فاحتقرها ) على تأويل الكتاب بالصحيفة .

قال الدماميني: وهذا قليل والأعرف في مثله التذكير<sup>(١)</sup>.

وتلحق هذه الناء بالفعل اذا اسند الى لفظ مخبر عنه بمؤنث كما في قوله تعالى ﴿ ثم لم تكن فتنتهم الا ان قالوا ﴾<sup>(٢)</sup>، وقد نقل الدماميني عن الزمخشري أنه قال ان تأنيث الفعل انما كان لان الخبر مؤنث فسرى التأنيث الى المخبر عنه مثل: من كان امك؟

ونقل الدماميني ايضا قول ابي حيان انما انت اسم (كان) على (من) لا لتأنيث الخبر كما ذكر<sup>(٣)</sup>.

وناقش الدماميني اعتراض ابي حيان رادا عليه بان اعتراضه غير متجه لأنه انما كان معنى (من) التأنيث للأخبار عنها بمؤنث وهو (امك) فتأنيث الخبر سبب لتأنيث (من) وتأنيث (من) سبب لتأنيث الضمير فتأنيث الخبر ليس السبب قيل: وتأنيث الفعل في هذا القسم وهو ما اسند الى مخبر عنه بمؤنث مذهب كوفي ولا يجيزه البصريون الا في الضرورة<sup>(٤)</sup>.

ومن الامور التي تناولها الشارح الدماميني في مبحث الفاعل قضية اكثر المصنف (ابن مالك) من الاستدلال بالاحاديث النبوية الشريفة على اثبات الاحكام النحوية وقد انتقد ابو حيان المصنف في هذا وقال ان احتجاج المصنف بالاحاديث غير صحيح لاحتمال ان تكون رواية الحديث قد تمت بالمعنى وليس من المعلوم قطعاً ان اللفظ لفظ النبي (ﷺ) ومما قاله الدماميني انه ذكر ذلك لبعض شيوخه

(١) تعليق الفرائد: ٢٢٣/٤ .

(٢) ﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا وَاللَّهِ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴾ الانعام : ٢٣

(٣) ينظر: البحر المحيط ٩٥/٤ .

(٤) تعليق الفرائد: ٢٢٤/٤ ، وينظر شرح ابن عقيل ٧٨/٢ .

فصوب رأي ابن مالك فيما فعله بناء على ان اليقين ليس مصوباً في هذا الباب وانما المطلوب غلبه الظن الذي هو مثنى الاحكام الشرعية وان احتمال تبديل لفظ الحديث احتمال ضعيف ثم ان الخلاف في جواز النقل بالمعنى انما هو فيما لم يدون في الكتب أما المدون في بطون الكتب فلا يجوز تبديل الفاظه من غير خلاف في ذلك بين اهل العلم<sup>(١)</sup>.

ومما ذكره الشارح ايضاً في هذا الشأن ان تدوين الاحاديث والايخبار بل وكثير من المرويات قد وقع في الصدر الاول قبل فساد اللغة العربية حين كان كلام اولئك المبدلين على فرض تبديلهم يسوغ وكانت غايتهم يومئذ تبديل لفظ يصح الاحتجاج به فلا فرق بين الجميع في صحته الاستدلال ثم دون ذلك المبدل على تقدير التبديل ومنع من تغييره ونقله بالمعنى كما قال بعضهم فبقي حجة في بابه صحيحة ولا يضر توهم ذلك الاحتمال السابق في شيء من استدلالهم المتأخر<sup>(٢)</sup>.

ومن المسائل المتعلقة بمبحث الفاعل التي ذكرها المصنف انه يجوز اضمار فعل الفاعل المشعر به ما قبله<sup>(٣)</sup>، واورد الدماميني شاهداً على هذا وهو الشاعر (حسان بن ثابت)<sup>(٤)</sup>:

(بحر الوافر)

كَأَنَّ سَبِينَةَ مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ      يَكُونُ مَزَاجِهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ

فيمن رواه بنصب (عسلاً) ورفع (ماء) فان التقدير - حينئذ - وخالطها ماء وذلك مفهوم من قوله (مزاجها) ومثل المصنف للمسألة وتبعه الشاعر حون بقراءة شعبة ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْأَصَالِ﴾<sup>(٥)</sup> ، بفتح الباء اي: يسبحه رجال واحتج بقول الشاعر (نهئل بن حري بن خمرة بن جابر النهثلي الدارمي التميمي)<sup>(٦)</sup>: (بحر الطويل)

(١) تعليق الفرائد: ٢٤٢/٤.

(٢) تعليق الفرائد ٢٤٣/٤ وينظر موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث: ٢٢.

(٣) المصدر نفسه: ٢٤٣/٤.

(٤) ديوان حسان بن ثابت: ١٧. علماً أن البيت في الديوان:

كَأَنَّ حَبِينَةَ مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ      يَكُونُ مَزَاجِهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ

(٥) ﴿فِي بُيُوتٍ أُذُنُ اللَّهِ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذَكَّرَ فِيهَا اسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْأَصَالِ﴾ النور: ٣٦.

(٦) ينظر اوضح المسالك: ٣٤٢/١ ، وشرح ابن الناظم: ٨٦.

## لُبُّبِكَ يَزِيدُ ضَارِعَ لَخُصُومِهِ وَمَخْتَبِطُ مَا تَطِيحُ الطَّوَائِحُ

وقد ذكر ابن هشام الانصاري ان الفاعل يصح حذف فعله ان اجيب به نفي كقولك: بلى زيد لمن قال: ما قام زيد اي: بلى قام زيد ومنه قول الشاعر (مجهول):

تجلدتُ حتى قيل لم يعر قلبه من الوجد شيء قلت: بل اعظم الوجد

أواستفهام محقق نحو: نعم زيد جواباً لمن قال: هل جاءك احد ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ط فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾<sup>(١)</sup>، او استفهام مقدر كقراءة الشامي وابي بكر (يسبح له فيها بالغدو والاصال) وقال ابن هشام: وهو قياسي وفاقاً للجرحي وابن جني ولا يجوز في نحو: (يوعظ في المسجد رجل) لاحتماله المفعولية بخلاف .

(يوعظ في المسجد رجال زيد)<sup>(٢)</sup>.

ومعنى قول الشاعر الدارمي المتقدم انه لما قال: لُبُّبِكَ يَزِيدُ قِيلَ لَهُ: من يبكيه؟ فقال : ضارع على معنى يبكيه ضارع ويضمّر فعل الفاعل وجوبا اذا خسر بما بعد الفاعل من فعل مسند الى ضميره او ملابسه كما في قوله تعالى ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾<sup>(٣)</sup>، وهلا زيد قام ابوه والتقدير في الآية: وان استجارك احد من المشركين استجارك<sup>(٤)</sup>.

وقد اعترض الدماميني على بيت الدارمي وقال ان فيه نظرا لان ذلك داخل تحت قوله فيما يأتي او استفهام فان النحاة قسموا الاستفهام الى محقق ومقدر وهذا من قبيل المقدر<sup>(٥)</sup> ، وذهب المصنف الى ان الحكم بالابتداء على المجاب به نفي او استفهام غير ممتنع لان مشاكلة الجواب للسؤال في اللفظ غير لازمة بل قد يكتفى

(١) ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ط فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾ الزخرف: ٨٧ .

(٢) اوضح المسالك: ٣٤٤/١ ، وتعليق الفرائد: ٢٤٦/٤ .

(٣) ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ۗ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ﴾ التوبة: ٦ .

(٤) ينظر: شرح ابن الناظم: ٨٧ .

(٥) ينظر: تعليق الفرائد: ٢٤٥/٤ .

فيه بالمعنى واستدل بقراءة من قرأ ﴿سَيَقُولُونَ اللَّهُ﴾<sup>(١)</sup> ، جوابا لقوله تعالى: ﴿مَنْ رَبُّ السَّمَاوَاتِ﴾<sup>(٢)</sup>، وقوله تعالى: ﴿مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ﴾<sup>(٣)</sup>، فان كانت جملة الاستفهام مؤخرا فيها الفعل محق الجواب من جهة القياس ان يؤخر فيه الفعل لتتشاكل الجملتان لولا ان الاستعمال بخلافه فلا يجيء فيه مكملا الا والفعل مقدم على الاسم كما في قوله تعالى: ﴿وَلَيْن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾<sup>(٤)</sup> ، فينبغي اذا اقتصر في الجواب على الاسم ان يقدر الفعل مقدما لان المكمل اصل والمتخصر فرع<sup>(٥)</sup>.

وقد ناقش الدماميني قول المصنف المتقدم ان الجواب لا يجيء مكملا الا وهو فعليته وقال ان هذا منقوض بقوله تعالى ﴿قُلْ مَنْ يَنْجِيكُمْ مِنْ ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾<sup>(٦)</sup>، وقوله تعالى: ﴿قُلْ اللَّهُ يَنْجِيكُمْ مِنْهَا﴾<sup>(٧)</sup> ، وعلل الدماميني العدول في الآية الكريمة المتقدمة على الجملة الفعلية التي هي مطابقة لجملة السؤال في المعنى بان قصد الاختصاص هنا اقتضى تقديم المسند اليه<sup>(٨)</sup>.

وترى الباحثة ان هذه المناقشة فيها استدراك جيد على المصنف في هذه المسألة النحوية.

(١) ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ فَأَنَّى تُسْحَرُونَ﴾ المؤمنون : ٨٩ .

(٢) ﴿قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ، الَّذِي هُوَ أَكْبَرُ الْمَخْلُوقَاتِ وَأَعْلَاهَا﴾ المؤمنون : ٨٦:

(٣) ﴿قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ، الَّذِي هُوَ أَكْبَرُ الْمَخْلُوقَاتِ وَأَعْلَاهَا﴾ المؤمنون : ٨٦:

(٤) ﴿وَلَيْن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾ الزخرف : ٩ .

(٥) ينظر : تعليق الفرائد : ٤ / ٢٤٧ .

(٦) ﴿قُلْ مَنْ يَنْجِيكُمْ مِنْ ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ تَدْعُونَهُ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً لَأَن نُّجِّبَنَّ مِنْهُ لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾ الانعام : ٦٣ .

(٧) الانعام ٦٤ وتام الآية: ﴿ومن كل كرب ثم انتم تشركون﴾.

(٨) ينظر : تعليق الفرائد : ٤ / ٢٤٨.

## نائب الفاعل

نائب الفاعل عند النحاة ما حذف فاعله واقيم هو مقامه وغير عامله الى طريقة ، او يفعل ، او مفعول وهو المفعول به كما في قوله تعالى : ﴿وقضى الامر﴾<sup>(١)</sup> ، وان فقد المفعول به فالمصدر نحو قوله تعالى : ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةً وَاحِدَةً﴾<sup>(٢)</sup> ، او الظرف نحو: (صيم رمضان) و(جُليَسَ امامك) ، او المجرور كما في قوله تعالى : ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾<sup>(٣)</sup> ، هذا ما ذكره ابن هشام الانصاري<sup>(٤)</sup> ، وقال في موضع اخر في تعريف النائب عن الفاعل : يحذف الفاعل فينوب عنه في احكامه كلها مفعول به فان لم يوجد فما اختص وتصرف من ظروف او مجرور او مصدر ويضم اول الفعل مطلقا ويشاركة الثاني نحو: تُعَلِّمُ والثالث نحو : أُنْطَلِقُ ويفتح ما قبل الاخر في المضارع ويكسر في الماضي ولك في نحو: قال وباع الكسر مخلصا و مُشَمَّأَ ضمًّا والضم مخلصاً<sup>(٥)</sup> ، ومن المعلوم ان حذف الفاعل امر جائز في النحو ولهذا الحذف اسباب منها الجهل بالفاعل وقد يكون الحذف لغرض لفظي او لغرض معنوي:

قال ابن هشام الانصاري: يجوز حذف الفاعل اما للجهل به او لفظي او معنوي فالأول كقولك (سرق المتاع) و روي عن رسول الله ( ﷺ ) اذا لم يعلم السارق والراوي والثاني كقولهم: من طابت سيرته حمدت سيرته فانه لو قيل: حَمَدَ الناس سيرته اختلفت السجعة والثالث كقوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قِيلَ لَكُمْ

(١) البقرة: ٢١٠ وهود : ٤٤ .

(٢) ((فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةً وَاحِدَةً))

(٣) ((صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ)) الفاتحة : ٧ .

(٤) شذور الذهب : ١٨٨ .

(٥) شروح قطر الندى : ١٨٧ ، وينظر شرح ابن الناظم : ٩٠ .

تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ فَأَفْسَحُوا يَفْسَحِ اللَّهُ لَكُمْ وَإِذَا قِيلَ انشُرُوا فَانشُرُوا ﴿١﴾ ، وكقول  
(الشنفرى):

وان مدت الايدي الى الزاد لم اكن بأعجلهم اذ اجشع القوم اعجل

فحذف الفاعل في ذلك كله لأنه لم يتعلق غرض بذكره<sup>(٢)</sup>.

وقد ذهب المصنف (ابن مالك) الى انه قد يترك الفاعل لغرض لفظي او

لغرض معنوي فينوب عنه جاريا مجراه في كل ما له:

مفعول به ، او جار او مجرور ، او مصدر لغير مجرد التوكيد ملفوظ به او

مدلول عليه بغير العامل ، او ظرف زمني او مكاني مختص بوصف او بغيره<sup>(٣)</sup>.

وقد بين الدماميني ان باب النائب عن الفاعل يسمى عند بعض من النحاة

(باب المفعول الذي لم يسم فاعله) وذكر ان حذف الفاعل لغرض لفظي يكون

للإيجاز كما في قوله تعالى ﴿ وَمَنْ عَاقَبْ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِ ﴾<sup>(٤)</sup>، وقد يكون لتصح

الوزن كما في قول لبيد<sup>(٥)</sup>:  
(بحر الطويل)

وما المال والاهلون الا وديعة ولا بد يوما ان ترد الودائع.

فان الشاعر هنا لو قال ان يرد المودعون لا نكسر الوزن وقد يكون حذف الفاعل

في الشعر لتناسب القوافي ذلك انه لو بني الفعل في البيت المتقدم للمعلوم لكانت

قافيته منصوبة مع ان القوافي في القصيدة مرفوعة وقد يكون حذف الفاعل من اجل

تناسب الاسجاع كما في : ((المحمد لله الذي توالى الاؤه وعرفت نعمائه)).

(١) ((يَأْيِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ فَأَفْسَحُوا يَفْسَحِ اللَّهُ لَكُمْ وَإِذَا قِيلَ انشُرُوا

فَانشُرُوا يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ ۗ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ)) المجادلة : ١١ .

(٢) ينظر: شرح قطر الندى : ١٨٨ ، ووضح المسالك ٢٧١/١-٢٧٢.

(٣) ينظر: تعليق الفرائد ٢٥١/٤-٢٥٦.

(٤) ((ذَلِكَ وَمَنْ عَاقَبْ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِ ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ لَيُنصَرْنَهُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٌ)) الحج :

٦٠ .

(٥) ديوان لبيد : ٥٦ .

اما حذف الفاعل لغرض معنوي فقد اوضح الدماميني ان الحذف لغرض معنوي يكون للعلم بالفاعل كما في قوله تعالى ﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾ (١).

ومما قاله الدماميني أن قول المصنف أن الفاعل قد يحذف للجهل به كما في (ضرب زيد) إذا لم يعرف من ضربه اعترض عليه ابن هشام قائلا ان فيه نظرا لان الجهل بالفاعل انما يقتضي ان لا يصرح باسم الفاعل لا ان يحذف كيف وكل فعل يجوز لك ان تسنده الى اسم الفاعل المشتق من مصدره كما قال الله تعالى : ﴿سَأَلَ سَائِلٌ﴾ (٢).

و سام سائم وهذا لا يجوزك في وقت ما (٣) ،

وترى الباحثة ان قول ابن هشام نفسه يحتاج الى مناقشة لان ابن هشام صرح في اكثر من موضع ان الفاعل قد يحذف للجهل به (٤).

ومن الاغراض المعنوية التي ذكرها المصنف في باب حذف الفاعل ان لا يتعلق مراد المتكلم بتعيينه كما في قوله تعالى : ﴿وَإِذَا حُيِّتُمْ بِتَحِيَّةٍ﴾ (٥).

ومن الاغراض الداعية الى حذف الفاعل تعظيم الفاعل بصون اسمه عن مقارنة اسم المفعول كما في قول النبي الاكرم محمد (ﷺ): ﴿من ابتلى بهذه القادورات﴾ (٦) ، ومن هذه الاغراض تعظيم المفعول به بصون اسمه عن مقارنة اسم الفاعل كما في (طعن عمر) (٧) ، ومن هذه الاغراض الستر على الفاعل خوفا منه او خوفا عليه .

(١) ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾ النساء : ٢٨ .

(٢) ﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾ المجادلة : ١ .

(٣) تعليق الفرائد: ٢٥٢/٤ .

(٤) اوضح المسالك ٣٧١/١ ، وشرح قطر الندى / ١٨٧ .

(٥) ﴿وَإِذَا حُيِّتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ حَسِيبًا﴾ النساء : ٨٦ .

(٦) الحديث في مسند احمد : ٤٣/٣ .

(٧) ومن المعلوم ان طاعنه هو ابن لؤلؤة الفارسي.



قال الدماميني الشارح: وهذه الاغراض من وظيفة علم المعاني لا من وظيفة علم النحو<sup>(١)</sup>.

ومن المسائل التي ذكرها المصنف في باب النائب عن الفاعل قوله:  
(وربما رفع مفعول به ونصب فاعل لا من اللبس)<sup>(٢)</sup>، وقد مثل الدماميني لهذه المسألة النحوية بـ: (كسر الزجاج الحجر) ، و (خرق الثوب المسمار).

قال : وهذه هي المسألة المعروفة بالقلب وقد حكى النحاة فيها اقوالا:

أحدها: ان ذلك يجوز عند امن اللبس في الضرورة والسعة.

الثاني : انه لا يجوز الا في الضرورة.

الثالث: انه لا يحوز الا للضرورة وتضمن الكلام معنى يصح معه القلب.

الرابع : انه لا يجوز في القرآن الكريم ويجوز غيره.

قال : واما البيانيون فقد ذكروا ان هذا القلب ان تضمن اعتبارا لطيفا قبل والا فلا<sup>(٣)</sup>.

وقد ذكر ابن عقيل انه يجب تقديم الفاعل على المفعول به اذا ضيق التباس احدهما بالآخر كما اذا خفي الاعراب ولم توجد قرينة تبين الفاعل من المفعول كما في قولنا: ضرب موسى عيسى فيجب هنا كون (موسى) فاعلا و (عيسى) مفعولا وهذا مذهب الجمهور فاذا وجدت قرينة تبين الفاعل من المفعول جاز تقديم المفعول وتأخيره فنقول : اكل موسى الكمثري واكل الكمثري موسى<sup>(٤)</sup>.

ويظهر ان (كسر الزجاج الحجر) و (خترق الثوب المسمار) قائمتان على اساس ان اللبس مأمون لان الفاعل واضح وهو الحجر والمسمار ولذا اجاز النحويون هذا القلب والله اعلم .

(١) تعليق الفرائد : ٢٥٤/٤ .

(٢) المصدر نفسه : ٢٦٨/٤ .

(٣) المصدر نفسه : ٢٦٩/٤ .

(٤) شرح ابن عقيل : ٨٢/٢ .

## الاشتغال

الاشتغال عند النحاة هو ان يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل عامل في ضميره او وصف ويكون ذلك الفعل بحيث لو فرغ من ذلك المعمول وسلط على الاسم الاول لنصبه كما في :

زيداً ضربته

فلو حذف الهاء وسلطت (ضربت) على زيد لقلت: زيداً ضربت ويكون (زيداً) مفعولاً مقديماً ومثاله ايضاً قولنا : زيداً مررتُ به

فإن الضمير وإن كان مجروراً بالباء الا انه في موضع نصب بالفعل.

ومثال ما اشتغل فيه الفعل باسم عامل في الضمير قولنا : زيداً ضربت اخاه ويجوز في الاسم المتقدم الرفع على الابتداء، ويجوز النصب بفعل محذوف وجوباً يفسره الفعل المذكور<sup>(١)</sup>.

وقال المصنف (ابن مالك) في تعريفه الاشتغال أن يشتغل العامل عن الاسم السابق بضميره أو بملابسه اذا انتصب لفظاً او تقديرأ ضمير اسم سابق مفتر لما بعده أو ملابس ضميره<sup>(٢)</sup>.

وبين الدماميني أن العامل هنا قد يكون فعلاً كما في:

زيداً ضربته وقد يكون ما يعمل عمل الفعل نحو: زيداً انت ضاربه واوضح ان الملابس التي ذكرها المصنف إما بدون واسطة نحو : زيد ضربت غلامه أو بواسطة نحو: زيد ضربت رجلاً تحبه ومثل الدماميني لقول المصنف (اذا انتصب فعلاً) ب: زيداً ضربته ومثل للمنتصب تقديرأ ب : زيد مررت به وخرج بهذا ما اذا كان الضمير لاسم متأخر نحو: ضربته زيداً فانه لا يكون من هذا الباب بل إن نصب (زيد) يكون على البديل من الهاء وان رفع فهو مبتدأ خبره ما قبله. وقد شرط المصنف في باب الاشتغال ما يأتي:

(١) ينظر: شذوذ الذهب : ٤٣٠، وقطر الندى : ١٩٣.

(٢) تعليق الفرائد : ٤ / ٢٧٥.

- ١- ان يكون الاسم السابق مفتقرا لما بعده من الكلام.
  - ٢- أن يكون العامل ملابسا ضمير الاسم المفتقر لما بعده.
  - ٣- ان هذه الملابس تكون بجائز العمل فيما قبله.
  - ٤- أن يكون ضمير الاسم المفتقر لما بعده غير صلة ولا مشبه بالصلة.
  - ٥- ان لا يكون شرطا مفصولا بأداته.
  - ٦- ان لا يكون تاليا لاستثناء او تالي حرف ناسخ او تالي (كم) الخبرية أو تالي حرف تحضيض أو عرض أو حرف تمن بـ (ألا)<sup>(١)</sup>.
- وتصدى الدماميني لهذه الشروط مُبيناً ان قول المصنف (أو ملابسه) عطف على المضاف من قوله (بضميره) اي: اشتغال العامل بضمير الاسم السابق او بملابس ذلك الضمير ثم الملابس إما بدون واسطة او بواسطة كما تقدم<sup>(٢)</sup>.
- وكان المصنف قد ذكر ان عامل الاسم المشغول عنه العامل الظاهر قد يفسر عاملا فيما قبله ان كان من سببه وكان المشغول مسندا الى غير ضميريهما مع ان المصنف لم يمثل بأمثلة ولذا قال الدماميني ان هذه الحالة تكون في مثل:
- أزيد اخوه تضربه بالتاء المثناة وهو من امثلة سيبويه فزيد مبتدأ اول واخوه مبتدأ ثانٍ وتضربه خبر المبتدأ الثاني والجملة خبر المبتدأ الاول ويجوز نصب (الاخ) على الاشتغال بلا خلاف فتقول:
- أزيدُ اخاه تضربه
- وقد اختلف في جواز نصب زيد فقد اجازه سيبويه والاخفش ومن وافقهما فتقول بناء على هذا : أزيداً اخاه تضربه
- ويفسر هذا العامل المقدر العامل في (اخاه) عاملاً في زيد قبله والتقدير:
- اتهين زيدا تضرب اخاه تضربه<sup>(٣)</sup>.

(١) تعليق الفرائد : ٤ / ٢٧٥.

(٢) ينظر : المصدر نفسه ٤ / ٢٧٦.

(٣) المصدر : ٤ / ٣٠٥ ، وينظر: شرح ابن الناظم / ٩٣.

## النتائج

١. أنّ المنهج الذي اتبعه الدّماميني في شرح كتاب التسهيل هو نفس المنهج الذي اتبعه ابن مالك في ترتيب شرحه للتسهيل .
٢. الاستدلال بالأراء الفقهية وردّه على الفقهاء في بعض الموضوعات النحوية واللّغوية.
٣. كان يمزج الأصل بالشرح أي أنه كان يمزج كلامه بكلام المصنف ، وللتفريق بينهما كان يضع المتن بين هلالين، أو يميز الأصل بكتابته بمداد مغاير لمداد الشرح.
٤. اتضحت شخصيته المميزة من خلال عرضه ومناقشة لآراء النحاة ، ولم يكتفِ بمجرد النقل بل كان يستحسن ، أو يسكت ، أو يعترض ويناقش ويدلي برأيه فظهرت شخصيته واضحة.
٥. اعتمد في أكثر نقوله وآرائه على شرح التسهيل لابن مالك وشرح المرادي .
٦. إنه كان أحياناً يستشهد بنص الآية القرآنية من دون أن يحذف منه شيئاً وأحياناً أخرى يذكر موطن الشاهد فقط.
٧. إنّه الدّماميني كان يقف من القراءات موقفاً معتدلاً ، فنجده يأتي بها للاستشهاد على القواعد النحوية أو لدعم أدلته ، وكان حريصاً على نسبتها إلى قرائها .
٨. كان من العلماء الذين أكثروا الاستشهاد بالأحاديث النبوية الشريفة ومن الذين جوزوا الاحتجاج به، إلا أنه لم يكن يأخذ بالحديث على إطلاقه بدليل ما ورد في المكاتبه التي جرت بينه وبين شيخه سراج الدين البلقيني(ت ٨٠٥هـ) والتي تبين أن الاستشهاد بالحديث النبوي.
٩. عنده إنّما هو للاعتضاد لا لإتيان قاعدة نحوية، فالاستشهاد بالحديث يجب أن يكون على ما موجود من كلام العرب .

١٠. يأتي الشاهد الشعري من المرتبة الثانية بعد القرآن الكريم من حيث نسبة الاستشهاد به عند الدماميني فان دل هذا على شيء فإنما يدل على اعتداده بالشاهد الشعري كدليل من الأدلة المسموعة التي يعول عليها في التقعيد النحوي .

١١. إن الدماميني أعتدّ بالسماع أصلاً من الأصول اللغوية والنحوية فقد استشهد بالقرآن الكريم والقراءات والأحاديث النبوية الشريفة وكلام العرب (المنظومة والمنثورة) .

١٢. الدماميني كغيره من النحاة اعتدّ بالقياس وأكثر منه في إثبات قواعده النحوية ، ويعول عليه في تقعيد القواعد النحوية كاعتداده بالسماع.

١٣. موقف الدماميني من الإجماع أنه اعتدّ به واستدل به على القضايا النحوية وجاء عنده بعد السماع والقياس ، ولكنه لم يستدل به كثيراً ربما يعود السبب إلى أن معظم القضايا المطروحة في الكتاب مجمع عليها.

١٤. موقف الدماميني من الاستصحاب أنه قد أعتدّ به ولكنه كان مقلداً في اعتداده به مقارنة مع غيره في موضوع الأدلة النحوية الأخرى كالسماع والقياس وربما يعود السبب في ذلك إلى أن هذا الأصل قد عُذّ من أضعف الأدلة النحوية ، التي لا يجوز التمسك بها إن اوجد دليلاً آخر أقوى .

١٥. اعتنى بالتعليل كثيراً ولم يخرج عما سارّ عليه النحاة السابقون في تعليلاتهم إذ أنه يوليه جل عنايته فجاء شرحه مليئاً بالتعليل ، فلا نكاد نقف على حكم نحوي ، أو مسألة نحوية أو صرفية عرض لها من دون أن يعللها ويكشف أسرارها ، ومما يشهد على اعتداده بالعلّة أنه يصرّح بها أحياناً في مواضع مختلفة في كتابه تعليق الفرائد يقول : (والعلّة) ، وأحياناً أخرى يكتفي بلفظة (لأن) على أنّ ذلك علّة .

١٦. من المصطلحات الصوتية التي أشار إليها الدماميني مخرجي الهمزة والذال ، فضلاً عن الاختلاس ، و الإدغام ، والإشباع .

١٧. ومن اللهجات أشار إلى ( الطمطمانية).

١٨. ومن مباحثه الصرفية حديثه عن الأفعال الماضية والمضارعة والأمر ،  
ومن أمثلة ذلك عنده قوله تعالى : ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ .

١٩. ومن الجموع التي وردت عند الدماميني جموع التصحيح والتكسير .

٢٠. للدماميني إشارات إلى الترادف، والمشارك اللفظي، والتضاد ، والأضداد .

٢١. ردّ الدماميني على بطلان قائل من قال إنما الكلام يطلق على ثلاث  
فصاعداً فلا يتحقق الكلام إلا عند تحقق الكلم، بأن الكلام شيء تضمن ، كائناً  
من الكلم ، أي في حال كونه بعضاً للكلم ، فيصدق على الاثنين قطعاً؛  
لأن (من ) هنا في كلام المصنف (والكلام ما تضمن من الكلم ) ليست تبينة  
وإنما تبعيضية .

٢٢. يرى الدماميني أن الإعراب هو أصل في الاسماء والبناء أصل في  
الأفعال

٢٣. ذهب الدماميني إلى أن (أي) تؤنث موافقا لما جاء به الفراء .

٢٤. ان مناقشة الدماميني للمصنف تدل على سعة اطلاعه على كثير من  
المصنفات النحوية واللغوية منها ، عندما ذكر الدماميني قول المصنف أنه لا  
يجوز أن يكون التقدير : عندي رجل ؛ لأن الجواب للسؤال ضعيفة ، والسؤال  
تقدم فيه المبتدأ . وقد عقب الدماميني على قول المصنف المتقدم بقوله : وفيه  
نظر؛ لأنه جاء في التنزيل ﴿ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ﴾ ، و ﴿ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ ﴾ ، وردّ  
الدماميني على المصنف بأن الضعف الذي ذكره مرتفع بمعارضة الاحتياج  
إلى مسوغ الابتداء بالنكرة ثم كيف يقول المصنف (لا يجوز ) ، ثم يسلم أن  
التخالف جائز على ضعف.

٢٥. ومن المواضع التي تحذف فيها الفاء جوازاً إذا جاءت مقارنة لقول أغنى  
عنه المقول ، واحتج الدماميني لهذا المعنى بقوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ  
وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ ﴾ ، على المصنف هنا فقال : إنّ هذا الحذف قد جعله  
المصنف من قبيل الضرورة والندور مع أنه جائز في سعة الكلام بكثرة وهو  
صحيح .

٢٦. من شرط عمل ( ما ) عمل ليس عدم وجود ( إن ) النافية معها ويرى أن السبب في هذا أن ( ما ) تشابه ( إن ) النافية لفظاً ، فكأنَّ ( ما ) النافية دخلت على نفي ، والنفي إذا دخل على النفي أفاد الإيجاب ، فصارت ( إن ) كـ ( إلا ) الناقضة لنفي ( ما ) في : ما زيد إلا منطلق . قال : ويحتمل أنما منعت ( إن ) العمل لوقوع الفصل بين ( ما ) ومعمولها بغير الظرف .

## &&.....المصادر والمراجع.....&&

### القران الكريم .

#### (الف)

١. إبراز المعاني من حَرز الأمانى في القراءات السبع للإمام الشاطبي (ت: ٥٩٠ هـ) ، الإمام عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المعروف بأبي شامه الدمشقي(ت: ٦٦٥ هـ) ، تحقيق : إبراهيم عَطوة عرض ، دار الكتب العلمية (د-ت) .
٢. إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر َ، أحمد بن محمد البنا الدميّاطي (ت: ١١١٧ هـ) ، تحقيق : الدكتور شعبان محمد إسماعيل ، علم الكتب- بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
٣. ارتشاف الضرب من لسان العرب ، أبي حيان الأندلسي ( ت: ٧٤٥ هـ) تحقيق : د. رجب عثمان محمد والدكتور رمضان عبد التواب، الناشر مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩١ م ، مطبعة المدني .
٤. ارتقاء السيّادة في علم أصول النحو ، للشيخ يحيى بن محمد أبي زكريا الشاوي المغربي الجزائري (ت: ١٠٩٦ هـ - ١٦٨٥ م) ، تحقيق : الدكتور عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي ، دار الأنبار للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ، العراق - الرمادي ، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م .
٥. الأزهر في ألف عام، الدكتور محمد عبد المنعم خفاجي، عالم الكتب - بيروت، الطبعة الثانية ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
٦. أسباب حدوث الحروف ، الرئيس أبي علي الحسين بن سينا، تحقيق : طه عبد الرؤوف سَعْد ، مكتبة الكليات الأزهر ، (د - ت) .
٧. الاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة على إثبات القواعد النحوية بين بدر الدين الدماميني المتوفى سنة (٨٢٧ هـ) ، و سِرَاج الدِّين البُلُقِينِي المتوفى



- سنة (٨٠٥ هـ)، دراسة و تحقيق الدكتور : رياض بن حسن الخوام \_  
 الأستاذ المشارك بكلية اللغة العربية جامعة أم القرى\_ مكة المكرمة، عالم  
 الكتب بيروت- لبنان، الطبعة الأولى ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .
٨. أسرار العربية ، الأمام أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد  
 الأنباري (٥٧٧ هـ) ، تحقيق : محمد بهجت البيطار ، مطبوعات المجمع  
 العلمي العربي بدمشق.
٩. الأصوات اللغوية ، دكتور إبراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠٧م.
١٠. أصول التفكير النحوي ، علي أبو المكارم ، دار غريب ، القاهرة ، الطبعة  
 الأولى ، ٢٠٠٦ م.
١١. أصول النحو العربي ، محمود أحمد نخله ، ناشر دار العلوم العربية ،  
 بيروت- لبنان الطبعة الأولى ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
١٢. الأعلام ، خير الدين الزركلي (ت: ١٣٩٦ هـ) ، الطبعة الخامسة عشرة ،  
 بيروت ، ٢٠٠٢م.
١٣. الأعراب في جدل الإعراب و لمع الأدلة في أصول النحو ، أبي البركات عبد  
 الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري (ت: ٥٧٧ هـ) ، تحقيق : سعيد  
 الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ، ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م .
١٤. الاقتراح في علم أصول النحو ، لجلال الدين السيوطي (ت: ٩١١ هـ) ، قرأه  
 وعلق عليه الدكتور محمود سليمان ياقوت ، دار المعرفة الجامعية ، ١٤٢٦  
 هـ - ٢٠٠٦ م .
١٥. الاقتناع في القراءات السبع، لأبي جعفر أحمد بن علي ابن الباذش (ت: ٥٤٠ هـ)  
 ، تحقيق عبد المجيد قطامش ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣ هـ ، دار الفكر بدمشق.
١٦. امرؤ القيس (ت: ٥٦٥ م ) طبعة وحققه الأستاذ مصطفى عبد الشافي ، دار  
 الكتب بيروت- لبنان ، الطبعة الخامس ، ٢٠٠٤ م - ١٤٢٥ هـ .
١٧. الأنصاف في سائل الخلاف بين النحويين : البصريين ، والكوفيين ، تأليف :  
 الشيخ الإمام كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد أبي سعيد

الأنباري النحويّ (ت: ٥٧٧ هـ) ، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف ،  
تأليف : محمد محي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ، الطبعة الرابعة  
١٣٨٠ هـ - ١٩٦١ م.

١٨. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (ت: ٧٦١ هـ) ، تأليف الإمام أبي محمد  
عبد الله بن جمال الدين بن يوسف ابن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري  
المصري ، ومعه كتاب عُدَّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك تأليف: محمد  
محي الدين عبد الحميد ، صيدا - بيروت .

١٩. الإيضاح في شرح المفصل ، أبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن  
الحاجب النحوي (ت : ٦٤٦ هـ) ، تحقيق : الدكتور موسى بناي العليبي ،  
مطبعة العاني - بغداد (د - ت) .

٢٠. الإيضاح في علل النحو ، لأبي القاسم الزجاجي (ت: ٣٣٧ هـ) ، تحقيق :  
الدكتور مازن المبارك ، دار النفائس ، الطبعة الثالثة ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩  
م ، بيروت.

### (باء)

٢١. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ، القاضي العلامة شيخ الإسلام  
محمد بن علي الشوكاني (ت: ١٢٥٠ هـ) ، دار الكتاب الإسلامي ، القاهرة  
، د.ت .

٢٢. البرهان في علوم القرآن ، للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي  
(ت: ٧٩٤ هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، مكتبة دار التراث .

٢٣. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، الحافظ جلال الدين  
السيوطي (ت: ٩١١ هـ) ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ،  
بيروت ، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.

## ( تاء )

٢٤. التّبيان في إعراب القرآن ، أبي البقاء عبدالله بن الحسين العُكبري(ت:٦١٦هـ) ، تحقيق : علي محمد البجاوي .
٢٥. تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، تأليف الشيخ محمد بدر الدين بن ابي بكر بن عمر الدّماميني (ت: ٨٢٧ هـ) ، تحقيق : الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدّي، بساط - بيروت ، الطبعة الاولى ، ١٩٨٣ م.
٢٦. تفسير البحر المحيط، ابو حيان الاندلسي( ت : ٧٤٥هـ) ، تحقيق الشيخ عادل احمد عبد الموجود ، والشيخ علي محمد معوض ، الطبعة الاولى، ٢٠٠١ م ، دار الكتب العلمية - بيروت.
٢٧. تفسير البغوي " معالم التنزيل" للإمام مُحي السُنّةِ أبي مُحمد الحسين بن مَسْعُود البغوي (ت:٥١٦ هـ ) ، تحقيق : محمد عبد النمر، عثمان جمعة ضميريّة ، سليمان مسلم الحرش، الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م ، دار طيبة-الرياض.
٢٨. تهذيب اللغة ، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت:٣٧٠ هـ ) ، تحقيق : عبد السلام هارون ، محمد علي النجار (د - ت) ، دار المصرية .
٢٩. التوطئة لأبي علي الشلوبي (ت : ٦٤٥ هـ) ، تحقيق : الدكتور يوسف أحمد المطوع ، مطابع سجل العرب ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٤٠١ هـ .

## ( ثاء )

٣٠. ثمار الصناعة " في علم العربية" ، أبي عبد الله الحسين بن موسى بن هبة الله الدينوري الشهير بـ(الجليس النحوي) ، (ت: في حدود ٣٩٠ هـ ) ، تحقيق : د. حنا جميل حدّاد ، المملكة الأردنية الهاشمية - عمان ، ١٩٩٤ ، الطبعة الأولى الناشر ، وزارة الثقافة .

## ( جيم )

٣١. الجُمعُ لأحكام القرآن، لأبي عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي ( ت: ٦٧١هـ ) ، القاهرة ، مطبعة دار الكتب المصرية ، ١٣٥٧هـ - ١٩٣٨م ، الطبعة الثانية ، ١٣٥٣هـ \_ ١٩٣٥ م .
٣٢. الجمل ، الزجاجي ( ت : ٣٣٧ هـ ) ، اعتنى بتصحيحه و شرح ابياته الشيخ ابن أبي شنب ، الأستاذ بكلية الأدب بالجزائر ، سنة ١٩٢٦ ، بمطبعة جول كربونل بالجزائر.
٣٣. الجملة الفعلية ، الدكتور علي أبو المكارم ، مؤسسة المختار للنشر و التوزيع - القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م .
٣٤. جمهرة انساب العرب ، لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي(ت ٤٥٦ هـ) ، تحقيق : عبد السلام هارون ، دار المعارف - القاهرة ، الطبعة الخامسة.
٣٥. الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي( ت : ٧٤٩ هـ)، تحقيق : الدكتور فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية - بيروت لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م .

## ( خاء )

٣٦. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، عبدالقادر بن عمر البغدادي(١٠٣٠هـ-١٠٩٣ هـ) ، تحقيق : عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، الطبعة الرابعة ، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.

## ( دال )

٣٧. دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عضيمة(ت: ١٩٨٤ م)، دار الحديث القاهرة ، حقوق الطبع محفوظة للناشر.

٣٨. دراسات في العربية وتاريخها لفضيلة الأستاذ الأكبر : محمد الخضر حُسين  
الناشر المكتب الإسلامي ، مكتبة دار الفتح - دمشق ، الطبعة الثانية ، ١٣٨٠ هـ - ١٩٦٠ م.
٣٩. الدراسات اللّهجية والصوتية عند ابن جني ، الدكتور حسام النعيمي ، دار  
الطليعة للطباعة والنشر - بيروت ، ١٩٨٠ م .
٤٠. الدّماميني حياته و آثاره و منهجه في كتاب الفرائد على تسهيل الفوائد ، د.  
محمد عبد الرحمن بن محمد المفدّي ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م
٤١. ديوان الأدب ( أول معجم عربي مرتب بحسب الأبنية ) ، أبي إبراهيم  
إسحاق بن إبراهيم الفارابي (ت : ٣٥٠ هـ ) ، تحقيق : أحمد مختار عمر ،  
مراجعة : دكتور إبراهيم انيس اهداءات ٢٠٠٣ م .
٤٢. ديوان الأعشى الكبير(ميمون بن قيس) مقدمة الطبعة الأوربية لديوان  
الأعشى لرودلف جاير، شرح و تعليق : الدكتور محمد حسين استاذ الأدب  
العربي المساعد بجامعة فاروق ، الناشر : مكتبة الآداب بالجماميزت.
٤٣. ديوان جرير (ت : ١١٤ هـ) ، بيروت ، ١٩٨٦ م .
٤٤. ديوان حسان بن ثابت ، شرحه و كتب هوامشه و قدم له الأستاذ عبد أمهنا ،  
دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، الطبعة الثانية ، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.
٤٥. ديوان حُميد بن ثور الهلالي ، تحقيق : عبد العزيز الميمني ، توفي على  
الأرجح في أيام عثمان بن عفان ، الدار القومية للطباعة و النشر القاهرة ،  
١٣٨٤ هـ - ١٩٦٥ م.
٤٦. ديوان زهير بن أبي سلمى( ت : ١٣ ق.م - ٦٠٩ م ) ، شرحه وقد له  
الأستاذ علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية ، بيروت- لبنان ، الطبعة  
الأولى ، ١٩٨٨ م.
٤٧. ديوان طرفة بن العبد شرحه و قدم له : مهدي محمد ناصر الدين دار الكتب  
العلمية ، بيروت - لبنان ، الطبعة الثالثة ، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م .

٤٨. ديوان العباس بن الأحنف ، شرح و تحقيق : عاتكة الخزرجي ، القاهرة ، مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٧٣ هـ \_ ١٩٥٤ م
٤٩. ديوان العباس بن مرداس السلمي ، تحقيق : الدكتور يحيى الجبوري ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م.
٥٠. ديوان عُبيد بن الأبرص ، شرح : أشرف أحمد عَدْرَة ، دار الكتاب العربي - بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٤ م.
٥١. ديوان عدي بن زيد العبادي ، حققه وجمعه : محمد جبار المعيد ، ١٣٨٥ هـ - ١٩٩٥ م ، شركة دار الجمهورية للنشر و الطبع ، بغداد ، ١٩٦٥ م .
٥٢. ديوان الفرزدق ، شرحه و ضبطه و قدم له الأستاذ علي فاعور ، دار الكتب العلمية ، بيروت- لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
٥٣. ديوان النابغة الذبياني ، تحقيق : محمد أبو الفصل إبراهيم ، دار العارف ، الطبعة الثانية.
٥٤. ديوان قيس بن الخطيم ( ت: ٦٢٠ م ) ، تحقيق : الدكتور ناصر الدين الأسد ، دار صادر - بيروت ، د. ت.
٥٥. ديوان لبيد بن ربيعة العامري ( ت: ٥٤٥ م ) ، دار صادر - بيروت ، د. ت.
٥٦. ديوان لبيد بن ربيعة ، دار المعرفة ، بيروت - لبنان ، الطبعة الاولى .

#### (٤١)

٥٧. رصف المباني في شرح حروف المعاني ، الإمام أحمد بن عبد النور المالقي ( ت : ٧٠٢ هـ ) ، تحقيق : أحمد محمد الخراط ، مجمع اللغة العربية بدمشق.

### (زاي)

٥٨. زهر الأكم في الأمثال و الحكم ، للحسن اليوسي (ت: ١١٠٢ هـ) ، تحقيق:  
الدكتور محمد حجي و الدكتور محمد الأخضر، الطبعة الأولى ١٤٠١ هـ -  
١٩٨١ .

### (سين)

٥٩. سر صناعة الإعراب ، لابن جني (ت: ٣٩٢ هـ) ، تحقيق : الدكتور حسن  
هنداوي ، دار القلم - دمشق ، الطبعة الثانية ، ١٤١٣ هـ -١٩٩٣ م .

### (شين)

٦٠. الشاهد وأصول النحو في كتاب سيوييه: الدكتورة خديجة الحديثي، مطبعة  
المجمع العلمي ، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.

٦١. شذا العرف في فن الصرف ، أحمد بن محمد بن أحمد الحملاوي  
(ت: ١٣١٥ هـ) ، قدّم له وعلق عليه: الدكتور محمد بن عبد المعطى ، دار  
الكيان .

٦٢. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد شهاب الدين أبي الفلاح  
الحنبلي الدمشقي ( ت: ١٠٨٩ هـ ) ، تحقيق عبدالقادر الأرنؤوط ومحمود  
الأرنؤوط ، دار ابن كثير ، دمشق - بيروت ، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.

٦٣. شرح ابن عقيل ، بهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت: ٧٦٩ هـ) ، تحقيق:  
محمد محي الدين عبد الحميد ، الطبعة العشرون ، دار التراث ، القاهرة ،  
١٩٨٠ .

٦٤. شرح التسهيل لابن مالك (ت: ٦٧٢ هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن السيد،  
و الدكتور محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع للإعلان،  
الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠ م .
٦٥. شرح الفية ابن مالك، لابن الناظم مكتبة دار المجتبى، العراق \_ النجف  
٢٠٠٩م.
٦٦. شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله الأزهرى ( ت: ٩٠٥ هـ)،  
تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان الطبعة  
الأولى ، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م .
٦٧. شرح جمل الزجاجي ، لأبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن  
عصفور الإشبيلي (ت : ٦٦٩ هـ) ، إشراف الدكتور إميل بديع يعقوب ، دار  
الكتب العلمية بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٨م.
٦٨. شرح الرضي على الكافية ، رضي الدين محمد بن الحسن الاستر ابادي (ت:  
٦٨٨ هـ) ، تحقيق: يوسف حسن عمر، دار الكتب الوطنية - بنغازي ، الطبعة  
الثانية ، ١٩٩٦م.
٦٩. شرح شافية ابن الحاجب ، الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستر ابادي  
(ت: ٦٨٦ هـ ) ، تحقيق : محمد نور الحسن ، محمد الزفزراف ، محمد محي  
الدين عبد الحميد ، بيروت - لبنان ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
٧٠. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، لابن هشام الانصاري  
المصري تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا -  
بيروت ١٩٩٧ م.
٧١. شرح قطر الندى وبل الصدى، أبي محمد عبد الله جمال بن هشام الأنصاري  
(ت: ٧٦١ هـ) ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية،  
صيда - بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م .



٧٢. شَرَحَ كتاب الحُدود في النحو ، الإمام عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي  
المكِّي(ت: ٩٧٢ هـ) ، تحقيق : الدكتور المتولي رمضان أحمد الدميري،  
مكتبة وهبة - القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٣ م .

٧٣. شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السِّيرافي (ت: ٣٦٨ هـ )، تحقيق: الدكتور  
رمضان عبد التواب ، الدكتور محمود فهمي حجازي، الدكتور محمد هاشم  
عبد الدايم ، مركز تحقيق التراث ١٩٩٠ م .

٧٤. شرح المفصل للزمخشري ، تأليف: موفق الدين أبي البقاء بن علي بن  
يعيش الموصلِي ( ت: ٦٤٣ هـ ) ، قدم له ووضع هوامشه و فهارسه الدكتور  
إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى  
٢٠٠١ م.

٧٥. شرح المُقَدِّمة المُحْسِبة، لظاهر بن أحمد بن بَابِشَاذ ( ت : ٤٦٩ هـ )، تحقيق:  
خالد عبد الكريم ( د . ت ) .

٧٦. شِعْرُ عَمْرُو بن مَعْدِي كَرِبَ الزبيدي ( جَمَعَهُ وَنَسَّقَهُ ) حققه ، مطاع  
الطربيشي الطبعة الثانية ، ١٤٠٥ هـ -١٩٨٥ م ، الطبعة الأولى ١٩٧٤ م ،  
الطبعة الثانية ، ١٩٨٥ م.

٧٧. شِعْرُ عَبْدَةَ بن الطبيب (ت:٢٥هـ) ، جمع الدكتور يحيى الجبوري ، دار  
الترايبية ، ١٣٩١هـ -١٩٧١ م .

٧٨. الشعر والشعراء ، لابن قتيبة ، تحقيق : أحمد محمد شاكر ، دار إحياء  
الكتب العربية - القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٣٦٩ هـ .

### (صاد)

٧٩. الصاحبِي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسُنن العرب في كلامها، للإمام  
العلامة أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا من لغويِّ القرن الرابع

- الهجري (ت: ٣٩٥ هـ) علق عليه و وضع حواشيه، أحمد حسن سبح، دار  
الكتب العلمية، بيروت\_ لبنان، الطبعة الأولى (١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م) .
٨٠. صحيح الأمام البخاري : للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم  
المُغيرة الجُعفي البخاري (ت: ٢٥٦ هـ) .
٨١. صحيح مسلم الأمام الحافظ أبي الحسين مُسلم بن الحجاج القُشيري  
النيسابوري (ت: ٢٦١ هـ) ، تحقيق : نظر محمد الفاريابي أبو قتيبة ، دار  
طبية للنشر والتوزيع ، الرياض - السويد ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٧ هـ -  
٢٠٠٦ م .

### (ضاد)

٨٢. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ، شمس الدين بن عبدالرحمن  
السخاوي (ت: ٩٠٢ هـ) ، دار الجيل - بيروت ، ( د . ت ) .

### (طاء)

٨٣. طبقات النحويين واللّغويين ، لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيديّ الاندلسي ،  
تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، الطبعة الثانية.

### (عين)

٨٤. علل النحو، أبي الحسن محمد عبد الله الوراق (ت : ٣٨١ هـ)، تحقيق :  
محمود جاسم الدرويش ، مكتبة الرشد ، الرياض \_ السعودية ، الطبعة  
الأولى ، ١٩٩٩ م .
٨٥. علم الأصوات ، دكتور كمال بشر ، دار غريب للطباعة ، ٢٠٠٠ .

٨٦. علم الدلالة، د. أحمد مختار عمر ، نشر مكتبة دار العروبة ، الكويت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٨٧. العمدة في محاسن الشعر وآدابه و نقده : لأبي علي الحسن بن رشيق القيرواني الأزدي (٣٩٠ ، ٤٥٦ هـ) ، حققه وفصله ، وعلق على حواشيه : محمد محي الدين عبد الحميد دار الجبل ، الطبعة الخامسة (١٤٠١هـ - ١٩٨١م) .

٨٨. العين ، الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت: ١٧٥هـ) ، تحقيق : مهدي المخزومي ، والدكتور إبراهيم السامرائي ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ، ١٩٨٠.

### (غين)

٨٩. غاية النهاية في طبقات القراء، الإمام شمس الدين أبي الخير محمد بن محمد بن علي الجزري الدمشقي الشافعي(ت: ٨٣٣ هـ ) ، تحقيق : ج. برجستراسر، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م .

### (فاء)

٩٠. فصول في فقه اللغة ، الدكتور رمضان عبد التواب، الطبعة السادسة ، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م .

٩١. فقه اللغة ، الدكتور علي عبد الواحد وافي، اشراف: داليا محمد إبراهيم ، الطبعة الثانية ، ٢٠٠٤ م .

٩٢. فقه اللغة وخصائص العربية- دراسة تحليلية مقارنة للكلمة العربية وعرض لمنهج العربية الأصيل في التجديد والتوليد ، محمد مبارك ، دار الفكر- بيروت ، الطبعة الخامسة ، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

٩٣. فقه اللغة وسر العربية ، لأبي منصور إسماعيل الثعالبي النيسابوري(ت:٤٢٩هـ) ، (د.ت).  
٩٤. في أصول النحو ، سعيد الأفغاني ، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م .  
٩٥. في علم الدلالة (دراسة تطبيقية في شرح الانباري للمفضليات) ، دكتور عبد الكريم محمد حسين جبل ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٧ .  
٩٦. في علوم القراءات - مدخل ودراسة وتحقيق ، تأليف الدكتور السيد رزق الطويل ، المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة ، المعابد ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

### (قاف)

٩٧. القياس في النحو العربي نشأته و تطوره ، د . سعيد جاسم الزبيدي ، دار الشروق للنشر و التوزيع ، عمان - الأردن ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٧ .

### (كاف)

٩٨. كتاب الإدغام الكبير ، الشيخ الإمام أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني(ت:٤٤٤ هـ) تحقيق : عبد الرحمن العارف ، عالم الكتب ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٣ م .  
٩٩. كتاب الأضداد في كلام العرب، لأبي الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي الحلبي(ت: ٣٥١ هـ ) ، تحقيق : الدكتور عزة حسن ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٦ .

١٠٠. كتاب الأمثال ، الإمام الحافظ أبي عبيد القاسم بن سلام ( ت: ٢٢٤ هـ - ٣٣٨م ) ، تحقيق : الدكتور عبد المجيد قطامش ، دار المأمون للتراث ، دمشق ، بيروت الطبعة الأولى ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
١٠١. كتاب الأمثال في الحديث النبوي (ﷺ) ، أبي محمد عبدالله بن محمد بن جعفر حيان المعروف بأبي الشيخ الأصبهاني (ت: ٣٦٩ هـ) ، تحقيق : عبد العلي عبد الحميد ، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
١٠٢. كتاب التعريفات ، علي بن محمد الشريف الجرجاني ( ت: ٨١٦ هـ ) ، مكتبة لبنان \_ بيروت ، طبعة جديدة ، ١٩٨٥ م .
١٠٣. كتاب الحروف ، أبو نصر الفارابي ( ت : ٣٣٩ هـ ) تحقيق : محسن مهدي ، دار المشرق ، بيروت - لبنان ، الطبعة الثانية .
١٠٤. كتاب المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد (ت ٢٨٥ هـ) ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م .
١٠٥. كتاب معاني القرآن ، لأبي سعيد بن مسعدة الاخش الأوسط (ت : ٢١٥ هـ) ، تحقيق : الدكتورة هدى محمود قراعة ، مكتبة الخانجي ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٠ م
١٠٦. الكشاف عن حقائق التأويل وعيون الاقاويل في وجوه التأويل ، جارالله محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) ، اعتنى به مصطفى حسين احمد، دار الكتاب العربي- بيروت ، د.ت.
١٠٧. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، مصطفى بن عبدالله المشهور بحاجي خليفة ( ت : ١٠٧٦ هـ ) ، تحقيق: محمد شرف الدين، بيروت ، د. ت.
١٠٨. الكليات " معجم في المصطلحات والفرُوق اللغوية" ، لابي البقاء ايوب موسى الحسيني الكفوي (ت: ١٠٩٤ هـ - ١٦٨٣ م) ، أعدّه للطبع ووضع فهرسة : د. عدنان درويش ، ومحمد المصري ، بيروت - لبنان ، الطبعة الثانية ، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م .

## (لام)

١٠٩. اللّامات، لأبي القاسم الزجاجي(ت: ٣٣٧هـ)، تحقيق: الدكتور مازن مبارك، دار الفكر \_ دمشق، الطبعة الثانية ، ١٩٨٥ م.
١١٠. لسان العرب، لابن منظور(ت: ٧١١هـ) ، دار صادر- بيروت ، طبعة جديدة ومحققة.
١١١. لهجات العرب ، أحمد تيمور باشا ، تقديم الأستاذ إبراهيم مذكور، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م .

## (ميم)

١١٢. مجالس ثعلب ، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت: ٢٩١هـ) ، تحقيق : عبدالسلام محمد هارون، دار المعارف ، مصر، الطبعة الثانية ، ١٩٦٠ م .
١١٣. مجمع الأمثال ، لأبي الفصل أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم النيسابوري الميداني (ت: ٥١٨ هـ ) ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، ١٩٥٥ م .
١١٤. مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج ، وعلى ابیات مفردات منسوبه إليه ، تحقيق : وليم بن الورد ، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع - الكويت .
١١٥. مختار الصحاح، ابن أبي بكر عبد القادر الرازي، الطبعة الأولى، مصر ، ١٣٢٩هـ.
١١٦. مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها ، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق : دكتور حسين أحمد بو عباس(ت: ٣٧٧ هـ ) ، مركز الملك فيصل للبحوث للدراسات الإسلامية، تراث ٢١ ، الطبعة الأولى ، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١٠ .
١١٧. المختصر في شواذ القرآن (كتاب في اختلاف القراءات والمصاحف)، وضعه أبو عبد الله الحسين بن أحمد المعروف بـ(ابن خالويه) ،(ت: ٣٧٠ هـ)، حققه ونشره: ج. برجستراسر ، قدم له : آرثر جفري دار بيبليون - باريس .

١١٨. المدخل النحوي ( تطبيق و تدريب في النحو العربي ) ، الدكتور علي بهاء الدين بوخود ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م .
١١٩. المذكر والمؤنث لابن التستري الكاتب (ت: ٣٦١ هـ ) ، تحقيق: الدكتور أحمد عبد الحميد هريدي ، الطبعة الأولى ، مطبعة المدني ، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة - دار الرفاعي بالرياض ، ١٩٨٣ م .
١٢٠. المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري (ت: ٣٢٨ هـ) ، تحقيق : محمد عبد الخالق عزيمة ، القاهرة ، ١٩٨١ .
١٢١. المزهري في علوم اللغة وأنواعها ، عبد الرحمن جلال الدين السيوطي(ت:٩١١ هـ) ، تحقيق : محمد أحمد جاد المولى بك ، و محمد أبو الفضل إبراهيم ، وعلي محمد البجاوي ، الطبعة الثالثة ، دار التراث - القاهرة.
١٢٢. مسائل خلافية في النحو ، تأليف ، أبي البقاء العكبري( ت : ٦١٦ هـ) ، تحقيق: محمد خير الحلواني ، دار الشرق العربي بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى، ١٩٩٢ م ١٤١٢ هـ.
١٢٣. المساعد على التسهيل ، بهاء الدين بن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك، تحقيق : د. محمد كامل بركات ، الطبعة الثانية الملكة العربية السعودية، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
١٢٤. مسند الامام احمد بن حنبل، أبو عبد الله الشيباني( ت ٢٤١ هـ) ، دار احياء التراث العربي - بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٩٩٤ م.
١٢٥. المصباح المنير ( مُعْجَم عَرَبِي - عربي ) ، للعالم العلامة أحمد بن محمد بن علي الفيومي المقرئ ( ت: ٧٧٠ هـ ) ، بيروت - لبنان ، طبعة بلوآين ميسرة ، ١٩٨٧ .
١٢٦. معاني القرآن ، أبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت: ٢٠٧ هـ) ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
١٢٧. معاني النحو: الدكتور فاضل صالح السامرائي ، الناشر : شركة العاتك لصناعة الكتاب القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٤٢٣ - ٢٠٠٣ .

١٢٨. معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، الدكتور محمد سمير نجيب اللبدي ، دار الفرقان، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
١٢٩. معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية ، للدكتور : إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب - القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٣٣ هـ - ٢٠١١ م .
١٣٠. معجم الصوتيات ، أ. د. رشيد عبد الرحمن العبيدي ، دار الكتب والوثائق العراقية، الطبعة الأولى ، مركز البحوث و الدراسات الإسلامية.
١٣١. المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى ، أحمد الزيات ، حامد عبد القادر ، محمد النجار، تحقيق : مجمع اللغة العربية ، دار الدعوة.
١٣٢. معجم مقاييس اللغة ، لابن فارس ( ت: ٣٩٥ هـ ) ، تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية الطبعة الثالثة ، بيروت - لبنان ، ٢٠١١ .
١٣٣. معرفة القراء الكبار للذهبي ، القاهرة ( د. ت ).
١٣٤. مغنى اللبيب عن كتب الأعراب ، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري الشيخ جمال الدين الحنبلي (ت: ٧٦١ هـ ) ، تحقيق وشرح: الدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب، الكويت ، الطبعة الأولى ، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
١٣٥. مغنى اللبيب عن كتب الأعراب ، ابن هشام الانصاري ، حققه وعلق عليه: د. مازن المبارك ، ومحمد علي حمد الله ، وراجعه سعيد الافغاني ، مؤسسة الصادق ، طهران ، ١٣٧٨ هـ .
١٣٦. المفردات في غريب القرآن ، لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الاصفهاني (ت : ٥٠٢ هـ ) ، تحقيق : محمد سيد كيلاني ، دار المعرف ، بيروت - لبنان.
١٣٧. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت: ٧٩٠ هـ)، تحقيق : الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، جامعة أم القرى ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٧ م.



١٣٨. المقتبس من اللهجات العربية القرآنية ، دكتور محمد سالم محيسن ، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة و النشر والتوزيع ، الإسكندرية ، ١٩٨٦ م .
١٣٩. المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني ( ٤٧١ هـ ) ، تحقيق : د. كاظم بحر مرجان ، دار رشيد للنشر ، ١٩٨٢ م .
١٤٠. المقدمة الجزولية في النحو ، تصنيف : أبي موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي ( ٥٦٠٧ هـ ) ، تحقيق: الدكتور شعبان عبد الوهاب محمد ، دار الكتب والوثائق القومية ، ١٩٨٨ م .
١٤١. مقدمة في أصول الحديث، للمُحدِّثِ الجليل الشيخ عبد الحَقِّ الدهلوي \_ رحمه الله (ت: ١٠٥٢ هـ ) تعليق: سلمان الحسيني النَّدوي، دار البشائر الإسلامية ، بيروت \_ لبنان، الطبعة الأولى (١٤٠٤ هـ)، مطبعة ندوة العلماء لکنائو، الهند، الطبعة الثانية ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م .
١٤٢. المقرب، علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور (ت: ٦٦٩ هـ) ، تحقيق : أحمد عبد الستار الجوارى ، و عبد الله الجبوري ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٢ .
١٤٣. من أسرار اللغة ، دكتور إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة السادسة، ١٩٧٨ م .
١٤٤. مناهج البحث في اللغة ، دكتور تمام حسان ، الدار البيضاء، الطبعة الثانية، ١٣٩٤ هـ - ٢٠٠٧ م .
١٤٥. المنصف، شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي لكتاب التصريف الأمام أبي عثمان المازني النحوي البصري ، تحقيق : إبراهيم مصطفى عبد الله أمين، إدارة إحياء التراث ، الطبعة الأولى ، ١٩٥٤ م .
١٤٦. موسوعة القبائل العربية - بحوث ميدانية وتاريخية ، محمد سلمان الطيب، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي ، ١٩٩٧ م .
١٤٧. موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ، الدكتورة خديجة الحديثي، دار الراشد، ١٩٨١ م .

## (نون)

١٤٨. النحو الوفي ، عباس حسن ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف.
١٤٩. النشر في القراءات العشر، ابن الجزري ( الحافظ أبي الخير محمد بن محمد  
الدمشقي الشهير بابن الجزري (ت:٨٣٣ هـ ) ، تحقيق : علي محمد الضباع  
، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ، ( د - ط ) .
١٥٠. نظام الحرف في النُّحُو والصَّرْف، الدكتور موسى أسعد عجمي، دار  
المحجة \_ البيضاء ، الطبعة الأولى ، ٢٠١١ .
١٥١. النهاية في غريب الحديث والأثر ، لمجد الدين بن الأثير ( ت : ٦٠٦ هـ ) ،  
اشرف عليه و قدّم له : علي بن حسن بن عبد الحميد الحلبي الأثيري ، دار  
ابن الجوزي - المملكة العربية السعودية ، الطبعة الأولى ، ١٤٢١ هـ .

## (هاء)

١٥٢. همع الهوامع في جمع الجوامع، للإمام جلال الدين السيوطي (ت:٩١١ هـ)،  
تحقيق: الدكتور عبد العال مكرم ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ ، دار البحوث العلمية.
١٥٣. الوافي بالوفيات، صلاح الدين الصفدي ( ت ٧٦٤ هـ ) ، تحقيق : محمد بن  
الحسين بن عبدالله ، ومحمد بن عبدالله الشبلي، بيروت ، ١٤٢٠ هـ -  
٢٠٠٠ م.

## \_الدوريات\_

١٥٤. الحدود في النحو ، لعلي بن عيسى الرماني (ت: ٣٨٤ هـ ) ، تحقيق : بتول  
قاسم ناصر، مجتزئ من مجلة المورد التي تصدرها وزارة الثقافة و

الإعلام ، دار الشؤون الثقافية العامة بالعراق ، العدد الأول من المجلد الثالث والعشرين .

### الرسائل الجامعية

#### (ألف)

١٥٥. اثر الحركات في اللغة العربية ( دراسة في الصوت و البنية) ، علي عبد الله القرني، إشراف: أ - د سلمان بن إبراهيم العابد، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م، المملكة العربية السعودية.

١٥٦. الأخذ بالدلالات المجازية في قرارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة من (الدورة الأولى سنة ١٩٣٤ م ) ، أطروحةً تَقَدَّم بها: محمد صالح ياسين الجبوري ، بإشراف : الأستاذة الدكتورة خولة محمود فيصل ، ٢٠١١ م..

١٥٧. الإعلال و الإبدال و الإدغام في ضوء القراءات القرآنية واللهجات العربية،( رسالة مقدمة إلى قسم اللغة العربية للحصول على درجة الدكتوراه في اللغة العربية تخصص النحو والصرف، إعداد الطالبة: أنجب غلام نبي بن غلام محمد، إشراف الأستاذ الدكتور عبد الله درويش ، ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م.

#### (شين)

١٥٨. الشواهد والاستشهاد في النحو، عبد الجبار علوان النايلة، رسالة "ماجستير"، مطبعة الزهراء - بغداد ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م.

#### (نون)

نَحْوُ سيبويه في كتب النحاة ، دراسة وتحقيق وتقويم: مازن عبد الرسول سلمان إبراهيم، بإشراف : أ.م. د. صالح هادي القرشي ، ٢٠٠٦ م

---

# المقدمة

# السيرة

❖ سيرة ابن مالك .

❖ سيرة الدماميني .

# الفصل الأول

منهج الدّماميني وموارده اللّغوية والنّحوية في كتابه

تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد

❖ المبحث الأول

منهج الدّماميني اللّغوي والنحوي

❖ المبحث الثاني

موارده اللّغوية والنحوية ومنهجه

# الفصل الثاني

الأصول النحوية عند الدماميني

في كتابه تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد

- ❖ المبحث الأول
- السّماع
- ❖ المبحث الثاني
- القياس
- ❖ المبحث الثالث
- الإجماع واستصحاب الحال
- ❖ المبحث الرابع
- التعليل



# الفصل الثالث

المباحث اللغوية

في كتاب تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد

- ❖ المبحث الأول : المباحث الصوتية
- ❖ المبحث الثاني : المباحث الصرفية
- ❖ المبحث الثالث : المباحث الدلالية

# الفصل الرابع

المباحث النحوية

في كتاب تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد

- ❖ المبحث الأول : المقدمات النحوية
- ❖ المبحث الثاني : المركب الاسمي نواسخه
- ❖ المبحث الثالث : الفاعل ونائبه والاشتغال





... الحمد لله أحمده على التوفيق للتحميد، واشكره على الإتمام والتسديد،  
وأسأله من فضله المزيد، وأصلي وأسلم على أشرف الأنبياء والمرسلين الصادق  
الأمين، المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه أجمعين ، ومن سار على نهجه  
واهتدى بسنته إلى يوم الدين .

أما بعد ...

فإن من العلماء الذين أولوا اهتماماً بفن التأليف في علوم النحو والتصريف  
الإمام: محمد جمال الدين بن عبد الله بن مالك (ت ٦٧٢هـ)؛ فقد كتب في هذه العلوم  
كتباً مفيدة وتقنن في ذلك، فوضع المتون، وشرح بعضها، ومنها: (الكافية الشافية)،  
(تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) ، وقد لقي هذا الأخير اهتماماً من علماء النحو  
والصرف، فأقبلوا عليه بالشرح، فتعددت الشروح عليه، إلا أن لكلٍ منهجه الخاص  
به في الشرح. ومن هؤلاء العلماء: محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني  
(ت ٨٢٧هـ) ، وذلك في كتابه: (تعليق الفوائد على تسهيل الفوائد) ، الذي يُعدُّ من  
شروح التسهيل المهمة ؛ لأن الدماميني في شرحه لهذا المؤلف قد أفاد ممن سبقه من  
النحاة وفي مقدمتهم ابن مالك، وأبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، وتلميذه المرادي  
(ت ٧٤٩هـ) ، فكان هذا الكتاب بحق موسوعة نحوية وصرفية شاملة ، كشفت لنا  
عقلية الدماميني الفذة من خلال طريقتة الخاصة في تنظيم كتابه ، وهذا ما سنذكره  
أثناء عرضنا لمنهجه \_ إن شاء الله .

ولما كانت رغبتني في الكتابة عن موضوع نحوي؛ استشرتُ الدكتور:  
(مازن عبد الرسول) في ذلك، فاقترح عليّ \_مشكوراً\_ دراسة كتاب: (تعليق الفوائد

على تسهيل الفوائد)، وعلى بركة الله \_تعالى اسمه\_ وتوكلي عليه ، وبتشجيع من الدكتور : (مازن عبد الرسول) عازمت البحث في هذا الكتاب ؛ ليكون موضوعاً لرسالتي الموسومة بـ: ( المباحث اللغوية والنحوية في كتاب : تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد )، بعدما تيقنا أن المادة اللغوية والنحوية في الكتاب \_المر ذكره\_ تحتاج إلى جمعها وترتيبها في دراسة علمية ، فهذا الكتاب يستحق الوقوف عنده ، ودراسته ، وهذا ما شجّعني على الكتابة في هذا الموضوع.

وبعد مسيرتي في جمع المادة اللغوية والنحوية وجدت أنها تستدعي تقسيمها على تمهيد ، وأربعة فصول وخاتمة.

أما التمهيد فقد ضم مبحثين درست فيهما شخصية ابن مالك ، والدّماميني .

وحمل الفصل الاول عنوان : منهج الدّماميني في كتابه : (تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد) ، واشتمل على مبحثين ، تناول الاول منهما : منهج الدّماميني اللغوي والنحوي ، والثاني : موارده اللغوية والنحوية.

أما الفصل الثاني فقد تناولت فيه الاصول النحوية في الكتاب \_المر ذكره\_ واشتمل على أربعة مباحث ، ذكرتُ في المبحث الاول ، السماع وأقسامه الثلاثة : القرآن الكريم وقراءاته ، والحديث النبوي الشريف ، وكلام العرب (الشعر والنثر). أما المبحث الثاني ، فقد تطرقتُ فيه إلى القياس ، وهو على ثلاثة أقسام : الألفاظ التي استعملها للتعبير عن القياس ، وأنواع القياس ، ومراتب القياس عند الدّماميني . أما المبحث الثالث ، فتناولت فيه : الإجماع واستصحاب الحال. وفي المبحث الرابع درستُ التعليق .

أما الفصل الثالث ، فقد خُصص لذكر المباحث اللغوية في كتاب : (تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد) ، واشتمل على ثلاثة مباحث ، حمل المبحث الأول اسم

المباحث الصوتية ، وذكرتُ فيه المصطلحات الصوتية ، واللهجات ، وذكرتُ في المبحث الثاني : المباحث الصرفية ، ابنية الأفعال والمصادر ، والدلالة العددية للصيغ الصرفية. وأمّا المبحث الثالث ، فقد تناولت فيه المباحث الدلالية.

وجاء الفصل الرابع : المباحث النحوية في كتاب : (تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد)، مشتملاً على ثلاثة مباحث ، خُصص المبحث الاول في دراسة المقدمات النحوية ، وهي على ثلاثة اقسام : الكلام وما يتألف منه ، والإعراب والبناء ، والمعرفة والنكرة. أمّا المبحث الثاني ، فقد تناولت فيه المركب الاسمي ونواسخه وجاء في قسمين: المبتدأ والخبر، ونواسخ الابتداء. أما المبحث الثالث ، فقد ضم الموضوعات الآتية : الفاعل ، نائب الفاعل ، الاشتغال ، وكان هذا الفصل من أكبر الفصول ؛ نظراً لحجم القاعدة النحوية الكبيرة التي تحتاج إلى مساحة كبيرة في الدراسة.

وأخيراً ختمت رسالتي بأهم ما استخلصته من نتائج بعد الدراسة. وكغيرها من الدراسات الجامعية صنعت لدراستي ثبناً بالمصادر والمراجع، ذكرتُ فيه الكتب التي أفدتُ منها، من كتب التفسير، والمعاجم، واللغة، والنحو، والصرف، والتراجم.

والحق أن ثمة صعوبات واجهت هذه الدراسة ، لا أذكر هنا الصعوبات الشخصية ؛ لأننا نعيش في ظروف استثنائية لم يسلم منها أحدٌ ، مع تفاوت نسبي بين هذا وذاك. إلا أنني لا بدّ أن أشير إلى الصعوبات العلمية التي واجهتني في هذه الرسالة ، ومنها : أن كتاب : (تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد) ، من الكتب التي لم يكتمل طباعة أجزاءها كلها ، فهذا الكتاب له سبعة أجزاء ، وما طُبِع منها أربعة أجزاء فقط ، وقد بحثتُ عن بقية الأجزاء جاهدةً ، ولم أتمكن من الحصول عليها ؛ بسبب عدم طباعتها ، فكان هذا سبباً في الصعوبات التي واجهتني، وسبباً في عدم اكتمال دراستي لأبواب هذا الكتاب ؛ فقد كانت هذه الأجزاء الأربعة تخصُّ الأبواب النحوية فقط ، أمّا المادة اللغوية فكانت عبارة عن إشارات في هذه الأجزاء

المطبوعة ، وهو ما جعل دراستي للمادة اللغوية فقيرة جداً ، وكُنْتُ أملُ في تعديل العنوان لهذا السبب .

ولقلة المادة اللغوية في الأجزاء الأربعة المطبوعة ؛ احتجتُ إلى بذل الكثير من الجهد في جمع هذه المادة من هذه الأجزاء ؛ إذ أنها كانت مجرد إشارات ، فجمعت شتات هذه المادة ؛ لتكون عنواناً لفصل من دراستي .

أمَّا الكتب التي اعتمدت عليها هذه الدراسة ، وشكّلت روافد لها فهي عديدة ومتنوعة ، منها كتب التفسير ، كتفسير : البغوي المسمّى " معالم التنزيل " للإمام مُحي السنّة أبي محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت: ٥١٦ هـ ) ، و(الكشاف عن حقائق التأويل وعيون الاقاول في وجوه التأويل)، لجارالله محمود بن عمر الزمخشري(ت ٥٣٨ هـ) ، و(البحر المحيط) لأبي حيان الأندلسي(ت: ٧٤٥ هـ)...، وكتب القراءات القرآنية ك (إبراز المعاني من حَزْر الأمانى في القراءات السبع) للإمام الشاطبي (ت: ٥٩٠ هـ) ، و (النشر في القراءات العشر)، ابن الجزري (ت : ٨٣٣ هـ) ...، وكتب اللغة ، ومنها : (كتاب العين) ، للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت: ١٧٥ هـ) ، و(لسان العرب) ، لابن منظور(ت: ٧١١ هـ) ...، وكتب شروحات الألفية ، ك(شرح ابن عقيل) ، بهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت: ٧٦٩ هـ) ، و(شرح التسهيل ) لابن مالك (ت: ٦٧٢ هـ)...، وكتب حروف المعاني ، أو معاني الحروف ك (رصف المباني في شرح حروف المعاني) للمالقي (ت ٧٠٢ هـ) ، و(الجنى الداني في حروف المعاني ) ، الحسن بن قاسم المرادي (ت: ٧٤٩ هـ) ...، إلى جَنبِ عددٍ كبيرٍ من كتب التراث اللغوية ، وكتب ودراسات حديثة لها صلة بموضوع الدراسة الحالية ، وبهذا فقد تنوعت مظان هذه الدراسة وتعددت .

وختاماً أسأل الله \_ تعالى \_ أن يتقبَّلَ رسالتي هذه قبولاً حسناً ويجعلها في خدمة لغة القرآن الكريم ، وأن يُلبسها ثوبَ النَّجاحِ ويوفِّقني إلى طُرُقِ الفلاحِ ولا يجعلني من المغترِّين ، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين .







## سيرة ابن مالك

### أولاً : اسمه ومولده

هو (( الشيخ جمال الدين بن مالك ، محمد بن عبدالله بن عبد الله بن مالك الإمام العلامة الأوحى جمال الدين أبو عبدالله الطائي الجباني الشافعي النحوي ، والجباني نسبة إلى جبّان بلد بالأندلس — نزيل دمشق )) (١) ، ولد ابن مالك في جبّان ( بالأندلس ) سنة ستمائة ، أو سنة إحدى وستمائة ، ولم يذكر المؤرخون شيئاً عن نشأته (٢) .

### ثانياً : شيوخه

قال أبو حيان : (( بحثت عن شيوخه فلم أجد له شيخاً مشهوراً يعتمد عليه ويرجع في حل المشكلات إليه ، إلا أنّ بعض تلامذته ذكروا أنه قال : قرأت على ثابت ابن حيان بجبّان ، وجلست في حلقة أبي علي الشلوبين نحو من ثلاثة عشر يوماً ، ولم يكن ثابت بن حيان من الأئمة النحويين وإنما كان من تلامذة أئمة المقرئين)) (٣) ، سمع بدمشق من مكرّم ، وأبي صادق الحسن بن صباح ، وأبي الحسن السخاوي وغيرهم ، وجالس في حلب ابن عمرو (٤) ، قرأ النحو والقراءات

---

(١) ينظر : الوافي بالوفيات ، للصفدي : ٣ / ٢٨٥ - ٢٨٦ ، وغاية النهاية ، لشمس الدين الجزري : ٢ / ١٥٩ ، وبغية الوعاة ، للسيوطي : ١ / ١١٩ ، وشذرات الذهب ، لابن العماد : ٧ / ٥٩٠ ، والأعلام ، للزركلي : ٦ / ٢٣٣ .

(٢) ينظر : الوافي بالوفيات ، للصفدي : ٣ / ٢٨٦ ، وغاية النهاية ، لشمس الدين الجزري : ٢ / ١٥٩ ، وبغية الوعاة ، للسيوطي : ١ / ١١٩ ، وشذرات الذهب ، لابن العماد : ٧ / ٥٩١ ، والأعلام ، للزركلي : ٦ / ٢٣٣ .

(٣) بغية الوعاة ، للسيوطي : ١ / ١٢٠ .

(٤) ينظر : الوافي بالوفيات ، للصفدي : ٣ / ٢٨٦ ، وغاية النهاية ، لشمس الدين الجزري : ٢ / ١٥٩ ، وشذرات الذهب ، لابن العماد : ٧ / ٥٩١ .

على ثابت بن محمد بن يوسف بن خيار أبي طاهر الكلاعي الليلي ، ومن  
مشايخه ابن يعيش ( ت: ٦٤٣ هـ ) وقد جلس في حلقة تدريس ابن الحاجب<sup>(١)</sup> .

### ثالثاً : تلامذته

أقام ابن مالك بدمشق مدة يصنف ويشغل ، وتصدر بالتربة العادلية  
وبالجامع المعمور<sup>(٢)</sup> ، وذكر ابن الجزري : حدثني بعض شيوخنا أنه كان  
يجلس في وظيفته مشيخة الإقراء بشباك التربة العادلية وينتظر من يحضر  
يأخذ عنه . فمن التلاميذ الذين أخذوا عنه<sup>(٣)</sup>:

— ولده بدر الدين محمد ( ت: ٦٨٦ هـ ) .

— شمس الدين بن جعوان .

— شمس الدين بن أبي الفتح البعلي ( ت: ٧٠٩ هـ ) .

— العلاء بن العطار ( ت: ٧٢٧ هـ ) .

— زين الدين أبو بكر المزني

— الشيخ أبو الحسين اليونيني

— أبو عبدالله الصيرفي ( ت: ٦٤٠ هـ ) .

— قاضي القضاة بدر الدين بن جماعة

— شهاب الدين ابن غانم

---

(١) ينظر : تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد : ١ / ٢٧ - ٢٩ .

(٢) ينظر: بغية الوعاة ، للسيوطي : ١ / ١٢٠ ، و شذرات الذهب ، لابن العماد: ٧ / ٥٩١ .

(٣) ينظر: الوافي بالوفيات ، للصفدي : ٣ / ٢٨٦ ، وغاية النهاية ، لشمس الدين الجزري: ٢ / ١٥٩ ،

وبغية الوعاة ، للسيوطي : ١ / ١١٩ ، وشذرات الذهب ، لابن العماد: ٧ / ٥٩١ .

— ناصر الدين شافع .

— خلق<sup>(١)</sup>.

### رابعاً : مؤلفاته ومكانته العلمية

ذكرت مصادر التراجم بأن ابن مالك له مصنفات كثيرة ويعد من أغزر العلماء إنتاجاً وأكثرهم تصنيفاً ، ويبين ذلك قول الذهبي فيه بأنه صرف همته إلى إتقان لسان العرب حتى بلغ فيه الغاية ، وكان إماماً في القراءات وعللها وصنّف فيها قصيدة دالية مرموزة في مقدار (( الشاطبية )) ، وأما اللغة فكان إليه المنتهى في الإكثار من نقل عربيها ، و الاطلاع على وحشيها ، وكذلك النحو والصرف أبدع فيه ، وكان أكثر ما يستشهد بالقرآن ، وأما أشعار العرب التي يستشهد بها فقد سبب تحيرهم منه من أين يأتي بها، هذا مع ما هو عليه من الدين المتين، وصدق اللهجة ، وكثرة النوافل ورقة القلب وكمال العقل<sup>(٢)</sup> ، ومن مصنفاته :

— تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد .

— عُدّة اللاقط وُعُمدة الحافظ .

— سبك المنظوم وفك المختوم .

— كتاب الكافية على الشافية .

— الخلاصة ( وهي مختصر الشافية ) .

— إكمال الأعلام بمثلث الكلام .

— لامية الأفعال وشرحها .

— فَعَلَ و أَفْعَلَ .

---

(١) هو أحد تلامذة الدماميني الذي أخذ عنه كثيراً من المسائل اللغوية والنحوية والصرفية ، هكذا ورد

في المصادر ، ينظر : الوافي بالوفيات ، للصفدي : ٢٨٨ / ٣ ، وبغية الوعاة ، للسيوطي : ١ / ١٢٠ .

(٢) ينظر : بغية الوعاة ، للسيوطي : ١ / ١٢٣ ، وشدرات الذهب ، لابن العماد : ٧ / ٥٩١ .

— المقدمة الأُسدية : وضعها باسم ولده الأسد .

— النظم الأوجز فيما يُهَمَز .

— الاعتضاد في الظاء والضاد .

— إعراب مشكل البخاري<sup>(١)</sup> .

### خامساً : وفاته

توفي شيخنا ابن مالك ليلة الأربعاء ثالث عشر شعبان سنة اثنتين وسبعين وستمئة بدمشق<sup>(٢)</sup> ، وصلى عليه بالجامع الأموي ودفن بسفح قاسيون .

قال شرف الدين الحصني يرثيه<sup>(٣)</sup>: [ بحر الخفيف ]

يا شتات الأسماء والأفعال	بعد موت ابن مالك المفضال
وانحراف الحروف من بعد ضبط	منه في الانفصال والاتصال
مصدراً كان للعلوم بإذن	الله من غير شبهة ومحال
عدم النعت والتعطف والتو	كيد مستبدلاً من الإبدال
ألم اعتراه أسكن منه	حركات كانت بغير اعتلال

(١) ينظر : الوافي بالوفيات ، للصفدي : ٢٨٦ / ٣ ، و بغية الوعاة ، للسيوطي : ١ / ١٢٢ ، و شذرات الذهب ، لابن العماد : ٧ / ٥٩١ . الأعلام ، للزركلي : ٦ / ٢٣٣ .

(٢) ينظر : الوافي بالوفيات ، للصفدي : ٢٨٨ / ٣ ، و غاية النهاية ، لشمس الدين الجزري : ٢ / ١٦٠ ، و بغية الوعاة : ١ / ١٢٣ ، و شذرات الذهب : ٧ / ٥٩١ ، و الأعلام ، للزركلي : ٦ / ٢٢٣ .

(٣) ينظر : الوافي بالوفيات : ٢٨٨ / ٣ ، و بغية الوعاة : ١ / ١٢٣ .

## سيرة الدماميني:

### أولاً : اسمه ونسبه وكنيته ولقبه

هو محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد بن سلمان بن جعفر بن يحيى بن حسن بن محمد بن أحمد بن أبي بكر بن يوسف بن علي بن صالح ابن إبراهيم البدر القرشي المخزومي الأسكندري المالكي ، ويعرف بابن الدماميني<sup>(١)</sup>.

وهو حفيد أخي البهاء عبدالله بن أبي بكر شيخ شيوخنا . عربي الأصل ، واسم أبيه أبو بكر فهو اسم وكنية ، نسبه المخزومي إلى القبيلة المشهورة في قريش والمنسوبة إلى جدها مخزوم بن يقظة بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان<sup>(٢)</sup>.

### ثانياً : مولده

وُلد بالإسكندرية في مصر سنة ثلاث وستين وسبعمائة<sup>(٣)</sup> ، أو أربع وستين وسبعمائة للهجرة<sup>(٤)</sup> ، وسمع بها من البهاء بن الدماميني قريبه المشار إليه وعبد الوهاب القروي ، وبالقاهرة من السراج بن الملقن والمجد إسماعيل الحنفي وغيرها، وبمكة من القاضي أبي الفضل النويري<sup>(٥)</sup> .

(١) ينظر : الضوء اللامع ، للسخاوي : ١٨٤ / ٧ - ١٨٥ .

(٢) ينظر : بغية الوعاة : ١ / ١٢٣ ، و شذرات الذهب : ٧ / ٥٩١ ، و البدر الطالع ، للشوكاني : ٢ /

١٥٠ ، و الدماميني حياته وآثاره ، محمد عبدالرحمن المفدى : ٥٤ .

(٣) ينظر : الضوء اللامع ، للسخاوي : ٧ / ١٨٥ ، و بغية الوعاة : ١ / ٦٨ ، و البدر الطالع : ٢ / ١٥٠ .

(٤) شذرات الذهب : ٧ / ٩٢ ، و الدماميني حياته وآثاره ، محمد عبدالرحمن المفدى : ٥٥ .

(٥) ينظر : الضوء اللامع : ٧ / ١٨٥ ، و البدر الطالع : ٢ / ١٥٠ .

## ثالثاً : حياته العلمية

بدأ الدّماميني حياته العلمية في الإسكندرية ودرس في عدة مدارس ، وتقدم ومهر واشتهر ذكره ، ثم انتقل إلى القاهرة وتصدر بالقاهرة بالجامع الأزهر لإقراء النحو وفي البلدين تلقى ما تلقاه أكثر طالبي العلم في وقته ، إذ عانى ففاق في النحو والنظم والنثر والخط ومعرفة الشروط وشارك في الفقه وغيره لسرعة إدراكه وقوة حافظته<sup>(١)</sup> ، وفي هذه الآونة بدأ يتحلى بسمات ظاهرة تدل على أنه ذو موهبة جيدة في البحث والتدقيق ، ولديه حس مرهف مكنه من تذوق ما يقرأ (من الأدب نثر وشعر)<sup>(٢)</sup> .

ثم رجع إلى الإسكندرية واستمر يقرئ بها ويحكم ويتكسب بالتجارة<sup>(٣)</sup> . ثم قَدِم القاهرة وعين للقضاء فلم يتفق له<sup>(٤)</sup> .

دخل دمشق سنة ثمانمائة وحبّجّ منها ثم رجع إلى بلده وأقام بها وتولى خطابة الجامع وترك نيابة الحكم مع إقباله على الاشتغال ثم اشتغل بأمور الدنيا فعانى الحياكة وغير ذلك إلى أن صار عليه مال كثير ثم احترقت داره ففرّ إلى الصعيد فتبعه غرماؤه واحضروه مهاناً إلى القاهرة ، فقام معه الشيخ تقي الدين بن حجة وكاتب السر ناصر الدين البارزي حتى صلحت حاله وحضر مجلس المؤيد ، وعين لقضاء المالكية بمصر، ودخل اليمن سنة عشرين ودرس بجامع زبيد نحو سنة ولم يرج له بها أمر فركب البحر إلى الهند فأقبل

---

(١) ينظر: الضوء اللامع : ١٨٥ / ٧ ، وبغية الوعاة : ٦٨ / ١ ، و شذرات الذهب: ٢٦٢ / ٩ ، و البدر الطالع: ١٥٠ / ٢

(٢) ينظر : بغية الوعاة : ٦٨ / ١ ، و شذرات الذهب : ٢٦٢ / ٩ .

(٣) ينظر : الدّماميني حياته وآثاره : ٥٥ .

(٤) ينظر : بغية الوعاة : ٦٨ / ١ ، و شذرات الذهب : ٢٦٣ / ٩ .

عليه أهلها كثيراً وأخذوا عنه وعظموه وحصل له دنيا عريضة فلم يلبث أن وافته منيته (١) .

#### رابعاً : شيوخه

لم يكن الدماميني ( ت : ٨٢٧ هـ ) من المكثرين من الشيوخ لكنه أخذ عن المشهورين في وقته ومن التقى به في أثناء إقامته في مصر بعد خروجه منها (٢) .

- أبو الفضل النويري ( ت : ٧٨٦ هـ ) .
- عبدالوهاب الغروي ( ت : ٧٨٨ هـ ) .
- عبدالله بهاء الدين الدماميني ( ت : ٧٩٤ هـ ) .
- السراج الملقن ( ت : ٨٠٢ هـ ) .
- المجد إسماعيل الحنفي ( ت : ٨٠٤ هـ ) .
- ابن خلدون ( ت : ٨٠٨ هـ ) (٣) .

#### خامساً : تلامذته (٤) .

أغلب الظن أن الذين تلقوا عنه كثيرون ؛ لأنه عند إقامته في الإسكندرية والقاهرة وزبيد وكلبرجا، قضى جل أيامه يعلم ، لكن مراجع الترجمة لا تذكر الكثيرين منهم، وذلك راجع إلى أن الدماميني لم يستقر فلم يصل الكثيرون إلى

---

(١) ينظر : الضوء اللامع : ١٨٥ / ٧ ، وبغية الوعاة : ٦٨ / ١ ، وشذرات الذهب : ٢٦٣ / ٩ ، و البدر الطالع : ١٥٠ / ٢ .

(٢) ينظر : الدماميني حياته وآثاره : ٦٧ - ٦٩

(٣) ينظر : الضوء اللامع : ١٨٥ / ٧ ، وبغية الوعاة : ٦٨ / ١ ، وشذرات الذهب : ٢٦٣ / ٩ ، و

الدماميني حياته وآثاره : ٦٧ - ٦٩ .

(٤) ينظر : الدماميني حياته وآثاره : ٦٧ - ٦٩ .

النهاية على يديه ، أو أن شهرة غيره غلبت على شهرته ، ولاسيما أن رحلته إلى الهند أبعده عن مركز العلم يومها وهو القاهرة .

ومن التلاميذ الذين تتلمذوا على يد الدماميني :

— علي بن عبدالله البهائي دمشقي الغزولي ( ت : ٨١٥ هـ ) .

— محمد شمس الدين بن عبدالماجد العجيمي ( ت : ٨٢٢ هـ ) .

— أحمد شهاب الدين بن محمد بن أبي بكر الدماميني ( ت : ٨٦٠ هـ ) .

— عبادة زين الدين بن علي بن صالح الأنصاري الخزرجي ( ت : ٨٤٦ هـ ) .

— علم الدين بن سراج الدين بن كمال الدين العمري الدهاوي ( ت : ٨٠٩ هـ ) .

### سادساً : مؤلفاته

ألف الدماميني في فروع مختلفة شملت النحو والصرف والأدب، والعروض والحديث ، ومن هذه المؤلفات :

أ- تحفة الغريب في حاشية مغني اللبيب ، وقد كتبه مرتين : الأولى : وهو في مصر وأتمه في زييد باليمن وعليه حاشية ( الشمني ) اسمها : المنصف من الكلام على مغني ابن هشام وحاشية الدماميني هذه لا تحمل اسم ( تحفة الغريب ) ، والثانية : وهو في الهند وهذه هي التي تحمل اسم ( تحفة الغريب ) .

ب- تعليق الفوائد على تسهيل الفوائد : وهو شرح ممزوج على ( تسهيل الفوائد ) لابن مالك ، كتبه في الهند<sup>(١)</sup> .

(١) الدماميني حياته وأثاره : ٩٤ .



ت- جواهر البحور: أرجوزة في العروض شرحها وسمى الشرح معدن الجواهر<sup>(١)</sup>.

- ث- شمس المغرب في المرقص والمطرب . مجموعة من قصائد الخمر .  
ج- عين الحياة: اختصر فيه مؤلف شيخه كمال الدين الدميري (حياة الحيوان)<sup>(٢)</sup>.  
ح- العيون الغامرة على خبايا الرامزة : شرح فيه الأرجوزة الخزرجية في العروض ، واسمها ( الرامزة ) .  
خ- الفواكه البدرية في شرح الحلاوة السكرية .  
د- الفتح الرباني : رسالة رد فيها على ( البنباني ) .  
ذ- مصابيح الجامع: شرح على صحيح البخاري اهتم فيه باللغة والإعراب<sup>(٣)</sup>.  
ر- معادن الجواهر: شرح على أرجوزته في العروض (جواهر البحور).  
ز- مقاطع الشرب<sup>(٤)</sup> .  
س- نزول الغيث: انتقد فيه مواضع في شرح لامية العجم لخليل الصفدي (ت ٧٦٤هـ)<sup>(٥)</sup> .

### سابعاً : وفاته :

أثبتت المصادر بأن وفاة الدماميني كانت في شعبان ، وقد اختلف العلماء في سنة وفاته<sup>(٦)</sup>، قيل :سنة سبع وعشرين، أو ثمان وثلاثين وثمانمائة في (كلبرجا) من الهند، وقيل : إنه مات مسموماً في عنب ولم يلبث من سمه بعده إلا يسيراً<sup>(٧)</sup>.

(١) كشف الظنون : ١ / ٦١٣ .

(٢) المصدر نفسه : ١ / ٦٩٦ - ٦٩٧ .

(٣) ينظر : الدماميني حياته وآثاره : ٩٤ .

(٤) كشف الظنون : ٢ / ١٧٨١ .

(٥) المصدر نفسه : ٢ / ١٥٣٨ .

(٦) ينظر : الضوء اللامع : ٧ / ١٨٥ . البدر الطالع : ٢ / ١٥٠ ، و بغية الوعاة : ١ / ٦٩ ، و شذرات

الذهب : ٩ / ٢٦٣

(٧) ينظر : الضوء اللامع : ٧ / ١٨٥ . البدر الطالع : ٢ / ١٥٠ ، والدماميني حياته وآثاره : ٥٥ .

## بوستر الفصل الاول

## المبحث الأول

### منهج الدماميني اللغوي والنحوي

أولاً : منهجية كتاب تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد .

من خلال هذه الدراسة توصلتُ إلى عدّة تقسيمات لهذا الكتاب وهي على النحو الآتي :

#### ١ . مقدمة الكتاب<sup>(١)</sup> :

بدأ الدماميني ( ت: ٨٢٧ هـ ) كتابه ( تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ) بمقدمة بدأها بحمد الله والصلاة على رسول الله وآله وصحبه ، مبيناً أهمية كتاب تسهيل الفوائد بإشادته إلى كتاب التسهيل وبمؤلفه ابن مالك ( ت ٦٧٢ هـ ) ، فذكر في مقدمة كتابه تعليق الفرائد : ((وبعد: فلا يخفى أن الكتاب المسمى : ب ( تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ) تأليف الإمام العالم العلامة مالك أئمة الفضائل وابن مالكة السالك من طريق العربية في أفسح مسالكها ، ملك النحاة جمال الدين أبي عبدالله محمد بن مالك رضوان الله عليه - كتاب جمع كثرة ، وأفصحت كلماته التي غلت قيمتها فكانت كل كلمة منه درة ، لا ينازع في فضله من دخل من باب الاشتغال إليه [ ... ] واعتنى بالإيجاز فاغتنى بالتلويح عن التوضيح ، وحشا أصداف المسامع درراً لا عهد لها بمثلها...))<sup>(٢)</sup> ، ولما يحمل هذا الكتاب في طياته من أهمية عرض على الدماميني أن يضع له شرحاً يفتح أبوابه ويذل صعبه ويجلو عرائسه للأفهام ، فاعتذر عن ذلك لأسباب وبعد طول تردد وافق على ذلك العرض ووضع شرحاً وسماه تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد مبيناً سبب وضع الشرح<sup>(٣)</sup> .

(١) ينظر : تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد : ١ / ١٧ .

(٢) المصدر نفسه : ١ / ١٨ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ١ / ١٩ - ٢٤ .

## ٢ . ترتيب الموضوعات

سار الدّماميني على هدي شيخه ابن مالك في عرضه للمادة ، إذ رتبها بحسب الأبواب ، ويبدو من خلال الموضوعات أنه متأثرٌ بترتيب ابن مالك في موضوعاته لذلك لم تجد الباحثة اختلافاً بين ابن مالك وبين الدّماميني في ترتيب الأبواب ، إذ يبدو أنّ المنهج الذي اتبعه الدّماميني في شرح كتاب التسهيل هو نفس المنهج الذي اتبعه ابن مالك في ترتيب شرحه للتسهيل .

### ثانياً : اثاره الأسئلة والإجابة عنها .

أسلوب اثاره الأسئلة والإجابة عنها من الأساليب المهمة في عرض جوانب الأحكام النحوية واللغوية ، ويتضح ذلك من خلال استعمال هذا الأسلوب عند علمائنا القدامى واعتنائهم به<sup>(١)</sup>، وهي من الأساليب التي تجذب انتباه المتلقي أو القارئ للموضوع .

وقد استعمل الدّماميني هذا الأسلوب في شرحه لكتاب التسهيل لابن مالك مستعملاً ألفاظاً لبيان ذلك منها : ( فإن قلت ... قلت : ، فإن قيل : ... فالجواب : ... ، فقال : ... قلت : ... ) ومن مواضع عرضه لهذا الأسلوب ما يأتي :

١ . استعمل ذلك في بيان أصل المرفوعات المبتدأ ، أو الفاعل ، أو كلاهما أصل، قال : (( ... قلت : بل يظهر [ له ] فائدة في أولوية المقدر عند الاحتمال ، كما إذا وجدنا محلاً دار الأمر فيه بين أن يكون المحذوف فيه فعلاً ، والباقي فاعلاً ، وأن يكون المحذوف خبراً ، والباقي مبتدأ ، كما إذا قيل : من قائم ؟ .

---

(١) ينظر : على سبيل المثال : المقتصد في شرح الإيضاح ، لعبد القاهر الجرجاني : ١ / ٣٩٧ – ٣٩٩ ، و مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها لأبي الفتح عثمان بن جني : ٤٨٩ . شرح اللمع ، للواسطي : ١٨١ .

فبقول : في جوابه - زيد ، فإنه يحتمل كون زيد فاعلاً والتقدير قام زيد ،  
ويحتمل كونه مبتدأ ، والتقدير : زيد قام . فإن قلنا : الفاعل أصل ترجح  
الأول [...] وإن قلنا المبتدأ أصل ترجح الثاني .

فإن قلت : إنما الترجح هنا بمطابقة السؤال ، فإنها جملة اسمية . قلت : هي  
اسمية في الصورة ، وفعلية في الحقيقة ، وبيان ذلك أن قولك : من قام ؟

أصله : قام زيد أم خالد ، إلى غير ذلك ، لا أزيد قام أم عمرو أم خالد ،  
وذلك لأن الاستفهام بالفعل أولى ؛ لكونه متغيراً فيقع فيه الإبهام ... ))<sup>(١)</sup>.

٢. قال في باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر فتتصبها مفعولين : (( فإن  
قيل : هل أجاز إلغائه ، كما في قولك : متى ظننت زيد قائم ؟ إذا قدرت  
(متى) ظرفاً لـ (قائم) أو لـ (ظننت) .

فالجواب : إنَّ (ظننت) في المثال المذكور قد تأخرت عن معمول معمولها  
أو عن معمولها فضعفت ، وأما هنا فإنما تأخرت عن معمول عامل أجنبي ،  
وهو الاستقرار .

— فإن قيل : بل هو معمول للظن ، إذ هو خبره .

— فالجواب : إنَّ المعتبر هنا العمل الذي هو من جهة أحرف الفعل ومعنى  
الحديث لا ذلك العمل ، فإنه باب آخر ، ألا ترى أن خبر المصدر يتقدم  
عليه ، نحو : حسن قيامك ، مع قولنا : إن المبتدأ عامل في الخبر ، ومع  
قولنا : إن معمول المصدر لا يتقدم على المصدر ؟ ))<sup>(٢)</sup>.

(١) تعليق الفوائد على تسهيل الفوائد : ٨ / ٣ .

(٢) المصدر نفسه : ٤ / ١٦٧ .

### ثالثاً : تأجيله القول في بعض المسائل

كان الدماميني يؤجل بعض المسائل اللغوية والنحوية إلى أبوابها . إذ كان يذكر كل مسأله في بابها حفاظاً منه على ترتيب ابن مالك للأبواب والموضوعات أي أنه التزم النسق الذي سار عليه ابن مالك ووافق في شرح أغلب الموضوعات والأبواب ولم يقدم على شرح موضوع أو مسألة في بابها تجنباً للاضطراب ، والتكرار ، والاستطراد ، واستخدم السين ؛ لأن ( السين ) يفيد الاستقبال القريب .

ومن الأمثلة ذلك ما يأتي :

— قوله في باب ( الكلمة والكلام ) : (( ومذهب البصريين أن نحو : تقوم الهندات بالتاء الفوقية - كمفردة وسيأتي الكلام على ذلك [ في باب الفاعل إن شاء الله تعالى ] ))<sup>(١)</sup> .

— قال في (باب إعراب الصحيح الآخر) : ((كما تقول : الذي أتاني فله درهم ، على أنه لو جعلت ( ما ) موصولة وبقي الماضي على معنى الماضي أمكن دخول الفاء أيضاً كما ستعرفه في باب المبتدأ إن شاء الله تعالى))<sup>(٢)</sup> .

### رابعاً : الإيجاز والاختصار

اتبع الدماميني في شرحه لكتاب التسهيل الإيجاز والاختصار ، وذلك بعدم تكرار الحكم إن سبق ذكره ، ويكتفي بالإشارة إليه ، وقد نبّه على ذلك في مواضع مستخدماً عبارات واضحة في ذلك منها :

— في باب المضمرة ( الضمائر المنفصلة ) ، إذ قال : (( كالاسمية لفظاً وتصرفاً فنقول : أنت بفتح التاء للمذكر ، وأنت بكسرها للمؤنث [ ... ]

(١) المصدر نفسه : ٣٤١ / ١ .

(٢) المصدر نفسه : ٩٨ / ١ .

فالضمير هو أن فقط ، والتاء حرف خطاب هذا مذهب البصريين ، وعليه اقتصر المصنف في المتن ، وفيه خلاف لا نطيل بذكره ، ... ))<sup>(١)</sup> .

— في باب الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر ، شرط الإفادة عن نكرة بنكرة أو بمعرفة ، إذ قال : (( ... وقد سبقت هذه المسألة في باب(كان)، ولم يكن بالمصنف داع إلى تكريرها ))<sup>(٢)</sup> .

— وفي باب النائب الفاعل قال : (( قال المصنف : لو رووه في كلام العرب الفصحاء ، وتقدم الكلام على ذلك في أول الفصل الرابع من باب المضمرة ))<sup>(٣)</sup> .

#### خامساً : الاستدلال بالأراء الفقهية وردّه على الفقهاء

من الأمور المنهجية التي اتبعتها الدماميني الاستدلال بالأراء الفقهية وردّه على الفقهاء في بعض الموضوعات النحوية واللغوية ، على سبيل المثال في باب الموصول عند كلامه على ( مَنْ ) ، واستخدامها للعاقل وغير العاقل<sup>(٤)</sup> ، إذ يقول : (( مثل : ﴿ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ... ﴾<sup>(٥)</sup> ، اقتربنا ب ( كَلِّ دَابَّةٍ ) ، وهو شامل للنوعين لا كلمة من(خلفاً لقطرب) ، فإنه جوز اطلاق ( مَنْ ) على غير العاقل بلا شرط استدلالاً بقوله تعالى : ﴿ ... وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ ﴾<sup>(٦)</sup> ، وكأنه حملها على البهائم ، ولا دليل

(١) المصدر نفسه : ٧١ / ٢ .

(٢) المصدر نفسه : ٣٠ / ٤ .

(٣) المصدر نفسه : ٢٧٤ / ٤ .

(٤) ينظر : تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد : ٢٥١ / ٢ .

(٥) ﴿ اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ يَخْلُقُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ ، سورة النور : ٤٥ .

(٦) ﴿ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ ﴾ ، سورة الحجر : ٢٠ .

فيه ، لجواز أن تحمل على الرقيق والبهائم ، لأن الجميع خلق للمنافع ، ولكن الأول أظهر ))<sup>(١)</sup>.

وفي باب اشتغال العامل يوضح صفة من صفات ( الاسم )<sup>(٢)</sup>، إذ قال : (( مفتقراً لما بعده )) صفة ثانية كما تقدم ، نحو : زيد ضربته ، وزيد مررت به ، واحترز بذلك من نحو: في الدار زيد فأكرمه، فإن ( زيدا ) في هذا التركيب غير مفتقر لما بعده من قولك : ( فأكرمه ) ، ولهذا قال سيبويه<sup>(٣)</sup> : في قوله تعالى : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾<sup>(٤)</sup>، إنه ليس من هذا الباب لأن التقدير عنده : وفيما يتلى عليكم حكم السارق والسارقة ، فلا يكون - حينئذ - السابق مفتقراً لما بعده ))<sup>(٥)</sup>.

#### سادساً : الأحكام العروضية وتصحيح الوزن.

قد يعرض الدماميني في بعض الأحيان لأحكام عروضية ويصحح الوزن أثناء توضيح قاعدة نحوية أو لغوية ، وهذه الأحكام والتصحيحات تخص البيت الشعري المستشهد به ، ومن ذلك استشهاده في باب ( إعراب المثني والجموع ) ببيت لجرير<sup>(٦)</sup> :

( بحر وافر )

عَرَفْنَا جَعْفَرًا وَبَنِي عُبَيْدٍ ، وَأُنْكَرْنَا زَعَانِفَ آخِرِينَ<sup>(٧)</sup>

(١) تعليق الفرائد : ٢ / ٢٥١ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ٤ / ٢٧٦ .

(٣) الكتاب : ١ / ١٤٣ .

(٤) ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ ، سورة المائدة : ٣٨ .

(٥) تعليق الفرائد : ٤ / ٢٧٦ .

(٦) ديوان جرير : ٤٧٥ .

(٧) قاله لفضالة حين وعده بالقتل ، ينظر : ديوان جرير : ٤٧٥ .



بأنّ نون جمع المذكر السالم تكسر لأجل الضرورة وهي تحصل للشاعر بسبب النظم ؛ لأن الضرورة تبيح مراجعة الأصل<sup>(١)</sup>.

### سابعاً : النكت والأحاجي النحوية واللغوية

من الأمور المنهجية التي اتبعها الدّماميني في شرح كتاب التسهيل لابن مالك توظيف وذكر بعض النكت والأحاجي ومما يبين ذلك ما يأتي:

— ذكر في باب ( إعراب المثنى والجموع ) أنّ يكون الجمع عليه بعد التنكير إذا كان علمًا ، أي أنه ليس المراد بقاءه علمًا وجمعًا وهو على ذلك الحال ، فيقال : أمر اشترط وجوده لحكم فإذا وجد الشرط لم يثبت ذلك الحكم إلا بعد إزالة ذلك الأمر الذي اشترط وجوده ، فصار وجوده شرطاً للإقدام على الحكم ، وعدمه شرطاً لثبوت ذلك الحكم<sup>(٢)</sup> إذ قال : ((وقد عنّ لي أن أنظم ذلك لغزاً فقلت : (( بحر الطويل ))

أيا علماء الهند لا زال فضلكم	مدى الدهر يبدو في منازل سعده
ألمّ بكم شخص غريب لتحسنوا	بإرشاده عند السؤال لقصده
وها هو يبدي ما تعسر فهمه	عليه لتهدوه إلى سبل رشده
فيسأل ما أمر شرطتم وجوده	لحكم فلم تقض النحاة برده
فلما وجدنا ذلك الأمر حاصلًا	منعتم ثبوت الحكم إلاّ بفقده ؟
وهذا لعمرى في الغرابة غاية	فهل من جواب تتعمون بسرده؟ <sup>(٣)</sup>

(١) ينظر : تعليق الفرائد : ١ / ٢١٦ - ٢١٧ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ١ / ٢٣٤ - ٢٣٥ .

(٣) المصدر نفسه : ١ / ٢٣٥ .

ومن كلامه على الأحجية اللطيفة والنكت الظريفة قال في باب ( كيفية التنثية ومعني التصحيح )<sup>(١)</sup>: (( ومن أظرف ما يحكى هنا أن شخصاً ممن يدعي الفضل زعم أن حماماً يجمع على الحمامات قياساً ، فنوزع بأنَّ حماماً مذكر ليس فيه من جهة القياس ما يقتضي جمعه كذلك ، فقال سبحان الله كأن كل حماماً لا يكون إلا للرجال ، وإنما أردت حماماً النساء فسبحان الله واهب العقل .

### ثامناً : العناية بالمعاني اللغوية وذكر آراء العلماء

إنَّ من الأمور المنهجية التي عَنِيَ بها الدَّمَامِينِي فِي شرحه لكتاب التسهيل هي العناية بتوضيح معاني بعض الألفاظ التي وردت في نصوص المصنف أو في الأبيات الشعرية التي يذكرها الدَّمَامِينِي كما أَنَّهُ كان يذكر في بعض الأحيان آراء العلماء في تلك المعاني ، ومن الأمثلة على ذلك قوله في باب : (إعراب المثنى والمجموع) ، من ديوان حميد بن ثور الهلالي<sup>(٢)</sup> .

( بحر الطويل )

عَلَى أَحْوَذِيَّيْنَ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةٌ      فَمَا هِيَ إِلَّا لَمَحَةٌ وَتَغِيْبُ

(( الأحوذيان : صفة جناحيها يصفها بالخفة والسرعة ))<sup>(٣)</sup> .

وفي باب ( الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر فتتصبهما مفعولين )، قال الشاعر<sup>(٤)</sup> :  
( بحر الوافر )

شجاك أظن ربع الظاعينا      ولم تعبأ بعذل العاذلينا

(١) تعليق الفرائد : ٣٠٦ / ١ .

(٢) ديوان حميد بن ثور الهلالي : ٥٥ .

(٣) تعليق الفرائد : ١٩٥ / ١ .

(٤) لم اعتر على اسم القائل لهذا ، البيت مذكور في شرح التسهيل لابن مالك : ٨٧ / ٢ ، وغير

منسوب .

(( ...:الحزن ، والمعنى : أن سبب حزنك ربع الأعبة ربع الأعبة الطاعنين أي المرتحلين باعتبار ما تثيره عندك رؤيته خالياً منهم من لوعة الفراق وتذكر أوقات الأفس الفاتنة ، وهذا مثل المعنى عند من يرى شجاك فعلاً ومفعولاً أي أحزنك ربع الطاعنين ، والإسناد مجاز من قبيل الإسناد إلى السبب ، أي : أحزنه الله عند رؤية الربع الخالي من الأعبة ))<sup>(١)</sup>.

### تاسعاً : توضيحه أصل بعض الكلمات واشتقاقها:

لجأ الدماميني إلى توضيح أصل واشتقاق بعض الكلمات التي وردت في كتاب التسهيل سواء أعند عرضه لمسألة لغوية أم نحوية كانت أم عند شرحه لها، ومن ذلك ما ذكر في باب ( أفعال المقاربة ) إذ قال : ((والمقاربة أي : مقاربة الفعل ( هلهل وكاد ) وهي أشهر أفعال المقاربة ، يقال : كاد يكيد كيداً و مكادة ، كهاب يهاب هيباً ومهابة...، ( وكرب ) بفتح الراء وكسرهما ، والفتح أفصح ، ( وأوشك ) وهو في الأصل بمعنى ( أسرع )، ويستعمل كذلك فيقال : أوشك فلان في السير، إذا أسرع فيه))<sup>(٢)</sup>، وفي باب ( الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر قال<sup>(٣)</sup>: ( بحر الطويل )

ألا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ أَبَيْتَنَ لَيْلَةً بُوادٍ وَحَوْلِي إِذْخِرَّ وَجَلِيلُ

الشعر : بمعنى الفطنة ، مصدر من قولك : ((شعرت ، أشعر كنصرت أنصر ))<sup>(٤)</sup>.

(١) تعليق الفرائد : ٤ / ١٦٤ - ١٦٥

(٢) المصدر نفسه : ٣ / ٢٨٢ .

(٣) البيت ينسب إلى الصحابي الجليل بلال الحبشي كما ورد في صحيح البخاري الحديث ٥٣٣٠ باب عيادة النساء الرجال

(٤) تعليق الفرائد : ٤ / ٢٦ - ٢٧ .

## عاشراً : عرض أقوال النحاة واعتراضه عليهم وإجابته

قد يعرض الدماميني بعض أقوال النحاة التي تخص القاعدة النحوية لغرض عرض أكثر من رأي من أجل الوصول إلى الرأي المضبوط وتفعيد قاعدة معينة في مادة نحوية ، وبعد ذلك يعرض رأيه على سبيل المثال . قال في باب(الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر) مستشهداً ببيت شعري للفرزدق من يمدح هشام بن عبدالمك (١):  
( بحر الوافر )

## فكيف إذا مررت بدار قوم وجيران لنا كانوا كرام (٥)

وكان مسندة إلى ضمير ما ذكر [...] فزادها بين الصفة والموصوف، قال المصنف (٢): ((ولا يمنع من زيادتها إسنادها إلى الضمير ، كما لا يمنع إلغاء ظن ( إسنادها في نحو: زيد - ظننت - قائم )) ، [...] أراد أنه لو لم تدخل هذه الجملة بين ( جيران ) و ( كرام ) لفهم أن هؤلاء القوم كانوا جيرانه فيما مضى، وأنه قد فارقهم فجاء بـ ( كانوا ) ؛ لتأكيد ما فهم من الماضي قبل دخولها، والذاهبون إلى الأول ادعوا أن مجموع ( كانوا ) زائد كما ذكره المصنف .

وقال الفارسي:الضمير المتصل تأكيد للضمير المستتر في (لنا)،و(كان)لاعمل لها في الضمير.

أمّا ابن جني فقد قال بأنّ : الضمير المتصل إذ وقع موقع المنفصل ، وهو مبتدأ خبره (لنا) ، لكن إذا اتصلت به ( كان ) أعطيّ اللفظ حقه فاتصل به .

أمّا ابن عصفور فقد علل ذلك بأنّ الأصل:وجيران لنا هم كرام،ف(لنا) في موضع الصفة و( هم ) فاعل بـ ( لنا ) ، ثم زيدت(كان) إلى جانب (هم) ،

(١) ديوان الفرزدق : ٥٩٧ .

(٥) في رواية الديوان :

فكيف إذا رأيت ديار قومي وجيران لنا ، كانوا ، كرام .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك : ٣٦١ / ١

فاتصل الضمير بـ ( كان ) [ ... ] قلت : ولا أدري ما الذي دعا الكل إلى هذا التكلف ، مع إمكان أن تكون ( كان ) ناقصة ، والضمير المتصل بها اسمها ، و( لنا ) خبرها مقدم عليها ، ولا غبار عليه<sup>(١)</sup>.

### حادي عشر : مزج الشرح بالأصل

سار الدماميني في شرح كتاب التسهيل على الطريقة نفسها المتداولة والمعروفة بين علماء زمانه في عرض المادة ، أما شرح الأصل وهو المتن ، فإنه كان يمزج الأصل بالشرح أي أنه كان يمزج كلامه بكلام المصنف ، وللتفريق بينهما كان يضع المتن بين هلالين ، أو يميز الأصل بكتابته بمداد مغاير لمداد الشرح ، وهذا المنهج سار عليه بعض من علمائنا القدماء منهم السيرافي ( ت : ٣٦٨ هـ ) في شرح كتاب سيويه والواسطي في شرح اللمع واختار الدماميني هذا المنهج في شرح المغني وشرح التسهيل<sup>(٢)</sup>.

### ومن النصوص التي تؤيد المذكور ما يأتي :

❖ قال في باب ( إعراب الصحيح الآخر ) : (( "وتنوب النون عن الضمة في" كل " فعل" مضارع ، وحذف المصنف هذا القيد ، للاستغناء عنه من جهة أن كلامه في المعربات ، ولا يعرب من الأفعال سواء "اتصل به ألف الاثنين" سواء كان ضميراً ، مثل : الزيدان يقومان ؛ أو علامة ، مثل : يقومان الزيدان " أو واو جمع " ، سواء في ذلك الضمير والعلامة نحو : الزيدون يقومون ، ويقومون الزيدون ))<sup>(٣)</sup>.

❖ في باب ( اسم الإشارة ) : (( " وهو ما وضع لمسمى " جنس يشمل النكرة والمعرفة " وإشارة إليه " فصل أخرج ما عدا اسم الإشارة " وهو " أي اسم الإشارة " - في القرب مفرداً مذكراً - ذا " وهو " هو " مبتدأ وخبره

(١) ينظر : تعليق الفرائد : ٣ / ٢٢٢ - ٢٢٤ .

(٢) ينظر : الدماميني حياته وآثاره ومنهجه : ١٢٤ .

(٣) تعليق الفرائد : ١ / ١٦٠ .

" ذَا " ، وما بينهما من متعلقات شيء محذوف والتقدير : أعنيه في القرب ] مفرداً [ مذكراً ، والجملة معترضة ، وقد ظهر بذلك وجه إعرابه <sup>(١)</sup> .

### ثاني عشر : الإعتداد بالفصيح من كلام العرب :

❖ أعتد الدماميني بكلام العرب الفصيح في تقعيد قواعد اللغة العربية ،

سواء أكثرها كان استعماله أم قليلاً ، ومن أمثلة ذلك :

❖ في باب ( المضمَر ) يقول : (( " والعاقلات مطلقاً " سواء كان

الجمع الذي لهن جمع قلة أو جمع كثرة ( بالعكس ) ففعلن ونحوه

لهن أولى من فعلت ونحوه ، وكلاهما كثير فصيح نحو : ﴿

وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ... ﴾ <sup>(٢)</sup> <sup>(٣)</sup> .

❖ وفي باب ( إعراب المعتل الآخر ) قال : (( " وربما قد جزم الياء

في السعة " كقراءة قنبل ﴿... إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرْ... ﴾ <sup>(٤)</sup> ، وهذا

مبني على أن ( من ) شرطية ، والظاهر تخريج الآية على أن (

من ) موصولة لا شرطية فإثبات ياء ( يتقي ) حينئذ جائز بل هو

الواجب ، وإسكان الراء ليس جزماً وإنما هو تخفيف لحركة الرفع

مثل : (وما يشعركم ) بإسكان الراء هو فصيح وإن كان قليلاً

والظاهر تخريج التنزيل عليه <sup>(٥)</sup> .

(١) المصدر نفسه : ٣ / ٢٤

(٢) ﴿ الْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ۚ وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ إِنْ كُنَّ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ۚ وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا ۚ وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ ۚ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ ۗ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ سورة البقرة : ٢٢٨ .

(٣) تعليق الفرائد : ٢ / ٤٣ .

(٤) ﴿ قَالُوا إِنَّكَ لَأَنْتَ يُوسُفُ ۚ قَالَ أَنَا يُوسُفُ وَهَذَا أَخِي قَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا ۗ إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ سورة يوسف : ٩٠ .

(٥) تعليق الفرائد : ١ / ١٨٤ - ١٨٥ .

### ثالث عشر : الإكثار من الاستشهاد بالقرآن الكريم والحديث النبوي الشريف والشعر العربي والأمثال:

إنّ أكثر الشواهد من القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف والشعر العربي والأمثال ذكرها كما كانت موجودة عند ابن مالك في أثناء شرحه لكتابه تسهيل الفوائد ، إذ استشهد الدماميني في شرحه للتسهيل بالأجزاء الأربعة المطبوعة بر ( ٥٧١ ) من الآيات القرآنية ، و ( ١٠٣ ) من الأحاديث النبوية الشريفة ، و ( ٦٨٣ ) من الشواهد الشعرية ، و ( ٩ ) من الأمثال العربية .

### رابع عشر: تعليقه على الأصح عند المصنف

كان الدماميني دقيقاً في تعليقاته في أثناء عرضه للمسائل النحوية ، ولاسيما ( على الأصح ) منها عند المصنف ، ومن تعليقاته على الأصح في باب المضمّر عند كلامه عن ضمير الشأن . إذ قال : (( " وكاد " كقوله تعالى في قراءة حمزة وحفص ﴿ ... مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبَ فَرِيقٍ مِنْهُمْ ... ﴾ <sup>(١)</sup> ، بياء الغائب في ( يزيغ ) ، وحينئذ يتعين أن يكون في كاد ضمير الشأن وقلوب فاعل يزيغ بياء الغائب ، وبابه الشعر . وأحسن المصنف في التعبير بكاد دون عسى ؛ لأن الغالب في عسى اقتران خبرها بأن ، وقد قيل : إنها حينئذ غير ناسخة ؛ لأن ضمير الشأن لا يفسر بأن وصلتها )) <sup>(٢)</sup> .

### خامس عشر : مأخذ الدماميني على ابن مالك

كانت للدماميني بعض المآخذ على ابن مالك وعبر عنها بأساليب متنوعة من ذلك ( حق المصنف ، أو ينبغي للمصنف ، أو الأولى للمصنف ، أو الأحسن أن لو قال المصنف .. ) . إذ قال في أقسام الخبر عند كلامه عن ما يغني عن خبر اسم عين - باطراد - مصدر يؤكد أن حق المصنف أن يصرح بالوجوب

(١) ﴿لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبَ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ إِنَّهُ بِهِمْ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ سورة التوبة : ١١٧ .

(٢) تعليق الفوائد : ٢ / ١٢٦

وليس الاطراد . إذ قال : (( وكان حق المصنف أن يصرح بالوجوب ، ليعلم أن الحذف فيما ذكره واجب ، وليس الاطراد بمغن عن ذلك ؛ لأنه يثبت مع الوجوب والجواز ، ولا دلالة على أحدهما : معيناً ، إذ الأعم لا إشعار له بالأخص المعين ))<sup>(١)</sup> .

وفي باب النائب عن الفاعل عند كلامه على عدم منع نيابة المنصوب بسقوط حرف الجر قبل الاسم المجرور مع وجود المنصوب بالفعل نفسه كما في المثال الآتي : (( اخترتُ زيداً من الرجال )) فيجوز أن تنيب المنصوب بعد حرف الجر - أي الرجال - مع وجود المنصوب بنفس الفعل - زيداً -<sup>(٢)</sup>، وقول الدماميني أنه كان ينبغي على المصنف أن يقول خلافاً لأكثرهم ، ونص كلام الدماميني هو (( وكان ينبغي للمصنف أن يقول هنا : (خلافاً لأكثرهم) فإن الجمهور على منع المسألة))<sup>(٣)</sup> .

وفي باب (الفاعل) عبر عن ذلك بـ ( الأولى ) عند كلامه عن ( تاء التانيث الساكنة وتاء المضارع ، حين قال المصنف ويساويها - أي تاء التانيث الساكنة - في اللزوم وعدمه - تاء المضارع الغائبة - بالتاء الفوقية والتحتية )<sup>(٤)</sup> .

فقال الدماميني : (( كان الأولى للمصنف أن لو قال : ( ويساويها في اللحاق وعدمه ) ، على التفصيل المتقدم ، أو ( ويساويها فيما ذكر ) ، وإلا فعبارته لا تقتضي المساواة في رتبة الجواز ، ثم الأولى أيضاً أن لو قال : ( تاء المضارع ) ، فإن من جملة ما يشمله ذلك نحو : تقوم الهندات ، ولا تحس فيه تاء المضارع

(١) تعليق الفرائد : ٣ / ١٢٦ .

(٢) تعليق الفرائد : ٤ / ٢٥٨ .

(٣) المصدر نفسه : ٤ / ٢٥٨ .

(٤) ينظر : المصدر نفسه : ٤ / ٢٣٥ .



الغائبة ؛ لأن الفعل للغائبات ... ، فالتاء في ذلك للتأنيث لا للخطاب ، وبدليل الماضي ، والمخاطب لا يقال له : غائب ))<sup>(١)</sup>.

وفي باب ( اسم الإشارة ) عبر عن ذلك بـ ( الأحسن ) عند كلام المصنف عن سبب بناء اسم الإشارة يقول المصنف : (( وبني اسم الإشارة لتضمن معناه ))<sup>(٢)</sup>.

فيقول الدماميني : (( وكان الأحسن أن لو قال المصنف : ( لتضمن معنى حرفها ) ؛ لأن المقتضى للبناء تضمن معنى الحرف ، لا مطلق تضمّن المعاني ، لكن قد علم أنّ الإشارة من معاني الحروف ، فكأنه قال ذلك ))<sup>(٣)</sup>.

---

(١) تعليق الفرائد : ٤ / ٢٣٦ - ٢٣٧

(٢) المصدر نفسه : ٢ / ٣٤٨

(٣) المصدر نفسه : ٢ / ٣٤٩ .

## المبحث الثاني

### موارده اللغوية والنحوية ومنهجه

#### موارده اللغوية والنحوية

الدّماميني من الذين يجل النحاة القدامى خصوصاً سيبويه الذي وافقه في أغلب ما ذهب إليه وأورد اسمه كثيراً في الشرح ، وكذلك ذكره وإجلاله للعلماء والنحاة ومن أخذ منهم من الشيوخ ، فأخذ المادة النحوية من كتب السابقين ومؤلفاتهم ونقل عن الكثير من العلماء في شرحه للتسهيل سواء أ تلك الآراء كانت منقولاً نقلاً مباشراً أم غير مباشر أو نقلاً حرفياً أو معنوياً ، وذكر الأعلام والكتب وأشار إليهم في شرحه، فضلاً عن عرض رأيه في المسألة ولم يخلُ شرحه للتسهيل من الاستشهاد بالقرآن الكريم والأحاديث النبوية والأبيات الشعرية ، ويمكن بيان مصادر الدّماميني في شرحه للتسهيل على النحو الآتي :

#### أولاً : الأخذ عن الشيوخ

رغم أن الدّماميني لم يكن من المكثرين من الشيوخ إلا أنه واحد من النحاة واللغويين الذين اعتمدوا على النقل عن المصادر التي سبقته في شرح التسهيل وشرح الأبواب النحوية في اللغة العربية ، والأخذ بآراء العلماء والنحاة ممن سبقوه ، فضلاً عن أخذه من الشيوخ رغم قلتهم في مقدمة شرح التسهيل يذكر الشيخ بهاء الدين السبكي ( ت ٧٦٣ هـ )<sup>(١)</sup> ، وفي باب الضمير ووصله يقول : (( قال الشيخ بهاء الدين السبكي : ولسان حال ابن مالك [ ... ] ))<sup>(٢)</sup> ، وفي باب ( إعراب المثني والجموع ) يقول : (( القَدَان بكسر القاف وتشديد الذال المعجمة : البراغيث ، واحده

(١) ينظر : تعليق الفرائد : ١ / ٥٧ .

(٢) المصدر نفسه : ٢ / ٨٣ .

قُدّة بضم القاف كذا في الصحاح ، وحكى الشيخ كمال الدين الدميري في كتابه :  
حياة الحيوان [ ... ] ((<sup>(١)</sup>).

### ثانياً : النقل من الكتب

إنّ الدّماميني كغيره من العلماء عُني بالكثير من المؤلفات اللّغوية والنحوية ،  
وذكر ذلك بإيجاز حسب طبيعة المبحث ورتّبه حسب تاريخ الوفيات ، وغالباً ما  
يشير إلى المصنف وشرحه للتسهيل إلّا أنه في الجزء الرابع من المطبوع غالباً ما  
يذكر شرحاً آخر هو شرح المرادي للتسهيل ، وفي أدناه كشفًا بالكتب التي اعتمد  
عليها :

- ١ . الكتاب لسبيويه ( ت ١٨٠ هـ ) ، ذكره سبع مرات <sup>(٢)</sup> .
- ٢ . مسائل الكبير والقصير للأخفش الأوسط ( ت ٢١٥ هـ ) ذكره مرة واحدة <sup>(٣)</sup> .
- ٣ . المقتضب للمبرد ( ت ٢٨٥ هـ ) ، ذكره مرتين <sup>(٤)</sup> .
- ٤ . شرح الفصيح لأبي العباس ثعلب ( ت ٢٩١ هـ ) ، ذكره مرة واحدة <sup>(٥)</sup> .
- ٥ . الإيضاح خير من الجمل لأبي إسحاق الزجاج ( ت ٣١١ هـ ) ، ذكره مرة  
واحدة <sup>(٦)</sup> .
- ٦ . الأصول في النحو لابن السراج ( ت ٣١٦ هـ ) ، ذكره مرة واحدة <sup>(٧)</sup> .
- ٧ . اليواقيت في اللغة لأبي عمر الزاهد ( ت ٣٤٥ هـ ) ، ذكره مرة واحدة <sup>(٨)</sup> .

(١) ينظر : تعليق الفرائد : ١٩٨ / ١

(٢) المصدر نفسه : ٢٩ / ١ ، ٢٤ / ٢ - ١٩٩ ، ١٧ / ٣ - ٤٢ - ٥٧ ، ١٧٦ / ٤ .

(٣) المصدر نفسه : ٩٠ / ٤ .

(٤) المصدر نفسه : ٢٩٥ / ٢ ، ٩ / ٤ .

(٥) المصدر نفسه : ٣١٥ / ٣ .

(٦) المصدر نفسه : ١٩٣ / ٤ .

(٧) تعليق الفرائد : ٩ / ٤ .

(٨) المصدر نفسه : ١٩٨ / ١ .

٨. الإرشاد لابن درستويه ( ت ٣٤٧ هـ ) ، ذكره مرة واحدة<sup>(١)</sup>.
٩. شرح الكتاب لأبي سعيد السيرافي ( ت ٣٦٨ هـ ) ، ذكره مرة واحدة<sup>(٢)</sup>.
١٠. كتاب ( ليس ) لابن خالويه ( ت ٣٧٠ هـ ) ، ذكره مرة واحدة<sup>(٣)</sup>.
١١. التذكرة لأبي علي الفارسي ( ت ٣٧٧ هـ ) ، ذكره ثلاث مرات<sup>(٤)</sup>.
١٢. القصریات لأبي علي الفارسي ، ذكره مرتين<sup>(٥)</sup>.
١٣. المحتسب لأبي الفتح ابن جني ، ( ت ٢٩٣ هـ ) ، ذكره مرة واحدة<sup>(٦)</sup>.
١٤. سر الصناعة لأبي الفتح ابن جني ، ذكره مرة واحدة<sup>(٧)</sup>.
١٥. الصحاح أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري ( ت ٣٩٩ هـ ) ، ذكره خمساً وعشرين مرة<sup>(٨)</sup>.
١٦. المخصص لابن سيده ( ت ٥٢١ هـ ) ، ذكره ست مرات<sup>(٩)</sup>.
١٧. المحكم لابن سيده ، ذكره ثلاث مرات<sup>(١٠)</sup>.
١٨. حاشية المغني للجرجاني ( ت ٤٧١ هـ ) ، ذكره مرة واحدة<sup>(١١)</sup>.
١٩. المستنير لأبي طاهر أحمد بن علي ( ت ٤٩٦ هـ ) ، ذكره مرة واحدة<sup>(١٢)</sup>.

(١) المصدر نفسه : ٢٠٦ / ٢ .

(٢) المصدر نفسه : ٢٦٢ / ٤ .

(٣) المصدر نفسه : ٣٠١ / ١ .

(٤) المصدر نفسه : ٤٦٦ / ١ ، ١٧٧ / ٢ ، ١٧٩ : ٤ .

(٥) المصدر نفسه : ٢٦١ / ٢ ، ٣٠١ / ٤ .

(٦) المصدر نفسه : ٢٠٦ / ٢ .

(٧) المصدر نفسه : ١٦٥ / ٢ .

(٨) المصدر نفسه : ٤١ / ١ ، ٥١ ، ١٤٦ ، ١٩٨ ، ٢٣٢ ، ٢٤٥ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٨٣ ، ٣٠٣ ،

١٠٥ ، ١٢١ ، ١٤٢ ، ١٧٢ ، ٢١٣ ، ٢١٤ / ٣ ، ٩٤ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٨١ ، ٢٨٣ ، ١٤٤ / ٤ ،

(٩) المصدر نفسه : ١٥٥ / ١ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٦١ ، ٢٧٨ ، ٣٠٣ .

(١٠) المصدر نفسه : ٢٤٤ / ١ ، ٤٧ / ٣ ، ١٨١ .

(١١) المصدر نفسه : ٢٣٤ / ٣ .

(١٢) المصدر نفسه : ١٦١ / ١ .

٢٠. الكشف لأبي القاسم جارا الله الزمخشري ، ذكره خمس مرات<sup>(١)</sup>.
٢١. المفصل لأبي القاسم جارا الله الزمخشري ، ذكره تسع مرات<sup>(٢)</sup>.
٢٢. حواشي الصحاح لابن بردي ( ت ٥٨٢ هـ ) ، ذكره مرة واحدة<sup>(٣)</sup>.
٢٣. الجزولية الكبرى لأبي موسى الجزولي(ت ٦٠٧ هـ)، ذكره مرة واحدة<sup>(٤)</sup>.
٢٤. مفتاح العلوم للسكاكي ( ت ٦٢٦ هـ ) ، ذكره مرة واحدة<sup>(٥)</sup>.
٢٥. شرح الإيضاح لابن الخباز ( ت ٦٣٩ هـ ) ، ذكره مرتين<sup>(٦)</sup>.
٢٦. الكافية لابن الحاجب ( ت ٦٤٦ هـ ) ، ذكره ست مرات<sup>(٧)</sup>.
٢٧. شرح الكافية الشافية لابن الحاجب ، ذكره سبع مرات<sup>(٨)</sup>.
٢٨. شرح المفصل لابن الحاجب ، ذكره تسع مرات<sup>(٩)</sup>.
٢٩. أمالي القرآن لابن الحاجب ، ذكره ثلاث مرات<sup>(١٠)</sup>.
٣٠. المقرب لابن عصفور ( ت ٦٦٩ هـ ) ، ذكره مرة واحدة<sup>(١١)</sup>.
٣١. شرح الألفية لابن مالك ( ت ٦٧٢ هـ ) ، ذكره مرتين<sup>(١٢)</sup>.
٣٢. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ، ذكره مرتين<sup>(١٣)</sup>.

- 
- (١) المصدر نفسه : ٢٥٢ / ٢ ، ٢١ / ٤ ، ١٤٩ ، ٢٧٩ .
- (٢) المصدر نفسه : ٢٩ / ١ ، ١٠٠ ، ٢٤ / ٢ ، ١٤٣ ، ١٥٩ ، ١٦٥ ، ٢١٢ ، ٥٤ / ٤ ، ٧٦ .
- (٣) المصدر نفسه : ٣٨ / ٢ .
- (٤) المصدر نفسه : ٣٢ / ٢ .
- (٥) المصدر نفسه : ٢٥٤ / ٢ .
- (٦) المصدر نفسه : ٣٦ / ٣ ، ٢٠٤ .
- (٧) المصدر نفسه : ٢٤ / ٢ ، ٨٧ ، ٢٢٦ ، ١٠ / ٣ ، ١٠٠ / ٤ ، ٧٦ / ٤ ، ١٣٥ .
- (٨) المصدر نفسه : ٢٨٨ / ١ ، ٢٩٢ ، ٢٣ / ٢ ، ١٣ ، ٢٩ ، ١٣٤ ، ٧٦ / ٣ ، ٢٠٣ .
- (٩) المصدر نفسه : ١٢٨ / ٢ ، ١٣٥ ، ٢١٦ ، ٤٨ / ٣ ، ٨٢ ، ١٤٠ ، ١٩٨ ، ٣١٢ ، ٢٤ / ٤ ، ٢٠٣ .
- (١٠) المصدر نفسه : ٣٠٤ / ١ ، ١٣٥ / ٢ ، ٧٦ / ٣ .
- (١١) المصدر نفسه : ٣٤٠ / ٢ .
- (١٢) تعليق الفوائد : ٧٢ / ١ ، ٦٢ / ٢ .
- (١٣) المصدر نفسه : ٤٨ / ١ ، ٤٩ .

٣٣. شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك ، ذكره مرة واحدة<sup>(١)</sup>.
٣٤. شرح الباب للاسفراييني ( ت ٦٨٤ هـ ) ، ذكره مرتين<sup>(٢)</sup>.
٣٥. شرح الخلاصة لمحمد بن محمد بن عبدالله بن مالك ( ت ٦٨٦ هـ ) ، ذكره ثلاث مرات<sup>(٣)</sup>.
٣٦. شرح الإيضاح لابن أبي ربيع ( ت ٦٨٨ هـ ) ، ذكره مرة واحدة<sup>(٤)</sup>.
٣٧. شرح الكافية للرضي الاسترابادي ( ت ٦٨٨ هـ ) ، ذكره ثلاث مرات<sup>(٥)</sup>.
٣٨. شرح الحاجبية للرضي الاسترابادي ، ذكره مرة واحدة<sup>(٦)</sup>.
٣٩. التلخيص للقزويني ( ت ٧٣٩ هـ ) ، ذكره مرة واحدة<sup>(٧)</sup>.
٤٠. الارتشاف لأبي حيان ( ت ٧٤٥ هـ ) ، ذكره مرة واحدة<sup>(٨)</sup>.
٤١. شرح التصريف للجاربري ( ت ٧٤٦ هـ ) ، ذكره مرة واحدة<sup>(٩)</sup>.
٤٢. المغني لابن هشام الأنصاري ( ت ٧٦١ هـ ) ، ذكره خمس عشرة مرة<sup>(١٠)</sup>.
٤٣. فض الختام عن التورية والاستخدام لصالح الدين الصفدي ( ت ٧٦٤ هـ ) ، ذكره مرة واحدة<sup>(١١)</sup>.

(١) المصدر نفسه : ٣٤٠ / ٢ .

(٢) المصدر نفسه : ٦٧ / ١ ، ١٧٢ / ٢ .

(٣) المصدر نفسه : ٧٠ / ١ ، ٢٠٥ ، ٨٥ / ٣ .

(٤) المصدر نفسه : ١١٤ / ٣ .

(٥) المصدر نفسه : ٣٣٦ / ٢ ، ٢٥٤ / ٤ ، ٢٩٢ .

(٦) المصدر نفسه : ٩١ / ٤ .

(٧) المصدر نفسه : ٢٦٩ / ٤ .

(٨) المصدر نفسه : ١٣٥ / ٢ .

(٩) المصدر نفسه : ٢٨٦ / ١ .

(١٠) تعليق الفرائد : ٧٣ / ١ ، ١٠٢ ، ٢٨٤ ، ١٠٤ / ٢ ، ١١٩ ، ١٣٢ ، ٩١ / ٣ ، ٧٧ ، ١٢٠ ،

١٧١ ، ١٢ / ٤ ، ٤١ ، ٥٥ ، ١١٠ ، ٢٩٤ .

(١١) المصدر نفسه : ٣٢ / ١ .

٤٤ . الكواكب الدرية لجمال الدين عبدالرحيم الأسنوي الشافعي ( ت ٧٧٢ هـ ) ،  
ذكره مرة واحدة (١) .

### طريقته في ذكر الكتب

اتبع الدماميني عدة طرائق في ذكر الكتب وذكر المصادر التي نقل منها ،  
وعلى النحو الآتي : -

- ١ . كتب صرّح بذكر أسمائها وأسماء مؤلفيها .
- ٢ . كتب صرّح بذكر أسمائها ولم يصرّح بذكر أسماء مؤلفيها .
- ٣ . كتب لم يصرّح بذكر أسمائها ويصرّح بذكر أسماء مؤلفيها .

### ❖ كتب صرّح بذكر أسمائها وأسماء مؤلفيها:

على سبيل المثال في باب ( الكلمة والكلام ) عند كلامه عن إعراب ( تأبط  
شراً ) . قال : (( قلت : وقع للاسفراييني في شرح اللباب أن إعراب آخره  
محكي كما في ( تأبط شراً ) ثم الجزء الآخر لما كان مشغولاً والأول فارغاً  
ظهر إعرابه فيه كما ظهر إعراب ... )) (٢) .

وفي باب ( المعرفة والنكرة ) قال : (( وقال ابن الحاجب في الكافية :  
المعرفة ما وضع لشيء بعينه وذكر أقسامها ثم قال : والنكرة ما وضع لشيء لا  
بعينه )) (٣) .

وفي باب ( أفعال المقاربة ) عند حديثه عن حري قال : (( وهو مقصور  
فقد نص القاضي عياض في مشارق الأنوار في حرف الحاء على أنه يقال :  
حري زيد أن يفعل كذا ... )) (٤) .

(١) المصدر نفسه : ٧٢ / ١ .

(٢) المصدر نفسه : ٦٧ / ١ .

(٣) المصدر نفسه : ١٣ / ٢ .

(٤) المصدر نفسه : ٢٨٥ / ٣ .

وعند حديثه عن أحوال ( أن ) و ( كأن ) و ( لعل ) قال : (( وقال ابن الحاجب في الكافية : وتخفف فتلغى ، يعني ( كأن ) ، وكلاهما يخالف لظاهر قول المصنف ، لكن ابن يعيش تأول ما في المفصل على أن المراد بالإلغاء أن تعمل في ضمير الشأن ، وفيه ما لا يخفى ))<sup>(١)</sup>.

وفي باب اشتغال العامل قال : (( قال ابن هشام في المغني : ويجب تقدير العامل بعد الفاء وقبل ما دخلت عليه ؛ لأن ( أمّا ) نائبة عن الفعل ، فكأنها فعل ، والفعل لا يلي الفعل ))<sup>(٢)</sup>.

### ❖ كتب صرح بذكر أسمائها ولم يصرح بذكر أسماء مؤلفيها :

عند حديثه عن المضارع في باب ( الكلمة والكلام ) قال : (( وظاهر كلام المصنف أن المضارع من قبيل المشترك، وكذا قول صاحب المفصل : ( ويشترك فيه الحاضر والمستقبل ) ... ))<sup>(٣)</sup>.

وفي باب الموصول ( من ، و ما ) عند حديثه عن العاقل وغير العاقل قال : (( وفي الكشف : وقيل : ما طاب ذهاباً إلى الصفة ))<sup>(٤)</sup>، و في الآية ﴿... فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ...﴾<sup>(٥)</sup>.

وفي باب ( الأفعال المقاربة ) عند الحديث عن أفعال المقاربة قال : ((... هكذا مرره في الصحاح ... ))<sup>(٦)</sup>.

(١) المصدر نفسه : ٧٦ / ٤ .

(٢) المصدر نفسه : ٢٩٤ / ٤ .

(٣) المصدر نفسه : ٩٩ - ١٠٠ .

(٤) المصدر نفسه : ٢٥٢ / ٢ .

(٥) ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُفْسِدُوا فِي الْيَمَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِّنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ ۚ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ۚ ذَلِكَ أَدْنَىٰ أَلَّا تَعُولُوا ﴾ سورة النساء : ٣ .

(٦) تعليق الفرائد : ٢٨٣ / ٣ .



## ❖ كتب لم يصرّح بذكر أسمائها ويصرّح بذكر أسماء مؤلفيها:

في باب الكلمة والكلام عند حديثه عن الضمير وعودة الضمير قال : (( قال الزمخشري في سورة آل عمران في قوله تعالى : ﴿... أَنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ...﴾<sup>(١)</sup> : إن الضمير راجع للكاف وأنها اسم ( أو إبدال صريح منه ) نحو : كيف أنت أصحيح أم سقيم ؟ ، فكيف اسم لإبدال الاسم الصريح منها ))<sup>(٢)</sup>.

وفي باب ( الموصول ) عند الحديث عن ( أي ) الموصولة وحذف صدر صلتها قال : (( وقال الرضي: إذا حذف صدر صلتها بنيت كأخواتها الموصولة وذلك أن شيئاً إذا فارق أخواته لعارض فهو شديد النزوع إليها ))<sup>(٣)</sup>.

## ثالثاً : الأعلام

كانت للعلماء ( اللغويون والنحويون ) مكانة مفضلة عند الدماميني لأنهم يشكلون ينبوع علمه ومصدر فهمه وعنهم أخذ الكثير في شرحه للتسهيل ، وما ذكرته الباحثة في هذه الدراسة والذي يتضمنه الجدول رقم ( ١ ) يمثل ما استطاعت أن تحصيه ممن جاء ذكره في كتاب التعليق ، وترى أن بعض العلماء المذكورين في الكتاب قد عدّوا علماء لغة عند نفر من الباحثين ، وقد يكون هؤلاء على غير ذلك ، ويتضح أنّ العلماء في ذلك العصر كانوا علماء موسوعيين وقياسيين ، أي لا يختصون بجانب معين ، وفيما يأتي جدول يبين عدد مرات ذكره للعلماء :

(١) ﴿وَرَسُولًا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ بِآيَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ أَنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ وَابْرَأُ الْأَكْمَامَ وَالْأَبْرَصَ وَأُحْيِي الْمَوْتَىٰ بِإِذْنِ اللَّهِ وَأَنْبِئُكُمْ بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدْخُرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ ۗ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً لِّكُم إِن كُنْتُمْ مُّؤْمِنِينَ﴾ سورة آل عمران : ٤٩ .

(٢) تعليق الفرائد : ١ / ٨٤ .

(٣) المصدر نفسه : ٢ / ٢٣١ .

جدول رقم ( ١ )

ت	اسم العالم	عددمرات ذكره
١	سلمان الفارسي ( ت ٣٦ أو ٣٧ هـ )	١
٢	أبو الحسن علي بن أبي طالب ( ت ٤٠ هـ )	١
٣	قيس بن الذريح ( ت ٦٨ هـ )	١
٤	الحجاج أبو محمد الحجاج بن يوسف بن الحكم بن أبي عقيل الثقفي ( ت ٩٥ هـ )	١
٥	سعيد بن جبير ( ت ٩٥ هـ )	١
٦	عيسى بن عمير الثقفي ( ت ١٤٩ هـ )	١
٧	أبو عمرو بن العلاء المازني ( ت ١٥٤ هـ )	١٢
٨	الخليل بن أحمد الفراهيدي ( ت ١٧٥ هـ )	١٠
٩	أبو الخطاب الأخفش الأكبر ( ت ١٧٧ هـ )	٢
١٠	عبد الوارث بن سعيد بن زكران التميمي ( ت ١٧٩ هـ )	١
١١	أبو بشر عمرو بن عثمان سيبويه ( ت ١٨٠ هـ )	١٦٢
١٢	أبو عبدالرحمن يوسف بن حبيب الضبي ( ت ١٨٢ هـ )	٨
١٣	أبو مسلم معاذ مسلم بن رجاء ( ت ١٨٧ هـ )	١
١٤	أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي ( ت ١٨٩ هـ )	٤٣
١٥	أبو علي محمد بن المستنير قطرب ( ت ٢٠٦ هـ )	٣
١٦	أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء ( ت ٢٠٧ هـ )	٦٣
١٧	هشام بن معاوية الضرير أبو عبدالله ( ت ٢٠٩ هـ )	٩
١٨	أبو عبيدة معمر بن المثنى ( ت ٢١٠ هـ )	١
١٩	أبو عمرو اسحاق بن مرار الكوفي الشيباني ( ت ٢١٣ هـ )	٥
٢٠	أبو زيد الأنصاري سعيد بن أوس ( ت ٢١٥ هـ )	١
٢١	سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط ( ت ٢١٥ هـ )	٧٣

٥	أبو عمر صالح بن اسحاق الجرمي ( ت ٢٢٥ هـ )	٢٢
١	ابن حاتم أبو نصر أحمد بن حاتم الباهلي ( ت ٢١٣ هـ )	٢٣
١	محمد بن أحمد بن عبدالله الطويل ( ت ٢٤٣ هـ )	٢٤
٢	ابن السكيت يعقوب بن اسحاق ( ت ٣٤٤ هـ )	٢٥
٢	أبو اسحاق إبراهيم بن سفيان الزياتي ( ت ٢٤٩ هـ )	٢٦
١٨	أبو عثمان بكر بن محمد المازني ( ت ٢٤٩ هـ )	٢٧
١	علي بن حازم اللحياني السجستاني ( ت ٢٥٦ هـ )	٢٨
٣	محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي ( ت ٢٨٥ هـ )	٢٩
٣٩	أبو العباس المبرد ( ت ٢٨٥ هـ )	٣٠
١١	أبو العباس ثعلب ( ت ٢٩١ هـ )	٣١
١٠	ابن كيسان محمد بن أحمد بن إبراهيم ( ت ٢٩٩ هـ )	٣٢
١	ابن موسى الحامض سلمان بن محمد بن أحمد ( ت ٣٠٥ هـ )	٣٣
١	كراع أبو الحسن علي بن الحسن الهنائي يعرف بكراع النمل ( ت ٣١٠ هـ )	٣٤
٢١	أبو إسحاق الزجاج إبراهيم بن السري ( ت ٣١١ هـ )	٣٥
٢١	أبو بكر محمد بن السري بن السراج ( ت ٣١٦ هـ )	٣٦
٤	أبو بكر حسن الأزدي بن دريد ( ت ٣٢١ هـ )	٣٧
٨	ابن الأنباري أبو بكر محمد بن القاسم ( ت ٣٢٧ هـ )	٣٨
٢	ابن ولاة أبو العباس أحمد بن محمد بن الوليد ( ت ٣٣٣ هـ )	٣٩
١	أبو القاسم الزجاجي عبدالرحمن بن إسحاق ( ت ٣٣٧ هـ )	٤٠
١	أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد بن إسماعيل ( ت ٣٣٨ هـ )	٤١
١	أبو بكر ميرمان محمد ميرمان بن علي بن إسماعيل العسكري ( ت ٣٤٧ هـ )	٤٢
٣	أبو محمد بن جعفر بن درستويه ( ت ٣٤٧ هـ )	٤٣

١٨	أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبدالله ( ٣٦٨ هـ )	٤٤
٢	أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري ( ٣٧٠ هـ )	٤٥
١	أبو عبدالله الحسين بن أحمد بن خالويه ( ٣٧٠ هـ )	٤٦
٦٤	أبو علي الفارسي الحسن بن عبدالغفار ( ت ٣٧٧ هـ )	٤٧
١	أبو أحمد الحسن بن عبدالله بن سعيد العسكري (ت ٣٨٢ هـ)	٤٨
٤	علي بن عيسى الرماني ( ت ٣٨٤ هـ )	٤٩
١	أبو سلمان الخطابي ( ت ٣٨٨ هـ )	٥٠
١	الحسن بن الوليد بن ناصر أبو قاسم العريف ( ت ٣٩٠ هـ )	٥١
٣١	أبو الفتح عثمان بن جني ( ت ٣٩٢ هـ )	٥٢
١٣	أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري ( ت ٣٩٩ هـ )	٥٣
١	أبو الحسن محمد بن الحسين بن محمد بن الحسين بن عبد الوارث ( ت ٤٢١ هـ )	٥٤
١	أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم النيسابوري الثعالبي ( ت ٤٢٧ هـ )	٥٥
١	ابن برهان أبو القاسم عبدالواحد العكبري ( ت ٤٥٦ هـ )	٥٦
٧	أبو الحسن علي بن أحمد الأندلسي ابن سيدة ( ت ٤٥٨ هـ )	٥٧
١	عبدالدايم القرواني ( كان حياً ٤٦٧ هـ )	٥٨
٢	أبو الحسن ظاهر بن أحمد بابشاذ ( ت ٤٥٤ - ٤٦٩ هـ )	٥٩
٢	علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي النيسابوري ( ت ٤٦٨ هـ )	٦٠
١	أبو زكريا يحيى بن علي بن محمد الشيباني التبريزي ( ت ٥٠٢ هـ )	٦١
١	الأعلم بن الحجاج يوسف بن سليمان عيسى الشنتمري ( ت ٤٧٦ هـ )	٦٢

٢	ابن أبي العافية ( ت ٥٠٩ هـ )	٦٣
١	أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد البغوي ( ت ٥١٠ هـ - ٥١٦ هـ )	٦٤
١	أبو الفضل أحمد بن محمد بن أحمد الميداني ( ت ٥١٨ هـ )	٦٥
٣	ابن السيد ، أبو محمد عبدالله بن محمد السيد البطليوسي ( ت ٥٢١ هـ )	٦٦
٣	ابن البادش	٦٧
	أبو الحسن علي بن أحمد ( ت ٥٣٨ هـ )	٦٨
	أبو جعفر أحمد بن علي بن أحمد ( ت ٥٤٠ هـ )	٦٩
٤١	أبو القاسم جارا لله الزمخشري ( ت ٥٣٨ هـ )	٧٠
١	أبو منصور الجواليقي موهوب بن أحمد بن محمد ( ت ٥٣٩ هـ )	٧١
٧	أبو السعادات هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسيني المعروف بابن الشجري ( ت ٥٤٢ هـ )	٧٢
٢	النيلي أبو عبدالله محمد بن حجة الدين بن عبدالله ( ت ٥٦٥ هـ )	٧٣
١	الحسين بن صافي بن عبدالله ، أبو نزار ( ملك النحاة ) ( ت ٥٦٨ هـ )	٧٤
٣	أبو محمد سعيد بن المبارك بن الدهان ( ت ٥٦٩ هـ )	٧٥
٤	ابن السهيلي أبو زيد القاسم عبدالرحمن بن أحمد الخثعمي ( ت ٥٨١ هـ )	٧٦
١	أبو محمد عبدالله بن برد بن عبدالجبار المقدسي المصري ( ت ٥٨٢ هـ )	٧٧
١	ابن ملكون إبراهيم بن محمد الحضرمي الأشبيلي ( ت ٥٨٤ هـ )	٧٨

١	أبو جعفر بن مضاء ( ت ٥٩٢ هـ )	٧٩
١	ابن الأثير أبو السعادات المبارك مجد الدين بن محمد بن محمد بن عبدالكريم الشيباني الجزري الأربلي(ت ٦٠٦ هـ)	٨٠
١١	أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن محمد بن خروف الأندلسي الحضرمي ( ت ٦٠٦ هـ )	٨١
٥	عيسى بن عبدالعزيز بن يلىخت البربري أبو موسى الجزوي ( ت ٦٠٧ هـ )	٨٢
١	أبو الفتح ناصر برهان الدين بن عبد السيد بن علي الخوارزمي المطرزي ( ت ٦١٠ هـ )	٨٣
٤	عبدالله بن الحسين بن عبدالله الحسين محب الدين العكبري ( ت ٦١٦ هـ )	٨٤
٢	أبو بكر محمد بن طلحة بن محمد بن عبدالملك الأموي الشيبني ( ت ٦١٨ هـ )	٨٥
١	أبو الحجاج يوسف بن معزوز القيسي ( ت ٦٢٥ هـ )	٨٦
٣	أبو يعقوب يوسف سراج الدين السكاكي ( ت ٦٢٦ هـ )	٨٧
٢	ابن المعطي أبو الحسن يحيى بن زين الدين بن عبدالمعطي ( ت ٦٢٨ هـ )	٨٨
٢	ابن الصفار القاسم بن علي بن محمد بن سليمان الأنصاري البطليوسي ( ت ٦٣٠ هـ )	٨٩
٦	ابن الخباز ( ت ٦٣٩ هـ )	٩٠
٦	ابن يعيش ( ت ٦٤٣ هـ )	٩١
٢	السخاوي أبو الحسن علي علم الدين ( ت ٦٤٣ هـ )	٩٢
١٣	أبو علي الشلوبين ( ت ٦٤٥ هـ )	٩٣

٧٣	أبو عمرو عثمان ابن الحاجب ( ت ٦٤٦ هـ )	٩٤
١	أبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي الأشبيلي ( ابن الحاج ) ( ت ٦٤٧ هـ )	٩٥
٤٤	أبو الحسن علي بن مؤمن الحضرمي الأشبيلي ابن عصفور ( ت ٦٦٩ هـ )	٩٦
١	أبو زكريا بن يحيى بن شرف النووي ( ت ٦٧٦ هـ )	٩٧
٣	أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن عبدالرحيم الأبيدي ( ت ٦٨٠ هـ )	٩٨
١	أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن يوسف ابن الضايغ ( ت ٦٨٠ هـ )	٩٩
٢	أبو محمد الحسين جمال الدين بدر بن إياز ( ت ٦٨١ هـ )	١٠٠
٢	تاج الدين الاسفراييني ( ت ٦٨٤ هـ )	١٠١
١١	محمد بن محمد بن عبدالله بن مالك ( ت ٦٨٦ هـ )	١٠٢
٥	أبو الحسن عبدالله بن أحمد بن أبي الربيع ( ت ٦٨٨ هـ )	١٠٣
٧٤	الرضي الاسترابادي محمد بن حسين نجم الدين ( ت ٦٨٨ هـ )	١٠٤
١	أبو جعفر بن الزبير الثقفي ( ت ٧٠٨ هـ )	١٠٥
١	أبو الفتح البعلبكي الحنبلي ( ت ٧٠٩ هـ )	١٠٦
٤٥	أثير الدين أبو حيان ( ت ٧٤٥ هـ )	١٠٧
١	تاج الدين التبريزي ( ٧٤٦ هـ )	١٠٨
١	أحمد بن الحسن بن يوسف الجاربردي ( ت ٧٤٦ هـ )	١٠٩
٨٩	ابن قاسم الحسن بدر الدين بن قاسم بن عبدالله بن علي المرادي المعروف بـ ( ابن أم قاسم ) ( ت ٧٤٩ هـ )	١١٠
١	تقي الدين السبكي ( ت ٧٥٦ هـ )	١١١

٨٧	عبدالله بن يوسف بن هشام الأنصاري ( ت ٧٦١هـ )	١١٢
٣	بهاء الدين السبكي ( ت ٧٦٣هـ )	١١٣
١	صلاح الدين الصفدي ( ت ٧٦٤هـ )	١١٤
١	عبدالله بهاء الدين بن عبدالرحمن (ابن عقيل) ( ت ٧٦٩هـ )	١١٥
١	جمال الدين عبدالرحيم الأسنوي الشافعي ( ت ٧٧٢هـ )	١١٦
٢	ابن الصائغ محمد شمس الدين بن عبدالرحمن الزمردني ( ت ٧٧٦هـ )	١١٧
٣	مسعود بن سعد الدين بن عمر بن عبدالله التفتازاني(ت ٧٩٢هـ )	١١٨
١	كمال الدين الدميري ( ت ٨٠٨هـ )	١١٩
١	أبو الطاهر محمد مجد الدين بن يعقوب بن محمد الفيروزآبادي ( ت ٨١٧هـ )	١٢٠



## طريقته في ذكر الأعلام

له في ذلك طرائق خمس هي :

١. ذكره الاسم فقط : أي أنه يذكر اسم العالم فقط .
٢. ذكره الاسم واللقب .
٣. ذكره اللقب فقط : أي أنه يذكر اللقب بدون الاسم والكنية .
٤. ذكره الكنية واللقب .
٥. ذكره الكنية فقط : أي أنه يذكر الكنية بدون الاسم واللقب .

فمن أمثلة الأسلوب الأول في باب الكلمة والكلام قال : (( فهشام وثعلب ومن وافقهما من الكوفيين على جواز الإسناد إلى الجملة مطلقاً ))<sup>(١)</sup> .

وفي باب ( المضمرة ) عند الكلام عن نون الوقاية قال : (( أو قد ) بمعنى حسب نحو : قدني ، ( أو قط ) بمعنى حسب أيضاً نحو : قطني ، وهذا تصريح بأن الياء مجرورة فتكون مضافاً إليها وهذا مذهب الخليل وسيبويه ))<sup>(٢)</sup> .

أما الأسلوب الثاني : فهو ذكر الاسم واللقب قال في باب الكلمة والكلام : (( ولا أكاد أقضي العجب من الشيخ جمال الدين عبدالرحيم الأسنوي الشافعي - رحمه الله - حيث ذكر هذه المسألة في كتابه المسمى (( الكوكب الدرّي )) الموضوع لتنزيل الفروع الفقهية على الأحكام النحوية .. ))<sup>(٣)</sup> .

والأسلوب الثالث ذكر الألقاب فقط : أي أنه لا يذكر الأسماء بذكر الألقاب فقط. كما جاء في باب الكلمة والكلام، قال : (( وأقسامه )، أي : أقسام الفعل، ( ماض وأمر ومضارع ) على هذا النمط رتبها سيبويه وسمية الأوليين واضحة .. ))<sup>(٤)</sup> .

(١) تعليق الفرائد : ١ / ٨١ .

(٢) المصدر نفسه : ٣ / ٥٧ .

(٣) المصدر نفسه : ١ / ٧٢ .

(٤) المصدر نفسه : ١ / ٩١ .

وفي باب ( الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر ) في فصل الحروف المشبهة بليس قال: (( ليس زيد بقائم ولا ذاهب عمرو، وهذا مذهب الأخفش ))<sup>(١)</sup>.

وفي باب ما ينصب ثلاثة مفاعيل قال : (( ( وزاد غيره [ أنبأ ] ) وممن ذكرها الفارسي والجرجاني ، وزعم ابن هشام أن سيبويه ذكرها أيضاً ))<sup>(٢)</sup> .

وفي باب الأحرف الناصية الاسم الرافعة الخبر ، قال : (( وقال المطرزي : الأصل كَأني أَبصركَ تنحط ، وكَأني أَبصر الدنيا لم تكن ، ثم حذف الفعل ، وزيدت الياء ، وقال الرضي : الأولى أن لا يحكم بزيادة شيء وتقول : التقدير كأنك تبصر بالدنيا ، أي : تشاهدها ))<sup>(٣)</sup> .

**والأسلوب الرابع الكنية واللقب ، قال : في باب الكلمة والكلام : (( قلت : لكن ادعى أبو علي الفارسي في أحد قوليه : أن ( ليس ) حرف محتجاً بأنها لو كانت فعلاً مخففاً من فعل كصيد في صَيِدَ لعادت حركة الياء عند اتصال الضمير كَصَيِدَتِ ))<sup>(٤)</sup> .**

والأسلوب الخامس الكنية فقط : أي أنه يذكر كنية العالم فقط ، ففي باب الكلمة والكلام عند كلامه عن الفعل الماضي قال : (( أقائلن أحضروا الشهودا . كذا أنشده أبو الفتح ، ولا يتعين مثلاً لما نحن فيه ، لجواز أن يكون الأصل : أقائل أنا ؟ ثم حذفت همزة أنا اعتباراً ثم ادغم التنوين في نون ( نا ) ))<sup>(٥)</sup> .

وفي باب المبتدأ ( فصل الحروف المشبهات بليس ) قال : (( ( ويلحق بها ) أي : ( ما ) أخت ( ليس ) ( إن النافية ) فتعمل عملها ( قليلاً ) ، وعلى ذلك أكثر

(١) تعليق الفرائد : ٣ / ٢٧٨ .

(٢) المصدر نفسه : ٤ / ٢١٢ .

(٣) المصدر نفسه : ٤ / ١٤ .

(٤) المصدر نفسه : ١ / ٩٠ .

(٥) المصدر نفسه : ١ / ٨٨ .

الكوفيين ، وذهب إليه ابن السراج وأبو علي الفارسي وابن جني ، ومنعه أكثر البصريين .. ))<sup>(١)</sup> .

وفي باب ( الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر فتتصبهما مفعولين ) قال : (( وقال ابن الحاجب : فالمجيزون نظروا إلى صورة الاستفهام في الموضوعين ، والمانعون نظروا إلى أن مضمون الاستفهام لا يصح أن يكون متعلقاً للعلم إلا بتأويل (...))<sup>(٢)</sup> .

### أساليب النقل عند الدماميني من الكتب

اتبع الدماميني عدة طرق عند النقل عن مصادره وهي أساليب النقل المعروفة عند سابقه :

#### ١ . النقل المباشر :

أي أنه ينقل عن الكتب من دون أن يقول نقل فلان أو قال فلان أن فلاناً يقول كذا ، مثلاً في مقدمة التسهيل وشرحها قال : (( قال الجوهري : الحتم إحكام الأمر والقضاء وكأن المصنف يريد : أوجب تفضلاً وإحساناً ))<sup>(٣)</sup> ، وفي باب كيفية التنثية وجمعي التصحيح في فصل ميم التنثية من المحذوف اللام ما يتم في الإضافة لا غير ، قال (( قال ابن قاسم:محذوف اللام قسمان :قسم يرد في الإضافة فيرد في التنثية ، وهو المنقوص ))<sup>(٤)</sup> ، وفي باب الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر قال : (( قال الفراء : ( لا جرم ) كلمة كانت في الأصل بمعنى ( لا بد ) و ( لا محالة ) ))<sup>(٥)</sup> .

(١) تعليق الفرائد : ٣ / ٢٥٣ .

(٢) المصدر نفسه : ٤ / ١٦٨ .

(٣) المصدر نفسه : ١ / ٥٩ - ٦٠ .

(٤) المصدر نفسه : ١ / ٢٨١ .

(٥) المصدر نفسه : ٤ / ٤٣ .

## ٢. النقل غير المباشر :

وهو عكس النقل المباشر أي أنه ينقل الأقوال عن طريق الآخرين ومن ذلك قوله في باب ( إعراب المثني والجموع) قال : (( الاحوذيان : صفة جناحيها يصفها بالخفة والسرعة قال ابن جني : فتحها مع الثلاثة حملاً للواحد على الاثنين ، يريد بالواحد الرفع وبالاثنين الجر والنصب وعلى هذا النقل اعتمد المصنف قال ابن جني قرأت على أبي علي الفارسي في نواذر أبي زيد...))<sup>(١)</sup>، وفي باب الكلمة والكلام قال : (( فيميز الماضي )) بالنصب مفعول مقدم على الفاعل للاهتمام ( التاء ) بالرفع فاعل يميز و ( المذكورة ) صفة ، والمراد بالتاء المذكورة تاء التأنيث الساكنة ؛ لأنها إنما أسكنت للفرق بين تاء الأفعال وتاء الأسماء ... وذلك لأن النيلي قال في شرح الفصيح قال الزمخشري قال أبو عبيدة : من العرب من يؤنث ( عسى ) ، وهم الذي يؤنثون ( رب ) ... ))<sup>(٢)</sup>.

## ٣. النقل بالنص وبالمعنى

أ . النقل بالنص : وهو النقل لم يكثر الدماميني من استخدامه وهو ينقل النص من مصدره دون التصرف فيه ، ومن الأمثلة على هذا الأسلوب في باب (الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر فتتصبهما مفعولين ) قال : (( وإنما لم يجز ذلك في غير الأفعال المذكورة ؛ لأن أصل الفاعل أن يكون مؤثراً وأن يكون المفعول به تائراً منه ، وأصل المؤثر أن يغير المتأثر ، فإن اتفقا معنى كره اتفاقهما لفظاً [ ... ] لأنها ليس في الحقيقة فعلاً ومفعولاً به ))<sup>(٣)</sup>، والنص بتمامه في شرح الرضي على الكافية ( ت ٦٨٨ هـ )<sup>(٤)</sup> .

(١) تعليق الفرائد : ١ / ١٩٦ .

(٢) المصدر نفسه : ١ / ٩٢ .

(٣) المصدر نفسه : ٤ / ١٨٨ - ١٨٩ .

(٤) ينظر شرح الرضي على الكافية للرضي : ٤ / ١٦٩ - ١٧٠ .

ب . النقل بالمعنى : لقد أكثر الدّماميني منه في شرحه لتسهيل الفوائد فكان يتصرف في النص المنقول فيحذف ويغير بحيث لا يخل بالمعنى النص وكان يعبر عن ذلك بقوله : وهو مذهب سيبويه أو موافق أو صرح به أو أجازها ومن أمثلة ذلك ما جاء في باب ( إعراب المثني والمجموع ) نقل بالمعنى قال : (( ( وليس الإعراب انقلاب الألف والواو ياء ) في الجر والنصب كما هو مذهب الجرمي ، وتبعه ابن عصفور ، وزعم أنه ظاهر كلام سيبويه نحو : مررت بالرجلين ورأيت الرجلين .. ))<sup>(١)</sup>.

---

(١) تعليق الفوائد : ١ / ٢٢٥ .

## بوستر الفصل الثاني

## الأصول النحوية

### الأصل لغةً :

معنى الأصل في اللغة : (أسفل كل شيء وجمعه أصول) (١) ، وجاء في المصباح المنير: ( أصل) الشيء أسفله وأساس الحائظ أصله استأصل الشيء ثبت أصله وقوى(٢).

### أصول النحو اصطلاحاً :

قال الأنباري ( ت٥٧٧هـ) : ( أصول النحو أدلة النحو التي تفرعت منها فروعها وفصوله ، كما أن أصول الفقه التي تفرعت عنها جملته وتفصيله ) (٣).

وحدّه السيوطي( ت٩١١ هـ) في الاقتراح قال : ( عِلْمٌ يُبْحَثُ فِيهِ عَنْ أدلة النحو الإجمالية ؛ من حيث هي أدلته ، وكيفية الاستدلال بها ، وحال المُسْتَدِلِّ ) (٤).

وحدّ ابن جني ( ت٣٩٢ هـ ) علم النحو بأنه : ((هو انتحاء سمّت كلام العرب ، في تصريفه من إعراب وغيره ؛ كالثنية ، والجمع ، والتحقيق ، والتكسير ، والإضافة ، والنسب ، و التركيب ، وغير ذلك ، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة ، فينطق بها وإن لم يكن منهم ؛ وإن شد عنها رُدّ به إليها وهو في الأصل شائع، أي نحو نحو(٥).

(١) لسان العرب :مادة (أصل):١/١١٤ .

(٢) المصباح المنير :مادة (أصل) :ص ٦

(٣) لمع الأدلة : ٨٠

(٤) الاقتراح : ١٣ .

(٥) الخصائص :١/٣٤ .

وقال الجليس النحوي<sup>(٥)</sup> ( ت ٤٩٠ هـ ) : ( للنحو حدان : لغوي وصناعي فاللغوي أنه القصد إلى معرفة كلام العرب ، والصناعي أنه علم مستنبط بالقياس والاستقراء من كتاب الله عز وجل ، وكلام فصحاء العرب )<sup>(١)</sup>.

وفائدة أصول النحو : ( هو التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل والارتفاع عن حضيض التقليد إيفاع الاطلاع على الدليل ، فإن المخد إلى التقليد لا يعرف وجه الخطأ من الصواب ؛ ولا ينفك في أكثر الأمر عن عوارض الشك والارتياب )<sup>(٢)</sup>.

---

(٥) هو أبو عبد الله الحسين بن موسى بن هبة الله الدينوري الشهير بـ(الجليس النحوي) (ت: ٤٩٠ هـ).

(١) ثمار الصناعة : لجليس النحوي : ٣٤ .

(٢) لمع الأدلة : ٨ .



## المبحث الأول

### السمع

السمع في اللغة : ( ما سَمَّعتَ به فِشاع وتُكَلِّمَ به وكلُّ ما التذتته الأذن من صَوْتٍ حَسَنٍ سماع )<sup>(١)</sup>.

أما في الاصطلاح قال الأنباري : ( هو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة . فخرج عنه إذا ما جاء في كلام غير العرب من المولدين وما شذ من كلامهم )<sup>(٢)</sup> .

وقال السيوطي في حدّه للسمع مزيداً إيّاه توضيحاً : ( وأعني به ما تُبَّتَ في كلام مَنْ يُوثَقُ بفصاحته ، فشَمَلَ كلام الله تعالى ، وهو القرآن ، وكلام نبيه (صلى الله عليه وآله وسلم) ، وكلام العرب ، قبل بعثته ، وفي زمنه ، وبعده ، إلى أن فشَمَلَ الألسنة بكثرة المولدين ، نَظْمًا ونثرًا ، عن مسلم أو كافرٍ ، فهذه ثلاثة أنواع ، لا بُدَّ في كل منها من ثبوت )<sup>(٣)</sup>.

فالسمع هو الأصل الأول من أصول اللغة والنحو وحُظي بما لم يحظ به أصل من أصول النحو، حتى أنّ بعض اللغة لا يُؤخذ إلاّ به ، ولا يُلتفت فيه إلى القياس<sup>(٤)</sup>، ومع أنّ القياس أصلٌ من أصول النحو فإنّ السماع إذا ورد أبطله<sup>(٥)</sup> . أما المحدثون فمنهم من عرفه على أنّه : (( الأخذ المباشر للمادة اللغوية عن الناطقين

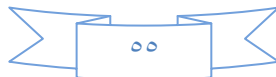
(١) لسان العرب : مادة (سمع) : ٢٥٧ / ٧ .

(٢) لمع الأدلة : ٨١ .

(٣) الاقتراح : ٧٤ - ٧٥ .

(٤) ينظر : المنصف : ٣ / ١ .

(٥) ينظر : خزانة الأدب : ٤٢١ / ٨ .



بها))<sup>(١)</sup>، وترى الدكتورة خديجة الحديثي (( أن السماع هو الأساس الأول الذي دُونت بموجبه اللغة لأنه الطريق الطبيعي إلى تعرّف كُنه اللغة و تبين خصائصها وهو أقرب سبيل إلى ضبط العربية و معرفة المستعمل منها ؛ لأن اللغات في أصلها نقلية وأساس معرفتها ومعرفة خصائصها السماع [...] فبمحاكاة ما يصل إليه الإنسان عن طريق السماع من العرب الذين سَلِمَتْ لغتهم أو عن طريق ما يروى من الآثار العربية من شعر ونثر ، وما جاء في القرآن الكريم والأحاديث النبوية))<sup>(٢)</sup> .

فالسماح من الأصول النحوية التي تمثلت عند الدماميني في شرح التسهيل ، تناول عناصره اللغوية جميعها وهي :

أولاً : القرآن الكريم وقراءاته .

ثانياً : الحديث النبوي الشريف.

ثالثاً : كلام العرب (الشعر والنثر).

أولاً : القرآن الكريم وقراءته .

أ- القرآن الكريم :

لا يختلف اثنان بخصوص الاحتجاج بالقرآن الكريم فكل النحاة احتجوا بالقرآن ، لأنه كلام الله ، نزل بلسان عربي وهو أول ما يُعتمدُ به في السماع .

قال السيوطي : ( أما القرآن فكلّ ما وردَ أنه فُرئَ به في العربية سواء كان مُتواتراً ، أو أحاداً ، أو شاذّاً)<sup>(٣)</sup>، إذ ( هو النص الصحيح المجمع على الاحتجاج

(١) أصول التفكير النحوي، علي أبو المكارم: ٣٣ .

(٢) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: ١٣٤ .

(٣) الاقتراح: ٧٥ .

به في اللغة والنحو والصرف وعلوم البلاغة<sup>(١)</sup>، وقال عبد الجبار النائلة: (لا ريب في أن القرآن الكريم أفصح كلام عربي ، بل هو قمة الفصاحة العربية ، تتجلى فصاحته في إيجاز لفظه وأعجازه ، فلن ترى لفظاً أفصح ولا أعذب من ألفاظه ....)<sup>(٢)</sup>.

فالقرآن الكريم هو عماد الأدلة النقلية جميعاً وقد نزع النحاة إلى الاعتماد عليه وعلى قراءاته في الاستدلال على قواعدهم وأصولهم على اختلاف مدارسهم واتجاهاتهم.

ومن هؤلاء النحاة الدماميني فالاستشهاد بالقرآن لم يخرج عن ركب النحاة السابقين فهو يستشهد به على الأدلة النقلية الأخرى جميعها وكتابه ( تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد "شرح التسهيل لأبن مالك " ) شاهد على ذلك فقد استشهد في الأجزاء الأربعة المطبوعة بـ(٥٧١) آية من القرآن بما في ذلك القراءات القرآنية .

وقد تنوعت أساليب الدماميني في استدلاله بالشاهد القرآني ، ومن طرائقه في الاستدلال :

١ . **مجيء الشاهد القرآني وحده** ، أي يأتي بالشاهد القرآني منفرداً للاستدلال به على قاعدة نحوية أو يبني مسائله النحوية على آية واحدة أو أكثر، ومن المسائل التي اعتمد فيها على القرآن الكريم الآتي:

❖ في باب (إعراب الصحيح الآخر) عند حذف نون التثنية أو الجمع عند الجزم والنصب ، قال : (( "وتحذف" النون المذكورة "جزماً ونصباً" نحو: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾<sup>(٣)</sup> ))<sup>(٤)</sup>.

(١) في أصول النحو، سعيد الأفغاني : ٢٨ .

(٢) الشواهد والاستشهاد في النحو : ٢٠٠ .

(٣) ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ ۗ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ البقرة : ٢٤

(٤) تعليق الفرائد : ١٦٢/١ .

❖ في باب (الموصول(مَنْ، مَا) وقوع [مَنْ- مَا] شرطيتين<sup>(١)</sup>، قال تعالى : ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ <sup>(٢)</sup>، وقال تعالى : ﴿مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا﴾ <sup>(٣)</sup>، (واستفهاميتين) <sup>(٤)</sup>، قال تعالى : ﴿مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ﴾ <sup>(٥)</sup>، وقال تعالى: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ <sup>(٦)</sup>.

❖ في باب (الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر) في ورود (كان وأضحى وأصبح وأمسى وظل) بمعنى صار<sup>(٧)</sup>، قال تعالى: ﴿فَكَانَتْ هَبَاءً مُنْبِتًا﴾ <sup>(٨)</sup>، أصبح كقوله تعالى : ﴿فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا﴾ <sup>(٩)</sup>.

(١) ينظر: تعليق الفرائد: ٢٤٤/٢ .

(٢) ﴿لَيْسَ بِأَمَانِيكُمْ وَلَا أَمَانِي أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ وَلَا يَجِدْ لَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا﴾ النساء: ١٢٣ .

(٣) ﴿مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا وَمَا يُمْسِكُ فَلَا مُرْسِلَ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ فاطر : ٢ .

(٤) ينظر : تعليق الفرائد : ٢٤٤/٢ .

(٥) ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَارَكُمْ وَخَتَمَ عَلَى قُلُوبِكُمْ مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِهِ انظُرْ كَيْفَ نُصَرِّفُ الْآيَاتِ ثُمَّ هُمْ يَصْدِفُونَ﴾ الأنعام : ٤٦ .

(٦) ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ الشعراء : ٢٣ .

(٧) ينظر : تعليق الفرائد : ١٩٠ /٣ .

(٨) ﴿فَكَانَتْ هَبَاءً مُنْبِتًا﴾ الواقعة : ٦ .

(٩) ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ آل عمران : ١٠٣ .

❖ في باب (الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر فتنصبهما مفعولين )  
 عند كلامه عن القول وما يتفرع منه من أفعال قال : (( "يحكى  
 بالقول" وهو مصدر معناه النطق اللساني نحو : يعجبني قولك : إن  
 ❖ زيداَ فاضلاً " وفروعه" وهي الماضي ، نحو: ﴿ قَالُوا سَمِعْنَا ﴾<sup>(١)</sup> ،  
 والمضارع ، نحو ﴿ يَقُولُونَ رَبَّنَا آمَنَّا ﴾<sup>(٢)</sup> ، والأمر ، نحو : ﴿ قُولُوا  
 آمَنَّا ﴾<sup>(٣)</sup> ((...<sup>(٤)</sup> .

## ٢ . مجيء الشاهد القرآني مع الحديث النبوي الشريف ومع الشعر .

إن الدماميني يبدأ بالشاهد القرآني ويعززه بذكر حديث نبوي شريف  
 وبشاهد شعري ، كما جاء في باب ( كيفية التثنية وجمعي التصحيح ) عند  
 كلامه على كيفية تثنية اسم الجمع<sup>(٥)</sup> ، قال تعالى: يَوْمَ التَّقَى الْجَمْعَانَ<sup>(٦)</sup> ،

(١) ﴿ مَنِ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَاسْمَعُوا غَيْرَ مُسْمِعٍ وَرَاعِنَا  
 لِيًّا بِالسِّنِّتِهِمْ وَطَعْنَا فِي الدِّينِ وَلَوْ أَنَّهُمْ قَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَاسْمَعُوا وَانظُرْنَا لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَقْوَمًا وَلَكِنْ  
 لَعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ النساء: ٤٦ .

(٢) ﴿ سَمِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَيْهِ وَإِذَا الرَّسُولُ تَرَىٰ أَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُوا مِنَ الْحَقِّ يَقُولُونَ رَبَّنَا  
 آمَنَّا فَاكْتُنِبْنَا مَعَ الشَّاهِدِينَ ﴾ المائدة: ٨٣ .

(٣) ﴿ قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ إِلَيْهِمْ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطَ وَمَا  
 أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِنْ رَبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ ﴾ البقرة :  
 ١٣٦ .

(٤) تعليق الفرائد : ٤ / ١٩١ - ١٩٢ .

(٥) ينظر : تعليق الفرائد) الجمعان مثني مفرده : الجمع ، والفتنان مثني مفرده : الفتنة ، وكل منهما اسم  
 الجمع ( : ٢٨٤ / ١ .

(٦) ﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَوَلَّوْا مِنْكُمْ يَوْمَ التَّقَى الْجَمْعَانَ إِنَّمَا اسْتَزَلَّهُمُ الشَّيْطَانُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا وَلَقَدْ عَفَا اللَّهُ  
 عَنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ ﴾ آل عمران : ١٥٥ .

في حالة الرفع ، وقوله تعالى : ﴿ قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ ﴾<sup>(١)</sup> ، في حالة الجر .

وجاء بالحديث النبوي الشريف قال : قال عليه الصلاة والسلام : [مَثَلُ الْمُنَافِقِ كَمَثَلِ الشَّاةِ الْعَائِرَةِ بَيْنَ الْغَنَمِينَ] <sup>(٢)</sup> .

وقول الفرزدق<sup>(٣)</sup> . ( بحر الطويل )

وَكُلُّ رَفِيقِي كُلِّ رَجُلٍ ، وَإِنْ هُمَا تَعَاطَى الْقَتَا قَوْمًا هُمَا أَخَوَانِ

٣ . مجيء الشاهد القرآني مع الشعر .

إن الدماميني أحياناً يبدأ بالشاهد القرآني ويعززه بشاهد شعري ، كما جاء في باب (فصل الضمير و وصله) عند كلامه على فصل الضمير إذا وقع بعد (إِلَّا)<sup>(٤)</sup> ، مستشهداً بقوله تعالى : ﴿ أَمَرَ إِلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ﴾<sup>(٥)</sup> .  
وقول الشاعر عمرو بن معدي كرب<sup>(٦)</sup> . ( بحر السريع )

قد علمت سلمى وجاراتها ما قَطَرَ الفارس إلا أنا

(١) ﴿ قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ النَّفَاتِ فَتَهُ تَقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ يَرَوْنَهُمْ مِثْلِهِمْ رَأَى الْعَيْنِ ۗ وَاللَّهُ يُؤَيِّدُ بِنَصْرِهِ مَن يَشَاءُ ۗ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِّأُولِي الْأَبْصَارِ ﴾ آل عمران : ١٣ .  
(٢) صحيح مسلم : ١٢٨٣/ ٢ . (عن ابن عمر-رضي الله عنه-) ، وتكملة الحديث (...تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ) .  
(٣) ديوان الفرزدق : ٦٢٨ .  
(٤) ينظر: تعليق الفرائد : ٩١/٢-٩٢ .  
(٥) ﴿ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ مِمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ ۗ إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ ۗ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ۗ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلِ مَا تَعْبُدُونَ كِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ يوسف : ٤٠ .  
(٦) ديوان معدي كرب : ١٦٧ .

وفي باب (أقسام الخبر وأحكامه) عند كلامه على تعدد الأخبار أي أن  
المبتدأ مفرد وأخباره متعددة<sup>(١)</sup>، فقد أستشهد بالآية القرآنية قال تعالى :  
﴿أَمَّا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهُوَ زِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِي الْأَمْوَالِ  
وَالْأَوْلَادِ﴾<sup>(٢)</sup>، ومن ثم أستشهد بقول الشاعر عبدة بن الطيب: <sup>(٣)</sup>.

(بحر البسيط)

والمرء ساع لأمر ليس يدركه والعيش شح وإشفاق وتأميل

وتقديمه الشاهد القرآني فهو يقدمه بقوله: [(قال تعالى ) أو(قوله تعالى) أو  
(كقوله تعالى) أو (قال الله تعالى ) أو (كما قال تعالى ) أو (كما في قوله تعالى )  
أو (بقوله تعالى ) أو (نحو) أو(مثل) أو (في ) أو (منه) ] دون أن يذكر لفظ  
الجلالة وغيره من الصيغ .

ولابد من الإشارة أيضا إلى أنه كان أحيانا يستشهد بنص الآية القرآنية من  
دون أن يحذف منه شيئا وأحيانا أخرى يذكر موطن الشاهد فقط .

## ب - القراءات القرآنية :

(١) ينظر تعليق الفرائد : ٣ / ١٣٣ .

(٢) ﴿اعْلَمُوا أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهُوَ زِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ كَمَثَلِ غَيْثٍ

أَعْجَبَ الْكُفَّارَ نَبَاتُهُ ثُمَّ يَهِيجُ فَتَرَاهُ مُصْفَرًّا ثُمَّ يَكُونُ حُطَامًا وَفِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَمَغْفِرَةٌ مِّنَ اللَّهِ

وَرِضْوَانٌ وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الْعُرُورِ﴾ الحديد : ٢٠

(٣) شعر عبده بن الطيب : ١١ . ( في الديوان )

ويعجب المرء ساع لأمر ليس يدركه والعيش شح وإشفاق وتأميل

وقد أعجب عمر بن الخطاب (رضي الله عنه ) بهذا البيت .

القراءات القرآنية جميعها حُجّة في النحو، قال الزركشي (ت ٧٩٤هـ) في البرهان: (( القرآن هو الوحي المنزل على محمد ( صلى الله عليه وآله وسلم ) للبيان والإعجاز والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتبة الحروف أو كيفيتها ؛ من تخفيف وتثقيل وغيرها))<sup>(١)</sup> .

وقال الدميّاطي (ت ١١١٧هـ) : (( إن علم القراءة علم يعلم منه إتقان الناقلين لكتاب الله تعالى، واختلافهم في الحذف والإثبات، والتحريك والتسكين، والفصل والوصل وغير ذلك من هيئة النطق والإبدال، وغيره من حيث السّماع ))<sup>(٢)</sup> .

وقال عبدالخالق عزيمة (ت ١٩٨٤م) : (( والقرآن الكريم حجّة في العربية بقراءاته المتواترة ، وغير المتواترة؛ كما هو حجّة في الشريعة فالقراءة الشاذة التي فقدت شروط التواتر لا تَقَلُّ شأنًا عن أوْتَق ما نُقِل إلينا من ألفاظ اللغة وأساليبها. وقد أجمَعَ العلماء على أن اللغة يُكْتَفَى فيها برواية الأحاد))<sup>(٣)</sup> .

أما الدّمّاميني فقد كان من النحاة الذين يعتدّون بالقراءات القرآنية ويولون جل اهتمامهم ، فهو يستشهد بالقراءات القرآنية جميعها المتواتر منها والشاذ وبنى عليها قواعده النحوية ، وهذه القراءات شأنها في ذلك شأن الآيات في ورودها في كتاب التعليق ، وعناية الدّمّاميني بالقراءات القرآنية تبدو من خلال اعتداده بها كدليل من الأدلة النقلية التي يلجأ إليها لإثبات قاعدة نحوية أو دعم .

ومن المسائل النحوية التي اعتدّ فيها بالقراءات المتواترة وبنى قواعده النحوية عليها:

(١) البرهان في علوم القرآن ، الزركشي : ١ / ٣١٨ .

(٢) إتحاف فضلاء العرب، الدميّاطي : ١ / ٦٧ .

(٣) دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، عبد الخالق عزيمة : ١ / ٢-١ .



❖ مجيء اسم كاد ضمير الشأن في باب ( الضمير ) ومنه قراءة ( مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبَ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ )<sup>(١)</sup> حفص عن عاصم، وحمزة من السبعة ( يزيغُ ) على التذكير وقراءة الباقون بالتاء الفوقية على التأنيث فالقراءتان جائزتان ؛ لأن ( قلوب ) جمع تكسير، أما قراءة حفص وحمزة فاسم كاد لا يكون إلا ضمير الشأن وجملة يزيغ قلوب فريق منهم في محل نصب خبر كاد<sup>(٢)</sup>، ولا يصح أن يكون الاسم ( قلوب ) وقد توسط الخبر لأن يزيغ حينئذ ضمير القلوب ويجب تأنيثه لأنه عائد على مؤنث، (وقرأ حمزة وحفص بالياء لقوله (كاد) ولم يقل: كادت )<sup>(٣)</sup>.

❖ إهمال عمل (إِنَّ المؤكدة) وإعمالها بعد التخفيف ، قوله في باب (الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر) بعد تخفيف (إِنَّ) المؤكدة يغلب الإهمال على الإعمال مثل : إن زيداً قائمٌ يرفع الجزئين ، وهو الغالب ، أو إن زيداً قائمٌ بنصب (زيد)<sup>(٤)</sup> ، واستشهد بقراءة الحرمين<sup>(٥)</sup> : ﴿ وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا لِيُؤْفَيْنَهُمْ ﴾<sup>(٥)</sup> ، بتخفيف ( إن ) ونصب ( كلاً )<sup>(٦)</sup>.

(١) ﴿لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ

قُلُوبَ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ ﴿١١٧﴾ إِنَّهُ بِهِمْ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ التوبة : ١١٧ .

(٢) ينظر : تعليق الفرائد : ١٢٦/٢ .

(٣) تفسير البغوي ، لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي : ١٠٤/٤-١٠٥ .

(٤) ينظر: تعليق الفرائد : ٥٩ / ٤ .

(٥) الحرمين: هما ابن كثير المكي (ت: ١٢٠ هـ) ، ونافع المدني (ت: ٥١٦٩ هـ) ، ينظر: معرفة القراء الكبار للذهبي : ٩٠ / ١ .

(٥) ﴿وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا لِيُؤْفَيْنَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالُهُمْ ﴿١١١﴾ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ هود : ١١١ .

(٦) النشر في القراءات العشر ، لابن الجزري : ٢٩٠-٢٩١ .

## أما استشهاده بالقراءات الشاذة فكانت على النحو الآتي :

❖ قوله في باب (إعراب صحيح الآخر) بجواز فتح نون المثني في بعض الأحيان مستشهداً بقراءة من قرأ<sup>(١)</sup> قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي قَالَ لِيَا وَيْلَهُ أُنْفُكُنَا إِلَى يَوْمِئِذٍ أَتُجَدِّدُنَا فَأَنبِئْهُمْ يَوْمِئِذٍ بِمَا كَانُوا عَمَلُونَ﴾ (٢) ، بفتح نون المثني (تَجَدِّدُنِي) وهي من القراءات الشاذة (٣) .

❖ وقوله في باب (الموصلات) عند كلامه عن تأنيث (أي) استشهد بالآية القرآنية وبقراءة أبيّ إذ قرأ<sup>(٤)</sup> قوله تعالى ﴿بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾ (٥) ، والمشهور: (بأيّ أرضٍ) ؛ لأن ليس فيها من علامات التأنيث شيء (٦) .

وخلاصة القول إنّ الدّماميني كان يقف من القراءات موقفاً معتدلاً ، فنجدّه يأتي بها للاستشهاد على القواعد النحوية أو لدعم أدلته ، وكان حريصاً على نسبتها إلى قرائها .

(١) ينظر: تعليق الفرائد: ١٦١/١ .

(٢) وَالَّذِي قَالَ لِيَا وَيْلَهُ أُنْفُكُنَا إِلَى يَوْمِئِذٍ أَتُجَدِّدُنَا فَأَنبِئْهُمْ يَوْمِئِذٍ بِمَا كَانُوا عَمَلُونَ ﴿١٧﴾ .

(٣) ينظر: المختصر في شواذ القرآن لابن خالويه: ١٣٩ .

(٤) ينظر: تعليق الفرائد : ٢١١ / ٢ .

(٥) ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنزِلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ ﴿٣٤﴾ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا ﴿٣٥﴾ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ ﴿٣٦﴾ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴿٣٧﴾ لقمان : ٣٤ .

(٦) تفسير البغوي ، لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي: ٦ / ٢٩٥ ، و المختصر في شواذ القرآن ، لابن خالويه : ١١٧ .

## ثانياً: الحديث النبوي الشريف.

الحديث هو : ( اسم من التحديث ، وهو الإخبار ، ثم سمي به قول أو فعل أو تقرير نسب إلى النبي (عليه الصلاة والسلام))<sup>(١)</sup>، وقيل هو: (( أقوال النبي(صلى الله عليه وآله وسلم) وأقوال الصحابة التي تروي أفعاله ، أو أحواله ، أو ما وقع في زمنه ، يحتجون بها في إثبات مادة لغوية أو دعم قاعدة نحوية ، أو صرفية ))<sup>(٢)</sup> .

وقد تباينت مواقف النحاة القدماء من حيث الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف فذهبوا في الاستشهاد به ثلاث طوائف على النحو الآتي :

❖ طائفة منعت الاحتجاج به مطلقاً- أغلب النحاة منعوا-<sup>(٣)</sup> يمثلهُ أبو حيان النحوي (ت٧٤٥هـ) ، وشيخه أبو الحسن ابن الضائع (ت٦٨٦هـ) متابعين في ذلك مَنْ تقدمهم من النحاة من شيوخ المدرستين .

❖ طائفة اتخذت الوسط سبيلاً وعلى رأسها الشاطبي (ت٧٩٠هـ) والسيوطي ، وكثير من المحدثين .

❖ طائفة أجازت الاستشهاد بالحديث كله وعلى رأسها ابن مالك الأندلسي (ت٦٧٢هـ)، وابن هشام الأنصاري(ت٦٧٢هـ)، والدّماميني (ت٨٢٧هـ)<sup>(٤)</sup> .

أما المحدثون فأنهم يعدون الحديث النبوي الشريف مصدراً مهماً من مصادر الاستشهاد في اللغة العربية والنحو عندهم بعد القرآن الكريم وقد أكدت ذلك الدكتورة خديجة الحديثي وذلك بقولها: ((الحديث النبوي الشريف هو الأصل الثاني من أصول الاستشهاد بعد كلام الله عز وجل ومصطلح الحديث هو كلام النبي العربي محمد ﷺ) وقد كان من الواجب أن يُعد بعد القرآن الكريم

(١) ينظر: مقدمة في أصول الحديث ، عبد الحق الدهلوي (ت:١٠٥٢هـ) : ٣٣ ، والكليات : ٣٧٠ .

(٢) ينظر : في أصول النحو: ٤٦ .

(٣) ينظر: أصول النحو العربي ، محمود أحمد نحلة : ٤٩ .

(٤) ينظر : الشاهد وأصول النحو : ٦٢ ، وينظر: أصول النحو العربي : ٤٨ - ٥١ .

في منزلة الاستشهاد به<sup>(١)</sup> ، والاحتجاج به في علوم العربية كافة بلا تميز بينهما ؛ لأنه كلام أفضل البشر ، وهو منبع ثر ومصدر أصيل من مصادر الشواهد النحوية<sup>(٢)</sup> ، إلا أنه لم يَلَقْ عناية كبيرة من جانب النحاة الأوائل فقد احتجوا به في الأدب واللغة والتفسير وترددوا في الاحتجاج به في الصرف والنحو لأنهما يعتمدان في وضع القواعد والأصول على ضبط أحرف الكلمات قبل التركيب وبعده؛ لأن أي تغيير في أبنية الكلمات أو في ضبط أواخرها يؤدي إلى تغيير اللفظة أو تغير حكمها النحوي ومعناها<sup>(٣)</sup> .

أما الدماميني فهو من العلماء الذين أكثروا الاستشهاد بالأحاديث النبوية الشريفة ومن الذين جوزوا الاحتجاج به، إلا أنه لم يكن يأخذ بالحديث على إطلاقه بدليل ما ورد في المكاتبة التي جرت بينه وبين شيخه سراج الدين البلقيني (ت ٨٠٥هـ) والتي تبين أن الاستشهاد بالحديث النبوي عنده إنما هو للاعتضاد<sup>(٤)</sup> لا لإتيان قاعدة نحوية ، فالاستشهاد بالحديث يجب أن يكون على ما موجود من كلام العرب<sup>(٥)</sup> .

**ومن المواضع التي استشهد بها الدماميني بالحديث النبوي الآتي :-**

❖ حذف نون الرفع في حالتي الجزم و النصب و منه قول الرسول

(ﷺ)<sup>(٥)</sup> : ﴿لَا تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا وَلَا تُوْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا﴾<sup>(٥)</sup>

(١) ينظر: الشاهد وأصول النحو: ٦١ .

(٢) ينظر: الشواهد والاستشهاد في النحو، عبد الجبار علوان النايلة: ٢٩٧ .

(٣) ينظر: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف : ٥ .

(٤) الاعتضاد : النَّقْوِي ، والاستعانة ، وفلان يَعْضُدُ فلاناً أي يُعِينُهُ ، لسان العرب : ١٠ : ١٨٢ .

(٥) ينظر: الاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة على إثبات القواعد النحوية : ٢٦ - ٢٩ .

(٥) صحيح مسلم : ٤٤/ ١ .

(٥) علماً ان الحديث ورد في صحيح مسلم دون حذف نون الرفع في الفعل (تدخلون) إذ ان نص الحديث : (لَا تَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا وَلَا تُوْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا . أَوْلَا أَدْلُكُمْ عَلَى شَيْءٍ إِذَا فَعَلْتُمُوهُ تَحَابَبْتُمْ؟ أَفَسُوا السَّلَامَ بَيْنَكُمْ ) : ٤٤/١ .

حيث حذفت النون في (لا تدخلوا ولا تؤمنوا)<sup>(١)</sup>.

❖ مجيء (أي) للاستفهام ، ومنه حديث ابن مسعود : قال : «سَأَلْتُ

رَسُولَ اللَّهِ (ﷺ) : أَيُّ الْأَعْمَالِ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ ؟ قَالَ : (الصَّلَاةُ عَلَى وَفْتِهَا) ، قُلْتُ : ثُمَّ أَيُّ ؟ قَالَ : ثُمَّ بِرِّ الْوَالِدَيْنِ ( قُلْتُ : ثُمَّ أَيُّ ؟ قَالَ : ثُمَّ الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ )<sup>(٢)</sup> . جاء (أي) هنا للاستفهام<sup>(٣)</sup> .

❖ دخول لام الابتداء على خبر (كان) الواقعة خبراً لـ(إن) المكسورة في باب ( الأحراف الناصبة الاسم الرافعة الخبر ) ، منه قول أم حبيبة (رضي الله عنها) : « إِنِّي كُنْتُ عَنْ هَذَا لَغَنِيَّةٌ »<sup>(٤)</sup> ، جُوز دخول لام الابتداء على (غَنِيَّة) الواقعة خبر (كان) و (كان) في الحديث النبوي الشريف واقعة في محل رفع خبر (إن) المكسورة<sup>(٥)</sup> .

❖ مجيء (دام) بمعنى (سكن) ، منه قول الرسول (ﷺ)<sup>(٦)</sup> : «لَا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ»<sup>(٧)</sup> ، (الدائم) بمعنى (الساكن)<sup>(٧)</sup> .

## ثالثاً : كلام العرب.

يُعد الكلام العربي المنطوق المصدر الثالث من المصادر المسموعة التي بنى عليها النحاة قواعدهم النحوية واللغوية ، فأكثرها من الاستشهاد به ، ذكر السيوطي (ت ٩١١ هـ) : (( أَمَّا كَلَامُ الْعَرَبِ فَيُحْتَجُّ مِنْهُ بِمَا ثَبَتَ عَنِ الْفُصَّاحِ

(١) ينظر: تعليق الفرائد : ١ / ١٦٧ .

(٢) صحيح مسلم : ١ / ٥٣ .

(٣) ينظر : تعليق الفرائد : ٢ / ٢٦٥ .

(٤) صحيح البخاري : ٥ / ١٥٠ .

(٥) ينظر تعليق الفرائد : ٤ / ٤٨ .

(٦) صحيح مسلم : ١ / ١٤٤ .

(٧) تمام الحديث في صحيح مسلم هو (عن أبي هريرة عن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) قال:

«لَا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ ثُمَّ يَغْتَسِلُ مِنْهُ» : ١ / ١٤٤ .

(٧) ينظر: تعليق الفرائد: ٣ / ١٧٩ .

الموثوق بعربييتهم ، وكانت أول اللغات المنقول عنها لغة قريش لأنها كانت أجود العرب انتقاداً للأفصح من الألفاظ وأسهلها على اللسان عند النطق، وأحسنها مسموعاً وإبانةً عمّا في النفس ((<sup>(١)</sup>).

❖ ومن القبائل الأخرى المنقول عنها سكان البراري ، منهم دون أهل الحضر وبالأخص من كان في أوسط بلادهم ومن أشدهم توحّشاً ، وهم قيس ، وتميم وأسد ، وطيّ ثم هذيل فإن هؤلاء من نقل عنهم لسان العرب <sup>(٢)</sup>، ولا يكاد كتابٌ نحويّ يخلو من هذا المصدر. إلا أنّ هناك تفاوتاً بين نحويّ وآخر بالنسبة للمادة المستشهد بها .

**وينقسم الكلام العربي بطبيعته على قسمين :-**

**أولاً : الشعر .**

**ثانياً : النثر .**

**أولاً : الشعر .**

الشعر ديوان العرب ؛ لأنه مرآة ترى من خلالها كل ما نريد معرفته عن حياة العرب ، قال ابن فارس(ت٣٩٥هـ) : (( والشعر ديوان العرب وبه حُفِظَت الأنساب ، وعُرفت المآثر، ومنه تُعلّمت اللغة ، وهو حُجَّةٌ فيما أشكَل من غريب كتاب الله جل ثناؤه وغريب حديث رسول

(١) ينظر : الاقتراح ، للسيوطي : ١٠٠-١٠١ .

(٢) ينظر : الحروف ، أبو نصر الفارابي : ١٤٧ ، والاقتراح للسيوطي : ١٠١ ، وارتقاء السيادة في علم أصول النحو للشيخ يحيى بن محمد أبي زكريا الشاوي الجزائري : ٤٧ ، و الشاهد وأصول النحو ، دكتورة خديجة الحديثي : ٧٨ .

((عليه السلام))<sup>(١)</sup> ، وقال ابن رشيقي القيرواني (ت ٤٥٦هـ) : (( هو أكبر علوم العرب ، و أوفر حظوظ الأدب و أخرى أن تُقبل شهادته و تمثيل إرادته...))<sup>(٢)</sup> ، و أهتم النحاة بهذا المصدر و جعلوه أهم مصدر من مصادر أدلتهم و شواهدهم ، و مع ذلك لم يستشهدوا بكل شعر وقعت عليه عيونهم بل وضعوا لذلك ضوابط و قيوداً للرواية و السماع ، كما حددوا عصوراً للاستشهاد لا ينبغي تجاوزها ، قسم العلماء الشعراء على طبقات أربع<sup>(٣)</sup> :

**الطبقة الأولى :** الشعراء الجاهليون ، و هم قبل الإسلام كما مرىء القيس و الأعشى .

**الطبقة الثانية :** المخضرمون ، و هم الذين أدركوا الجاهلية و الإسلام ، كلبيد و حسان .

**الطبقة الثالثة :** المتقدمون ، و يقال لهم الإسلاميون ، و هم الذين كانوا في صدر الإسلام ، كجرير و الفرزدق .

**الطبقة الرابعة :** المؤلدون ، و يقال لهم المحدثون ، و هم من بعدهم إلى زماننا ، كبشار بن برد و أبي نواس .

فالطبقتان الأوليتان يستشهد بشعرهما إجماعاً ، و أما الثالثة فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامها ، و أما الرابعة فالصحيح أنه لا يستشهد بكلامها مطلقاً ؛ و قيل يستشهد بكلام من يوثق به منهم ، و أختاره الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) ، و تبعه الرضي ، فإنه استشهد بشعر أبي تمام (ت ٢٧١هـ) و هو من المؤلدين .

(١) الصاحبى : ٢١٢ .

(٢) العمدة في محاسن الشعر ، لابن رشيقي القيرواني : ١٦/١ ، و ينظر : الشاهد و أصول النحو ، دكتورة خديجة الحديثي : ١٠٠ .

(٣) ينظر : حزانة الأدب ، للبغدادي : ١/٥-٧ ، و الشاهد و أصول النحو ، دكتورة خديجة الحديثي

وآخر من يحتج بشعره بالإجماع إبراهيم بن هرمة (ت ١٦٠هـ) الذي ختم الشعر به <sup>(١)</sup> ، هذا إن كان القائل معروفاً، أما إذا كان الشعر مما لا يعرف قائله فلا يجوز الاحتجاج به <sup>(٢)</sup> .

أما عن موقف الدماميني من الاستشهاد بالشعر فهو كغيره من النحاة يعتدُّ بالشاهد الشعري ويوليه جلَّ اهتمامه ، فقد ورد في كتابه (تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد - الأجزاء المطبوعة-) ما يقرب خمسمائة وثلاثة وثمانين بيتاً من الشعر، ويأتي الشاهد الشعري في المرتبة الثانية بعد القرآن الكريم من حيث نسبة الاستشهاد به عند الدماميني فان دل هذا على شيء فإنما يدلّ على اعتداده بالشاهد الشعري كدليل من الأدلة المسموعة التي يعول عليها في التععيد النحوي ومن أبرز ما يمثل موقفه بالشاهد الشعري أنه استشهد بأشعار الطبقات الأربع دون استثناء وقد جاءت شواهد الشعرية في كتاب التعليق على النحو الآتي :

#### ١ - الأبيات المنسوبة إلى أصحابها .

كثيراً ما كان يستشهد بأبيات شعرية قائلوها معروفون بنسبها إلى أصحابها، ومن ذلك في باب (الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر) قول النابغة <sup>(٣)</sup> .

(بحر البسيط)

أَمَسْتُ خَلَاءً وَأَمْسَى أَهْلُهَا احْتَمَلُوا      أَخْنَى عَلَيْهَا الَّذِي أَخْنَى عَلَى نُبْدٍ

فاستشهد به على ورود أمسى بمعنى صار في ( أمست خلاء ) <sup>(٤)</sup> .

(١) ينظر الشعر والشعراء : ٧٥٣ / ٢ ، و خزانة الأدب، لعبد القادر البغدادي : ٨ / ١ ، و الشاهد وأصول النحو الدكتور خديجة الحديثي: ١٦٠ .

(٢) ينظر : الشاهد وأصول النحو : ١٦٠ .

(٣) ديوان النابغة الذبياني : ١٦ .

(٤) ينظر: تعليق الفرائد : ١٩١ / ٣ .



ومنه قول تأبط شراً<sup>(١)</sup> في باب ( إعراب الصحيح الآخر ) ( بحر الكامل)

حَيْثُ التَّقْتُ فَهَمْ وَبَكْرٌ كُلُّهَا      وَالدَّمَّ يَجْرِي بَيْنَهُمْ كَالْجَدُولِ

فاعتدّ به على تضعيف (دم) بتشديد ميمه<sup>(٢)</sup> .

٢ - أبيات غير منسوبة إلى أصحابها مع أنهم معروفون :

وفي مقابل هذا فإنه اعتدّ بأبيات شعرية قائلوها معروفون إلاّ أنّه لم ينسبها إلى أصحابها ومن ذلك قول الشاعر<sup>(٣)</sup> في باب (الموصول)

( بحر الطويل )

أَسْرِبُ الْقَطَا هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ      لَعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوَيْتُ أُطِيرُ

فهذا البيت لعباس بن الأحنف بن الأسود الحنفي (ت ١٩٢هـ) إلاّ أنّ الدماميني لم ينسبه إليه واكتفى بـ(كقوله) وجاء به شاهداً على مجيء (من) لغير العاقل في حالة كونه منزل منزله ما لا يعقل<sup>(٤)</sup> .

ومنه قول الشاعر<sup>(٥)</sup>:  
(بحر الخفيف)

ثُمَّ أَضْحَوْا كَأَنَّهُمْ وَرَقٌّ ج      فَفَأَلَوْتُ بِهِ الصَّبَا وَالذَّبُورُ

(١) ديوان تأبط شراً (ت: ٨٠ ق.هـ) : ١٩٤ . علما ان البيت في الديوان وجدته

حَيْثُ التَّقْتُ فَهَمْ وَبَكْرٌ كُلُّهَا      وَالدَّهْرُ يَجْرِي بَيْنَهُمْ كَالْجَدُولِ

(٢) ينظر: تعليق الفرائد : ١٥٠/١

(٣) ديوان العباس بن الأحنف : ١٤٣ . ، علما ان البيت وجدته في الديوان

أَسْرِبُ الْقَطَا هَلْ مِنْ مُعِيرٍ جُنَاحَهُ      لَعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوَيْتُ أُطِيرُ

(٤) ينظر : تعليق الفرائد : ٢٤٨/٢ .

(٥) ديوان عدي بن زيد العبادي : ٩٠ .

فهذا البيت لعدي بن زيد العبادي إلا أنّ الدّماميني لم ينسبه إليه واكتفى بقوله : قال الشاعر ، في باب (الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر) واستشهد به على مجيء أضحى بمعنى صار<sup>(١)</sup>.

### ٣ - الأبيات غير المنسوبة لقائلها :

وقد اعتدّ الدّماميني بأبيات غير معروفة القائل وهذا ما أشار إليها المحقق أيضاً بأنه غير معروفة القائل وكان يكتفي ب (كقوله) ومن ذلك في باب (الكلمة والكلام) عند مجيء (لو) الشرطية غالباً بمعنى (إن) لا دائماً<sup>(٢)</sup>. (بحر الكامل)

### لا يلفك الراجوك إلا مظهراً خلق الكرام ولو تكون عديماً

ومنه قوله في باب ((لا) العاملة عمل (إن)) استشهد بعدم تكرار لا العاملة عمل إن المشبهة بالفعل لأجل الضرورة ببيت غير منسوب لقائله ، قال الشاعر<sup>(٣)</sup>.

(بحر الطويل)

### قهرت العدا لا مستعيناً بعُصبة ولكن بأنواع الخدائع والمكر

(١) ينظر : تعليق الفرائد : ٣ / ١٩٠.

(٢) ينظر : تعليق الفرائد ، للدماميني : ١ / ١٠٩.

البيت غير معروف النسب : شرح التسهيل ، لابن مالك (ت: ٦٦٢هـ) : ٢٨/١ ، الجنى الداني في حروف المعاني ، الحسن بن قاسم المرادي (ت: ٧٤٩هـ) : ٢٨٥ ، المغني ، لابن هشام الانصاري (ت: ٧٦١هـ) : ٣ / ٣٨٩.

(٢) ينظر : تعليق الفرائد للدماميني : ٤ / ١١٤ ، والبيت غير معروف النسب في: شرح التسهيل لابن مالك : ٦٦/٢ ، والجنى الداني في حروف المعاني ، الحسن بن قاسم المرادي : ٢٩٩ ، همع اهوامع للسيوطي (ت: ٩١١هـ) : ١ / ٤٧٤ .

(٣) ينظر : تعليق الفرائد للدماميني : ٤ / ١١٤ ، والبيت غير معروف النسب في: شرح التسهيل لابن مالك : ٦٦/٢ ، والجنى الداني في حروف المعاني ، الحسن بن قاسم المرادي : ٢٩٩ ، همع الهوامع للسيوطي (ت: ٩١١هـ) : ١ / ٤٧٤ .

#### ٤ - أنصاف الأبيات :

فكما رأينا فقد اعتدّ بأبيات شعرية كاملة فيما مضى كذلك أعتدّ بأنصاف أبيات أو أجزاء منها وبنى عليها قواعد النحوية، ومنه قول الشاعر<sup>(١)</sup>: (بحر الطويل)

..... فَحَسْبِيَ مِنْ ذِي عِنْدِهِمْ مَا كَفَانِيَا

فاعتدّ به أن (ذو) بمعنى (الذي) الموصولة تأتي معربة<sup>(٢)</sup>.

ومنه قول طرفة بن العبد<sup>(٣)</sup> في باب (اسم الإشارة): (بحر الطويل)

..... وَلَا أَهْلُ هَذَاكَ الطَّرْفِ المُمَدَّد

استدل به على امتناع فصل (ها) حرف التنبيه عن اسم الإشارة<sup>(٤)</sup>.

#### ٥ - تكرار الأبيات الشعرية :

قد يعمد الدماميني إلى أن يكرر بعض الأبيات الشعرية في كتابه التعليق لكنه قليل ، ومنه قول حسان بن ثابت<sup>(٥)</sup> في باب (الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر) بان يخبر بمعرفة اختيار لا ضرورة<sup>(٦)</sup>.

(بحر الوافر)

كَأَنَّ سَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِرَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ

(١) البيت منسوب لمنظور بن سحيم بن نوفل الاسدي الفقعسي. في شرح التسهيل لابن مالك: ١/١٩٩.

وصدر البيت : وإما كرامٌ موسرُونَ أتيتُهُمْ فَحَسْبِيَ مِنْ ذِي عِنْدِهِمْ مَا كَفَانِيَا

(٢) ينظر: تعليق الفرائد للدماميني: ٢/٢٠٦

(٣) ديوان طرفة بن العبد : ٢٥ . وصدر البيت :

رَأَيْتُ بَنَى عَبْرَاءَ لَا يُنْكَرُونَنِي وَلَا أَهْلُ هَذَاكَ الطَّرْفِ المُمَدَّد

(٤) ينظر : تعليق الفرائد : ٢/٣٢٧-٣٢٨ .

(٥) ديوان حسان بن ثابت : ١٨ .

(٦) ينظر تعليق الفرائد : ٣/٢٠٧ .

فقد كرر هذا البيت في كتابه التعليق في باب ( الفاعل ) عند جواز إضمار فعل  
الفاعل المشعر به ما قبله<sup>(١)</sup>.

ومنه قول الأعرشي<sup>(٢)</sup> في باب ( المضمرة )<sup>(٣)</sup>: (بحر المتقارب)

**فَإِمَّا تَرَيَّنِي وَلِي لِّمَّةٍ فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا**

كرر هذا البيت في الجزء الرابع في باب ( الفاعل ) عندما يكون حقيقي التأنيث  
أو مجازي التأنيث استشهد به على حذف التاء غالباً<sup>(٤)</sup>.

**٦ - أبيات لتعزير شواهد آخر :**

فقد ورد أبيات شعرية ليعزز بها شواهد أخرى من القرآن الكريم أو الحديث  
النبي الشريف أو كلام العرب، لقد أورد أبياتاً شعرية فمن ذلك قول امرئ  
القيس<sup>(٥)</sup>، في باب (الحروف المشبهة بليس) : (بحر الطويل)

**وليس بذي سيف وليس بنبال**

.....

جاء به معززاً لقوله تعالى: ﴿...وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾<sup>(٦)</sup>، أي ان ( فعلاً ) هنا  
ليس للمبالغة ، وإنما هو للنسب أي وما ربك بذي ظلم<sup>(٧)</sup>، أي نفي الظلم عن نفسه.

(١) تعليق الفرائد : ٤ / ٢٤٣ .

(٢) ديوان الأعرشي: ٢٢ ، علما إني وجدت البيت في الديوان :

فَأَنَّ تَعَهْدِيَنِي وَلِي لِّمَّةٍ فَأَنَّ الْحَوَادِثَ أَلْوَى بِهَا

(٣) ينظر: تعليق الفرائد : ٢ / ٣٠-٣١ .

(٤) ينظر : المصدر نفسه : ٤ / ٢٢٦-٢٢٧

(٥) ديوان امرئ القيس : ١٠٥ . وصدر البيت في الديوان :

وليس بذي رفع فيطعنني به وليس بذي سيف وليس بنبال

(٦) ﴿مَنْ عَمَلٍ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ ﴿١﴾ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا ﴿٢﴾ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾ فصلت : ٤٦ .

(٧) ينظر تعليق الفرائد : ٣ / ٢٧٢

ومنه قول الشاعر<sup>(١)</sup>:

(بحر البسيط)

**خير اقترابي من المولى حليف رضي      وشر بعدي عنه وهو غضبان**

في باب ( المبتدأ "حذف المبتدأ" ) جاء به وقوع الجملة الاسمية بعد (الواو) واو الحال حال وليس (خبر) <sup>(٢)</sup> الشاهد ( وهو غضبان ) ، جاء بالبيت الشعري معززاً قول الرسول (ﷺ) : ((أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ)) <sup>(٣)</sup> ، الشاهد (وهو ساجد) جملة اسمية.

### ثانياً : النثر ( أقوال العرب وأمثالهم)

المثل : ((الشيء الذي يُضرب لشيء مثلاً فيجعل مثله))<sup>(٤)</sup> ، ومنه قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعدَ الْمُتَّقُونَ﴾ <sup>(٥)</sup> ، ((والأمثال حكمة العرب في الجاهلية والإسلام ، وبها كانت تعارض كلامها فتبلغ بها ما حاولت من حاجاتها في المنطق بكناية غير تصريح، فيجتمع لها بذلك ثلاث أحوال : إيجاز اللفظ ، وإصابة المعنى، وحسن التشبيه))<sup>(٦)</sup> ، وقال الفارابي (ت: ٣٥٠هـ) : (( المثل ما تراضاه الخاصة والعامة في لفظه ومعناه حتى ابتدلوه فيما بينهم ، وفاهوا به السراء والضراء ، واستندروا به المتمنع من الدرّ ، وتوصلوا به إلى المطالب القصية ، وتفرجوا به عن الكُرب والمكربة ، وهو من ابلغ الحكمة ؛ لأن الناس لا يجتمعون على ناقص أو مقصى في

(١) البيت غير معروف النسب في شرح التسهيل لابن مالك : ٢٧٨ / ١ .

(٢) ينظر تعليق الفرائد : ٤٠/٣ .

(٣) صحيح مسلم : ٢٢٢/١ . علماً إن تنمة الحديث ((أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَاجِدٌ، فَأَكْتَرُوا الدَّعَاءَ)) . في صحيح مسلم : ٢٢٢/١ .

(٤) لسان العرب : مادة (مثل) : ١٨/١٣ .

(٥) ﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعدَ الْمُتَّقُونَ ﴿١﴾ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ﴿٢﴾ أَكُلُهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا تِلْكَ عُقْبَى الَّذِينَ اتَّقَوْا ﴿٣﴾ وَعُقْبَى الْكَافِرِينَ النَّارُ﴾ الرعد: ٣٥ .

(٦) الأمثال لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت: ٢٢٤هـ) : ٣٤ .

الجودة ، أو غير مبالغ في بلوغ المدى في النفاسة ))<sup>(١)</sup>، والمثل : ((هو القول السائر الذي قيل في حادث معين وفي قصة خاصة لكنه جرى على ألسنة الناس وصار يطلق على أية حال تشبه ذلك الحادث الذي قيل فيه ))<sup>(٢)</sup>.

أما الدّماميني فقد احتذى مذهب سيبويه وغيره من النحويين في الاعتماد على الأمثال ، فقد بلغ عدد الأمثال التي احتج بها تسعة أمثال في كتابه تعليق الفرائد في الأجزاء المطبوعة الأربعة ، ويمكن توضيح المنهج الذي اتبعه الدّماميني في الأمثال والأقوال على النحو الآتي :-

❖ لم ينسب الدّماميني المثل أو القول إلى صاحبه فكان أحياناً يشير إلى أن ما يعتدّ به من الأمثال، فيقول : (وفي الأمثال ) أو(من أمثالهم)، وفي أحيان أخرى يكتفي بقوله : (كقول بعض العرب)، أو(من كلامهم ) ، وفي أحيان أخرى لا يشير إلى شيء من ذلك<sup>(٣)</sup>.

❖ اعتمد الدّماميني على كلام العرب من أمثال وأقوال في إرساء القواعد اللغوية والنحوية ودعم أحكامها من ذلك استشاده بالمثل ((شَرُّ أَهْرَ ذَا نَابٍ))<sup>(٤)</sup> استشهد به على مجيء المبتدأ نكرة (فـ شر) مبتدأ وهو نكرة<sup>(٥)</sup> ، وشرط النكرة لا تبدأ بها حتى تخصص بصفة وجاز ذلك لأن المعنى( ما أهر ذا ناب الإِ شَرُّ )<sup>(٦)</sup> ، ومثل هذا جائز

(١) ديوان الأدب للفارابي (ت:٣٥٠هـ): ٧٤.

(٢) كتاب الأمثال في الحديث النبوي للشيخ الأصبهاني(ت:٣٦٩هـ) ، المقدمة : ١٠ .

(٣) ينظر تعليق الفرائد : ٣/ ٣٤ ، ٤٨ ، ٥٥ ، ٥٧ ، ١٦٦ ، ١٠٠ ، و ١٣٢ /٤ .

(٤) مجمع الأمثال للميداني (ت : ٥١٨هـ) : ٣٧٠/١ .

(٥) ينظر: تعليق الفرائد : ٥٧/٣ .

(٦) ينظر : مجمع الأمثال للميداني(ت:٥١٨هـ) : ٣٧٠/١ .

عند الدماميني ، وفي المثل ((ضعيف عاذ بقرملة ))<sup>(١)</sup>، استشهد به أيضاً على مجي المبتدأ نكرة عندما يكون وصفاً فلا مانع من تنكير المبتدأ (ضعيف) مبتدأ وهو نكرة جائز ذلك عنده لأن (ضعيف) وصف ( أي إنسان ضعيف التجأ إلى مثله ، والقرملة شجرة ضعيفة لا أوراق له )<sup>(٢)</sup>.

وفي المثل ((إن مضى غير فعير في الرباط))<sup>(٣)</sup>، أيضاً يجوز ان يكون المبتدأ نكرة إذ وقع بعد فاء الجزاء<sup>(٤)</sup>.

وفي المثل ((مَنْ يَسْمَحُ يَخْلُ))<sup>(٥)</sup>، استشهد به عند كلامه عن حذف مفعولي الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر إذ وجد دليل يدل على المحذوف جاز حذف المفعولين<sup>(٦)</sup>.

نخلص مما تقدم أن الدماميني أعتدّ بالسماع أصلاً من الأصول اللغوية والنحوية فقد استشهد بالقرآن الكريم والقراءات والأحاديث النبوية الشريفة وكلام العرب ( المنظومة والمنثورة) .

---

(١) مجمع الأمثال للميداني : ١ / ٢٧٩ ، وزهر الأكم في الأمثال والحكم للحسن اليوسي (ت: ١١٠٢هـ) : ٣ / ١٢ .

علماً أن المثل في كتاب مجمع الأمثال ، وكتاب زهر الاكم في الأمثال والحكم : (ذليلُ عاذ بِقَرْمَلَةٍ) .  
(٢) ينظر : تعليق الفرائد : ٣ / ٤٨ .

(٣) مجمع الأمثال للميداني : ١ / ٢٥ . علماً أن المثل في كتاب مجمع الأمثال: (إِنْ ذَهَبَ عَيْرٌ فَعَيْرٌ فِي الرَّبَاطِ) .

(٤) ينظر: تعليق الفرائد للدماميني : ٣ / ٥٥ .

(٥) مجمع الأمثال للميداني : ٢ / ٣٠٠ .

(٦) ينظر: تعليق الفرائد : ٤ / ١٣٢ .

## المبحث الثاني

### القياس

القياس في اللغة من " قاس " ، و(قاس الشيء يقيسه قَيْساً وقياساً و أقتاسه وقيسه إذا قدره على مثاله) (١)

أما في الاصطلاح فقد حدّه الرماني (ت ٣٨٤هـ) بأنه : (الجمع بين أول و ثان ، يقتضيه في صحة الأول صحة الثاني ، في فساد الثاني فساد الأول) (٢).

وحده الأنباري (ت ٥٧٧هـ) : (( هو حمل غير المنقول على المنقول )) (٣)،  
أو (حمل فرع على أصل بعلة ، أو إجراء حكم الأصل على الفرع ، أو إلحاق الفرع بالأصل بجامع أو هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع) (٤).

وقد حصر الكسائي (ت ١٨٩هـ) النحو بالقياس ، إذ قال (٥) : (بحر الرمل)

### إنما النحو قياسٌ يُتَّبَعُ وبه في كلِّ علم يُنْتَفَعُ

أما علماء اللغة المحدثون فقد عرفه فضيلة الشيخ الأستاذ محمد الخضر حسين (٦) بأنه : (( طريق يسهل به القيام على اللغة ، و وسيلة تمكّن الإنسان من

(١) لسان العرب: مادة (قيس): ٢٣٤/١٢.

(٢) الحدود في النحو، لعلي بن عيسى الرماني ، تحقيق بتول قاسم ناصر مجتزئ من مجلة المورد التي تصدرها وزارة الثقافة والإعلام، دار الشؤون الثقافية العامة بالعراق العدد الأول من المجلد الثالث والعشرين : ٤٧ .

(٣) الأعراب في جدل الأعراب ولمع الأدلة : ٤٥

(٤) المصدر نفسه : ٩٣ .

(٥) بغية الوعاة : ١٣٨/٢ .

(٦) محمد الخضر حسين (ت: ١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م)، شيخ الجامع الأزهر و عضو المجمع اللغوي في القاهرة والمجمع العلمي العربي في دمشق ، تولى مشيخة الأزهر سنة ( ١٣٧١ هـ ) وكان كاتباً وشاعراً ، وله مؤلفات متعددة أهمها (محمد رسول الله ، و رسائل الإصلاح ، و آداب الحرب في الإسلام ، والقياس في العربية ) ، ينظر : الأزهر في ألف عام ، محمد عبد المنعم الخفاجي : ١ / ٣٢٨ - ٣٣٦ .



النطق بآلاف من الكلم والجمل دون أن تقرع سمعه من قبل ، أو يحتاج في الوقوف من صحة عربيتها إلى مطالعة كتب اللغة أو الدواوين الجامعية لمنثور العرب و منظومها ))<sup>(١)</sup>، وعرفه إبراهيم أنيس قال : (( فالقياس اللغوي هو مقارنة كلمات بكلمات أو صيغ بصيغ أو استعمال باستعمال ، رغبة في التوسع اللغوي وحرصاً على اطّراد الظواهر اللغوية))<sup>(٢)</sup>.

وحدّته الدكتورة خديجة الحديثي : ((حمل مجهول على معلوم ، وحمل غير المنقول على ما نقل ، وحمل ما لم يسمع على ما سمع في حكم من الأحكام وبعلة جامعة بينهما))<sup>(٣)</sup>.

**وقسم علماء اللغة القياس على أربعة أركان هي <sup>(٤)</sup> :**

أ - أصل : وهو المقيسُ عليه .

ب - الفرع : وهو المقيسُ .

ج - حُكْمٌ .

د - علّةُ جَامِعَةٍ .

أخذ القياس مكانه كبيرة من عناية النحاة إذ عدّ النحاة القياس الأصل الثاني من الأصول النحوية التي اعتمدوا عليها في بناء قواعدهم النحويّة وإثباتها، وأهمية القياس لا تخفى في اللغة ، فهو من أبرز الأدلة فلا يحق لأحد إنكاره إذ قال الانباري : (النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب ، فمن أنكر القياس فقد

(١) دراسات في العربية وتاريخها ، محمد الخضر : ٢٥ .

(٢) من أسرار اللغة ، لإبراهيم أنيس : ٨ .

(٣) الشاهد وأصول النحو : ٢٢١ .

(٤) الاقتراح : ٢٠٧ .

أنكر النحو ولا نعلم أحداً من العلماء أنكره لثبوته بالدلائل القاطعة والبراهين الساطعة (١).

والدّماميني كغيره من النّحاة اعتدّ بالقياس وأكثر منه في إثبات قواعده النّحوية ، ويعول عليه في تفعيد القواعد النّحويّة كاعتداده بالسماع ومما يدل على ذلك تلك الإيماءات والإشارات الكثيرة التي تَرَدُّ في كتابه ، فيمكن معرفته من خلال ما يأتي :

### أولاً: الألفاظ التي استعملها للتعبير عن القياس .

لم يكن مصطلح القياس المصطلح الوحيد الذي عبر به اللغويون والنحاة عن مفهوم القياس فقد استعملوا ألفاظاً عديدة أخرى قد تؤدي معنى واحداً أو يختلف قليلاً وقد علل سبب ذلك الدكتور سعيد الزبيدي ( إنّ هَمَّ النحاة كان مقصوراً على ما وافق أقيستهم ، فاستعملوها لكي تبين هذا الجانب ولم يوحدها ، ولم يقرروها مصطلحات واضحة الحدود والمعالم . فضلاً عن أن كل نحوي يتفاوت عن الآخر في نظرته ودقته ، وموروثه اللغوي ، وذوقه ) (٢) .

أكثر الدّماميني من استعماله ألفاظاً للتعبير عن القياس ، فضلاً عن لفظة القياس ، منها : (الوجه) ، و(الأجود) ، و(الأحسن) ، و(الأصل) ، و(الأكثر) ، و(الأولى) ، و(الحمل) ، و(الأجراء) ، و(المشهور) ، و(الأقوى) ، و(الواجب) ، و(الاعتبار) .

( القياس ) استخدم لفظة القياس كثيراً في كتاب التعليق فمثاله في باب (كيفية التنبيه وجمعي التصحيح) إذ قال : (... وفي المخصص لابن سيده : الأنثى كهلة

(١) لمع الأدلة : ٩٥ .

(٢) القياس في النحو العربي نشأته وتطوره ، سعيد جاسم الزبيدي : ١٣٧ .

والجمع كهلات ، وهو قياس ؛ لأنه صفة ، وقد حكى فيه عن ابن حاتم تحريك الهاء ولم يذكره النحويون فيما شذ من هذا الضرب ) (١).

أمّا ( الوجه ) فقد ورد عنده في عدّة مواضع ، فمثاله ما ذكر في باب (المضمر-الضمائر المنفصلة-) عند كلامه على الضمير المنفصل المذكر المفرد (هو) والمؤنث (هي) بأن الواو والياء عند البصريين من أصل الكلمة وعند الكوفيين للإشباع إذا قال : (الواو والياء في هو وهي عند البصريين من أصل الكلمة ، وعند الكوفيين للإشباع ، والضمير هو الهاء وحدها بدليل التثنية والجمع ، فإنك تحذفهما فيهما ، والأول هو الوجه ) (٢).

أمّا ( الأجود ) فمنه ما ذكره في باب ( الفاعل ) عند لاحق تاء التأنيث بالفعل إذا كان الفاعل مؤنثاً حقيقياً مفصلاً بغير (إلا) وإن فصل الفعل عن الفاعل بغير إلا فإن الأجود ترك لاحق التاء بالفعل وهو يوافق المصنف (٣) إذ قال : (( "ولحاقها" أي : لاحق التاء "مع" المؤنث "الحقيقي المقيد" بما تقدم... "المفصول بغير (إلا)" نحو قامت اليوم هند . "أجود" من تركها ، نحو قام اليوم هند . "وإن فصل بها" أي بـ(إلا) ... يكون تركها نحو : ما قام إلا هند ، أجود من لحاقها )) (٤).

أمّا ( الأحسن ) فقد استعمله الدماميني عند حديثه عن حذف المبتدأ جوازاً في باب (المبتدأ) بعدم تعرض المصنف إلى أمر أيّهما الأحسن حذف المبتدأ أم الخبر إذ قال : ( فقيل : الأحسن حذف الخبر ؛ لأن الحذف تصرف واتساع ، والأحق بذلك

(١) تعليق الفرائد: ٢٧٨/١.

(٢) تعليق الفرائد : ٧١ / ٢ - ٧٢ .

(٣) ينظر : تعليق الفرائد : ٢٢٩ / ٤ .

(٤) المصدر نفسه : ٢٢٩ / ٤ .

بالأعجاز أليق منه بالصدر، وقيل : الأحسن حذف المبتدأ لأن الخبر محط الفائدة)  
(١).

أما (الأصل ) فقد كُتِرَ وروده في كتاب تعليق الفرائد ومن ذلك ما ذكره  
الدِّماميني في باب ( الأحرف الناصية الاسم الرافعة الخبر ) عند حديثه عن عمل  
الفعل أصلي وفرعي إذ قال : ( إنَّ الفعل له عملان : أصلي، وهو أن يقدم مرفوعه  
على منصوبه ، وفرعي ، وهو أن يكون على العكس ... ) (٢) .

أما (الأكثر) فمثاله ما ذكره في باب (المعرفة والمنكر ) بعد حديثه عن أقسام  
المعرفة وذكر انه ما عداها نكرة وهناك ألفاظ معرفة في المعنى لكن نكرة اللفظ  
وهذه الألفاظ جعلها أكثر العرب معرفة إذ قال - وهذا ما جاء في شرح التسهيل (٣) -  
: (من تعرض لحدِّ المعرفة عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه : لأن منها ما  
هو معرفة معنى نكرة لفظاً ، عام أول وأول من أمس ، وعكسه كأسامة ، وما فيه  
الوجهان كواحد ، فأكثر العرب يجعلها معرفة وبعضهم يجعلها نكرة ) (٤).

أما (الأولى) فمثاله ما ذكره في باب (الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر  
فتنصبهما مفعولين) عند حديثه عن عامل النصب وهو الفعل وأن النصب أولى من  
الرفع فيها وهذا ما اختاره المصنف أيضاً (٥) ، إذ قال : (( "ونصب مفعول نحو  
: علمت زيداً أبو من هو ؟ ، أولى من رفعه " لأن عامل النصب تسلط عليه ، ولا  
مانع يمنع من عمله ، فينصب وهو المختار لكن يجوز رفعه على الصحيح... )) (٦).

(١) تعليق الفرائد : ٤١ / ٣ .

(٢) المصدر نفسه : ١٨ / ٤ .

(٣) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك : ١١٦ / ١ .

(٤) تعليق الفرائد : ١١ / ٢ .

(٥) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك : ٩٠ / ٢ .

(٦) تعليق الفرائد : ١٧٨ / ٤ .

أما (الحمل) فقد كثر وروده في التعليق منه ما ذكره في باب (الكلمة والكلام) عند حديثه عن نفي الفعل المضارع (بليس ، و ما ، وإن) إنّ أعمال (ليس) بالأصالة لكونه فعلاً وإعمال (ما وإن) بالحمل على (ليس) إذ قال : (إعمال الأول بالأصالة لكونه فعلاً ، وإعمال أخويه بالحمل عليه لأنهما حرفان غير مختصين ، وتختص (ما) بلغة أهل الحجاز ، و(إن) بلغة أهل العالية) (١).

أما (الأجراء) فمثاله ما جاء في باب (إعراب الصحيح الآخر) عند حديثه عن علامات إعراب الأسماء الستة بالحروف ذاكراً ما حكاه سيبويه (٢)، وجريان (هنّ) مجرى (الأب) في حالة الرفع والنصب والجر إعرابه بالحروف إذ قال : (( الأسماء المذكورة في الإعراب بالحروف ، وإحاقه بهنّ في ذلك حكاه سيبويه فقال : ومن العرب من يقول هنوك وهناك وهنيك ، فيجريه مجرى الأب)) (٣).

أما (المشهور) فمثاله ما ذكره في باب (الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر) إذ قال : ((... أن (إنّ) المخففة من الثقيلة قد يكون خبرها طلبياً ، وذكر أبو حيان عن الفارسي في تفسير (أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا) (٤)، أنها مخففة من الثقيلة ، ورده بأن المشهور أن الجملة الطلبية لا تقع خبر (إنّ)) (٥).

أما (الأقوى) فقد استعمله الدماميني في شرحه التسهيل لابن مالك في باب (الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر فتنصبهما مفعولين) عند حديثه عن تأخر العامل أو توسطه فيمكن إلغاء العمل أو الأعمال أي نصب المبتدأ والخبر والإلغاء أقوى في المسألة الأولى وهو رأي المصنف إذ قال: ("وبجوازه بلا قبح ولا ضعف في نحو: زيد قائم ظننت" حيث تأخر العامل عن الجزئين اللذين له تسلط على نصبهما

(١) المصدر نفسه : ١ / ١٠٢ - ١٠٣

(٢) ينظر : الكتاب : ٣ / ٣٦٠.

(٣) تعليق الفرائد : ١ / ١٤٥.

(٤) ﴿وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ سورة النور : ٩.

(٥) تعليق الفرائد : ٤ / ٢١.

"وزيد ظننت قائم" حيث يتوسط بينهما ، والإلغاء في المسألة الأولى -وهي مسألة التأخير - أقوى عند الجميع من الأعمال، وأما مسألة التوسط فقليل: هما سواء، وقيل: الإعمال أرجح<sup>(١)</sup>.

أمّا (الواجب) فمثاله ما جاء في باب ( المضمّر) عند كلامه على جواز الخفاء للضمير إذ قال : ((... وقد انتقد ذلك على المصنف بأنّ الضمير في كل ما ذكره واجب الخفاء ؛ إذ لا يصح أن يقال : زيد قام هو مثلاً ، على أن يكون (هو) فاعلاً بquam ، وكون الظاهر قد يقع موقع هذا الضمير المستكن كما في قولك : زيد قام أبوه وكذا الضمير المنفصل ، كما في قولك : زيد ما قام إلا هو لا يوجب إثبات جواز الخفاء لهذا الضمير، وذلك لأن هذا تركيب آخر غير تركيب زيد قام ، وليس الكلام فيه ، أما زيد قام فضميره واجب الاستئناس دائماً ولا يظهر في حين من الأحيان ، ولو قلت : زيد قام هو ، ف(هو) توكيد للضمير المستكن لا فاعل ، نص على ذلك بعض النحويين ، وهو ظاهر كلام المصنف<sup>(٢)</sup> ، وغيره، وقد نص سيبويه على أنه لا يجوز قام أنا بمعنى قمت<sup>(٣)</sup> ))<sup>(٤)</sup>.

أمّا الاعتبار فمثاله ما ذكره الدماميني وفي باب ( كيفية التثنية وجمعي التصحيح) قال : ( " أو شبه الصفة " مثل : أهلات - بسكون الهاء - والأولى أن تجعل جمعاً لأهلة بمعنى أهل ، فقد حكاها الفراء ، ولا تجعل جمع أهل ، فإذا قلت: امرأة أهلة ، ففيه الفتح اعتباراً بالأصل والإسكان اعتباراً بالعارض )<sup>(٥)</sup>.

(١) المصدر نفسه : ٤ / ١٦١ - ١٦٢.

(٢) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ١٢١.

(٣) ينظر : الكتاب : ٢ / ٣٥١.

(٤) تعليق الفرائد : ٢ / ١٩ - ٢٠.

(٥) المصدر نفسه : ١ / ٢٧٨.

## ثانياً : أنواع القياس عند الدماميني

وللقياس أنماط ورد منها عند الدماميني ، وهذه الأقسام الثلاثة نفسها وردت عند أبي البركات الأنباري<sup>(١)</sup>.

١ - قياس العلة .

٢ - قياس الشبه .

٣ - قياس الطرد .

١- قياس العلة : وهو حمل الفرع على الأصل بالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل<sup>(٢)</sup> ، وهذا النوع من القياس يبني على اشتراك المقيس والمقيس عليه في العلة<sup>(٣)</sup>، ويتدرج تحت هذا النمط ثلاثة أقسام<sup>(٤)</sup>:

أ - قياس الأولى : وهي أن تكون العلة في الفرع أقوى منها في الأصل.

ومن أنموذجه عند الدماميني قوله في باب (إعراب المثني والمجموع) إذ قال : ((وأسبق الإعراب الرفع لأنه علامة العمد ، فجعلوا ألف المثني وواو الجمع علامتين فيهما، فلم يبق من حروف اللين - وهي التي أولى بالقيام مقام الحركات - إلا الياء للجر والنصب في المثني والمجموع ، والجر أولى بها ، فقلبت ألف المثني وواو الجمع في الجر ياء فلم يبق للنصب حرف فأتبع الجر دون الرفع لكونهما علامتي الفضلات بخلاف الرفع)<sup>(٥)</sup>.

ب - قياس المساوي : وهو أن تكون العلة في الفرع والأصل على سواء.

(١) ينظر: لمع الأدلة : ١٠٥ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ١٠٥ .

(٣) ينظر : دراسات في العربية وتاريخها : ٧٣ .

(٤) ينظر المصدر نفسه : ٧٦ .

(٥) تعليق الفرائد : ٢٢٩ / ١ .

ومن أنموذجه قول الدماميني في باب (الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر) إذ قال : ("و لا " يتقدم "خبر ليس " عليها "على الأصح " من القولين وهذا هو مذهب الكوفية، وهو مبني على قولهم إنها حرف ك(ما) ، فألحقوها ب(ماكان) ووافقهم المبرد وإن كان مذهبه أنها فعل ؛ نظر إلى عدم تصرفها ومشابقتها ل(ما)<sup>(١)</sup> .

ت - قياس الأدنى : وهو أن تكون العلة في الفرع أضعف منها في الأصل (حمل الأصل على الفرع).

ومن أنموذجه عند الدماميني في باب ( الموصول - أحكام الموصول والصلة - ) إذ قال : (( "وقد يحذف ما علم من الموصول اسمي" غير الألف واللام " وهذا مذهب قال به الكوفيون والبغداديون والأخفش ، ومنعه غيره من البصريين ، واختار المصنف الجواز مستدلاً بالقياس على (أن) ، فإن حذفها مكتفٍ بصلتها جائز إجماعاً ، وبالسماح الوارد في ذلك قال تعالى : ﴿ أَمَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ ﴾<sup>(٢)</sup> ، (أي وبالذي أنزل إليكم ) ، وعلى لاستدلال بها منع ظاهر))<sup>(٣)</sup> .

٢ - قياس الشبه : (هو أن يحمل الفرع على الأصل بضربٍ من الشبه غير العلة التي عُلق عليها الحكم في الأصل)<sup>(٤)</sup> .

ومن أنموذجه عند الدماميني في باب الأحرف الناصية الاسم الرافعة الخبر) عند كلامه عن شبه هذه الأحرف بالفعل لفظاً ومعنى إذ قال : (أمّا الأول : فلأن منها ما هو ثلاثي- وهو (إنّ) و(أنّ) و(ليت) - ومنها ما هو رباعي -وهو-(لعل)- ومنها ما هو خماسي، وهو (لكنّ) ؛ ولأنها مبنية على الفتح كالفعل .

(١) تعليق الفرائد : ٣ : ٢٠٤ .

(٢) العنكبوت : ٤٦ .

(٣) تعليق الفرائد : ٢ / ٢٩٧ - ٢٩٨ .

(٤) لمع الأدلة : ١٠٨ .



وأما الثاني : فلأن معانيها كمعاني الأفعال ، كأنك قلت : أكدت وشبهت واستدركت وترجيت ، وحينئذ فلا ينتقض بـ((ما) الحجازية أصلاً)<sup>(١)</sup> .

### ٣- قياس الطرد : (وهو الذي يوجد معه الحكم وتفقد الإخالة في العلة)<sup>(٢)</sup> .

فمثاله ما ذكره في باب (المضمر) عند حديثه عن سبب تسكين آخر المسند إلى (التاء، والنون ، و نا) وهذا المسند يكون ماضياً مع التاء ونا، ويكون الفعل ماضياً ومضارعاً وأمرأ مع النون، وعلّة الإسكان عند الجمهور كراهية توالي أربعة متحركات في شيئين هما كشيء واحد ؛ لأن الفاعل كجزء من فعله ثم حمل المضارع عليه ، واختار المصنف وجهاً آخر ، وهو إرادة الفرق بين الفاعل والمفعول مع (نا) نحو : أكرمنا ثم حملت التاء والنون على(نا) للمساواة في الرفع والاتصال والصحة<sup>(٣)</sup> .

### ثالثاً : مراتب القياس

#### ١ - القياس المطرد :

الاطراد لغةً : ((واطرَدَ الشيءُ : تَبَعَ بعضُهُ بعضاً وجرى . واطرَدَ الامرُ : استقامَ . واطرَدَتِ الأشياءُ إذا تَبَعَ بعضها بعضاً . واطرَدَ الكلامُ إذا تتابع واطرَدَ الماءُ إذا تتابع سَيَلانُهُ))<sup>(٤)</sup> .

أما في الاصطلاح فقد وصفه ابن جني(ت ٣٩٢ هـ) في الخصائص إذ قال : ((هو ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطرداً))<sup>(٥)</sup>، وحده الزبيدي ((هو عموم القاعدة الضابطة في أية مسألة من مسائل النحو))<sup>(٦)</sup> .

(١) تعليق الفرائد : ٤ / ١٨ .

(٢) لمع الأدلة : ١١٠ .

(٣) ينظر : تعليق الفرائد : ٢ / ٣١ - ٣٢ .

(٤) لسان العرب : طرد ، ج : ٩ / ١٠١ .

(٥) ينظر الخصائص : ١ / ٩٧ .

(٦) القياس في النحو العربي نشأته وتطوره ، الزبيدي : ٣٧ .

ومن أنموذجه عند الدماميني ما ذكره في باب ( إعراب المثني والمجموع ) عند حديثه عن اسقاط نون جمع المذكر السالم عند الإضافة قياساً مطرداً نحو قوله تعالى: ﴿غَيْرَ مُحَلِّي الصَّيْدِ﴾<sup>(١)</sup>، حذفت نون (مُحَلِّين) عند إضافته إلى المعرف بال(الصَّيْدِ) إطراداً<sup>(٢)</sup>.

وقوله في باب (الموصول) عند حديثه عن جملة صلة الموصول ومحلها من الإعراب إذ قال : (وقد ظهر لي هنا شيء آخر وهو استدرك على النحاة وذلك أنهم أجمعوا على أن جملة الصلة لا محل لها من الإعراب ، وهذا على إطلاقه غير صحيح ، بل ينبغي التفصيل بين (ال) وصلة غيرها : فالصلة في الثاني لا محل لها قطعاً ؛ ضرورة أنه لا يصح حلول المفرد محلها ، وأما صلة (ال) حيث توصل بالفعلية ذات الفعل المضارع إما اختياراً - كما يقول ابن مالك- أو اضطراراً - كما يقول غير -....)<sup>(٣)</sup>.

## ٢ - القياس الشاذ:

الشذوذ لغةً : ((شذ) الشين والذال يدلُّ على الانفراد والمفارقة. شذَّ الشيء يشذُّ شذوذاً. وشذَّذُ الناس : الذين يكونون في القوم وليسوا من قبائلهم ولا منازلهم. وشذَّانِ الحصى المتفرِّق منه))<sup>(٤)</sup>.

أما في الاصطلاح : فهو ((ما فارق ما عليه بقية بابيه وافرد عن ذلك إلى غيره))<sup>(٥)</sup> ، وحده الزبيدي إذ قال : (( إنَّ الشاذ هو الخارج عن القاعدة))<sup>(٦)</sup>.

(١) ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ ﴿٢٤﴾ أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحَلِّي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ ﴿٢٥﴾ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ﴾ المائدة : ١ .

(٢) ينظر : تعليق الفرائد: ٢١٧/١ .

(٣) المصدر نفسه: ٢١٩/٢. القياس في النحو العربي: ٣٧.

(٤) مقاييس اللغة : (شذ) : ١ / ٦٠٩ .

(٥) الخصائص : ٩٧/١ .

(٦) القياس في النحو العربي: ٣٧.

ومن الأمثلة على ما ورد عند الدماميني في باب (الأحرف الناصبة الاسم الرفاعة الخبر – أحوال (أن) و(كأن) و(لعل)- عند حديثه عن مجيء أن خبر ل(ليت) سادة مسد معموليها إذ قال : (ليت أنك قائم ) وامتناع مجيء أن خبر مع لعل خلافاً للأخفش الذي أجاز بذلك قياس على (ليت) إذ قال : (لعل أن زيداً قائم)، وهو ضعيف ؛ لأن ذلك في (ليت) شاذ في القياس ، وإن كان قد سمع كثيراً<sup>(١)</sup> .

### ٣ - القياس المتروك :

**الترك لغةً :** (ترك) التاء والراء والكاف : الترك التخليّة عن الشيء<sup>(٢)</sup>، و (( تَرَكَتُ الشَّيْءَ تَرْكًا : خَلَيْتُهُ ))<sup>(٣)</sup> .

**أما في الاصطلاح** فقد حدّه الزبيدي إذ قال : ((وهو الأصل الذي كان ينبغي أن يكون في الكلام ..ويسمى المهجور أيضاً))<sup>(٤)</sup> .

وقد أشار إليه النحاة من خلال الأمثلة، إذ قال سيبويه (ت ١٨٠هـ) في الكتاب : ( أما ثلثمائة إلى تسعمائة فكان ينبغي أن تكون في القياس مئين أو مئات )<sup>(٥)</sup> .

وقد أشار الدماميني إلى هذا النوع من القياس في كتابه تعليق الفرائد ومثاله في باب (الأحرف الناصبة الاسم الرفاعة الخبر) عند حديثه عن (كأن) عملها ومعناها إذ قال : (وترك المصنف حكاية مذهب الكوفيين في أن (كأن) تكون للتقريب ، مع اشتهاؤه عنهم ، وحملوا عليه : (كأنك بالشتاء مقبل ) و : (كأنك بالفرج آت ))<sup>(٦)</sup> .

(١) ينظر : تعليق الفرائد : ٦٩/٤ - ٧٠ .

(٢) مقاييس اللغة : مادة (ترك) : ١٧٨/ ١ .

(٣) لسان العرب (ترك) : ٢٢٣/٢ .

(٤) ينظر : القياس في النحو : ٤١ .

(٥) الكتاب : ١٠٩/ ١ .

(٦) تعليق الفرائد : ٤ / ١٣ .

## المبحث الثالث

### الإجماع واستصحاب الحال

**الإجماع لغةً :** ((هو الإحكام والعزيمة على الشيء، أو الإعداد والعزيمة على الأمر، وأن تجتمع الشيء المتفرق جميعاً))<sup>(١)</sup>.

**أما في الاصطلاح** فقال السيوطي (ت ٩١١ هـ): ((إجماع نحاة البلدين: البصرة ، والكوفة ، أو إجماع النحاة على الأمور اللغوية مُعْتَبَرٌ خِلافًا لِمَنْ تَرَدَّدَ فِيهِ ، وَخَرَفُهُ مَمْنُوعٌ ، وَمِنْ ثَمَّ رُدُّ))<sup>(٢)</sup> ، إذا الإجماع هو اتفاق النحويين على أمرٍ من الأمور، وهو مصطلح عُرفَ من خلال علم الفقه ودخل في النحو ؛ لاشتغال كثير من النحويين به ، والإجماع عند الفقهاء هو (اتفاق المجتهدين من أمة محمد ﷺ) في عصر على أمر ديني)<sup>(٣)</sup>.

إذا جمهور النحاة لا يختلفون في تعريفهم للإجماع عن جمهور الفقهاء فكلاهما يجمع على أن الإجماع يعني الاتفاق .

**وقد عرض العلماء ثلاثة أنواع من الإجماع اللغوي<sup>(٤)</sup>:**

**أ - إجماع الرواة :** هو الذي يكون باتفاق الرواة على رواية معينة لشاهد من الشواهد.

**ب - إجماع العرب :** هو إجماع العرب من غير النحاة والرواة ، قال السيوطي

(١) ينظر : لسان العرب مادة (جمع) : ١٩٨/٣ .

(٢) الاقتراح : ١٨٧ - ١٩١ .

(٣) كتاب التعريفات ، لعلي بن محمد الشريف الجرجاني (ت : ٨١٦ هـ) : ٨ .

(٤) ينظر : أصول النحو العربي ، نحلة : ٧٩ - ٨١ .

(ت: ٩١١ هـ) : (( وإجماع العرب حُجَّةٌ ، وَلَكِنْ أَنَّى لَنَا بِالْوَقُوفِ عَلَيْهِ !؟ وَمِنْ صُورِهِ أَنْ يَتَكَلَّمَ الْعَرَبُ بِشَيْءٍ وَيَبْلُغُهُمْ ، وَيَسْكُتُونَ عَلَيْهِ ))<sup>(١)</sup>.

ج - إجماع النحاة : وهذا النوع الذي ذكرناه في تعريف الإجماع اصطلاحاً .

والدِّمَامِينِي اعتمد على الإجماع ، واتخذهُ دليلاً دعم به جملة من آرائه ، وجاء عنده في المرتبة التي تلي السماع والقياس من حيث الأهمية ، وقد عبر عنه بلفظ (الإجماع)<sup>(٢)</sup> ، وبألفاظ غير لفظ الإجماع كقوله : (( بلا خلاف... ))<sup>(٣)</sup> ، أو (( باتفاق... ))<sup>(٤)</sup> ، أو (أجمعوا...)<sup>(٥)</sup> ، وغير ذلك .

فمن أمثلة ذلك ما جاء في باب ( اسم الإشارة ) عند حديثه عن الضمير التاء والإجماع على فاعليتها إذ قال : ( التاء لا يستغني عنها ، وما لا يستغني عنه أولى بالفاعلية ، وأيضا فالتاء محكوم بفاعليتها مع غير هذا الفعل بإجماع... )<sup>(٦)</sup>، فهنا استدل بفاعلية تاء المتصل بالفعل .

وفي باب ( الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر ) عند حديثه عن ( لا ) ، و(لن) ، و(لم) إذ قال : ( وحكى الإجماع في النفي بـ(لا) و(لن) و(لم) .. )<sup>(٧)</sup>، حيث استدل على أن هذه الأدوات تفيد النفي . وفي الباب نفسه عند حديثه عن الأفعال المتصرفة والجامدة في هذا الباب موافقا لكلام المصنف<sup>(٨)</sup> إذ قال : ( " وكلها " أي كل أفعال هذا الباب " تتصرف " أي يستعمل منها مضارع وأمر واسم الفاعل

(١) الإقتراح : ١٩٣

(٢) ينظر : تعليق الفرائد : ١ / ٢٢٥ ، ٢ / ٣٣٩ ، ٣ / ١١١ ، ٤ / ٦٧ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ١ / ١٣٠ ، ٢ / ٣٣٢ .

(٤) ينظر : المصدر نفسه : ١ / ٢٧٧ ، ٣ / ٨٧ ، ٣ / ١٨٤ ، ٤ / ٦٥ .

(٥) ينظر : المصدر نفسه : ٢ / ٢١٩

(٦) المصدر نفسه : ٢ / ٣٣٩ .

(٧) المصدر نفسه : ٣ / ٢٠٣ .

(٨) ينظر شرح التسهيل ، لابن مالك : ١ / ٣٤٣ .

ومصدر. " إلا (ليس) " باتفاق النحاة...<sup>(١)</sup> ، استدل به على أن (الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر ) كلها متصرفة إلا (ليس) .

وفي باب (إعراب الصحيح الآخر) عند حديثه عن بناء الفعل المضارع مؤيداً لكلام المصنف في شرح التسهيل<sup>(٢)</sup> ، إذ قال : ((صرح المصنف في الشرح بأن المتصل بنون الإناث مبني بلا خلاف...))<sup>(٣)</sup> ، استدل به على أن الأفعال المضارعة المتصلة بها نون الإناث تكون دائماً مبنية .

وخلاصة القول في موقف الدماميني من الإجماع أنه اعتدّ به واستدل به على القضايا النحوية وجاء عنده بعد السماع والقياس ، ولكنه لم يستدل به كثيراً ربما يعود السبب إلى أن معظم القضايا المطروحة في الكتاب مجمع عليها .

**استصحاب الحال لغةً :** ((كل ما لازم شيئاً فقد استصحبه))<sup>(٤)</sup> ، ((استصحب ) الشيء لازمه))<sup>(٥)</sup> .

**أما في الاصطلاح :** ((هو إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم النقل عن الأصل))<sup>(٦)</sup> ، مثاله ((استصحب حال الأصل في الأسماء هو الإعراب ، واستصحب حال الأصل في الأفعال وهو البناء ، حتى يوجد في الأسماء ما يوجب البناء ويوجد في الأفعال ما يوجب الإعراب ، وما يوجب البناء

(١) تعليق الفرائد : ٣ / ١٨٤ .

(٢) ينظر شرح التسهيل ، لابن مالك : ١ / ٣٦ - ٣٧ .

(٣) تعليق الفرائد : ١ / ١٢٩ - ١٣٠ .

(٤) لسان العرب : مادة (صعب) : ٨ / ٢٠١ .

(٥) المعجم الوسيط : باب (الصاد) : ١ / ٥٠٧ .

(٦) الأغرب في جدل الإعراب : ٤٦ .

في الأسماء هو شبه الحرف أتضمن معناه في نحو(كيف)، وما يوجب الإعراب من الأفعال هو مضارعة الاسم في نحو ( يذهب ) وما أشبه ذلك ) (١).

وهو أصل من أصول النحو التي تمسك بها النحويون في بناء أحكامهم(٢)، ومختلف بالآخذ بها فعند ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) أدلة النحو ثلاثة هي : السماع ، والإجماع ، والقياس ، وأسقط الاستصحاب ، وعند ابن الأنباري ثلاثة أيضاً : نقل ، وقياس ، واستصحاب الحال ، فأسقط الإجماع وزاد الاستصحاب .

وأما السيوطي (ت ٩١١ هـ) فقد اعتد بهما معاً وجمع شتات هذه الأصول، وجعلها أربعة : سماع ، وقياس ، وإجماع ، واستصحاب الحال ، إذ قال : (( وأدلة النحو الغالبة أربعة ، قال ابن جني - في الخصائص : أدلة النحو ثلاثة : السماع والإجماع والقياس وقال الأنباري في أصوله : أدلة النحو ثلاثة : نقل وقياس و استصحاب حال، فزاد الاستصحاب ، ولم يذكر الإجماع، فكأنه لم ير الاحتجاج به في العربية ، كما هو رأي قوم، وقد تحصل مما ذكرناه أربعة ، وقد عَقَدْتُ لها أربعة كتب)) (٣).

والمتمسك به خارج عن عهدة المطالبة بالدليل ، قال الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) : (( مَنْ تمسك بالأصل خرج عن عَهْدَةِ المطالبة بالدليل ، وَمَنْ عَدَلَ عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل بالعدول عن الأصل )) (٤).

وعلى الرغم من أن النحاة قد عدّوه من الأدلة النحوية إلا أنه يُعدُّ دليلاً ضعيفاً ولهذا قال الأنباري : (( هو من أضعف الأدلة ، ولهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل )) (٥)، وقد صرح النحاة بأنه لا يعد من الأدلة القوية في الاستنباط ؛ لأنه مبني على غلبة الظن باستمرار الحال ، فينبغي استمرار حكمها ، من ثم إن وجدوا

(١) الأعراب في جمل الإعراب : ١٤١ .

(٢) ينظر المصدر نفسه : ٤٦ ، والإنصاف في مسائل الخلاف : ١ / ٣٠٠ ، و ارتقاء السيادة : ٣٥ .

(٣) الاقتراح : ١٤ .

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف : ١ / ٣٠٠ .

(٥) لمع الأدلة : ١٤٢ .

دليلاً آخر يعارضه قدموه عليه ، فهو في حد ذاته ليس دليلاً من أدلة ولا مصدرأ من مصادر استنباط الأحكام ، ولكنه إقرار لأحكام ثابتة<sup>(١)</sup>.

أمّا الدّماميني فهو لم يستثن هذا الدليل ، بل اعتدّ به كاعتداده بغيره من الأدلة النحوية ، السماع والقياس وهو يؤكد ما ذهب إليه الأنباري<sup>(٢)</sup> ، من أن مَنْ خرج عن الأصل وجب عليه تقديم الدليل موافقا كلام المصنف في شرح التسهيل بقوله : ( وهو حسن) في باب (الأفعال الرافعة الاسم الناصبة الخبر)<sup>(٣)</sup>، إذ قال : (( أن الأصل في كل فعل الدلالة على المعنيين ، والإخراج عن الأصل لا يقبل إلا بدليل ))<sup>(٤)</sup>.

والدّماميني يستدل بالاستصحاب دون التصريح بلفظة تارة ويصرح تارة أخرى .

فمن استدلاله دون ذكر لفظه في باب ( الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر فتنصبهما مفعولين ) عند كلامه عن حذف أحد مفعولي الأفعال الناصبة لمفعولين أصلهما مبتدأ وخبر لا يحذف واحد منهما إلا بدليل أو بقرينة إذ قال : ( وأما حذف أحدهما لا لقرينة فيمتنع ، لأن أصلهما المبتدأ و الخبر ، ولا يحذف واحد منهما إلا لقرينة ، فإن وجدت القرينة جاز الحذف لكنه هنا قليل ، وحذف المبتدأ والخبر غير قليل ، والسر فيه أن المفعولين كاسم واحد ؛ لأن ثانيهما متضمن للمفعول الحقيقي ، وأولهما ما يضاف إليه المفعول الحقيقي ؛ إذ معنى (علمت زيدا قائماً) : علمت قيام زيد ، فلو حذف أحدهما كان كحذف بعض أجزاء الكلمة الواحدة ، ومع هذا كله فقد ورد ذلك مع قيام الدليل عليه (...)<sup>(٥)</sup>.

ومن استعماله بلفظه في باب ( إعراب الصحيح الآخر ) عند كلامه عن علامات إعراب الاسم الممنوع من الصرف إذ قال: ("وقد يجعل كأرطاة علماً" هذا

(١) ينظر : أصول النحو العربي : نحلة : ١٤١ .

(٢) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ١ / ٣٠٠ .

(٣) ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٣٣٨ .

(٤) تعليق الفرائد : ٣ / ١٧٤ .

(٥) المصدر نفسه : ٤ / ١٣٣ .



قسيم:(فكذلك ، ومعنى كونه كأرطاة علماً : أنه يمنع الصرف فيجر بالفتحة ،  
فحصلنا من ذلك في هندات ونحوه مسمى به على ثلاث لغات :

إحدهما:- استصحاب ما كان له قبل التسمية من ثبوت التنوين ونصبه وجره  
بالكسرة .

الثانية :- استصحاب ما قبل التسمية من الإعراب بالكسرة نصباً وجرأ ، ولكن  
يحذف تنوينه ، وهذه اللغة أجازها البصريون ومنعها الكوفيون .

الثالثة :- جعله كواحد مسمى به مختتماً بتاء التانيث ، فيمنع الصرف كأرطاة  
علماً ، وهذه اللغة منعها البصريون وأجازها الكوفيون (...)<sup>(١)</sup> .

وخلاصة القول في موقف الدماميني من الاستصحاب أنه قد اعتدَّ به ولكنه  
كان مقلأ في اعتداده به مقارنة مع غيره في موضوع الأدلة النحويّة الأخرى  
كالسماع والقياس وربما يعود السبب في ذلك إلى أن هذا الأصل قد عُدَّ من أضعف  
الأدلة النحويّة ، التي لا يجوز التمسك بها إن وُجدَ دليلٌ آخر أقوى .

---

(١) تعليق الفرائد : ١ / ١٣٩ .

## المبحث الرابع

### التعليل

**العلة لغةً :** ((المرضُ علَّ يَعِلُّ واعتلَّ أي مَرِضَ فهو عَلِيلٌ... والعلةُ الحدَثُ يَشْعَلُ صاحبه عن حاجته كأنَّ تلك العلةُ صارت شُغلاً ثانياً مَنَعَهُ عن شُغله الأول))<sup>(١)</sup>.

**أما في الاصطلاح :** فقد قال الرماني(ت ٣٨٤هـ) : (( هي تغيير المعلوم عمّا كان عليه)<sup>(٢)</sup> ، وهي (ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجاً مؤثراً فيه))<sup>(٣)</sup>.

وترتبط البداية الحقيقية والأولى للتعليل بعبد الله بن زيد المعروف بابن أبي إسحاق الحضرمي ( ت ١١٧ هـ) وهو أول مَنْ بَعَجَ النحو وشرح العلل<sup>(٤)</sup>.

وقد قسم العلماء العلة على ثلاثة أقسام<sup>(٥)</sup>:

١ - **علل تعليمية :** هي التي يتوصل بها إلى كلام العرب، لأنها لم نسمع نحن وغيرنا كلَّ كلامها منه لفظاً ، وإنما سمعنا بعضاً فقسنا عليه نظيره ، فأن يقال بمَ نصبتم زيداً ؟ قلنا : بآنٍ : لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر .

٢ - **علل قياسية :** فأن يقال لمن قال نصبت زيداً بآنٍ ، في قوله إن زيداً قائم : ولمَّ وجب أن تنصب " إنَّ " الاسم فالجواب : لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول فعملت عليه فأعملت إعماله لما ضارعتة ، فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظاً والمرفوع بها مشبه بالفاعل ، فهي تشبه من الأفعال ما قدم مفعوله على فاعله .

(١) لسان العرب (علل) : ١٠ / ٢٦١ .

(٢) الحدود في النحو للرماني : ٣٧ .

(٣) التعريفات : ١٦٠ .

(٤) ينظر : طبقات النحويين واللغويين : ٣١ .

(٥) ينظر : الإيضاح في علل النحو للزجاجي (ت: ٣٣٧ هـ) : ٦٤ - ٦٥ ، وينظر أصول التفكير

النحوي لعللي ابو المكارم : ١٠٨ - ١٠٩ .

٣ - **علل جدلية** : وهي كل ما يُعتل به في باب " إنَّ " بعد هذا ، مثل أن يقال ،  
فمن أي جهة شابَهت هذه الحروف الأفعال ؟ وبأيّ الأفعال شبهتموها ؟ أ  
بالماضية ، أم المستقبلية ، أم الحادثة في الحال ، ... ، وحين شبهتموها بالأفعال لأي  
شيء عدلتم بها إلى ما قُدّم مفعوله على فاعله ... .

ويقسم الدينوري (ت ٩٠ هـ) العلل النحوية على قسمين<sup>(١)</sup>:

الأول : العلل التي تطرد على كل كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم .

الثاني : العلل التي تظهر حكمتهم في أصول وتكشف عن أغراضهم ومقاصدهم في  
موضوعاته .

ثم تحدث عن أكثر هذه العلل شيوعاً وانتشاراً فقال : " وهم للأولى أكثر  
استعمالاً وتداولاً " .. علة سماع ، وعلة تشبيه ، وعلة استغناء ، وعلة استنقال ،  
وعلة فَرْق ، وعلة توكيد ، وعلة تعويض ، وعلة نظير ، وعلة نقيض ، وعلة حمل  
على المعنى ، وعلة مُشاكلة ، وعلة معادلة ، وعلة قرب ومجاورة ، وعلة وجوب ،  
وعلة تغليب ، وعلة اختصار ، وعلة تخفيف ، وعلة أصل ، وعلة أولى ، وعلة  
دلالة حال ، وعلة إشعار ، وعلة تضاد ، وعلة تحليل<sup>(٢)</sup> .

أما الدماميني فقد اعتنى بالتعليل كثيراً ولم يخرج عما سار عليه النحاة السابقون  
في تعليلاتهم إذ إنه يوليه جل عنايته فجاء شرحه مليئاً بالتعليل ، فلا نكاد نقف على  
حكم نحوي ، أو مسألة نحوية أو صرفية عرض لها من دون أن يعللها ويكشف  
أسرارها ، ومما يشهد على اعتداده بالعلّة أنه يصرّح بها أحياناً في مواضع مختلفة

(١) ثمار الصناعة في علم العربية : ١١ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ١١- ١٣ .

في كتابه تعليق الفرائد يقول: (والعلة<sup>(١)</sup>)، وأحياناً أخرى يكتفي بلفظة (لأن)<sup>(٢)</sup>، على أن ذلك علة .

وما تلك إلا إشارات للدلالة على كيفية تعبير الدماميني عن العلة وسأحاول أخذ بعض النماذج من هذه العلل النحوية ومن أهم العلل التي اعتد لها في إثبات قواعد النحوية ما يلي :

١ - **علة سماع** : وردت هذه العلة عند الجليس النحوي ( ت ٤٩٠ هـ )<sup>(٣)</sup>، وليس لذلك علة سوى السماع ، وكانت هذه العلة من أوجه العلل التي علل بها الدماميني في كتابه تعليق الفرائد ، ومثال ذلك عند كلامه عن إلزام التاء للصفات المؤنثة التي لا مذكر لها في باب ( كيفية التثنية وجمعي التصحيح ) إذ قال : (( لزم التاء في لجة (لَجْبَة : وهي الشاةُ الحامل التي قلَّ لبنُها )<sup>(٤)</sup>، لكونها صفة للمؤنث ولا مذكر لها ، يقال : شاة لجة إذا قل لبنها ... صارت كالأسماء في لزوم التاء ... ))<sup>(٥)</sup> .

٢ - **علة تشبيه** : وردت هذه العلة عند الجليس النحوي والشيخ يحيى بن محمد الشاوي (ت ١٠٩٦ هـ)<sup>(٦)</sup>، ووردت عند الدماميني هذه العلة فمنها ما جاء في باب (أقسام الخبر وأحكامه) إذ قال : (( وإنما يتعلق الظرف باسم الفاعل في نحو : أنا جالس عندك ، لمشابهته للفعل ))<sup>(٧)</sup> .

٣ - **علة تمكين** : علل بهذا النوع من العلة الدماميني ومنها ما جاء في باب ( اسم الإشارة ) عند كلامه عن ( ذين ، و تين ) بأنهما معرفتان وذلك لشبههما

(١) ينظر : تعليق الفرائد : ١ / ١٦٠ ، ١٩٤ ، ٢٧٧ ، ٢ / ٣٠٢ ، ٣ / ١٥ ، ٦١ / ٦٤ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ١ / ١٦٢ ، ١٧٠ ، ٢ / ١١٦ ، ٢ / ٣٠٠ ، ٣ / ٢٩ ، ٨٩ .

(٣) ينظر: ثمار الصناعة : ١١ .

(٤) لسان العرب مادة (لجب) : ١٣ / ١٧١ .

(٥) تعليق الفرائد : ١ / ٢٧٧ .

(٦) ينظر : ثمار الصناعة : ١١ ، و ارتقاء السيادة : ٧٠ .

(٧) تعليق الفرائد : ٣ / ١٠٩ .

٤ - عِلَّةٌ تَمَكِينٌ : علل بهذا النوع من العِلَّةِ الدَّمَامِينِي ومنها ما جاء في باب (اسم الإشارة ) عند كلامه عن ( ذين ، و تين ) بأنهما معربتان وذلك لشبههما بمثنيات الأسماء المتمكنة<sup>(١)</sup>.

٥ - عِلَّةٌ إِشْعَارٌ : وردت هذه العِلَّةُ عند الدَّمَامِينِي منها ما جاء في باب (المضمر) عند كلامه عن إسناد الفعل المعتل الآخر إلى الضمير الواو، أو الياء نحو: الزيدون يرمون إذ أصله يرميون حذف آخر الفعل وهو الياء من ترميون وجعلت الحركة المجانسة على ما قبله إشعاراً بالياء المحذوفة فنقول : ترمون<sup>(٢)</sup>.

٦ - عِلَّةٌ فَرْقٌ : وردت هذه العِلَّةُ عند الدَّمَامِينِي بكثرة ومنه ما جاء في باب (إعراب المثني والمجموع ) عند كلامه عن عِلَّةِ كسر نون المثني وفتح نون الجمع فعِلَّةُ كسر نون المثني هو إرادة الفرق بينها وبين نون الجمع<sup>(٣)</sup>.

٧ - عِلَّةٌ ضَرْوَةٌ شَعْرِيَّةٌ : وردت هذه العِلَّةُ عند الدَّمَامِينِي ومنها في باب (إعراب المعتل الآخر) عند كلامه عن نيابة حذف حروف العلة عن السكون عند جزم الفعل المضارع المعتل الآخر بالألف ، والواو، والياء ولأجل الضرورة الشعرية لا تحذف هذه الحروف ويقدر فيها الجزم<sup>(٤)</sup>، مستشهداً بقول الشاعر<sup>(٥)</sup>:

(بحر البسيط)

هَجَوْتَ زَبَانَ ثَم جِنْتَ مَعْتَدِرًا      مِنْ هَجْوِ زَبَانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدْعِ

الشاهد ( لم يهجو ) الفعل مجزوم بـ(لم) ولم يُحذف حرف العلة للضرورة الشعرية

(١) ينظر : تعليق الفرائد : ٣٤٩ / ٢

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ٣٦ / ٢ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ١٩٤ / ١ .

(٤) ينظر : المصدر نفسه : ١٧٥ / ١

(٥) البيت منسوب لابي عمرو بن العلاء في شرح التسهيل لابن مالك : ٥٦ / ١ .

٨ - **عِلَّةُ الاِشْتِغَالِ** : وردت هذه العِلَّةُ عند الدِّماميني كثيراً ومنها ما ذكره في باب ( إعراب الصحيح الآخر ) عند كلامه عن علامة إعراب الفعل المضارع إذا اتصلت به ألف الأثنين سواء ضميراً (الزيدان يقومان ) أو علامة ( يقومان الزيدان ) أو بواو جمع سواء الضمير أو العلامة ( الزيدون يقومون ، ويقومون الزيدون ، أعربت هذه الأفعال بالنون لأنه لما اشغلت محل الإعراب وهو اللام - بالحركات المناسبة للحروف، لم يمكن دوران الإعراب عليه، ولم يكن فيه عِلَّةُ البناء حتى يمنع الإعراب بالكلية ، فجعلت النون بدلاً من الضمة لمشابتها في الغنة للواو<sup>(١)</sup> .

٩ - **عِلَّةُ الأَصْلِ** : علل بها الدِّماميني ومنها ما جاء في باب (المبتدأ والخبر) عند كلامه عن أصل المبتدأ إذ قال : ( الأصل تعريف المبتدأ الذي هو اسم محكوم عليه ؛ لأن أصل المسند إليه أن يكون معلوماً )<sup>(٢)</sup> .

١٠ - **عِلَّةُ دلالة** : وردت هذه العِلَّةُ عند الدِّماميني ومنها ما جاء في باب ( اسم الإشارة إذ قال : ( أنه لم يبين وجه نصب (زيد) في مثل : (( أرأيت زيدا ما صنع ؟ ))...، والذي يظهر لي أنه على حذف مضاف ، أي خبر زيد أو حاله ، كأنك قلت : أخبرني خبر زيد ، ثم حذف المضاف ، لدلالة الاستفهام على أن المطلوب معرفة خبره لا ذاته )<sup>(٣)</sup> .

١١ - **عِلَّةُ وجود عارض** : وهي من العلل التي وردت عند الدِّماميني ومنها ما جاء في باب (إعراب الصحيح الآخر) إذ قال : ((وقيد المشابه بانتقاء المعارض احترازاً من (أي) ، فإنها معربة مع مشابقتها الحرف شرطية كانت ، أو استفهامية، أو موصولة ، لكن عارض ذلك لزومها الإضافة فكان الشبه كالمنتقي بسبب تغليب المعارض لأنه داع إلى ما هو مستحق بالأصالة)<sup>(٤)</sup> .

(١) ينظر : تعليق الفرائد : ١ / ١٦٠ .

(٢) المصدر نفسه : ٣ / ٤٧ .

(٣) المصدر نفسه : ٢ / ٣٣٨ .

(٤) تعليق الفرائد : ١ / ١٣١ .

١٢ - **عِلَّةٌ تغليب** : ومنها ما جاء في باب ( إعراب المثني والمجموع ) بأن سمع من كلامهم القمران في الشمس والقمر ، و لا نسلم أن التثنية وقعت في ذلك مع بقاء الاسمين على اختلاف في اللفظ ، وإنما وقعت بعد جعلها متفقي اللفظ بالتغليب - تغلب المذكر -<sup>(١)</sup>.

١٣ - **عِلَّةٌ تخفيف**:وردت هذه العِلَّةُ عند الدّماميني ومنها ما جاء في باب( إعراب المثني والمجموع ) علل سبب فتح نون الذي بعد واو ، و ياء جمع المذكر السالم لالتقاء الساكنين وفتحت للتخفيف<sup>(٢)</sup>.

١٤ - **عِلَّةٌ استئقال** : ومنه ما جاء في باب ( كيفية التثنية وجمعي التصحيح ) عند كلامه عن فتح عين ( سدرات ) وذلك لأن الفتح لثقل الإبتاع<sup>(٣)</sup>.

١٥ - **عِلَّةٌ حمل** : ومنها ما جاء في باب ( اسم الإشارة ) إذ قال : ( يُني اسم الإشارة لشبه الحروف وصفا لأن منه ما وضع على حرفين كـ(ذا) و( ذي ) ، ثم حملت البواقي عليها )<sup>(٤)</sup>.

١٦ - **عِلَّةٌ خوف اللبس** : ومنها ما وردت في باب ( وجوب تأخير الخبر ) عند كلامه عن وجوب تقديم المبتدأ في (زيد قائم ) لأن تقديم الخبر يؤدي إلى إلباس بين الفاعل والمبتدأ ، مؤيداً كلام المصنف في منع تقديم الخبر في قولنا : ( ما زيد قائم ) وذلك لأن التقديم أوهم فاعلية المبتدأ<sup>(٥)</sup>.

١٧ - **عِلَّةٌ القوة** : ورد هذا النوع من العلل عند الدّماميني إذ قال : ((الرفع للعمدة لأجل شرفها والاهتمام بها ، فجعل لها الرفع ، لأنه أقوى الحركات ))<sup>(٦)</sup>.

(١) ينظر : المصدر نفسه : ١ / ١٨٨ - ١٩٠ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ١ / ٢١٦ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ١ / ٢٧٥ .

(٤) المصدر نفسه : ٢ / ٣٤٩ .

(٥) ينظر : تعليق الفرائد : ٣ / ٦٣ .

(٦) تعليق الفرائد : ٣ / ٧ .





## المباحث اللغوية

توطئة:

اللغة لغةً مشتقة من الفعل (لغا) و ((اللغو واللغا السَّقَط وما لا يُعتدُّ به من كلام وغيره ولا يُحصَل منه على فائدة ولا على نفع التهذيب اللغو واللغا واللغوى ما كان من الكلام غير معقود عليه))<sup>(١)</sup>.  
أما اصطلاحاً : فقد قيل فيها إنها : ((أصواتٌ يُعبّر بها كل قوم عن أغراضهم))<sup>(٢)</sup>.

واللغة في مفهومها العام أصوات لها دلالات ، أي انها لا تتوقف عند حدود الصوت والنطق وإنما هي ميزة إنسانية يختلط فيها الصوت الكلامي بالدلالة والمعنى المقصود ، وسمة بشرية ترتقي كلما ارتقى الإنسان ، وهي تعبيرٌ متجدد عن افكار متجددة ، واللغة العربية منظومة متكاملة وتكوينٌ متناسق ، وكيونةٌ حية ، وعلْمٌ متطور ، وشروعه النظام الصوتي ، و الصرفي ، و النحوي ، ثم علم الدلالة والمعنى<sup>(٣)</sup>.

---

(١) لسان العرب :مادة (لغا).

(٢) الخصائص : ١ / ٣٣ ، و ينظر: التعريفات للجرجاني : ٢٠٢ .

(٣) ينظر: نظام الحرف في النحو والصرف : ١٣ - ١٩ .

# المبحث الاول

## المباحث الصوتية

أولاً: المصطلحات الصوتية :

- الصوت:

حدّ ابن جني (ت:٣٩٢هـ) الصوت على أنه: ((عَرَض يخرج مع النفس مستطيلاً متصلاً ، حتى يعرض له في الحلق والشفة والشفة مقاطع تننيه عن امتداده واستطالته، فيسمى المقطع أينما عرض له حرفاً))<sup>(١)</sup>، وعرفه ابن سينا (ت:٤٢٨هـ) بأنه: ((تموج الهواء ودفعه بقوة وسرعة من أي سبب كان))<sup>(٢)</sup>، وقال إبراهيم أنيس عنه إنّه : ((ظاهرة تدرك أثرها دون أن تدرك كنهها))<sup>(٣)</sup>، وعرفه الدكتور كمال بشر بأنه : ((أثر سمعي يصدر طواعية واختياراً عن تلك الأعضاء المسماة تجاوزاً أعضاء النطق))<sup>(٤)</sup> ، وتتوقف شدة الصوت أو ارتفاعه على بعد الأذن من مصدر الصوت <sup>(٥)</sup> .

- المخارج :

قال القدماء عن المخرج إنّه : ((هوالموضع الذي ينشأ منه الحرف))<sup>(٦)</sup> ، وقد استخدم الخليل بن أحمد الفراهيدي(ت: ١٧٠هـ) في كتابه العين المدارج إلى جانب المخرج <sup>(٧)</sup> .

(١) سر صناعة الإعراب : ٦ / ١ .

(٢) اسباب حدوث الحروف : ٨ .

(٣) الاصوات اللغوية : ٩ .

(٤) علم الاصوات : ١١٩ .

(٥) ينظر : المصدر نفسه : ١١٩ .

(٦) همع الهوامع : ٤٤٩ / ٣ .

(٧) ينظر : العين : ٥٧ / ١ .

أمّا المحدثون فمنهم من عرفه على أنّه (( مكان النطق ))<sup>(١)</sup>، ومنهم من عرفه على أنّه : (( النقطة الدقيقة التي يصدر منها أو عندها الصوت ))<sup>(٢)</sup>، وقد ذكر الدكتور مناف الموسوي في كتابه علم الأصوات اللغوية ، أن مكان النطق : هو ((موضع ينحبس عنده الهواء أو يضيق مجراه عند النطق بالصوت ))<sup>(٣)</sup>.

**- مصطلحات صوتية التي أشار إليها الدّماميني :**

**أ - المخارج ( الهمزة ، الذال ) :**

اتفق الدّماميني مع سيبويه في مخرجي (الهمزة والذال) وذلك عند كلامه في باب (اسماء الإشارة ) إذ نجده يقول : ((وينبغي أن يكون كل من الذال والهمزة أصلاً وأن لا يكون أحدهما بدلاً من الآخر لتباعد ما بين طرف اللسان وأول مخارج حروف الحلق ))<sup>(٤)</sup>، فورد عنده المصطلحان الذال ما بين طرف اللسان والهمزة أول مخارج حروف الحلق .

**ب - الاختلاس :**

الاختلاس في اللغة : الأخذ في نُهْزَةٍ ومُخَاتَلَةٍ ، خَلَسْتُ الشَّيْءَ واخْتَلَسْتَهُ إِذَا اسْتَلَيْتَهُ<sup>(٥)</sup>.

أمّا في الاصطلاح : فقد عرفه الامام الشاطبي(ت:٥٩٠هـ) على أنه (( أن تأتي بالهمزة وبتثني حركتها ، فيكون الذي نحذفه من الحركة أقل مما تأتي به ))<sup>(٦)</sup>.

(١) مناهج البحث في اللغة : ٨٤ .

(٢) علم الاصوات : ١٨٠ .

(٣) علم الأصوات اللغوية : ٤٢

(٤) تعليق الفرائد : ٣١٠ / ٢

(٥) لسان العرب : ١٢٥ / ٥ .

(٦) المصدر السابق : ٣٢٦ .

ومن المحدثين من تطرق إلى الاختلاس وعرفه تعريفاً دقيقاً منهم الدكتور رشيد عبدالله العبيدي في كتابه معجم الصوتيات ، إذ قال : ((الاختلاس في الاصطلاح عدم الاشباع في تصويت الحركة فلا تشبع فتتحول إلى صائت طويل وإنما يُخْتَلَسُ، اختلاساً))<sup>(١)</sup>.

أما الدماميني فقد ذكر الاختلاس في باب(المضمر) عند كلامه عن اختلاس حركة الهاء ، إذ وافق المصنف في اختيار الاختلاس بعد ساكن مطلقاً سواء أحرف علة كان نحو: (فيه)، أم حرفاً صحيحاً نحو: (منه) ، وفاقاً لكلام المبرد في المقتضب<sup>(٢)</sup>، بأن اختلاس حركة الهاء هو المختار على الإشباع ، وخلافاً لغيره الذي يقيده بالاعتلال ، أي يكون الاختلاس بعد المعتل ،نحو: (عليه) ، ومنهم سيبويه الذي يرى أنّ اختلاس حركة الهاء بعد الساكن المعتل أحسن من الإتمام (الإشباع)، وأن الإتمام بعد الساكن الصحيح أحسن من الاختلاس وبعد متعين إلا في الضرورة<sup>(٣)</sup> ، وذكر الدماميني أنه كان حق المصنف أن يقول: بعد ساكن معتل اتفاقاً ، وصحيح وفاقاً لأبي العباس ، وقد تسكن أو تختلس الحركة بعد متحرك اختياراً عند بني عُقيل<sup>(٤)</sup>، وبني كلاب<sup>(٥)</sup>، فيقولون : ((إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُودٌ))<sup>(٦)</sup>، بإسكان الهاء و: (لربه) بالاختلاس<sup>(٧)</sup> .

(١) معجم الصوتيات : ٢٢ .

(٢) ينظر: المقتضب : ١ / ٤٠١ ، وتعليق الفرائد : ٢ / ٤٨ - ٤٩ .

(٣) ينظر : الكتاب : ٢ / ٢٩١ ، وتعليق الفرائد : ٢ / ٤٩ .

(٤) وهي قبيلة كثيرة البطون تنسب إلى عقيل بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة ، تفرعت بطونهم في نجد والحجاز، والبحرين ، والعراق ، وبلاد كثيرة ، ينظر : جمهرة انساب العرب ، ابن حزم : ٢ / ٢٩٠ ، و موسوعة القبائل العربية ، بحوث ميدانية وتاريخية : ٣ / ١١٥ .

(٥) قبيلة كبيرة تنسب إلى جدها كلاب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة ، ينظر : جمهرة انساب العرب ، ابن حزم : ٢ / ٢٨٠ ، و موسوعة القبائل العربية ، بحوث ميدانية وتاريخية : ٣ / ١١٥ .

(٦) سورة العاديات : ٦

(٧) ينظر تعليق الفرائد : ٢ / ٥٠ .

وقد اجتمع الاختلاس والتسكين كما في قول الشماخ<sup>(١)</sup>: (بحر الوافر)

له زجل كأنه صوت حاد

الشاهد (له)

أو تختلس الحركة اضطراراً ، وأنشد الجوهري في الصحاح قول الشاعر<sup>(٢)</sup>:

إِنَّهُ لَا يُبْرِىءُ دَاءَ الْهُدْبِ      مِثْلَ الْقَلَايَا مِنْ سَنَامٍ وَكَبْدٍ

(بحر الرجز)

الشاهد فيه قوله ( إِنَّهُ ) بضمّةٍ مُختلّسةٍ .

### ج - الإدغام :

الإدغام في اللغة مشتقٌّ من الفعل : ((دغم : الدال والعين والميم أصلان : أحدهما من باب الألوان والآخر دخولُ شيءٍ في مَدْخَلٍ ما ))<sup>(٣)</sup> ، فالأول في باب الألوان ، الدُّغمة في الخيل ان يخالف الوجه لونَ سائر الجسد ، والثاني قولهم أدغمت اللجام في فم الفرس ، إذ ادخَلْتَه فيه ومنه الإدغام في الحروف<sup>(٤)</sup> ، أو هو ((إدخال حرف في حرف))<sup>(٥)</sup> .

إمّا في الاصطلاح ، فقد قال عنه سيبويه : ((والإدغام يَدْخُلُ فيه الأول في الآخر في الآخر والآخر على حاله ، ويقلب الأول فيدخل في الآخر حتى يصير هو والآخر

(١) ديوان الشماخ بن ضرار الغطفاني (ت: ٢٢ هـ) : ٣٦ .

علماً بأنه في الديوان وصدر البيت

لَهُ زَجَلٌ تَقُولُ أَصَوْتُ حَادٍ إِذَا طَلَبَ الْوَسِيقَةَ أَوْ زَمِيرُ

(٢) لم يسم قائله في الصحاح : ٥٥٦ . علماً أنه ذكره :

إِنَّهُ لَا يُبْرِىءُ دَاءَ الْهُدْبِ      إِلَّا الْقَلَايَا مِنْ سَنَامٍ وَكَبْدٍ

(٣) معجم مقاييس اللغة مادة (دغم) : ١ / ٤١١ .

(٤) ينظر: المصدر نفسه : ١ / ٤١١ - ٤١٢ .

(٥) لسان العرب مادة (دغم) : ٥ / ٢٧٢ .

من موضع واحد))<sup>(١)</sup>، وهو نوع من المماثلة ، وكذلك حُصِّصَ له باب في الكتاب إذ قال : (( هذا باب الإدغام في الحرفين اللذين تضع لسانك لهما موضعاً واحداً لا يزول عنه))<sup>(٢)</sup>، موضحاً فائدة الإدغام في اللغة العربية بأنه هو التخلص من الثقل الحاصل في نطق الحرفين المتماثلين إذ قال : ((يثقل عليهم أن يستعملوا ألسنتهم من موضع واحد ثم يعودوا له ... وأدغموا، لتكون رفعةً واحدة، وكان أخف على ألسنتهم...))<sup>(٣)</sup>، وقال ابن جني: ((إنما هو تقريب الصوت من صوت))<sup>(٤)</sup> ، وقد قسم الإدغام على ضربين ، الإدغام الأكبر: وهو أن يلتقي المثان على الاحكام التي يكون عنها الإدغام ، فُيدغم الأول والآخر، والإدغام الصغير : هو تقريب الحرف من الحروف وإدناؤه منه من غير إدغام يكون هناك<sup>(٥)</sup>، ووضح ابن الجزري (ت: ٨٣٣هـ) الإدغام الكبير بقوله : ((ما كان الأول من الحرفين فيه متحركاً، سواء أكان مثليين أم جنسين أم متقاربين ))<sup>(٦)</sup> ، وبين سبب تسميته بالإدغام الكبير، لكثرة وقوعه إذ قال بأن الحركة أكثر من السكون أو لتأثير في إسكان المتحرك قبل إدغامه ، أو أن لما فيه من الصعوبة أول قيل لشموله نوعي المثليين والجنسين والمتقاربين<sup>(٧)</sup> ، أمّا الإدغام الصغير فقد قال عنه : ((هو الذي يكون الأول ساكن منها ))<sup>(٨)</sup>، و قال ابن الباذش (ت: ٥٤٠هـ) في الإدغام :

---

(١) الكتاب : ٤ / ١٠٤ .

(٢) المصدر نفسه : ٤ / ٤٣٧ .

(٣) المصدر نفسه : ٤ / ٤١٧ ، وينظر : معجم الصوتيات : ٥٦ - ٥٧ .

(٤) الخصائص : ٢ / ١٣٩ .

(٥) ينظر : الخصائص : ٢ / ١٣٩ - ١٤١ .

(٦) النشر في القراءات العشر : ١ / ٢٧٤ .

(٧) ينظر : النشر في القراءات العشر : ١ / ٢٧٤ - ٢٧٥ .

(٨) المصدر نفسه : ١ / ٢٧٥ .

(( أن تصل حرفاً ساكناً بحرف مثله مِنْ غير أن تفصل بينهما بحركة أو وقف، فيرتفع اللسان بالحرفين ارتفاعاً واحداً))<sup>(١)</sup> ، وقال ابن يعيش في شرحه للمفصل : (( اعلم ان معنى الإدغام إدخال شيء في شيء))<sup>(٢)</sup> ، والإدغام بالتشديد من ألفاظ البصريين ، والإدغام بالتخفيف من ألفاظ الكوفيين<sup>(٣)</sup> ، وقال ابن الجزري : ((الإدغام هو اللفظ بحرفين حرفاً كالثاني مشدداً))<sup>(٤)</sup> ، وقال السيوطي (ت: ٩١١ هـ) : ((رَفَعُكَ اللِّسَانَ بالحرفين دفعة واحدة ، ووضعك إِيَّاهُ بهما وضعاً واحداً ، ولا يكون إلا في المثليين والمتقاربين))<sup>(٥)</sup> .

أما المحدثون فقد عرفوا الإدغام أنه : ((الإدغام عملية صوتية تحدث عندما تتوفر اسبابها ، ويترتب عليها أن يتحول الحرفان المتقاربان أو المتجانسان إلى متماثلين))<sup>(٦)</sup> ، أما الدكتور محيسن فقد قال: ((ظاهرة صوتية تحدث بسبب تأثر الاصوات المتجاورة بعضها ببعض ، وكثيراً ما يحدث ذلك في البيئات البدائية حيث سرعة في نطق بعض الكلمات ، ومزج بعضها ببعض فلا يعطي الحرف حقه الصوتي من تجويد في النطق))<sup>(٧)</sup> .

أما الدماميني فقد ذكر مصطلح الإدغام عند كلامه عن وجوب إدغام النون الساكنة في الميم عند حذف (كان) الناقصة معوضاً عنها بكلمة (ما) بعد(أن)<sup>(٨)</sup> ،

---

(١) الاقناع في القراءات السبع : ١ / ١٦٤ ، وينظر : شرح المفصل لابن يعيش الموصلي (ت:

٦٤٣ هـ) : ٥ / ٥١٢ ، و في علوم القراءات للسيد رزق الطويل : ١٧٥ .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش : ٥ / ٥١٢ .

(٣) ينظر : المصدر نفسه.

(٤) النشر في القراءات العشر : ١ / ٢٧٤ .

(٥) همع الهوامع : ٦ / ٢٨٠ .

(٦) في علوم القراءات : ١٧٥ .

(٧) المقتبس من اللهجات العربية والقرآنية : ٩٣ .

(٨) ينظر : تعليق الفرائد : ٣ / ٢٣٢ .

مستشهداً بقول الشاعر العباس بن مرداس السلمي<sup>(١)</sup> ، المتوفى في خلافة عثمان بن عفان<sup>(٢)</sup> :  
(بحر البسيط)

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ      فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبْعُ

أي: (لأن كنت) ، فحذف حرف الجر جوازاً على القياس، ثم حذف (كان) وأبدل منها(ما) فوجب الحذف - اي حذف كان - لئلا يجمع بين العوض والمعوض عنه ، ثم ادغم النون الساكنة في الميم وجوباً من(ما) فأصبحت (أَمَّا) بميم مشددة علامة على الإدغام وهذا النوع من الإدغام هو ادغام متقارب ، فبقي الضمير المرفوع المتصل بلا عامل يتصل به في اللفظ، فصار منفصلاً ، فقال (أما أنت)<sup>(٣)</sup>، ويبدو أن الدماميني وافق النحاة في وجوب ادغام النون الساكنة مع الميم ، قال الرضي عن هذا النوع من الادغام :((فان حصل للنون الساكنة مع الحروف التي بعدها من غيرحروف الحلق قرب مخرج كاللام والراء، أو قرب صفة كالميم؛ لأن فيه أيضا غنة ،وكالواو والياء؛ لأن النون معهما من المجهور وما بين الشديد والرخوة وجب إدغام النون في تلك الحروف ؛لأن القصد الاخفاء ، والتقارب داع إلى غاية الاخفاء التي هي الادغام))<sup>(٤)</sup>.

## ثانياً : اللهجات

اللهجة لغةً اشتقت من الفعل (لَهَجَ) ، قيل فيه : (( لَهَجَ) بِالْأَمْرِ لَهَجًا وَلَهْوَجَ وَأَلْهَجَ كِلَاهِمَا أَوْلَعَ بِهِ وَاعْتَادَهُ وَأَلْهَجْتُهُ بِهِ وَيُقَالُ فُلَانٌ مُلْهَجٌ بِهَذَا الْأَمْرِ أَي مُوَلِّعٌ بِهِ ...وَاللَّهْجَةُ وَاللَّهْجَةُ طَرْفُ اللِّسَانِ وَاللَّهْجَةُ وَاللَّهْجَةُ جَرَسُ الْكَلَامِ وَالْفَتْحُ أَعْلَى وَيُقَالُ فُلَانٌ فَصِيحُ اللَّهْجَةِ وَاللَّهْجَةِ وَهِيَ لُغَتُهُ الَّتِي جُبِلَ عَلَيْهَا فَاعْتَادَهَا وَنَشَأَ عَلَيْهَا))<sup>(٥)</sup>.

(١) ديوان العباس بن مرداس : ١٠٦ .

(٢) ينظر : ديوان العباس بن مرداس : ٢٥ .

(٣) ينظر : تعليق الفرائد : ٢٣٢ / ٣ .

(٤) شرح شافية ابن الحاجب : ٢٧٢ / ٣ .

(٥) لسان العرب ، مادة (لهج) : ٣٥٩ / ٢ .



أمّا اصطلاحاً فهو استعمال خاص للغة في بيئة معينة ، وهي وليدة ظروف مختلفة : جغرافية ، واقتصادية ، وسياسية ، واجتماعية <sup>(١)</sup> .

ومن اللهجات التي وردت عند الدّماميني في كتابه تعليق الفرائد (الطمطمانية) ، وهي لهجة الأزْد <sup>(٢)</sup> ، وطَيِّئ <sup>(٣)</sup> ، واليمن ، وحمير <sup>(٤)</sup> .

والطمطمانية لغةٌ : جاء في لسان العرب : ((رجلٌ طِمِطٌ بالكسر أي في لسانه عُجْمَةٌ لا يُفْصِحُ)) <sup>(٥)</sup> ، وهذا المصطلح بقي غامضاً عند اللغويين ومكتفياً بحصر معناه على استعمال الاداة (أم) <sup>(٦)</sup> ، أو إبدال لام التعريف ميماً <sup>(٧)</sup> ، والطمطمانية هي إبدال (أل) التعريف ميما مسبوقه بألف ، ومن شواهد هذه الظاهرة ما رواه النمر بن تولب العُكلي عن النبي (ﷺ) قوله : ((ليس امبرٌ امصيام في امسفر)) <sup>(٨)</sup> ، وعدّ القدماء ما رُوِيَ عن الرسول (ﷺ) شاذّاً ولا يقاس عليه <sup>(٩)</sup> ، وقالوا إنّه ((يحوز أن يكون النبي (ﷺ) تكلم بذلك لمن كانت هذه لغته ، أو تكون هذه لغة الراوي التي لا ينطق بغيرها ، لا أن النبي (ﷺ) أبدل اللام ميماً)) <sup>(١٠)</sup> .

- 
- (١) ينظر : لهجات العرب ، أحمد تيمور باشا : ٧ .  
(٢) ينظر : مجالس ثعلب : ١ / ٥٨ .  
(٣) ينظر : شرح الشافية : ٣ / ٢١٥ .  
(٤) ينظر : شرح الشافية : ٤ / ٤٥١ ، وفقه اللغة وسر العربية : ١٠٧ .  
(٥) لسان العرب : مادة (طمم) .  
(٦) ينظر : فقه اللغة وسر العربية ( الثعالبي ) : ١٠٧ ، وتعليق الفرائد : ٢ / ٣٥١ .  
(٧) ينظر : فصول في فقه اللغة : ١٢٨ . وتعليق الفرائد : ٢ / ٣٥١ .  
(٨) صحيح مسلم : ٢ / ٤٩٨ ، وينظر : سر صناعة الاعراب : ١ / ٤٢٣ ، وتعليق الفرائد : ٢ / ٣٥٢  
علماً أن الحديث في صحيح مسلم  
( ( لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ أَنْ تَصُومُوا فِي السَّفَرِ ) )  
(٩) ينظر : سر صناعة الإعراب : ١ / ٤٢٣ ، وشرح الشافية : ٤ / ٤٥١ .  
(١٠) شرح الشافية : ٤ / ٤٥٤ .

## المبحث الثاني

### المباحث الصرفية

الصرف لغةً : هو ردّ الشيء عن وجهه ، يُقال: صرّفَ الشيءُ ، إذا أعمله في غير وجهه الى وجهٍ آخر، ويُصرّفه هو ، وتصاريفُ الامورِ تخاليفها ، ومنه قوله تعالى : ((وَتَصْرِيفِ الرِّيحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ))<sup>(١)</sup> ، أي تغييرها وصرفها من جهة الى اخرى<sup>(٢)</sup>.

إمّا اصطلاحاً فـ ((إنّ التصريف هو أن تبني من الكلمة بناءً لم تبنيه العرب على وزن ما بنته، ثم تعمل في البناء الذي بنيته ما يقتضيه قياس كلامهم))<sup>(٣)</sup>.

وهو النظام الذي يهتم ويختص بدراسة اللفظة أو الكلمة من حيث اشتقاقها وتقليبها على عدّة أشكال وأوزان من حيث تغيير بنيتها ، ولا يعمل إلاّ في نطاق المُعرب والقابل للاشتقاق ولا علاقة له بالأسماء المبنية والأفعال الجامدة والحروف<sup>(٤)</sup>.

### أولاً : أبنية الأفعال والمصادر:

أ- أبنية الأفعال:

---

(١) البقرة : ١٦٤ .

(٢) ينظر لسان العرب (صرف): ٩٠/١١ .

(٣) شرح الشافية : ٧-٦/١ .

(٤) ينظر: نظام الحرف في النحو والصرف : ٢٢ - ٢٣ .

الفِعْلُ في اللغة مأخوذ من فَعَلَ يَفْعَلُ فَعْلًا... والفِعْلُ بالكسر الاسم، والجمع الفِعَالُ مثل قَدَحٍ وقَدَاحٍ وبئْرٍ وبئَارٍ، وهو كناية عن كَلِّ عَمَلٍ متَعَدٍّ أو غير متَعَدٍّ<sup>(١)</sup>.

إمّا اصطلاحًا : (( هو ما دلَّ على اقتران حدث بزمان، ومن خصائصه صحة دخول الحال، والاستقبال، والجوازم، ولحوق المتصل البارز من الضمائر، وتاء التانيث الساكنة، نحو قولك: قد فعل... وسوف أفعل ، ولم يَفْعَلْ، وفعلتُ... وغيرها))<sup>(٢)</sup>، وحدّه الفاكهي بأنه كلمة دلّت على معنى كائن في نفسها، مقترنة تلك الكلمة بزمن معين بأحد الأزمنة على التحقيق باعتبار الوضع<sup>(٣)</sup>.

#### - أقسام الفعل من حيث دلالاته الزمنية:

ينقسم الفعل إلى : ماضٍ ، ومضارعٍ، وأمرٍ، فالفعل الماضي : هو ما دلَّ على حدوث شيءٍ قبلَ زمن التكلُّم ، نحو: قامَ ، وقَعَدَ<sup>(٤)</sup> ... وعلامة هذا الفعل قبول تاء الفاعل وتاء التانيث الساكنة.

وأما الفعل المضارع: فهو ما دلَّ وضعاً على حدثٍ وزمانٍ غير منقُضٍ، حاضراً كان أم مستقبلاً<sup>(٥)</sup>، نحو: يكتب ، وهذا الفعل يكون صالحاً للحال والاستقبال. ويُفتتح بحرفٍ من حروفِ (نأيتُ) ، نحو: (نقومُ، ويقومُ، وتقومُ، وأقومُ) ، ويُضم أوله إن كان ماضيه رباعياً كـ(يُذخِرُج) ، ويُفتَح في غيره ، نحو: (يَضْرِبُ) ، ويُسكَّن آخره مع نون النسوة، نحو: (يَتْرَبِصْنَ)، ويُفتَح مع نون التوكيد المباشر لفظاً أو تقديرًا، نحو: (لِيُنْبَذَنَّ) ويُعْرَبُ فيما عدا ذلك<sup>(٦)</sup> ، وأما فعل الامر: ((فهو ما يُطلَبُ به

(١) ينظر: لسان العرب مادة(فعل): ١٠ / ٢٩٢ .

(٢) شرح المفصل : ٤ / ٢٠٤

(٣) ينظر : شرح كتاب الحدود في النحو للفاكهي : ٩٥ - ٩٦ .

(٤) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٤ / ٢٠٧ ، وشرح قطر الندى وبل الصدى: ٦٠

(٥) شرح كتاب الحدود في النحو : ٩٩ .

(٦) ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الانصاري: ٦٠ - ٦١ .

حصول شيءٍ بعد زمنِ التكلُّم، نحو: اجْتَهَدُ ، وعلامتهُ أنْ يقبل نون التوكيد، وبقاء المخاطبة مع دلالاته على الطلب))<sup>(١)</sup>.

ومما ورد عند الدماميني في كتاب التعليق أمثلة الفعل الماضي والمضارع قوله تعالى : ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُمْ﴾<sup>(٢)</sup>، فمن القراء مَنْ سكن الياء منهم حمزة ويعقوب ، فهو مستقبل وألفه ألف المتكلم وما منصوبة به بـ(أُخْفِيَ) ، وهي استفهام والجملة في موضع نصب لوقوعها موقع المفعولين، والضمير العائد على(ما) محذوف، قال الزجاج : ويقرأ "مَا أُخْفِيَ لَهُمْ" بمعنى ما أخفي الله لهم ، وهي قراءة محمد بن كعب، وما في موضع نصب<sup>(٣)</sup>، ومن فتح الياء فهو ((فعل ماضٍ مبني للمفعول ، و( ما ) موضع رفع بالابتداء، والخبر ( أُخْفِيَ ) وما بعده ، والضمير في (أُخْفِيَ) عائد على "ما")<sup>(٤)</sup>.

وفي قوله تعالى : ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾<sup>(٥)</sup>، انصراف المضارع إلى الماضي برهما ، وهو غالب لا دائم ، فقد عبر عن الماضي متجاوز به عن المستقبل<sup>(٦)</sup>.

أمَّا فعل الامر فقد ذكر عنه الدماميني في باب(الكلمة والكلام) بأن الماضي تصرف إلى الاستقبال بالطلب منها الامر قال : ((اتق الله امرؤ فعل خيراً يثب عليه))<sup>(٧)</sup>.

(١) ينظر: شرح المفصل: ٤ / ٢٨٩ ، وشرح الحدود النحوية: ١٠١

(٢) ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُمْ مِّنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ السجدة : ١٧

(٣) ينظر : الجامع لاحكام القرآن : ١٤ / ١٠٣ ، والنشر في القراءات العشر : ٢ / ٣٤٧ ، وتعليق الفرائد : ١ / ٩٤ .

(٤) الجامع لإحكام القرآن : ١٤ / ١٠٣

(٥) ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ الحجر : ٢ .

(٦) ينظر : تعليق الفرائد : ١ / ١١٢ .

(٧) ينظر: تعليق الفرائد : ١ / ١١٤

## ب - أبنية المصادر:

المصدر في اللغة مأخوذ من مادة (صدر) و الصَّدْر : أعلى مقدّم كل شيء وأوّلُه وأصله ؛ ولذلك تقول العرب : صدر النهار والليل ، وصدر الأمر، ومنه قولهم: أصدرته فصدر ، أي رجعته فرجع. واسم المكان هو المصدر، ومنه مصادر الأفعال؛ لأنّها مرجع الأفعال وأصلها الذي اشتقت منه<sup>(١)</sup>.

إمّا اصطلاحاً : فر((هو اسمُ الحدّثِ الجاري على الفعلِ كضربٍ و إكْرَامٍ))<sup>(٢)</sup>، وقد اختلف علماء اللغة في أصل المشتقات ، فذهب البصريون إلى أنّ المصدر أصلُ المشتقات ، وذهب الكوفيون إلى أنّ الفعل أصلُ المشتقات والمصدر صادر عنه ، ولكلّ حجته<sup>(٣)</sup> ، وذهب ابن طلحة الأندلسي إلى أنّ المصدر أصلُ و الفعل كذلك ، فكل منهما أصلٌ بنفسه ، وليس أحدهما مشتق من الآخر<sup>(٤)</sup>.

ومما ورد من أبنية مصادر الفعل الثلاثي عند الدّماميني في كتابه تعليق

الفرائد :-

ما جاء من المصادر على زنة (فَعَل) ، (فَعَلَ) : جاء المصدر (أخ ، وأب ، وحم) على وزن (فَعَلَ) ، قال الدّماميني : (( ووزن من الثلاثة فعل : بفتح العين ، بدليل لغة القصر، وبدليل جمعهن على أفعال ...أخ فعل : بإسكان العين بدليل أخو))<sup>(٥)</sup>، ووزن (ذوه، وذويّ) له وزنان أمّا (فَعَلَ)، أو (فَعَل) والوزنان محتملان<sup>(٦)</sup>،

(١) ينظر : لسان العرب مادة: (صدر): ٢٩٩ / ٧ .

(٢) متن شذور الذهب : ٢٦ .

(٣) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري : م

(٢٨) ٢٣٥/١

(٤) ينظر : همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي: ١٨٦/١ .

(٥) تعليق الفرائد : ١٤٢ / ١ .

(٦) ينظر تعليق الفرائد : ١٤٣ / ١ - ١٤٤

وقوله تعالى (زوه ، و ذويّ) له وزنان أمّا (فَعَلَ) ، أو ( فَعَل ) و الوزنان  
محتملان<sup>(١)</sup>، وقوله تعالى : ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾<sup>(٢)</sup> ، (مبسوطتان)<sup>(٣)</sup>.

## ثانياً : الدلالة العددية للصيغ الصرفية

### (الإفراد والتثنية والجمع)

الأصل في الأسماء الإفراد ، فإذا أردنا الدلالة على أكثر من واحدٍ أحدثنا  
تغييراً في الاسم إمّا بالزيادة، أو بالحذف أو بغيرهما؛ ليتبين المقصود، وهذا التغيير  
إمّا بالتثنية وإمّا بالجمع ، وقد تناول الدماميني المثني وأغلب أنواع الجموع.

### أ - المثني :

المثني لغةً: مأخوذ من الثّني وهو ضم الواحد إلى الواحد، والاسم منه الثّني  
بالكسر والقصر، ومعناه: الأمر الذي يُعاد مرتين<sup>(٤)</sup>، و((ثّنى الشيءَ ثّنيّاً ردّاً بعضه  
على بعض وقد ثنّنى وانثّنى وأنثأوه ومثانيه فوّاه وطاقاته واحدها ثّني ...والثّني  
واحد أنثاء الشيء أي تضاعيفه))<sup>(٥)</sup>.

واصطلاحاً : هو ما دلّ على اثنين مُطلقاً ، بزيادة ألف ونون ، أو ياء ونون  
صالحة للتجرّد ، وعطف مثله عليه دون اختلاف معنى ك(رجلين)<sup>(١)</sup>.

(١) ينظر تعليق الفرائد : ١ / ١٤٣ - ١٤٤

(٢) ﴿قَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلَعْنُوا بِمَا قَالُوا - بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ ۚ  
وَلَيَزِيدَنَّ كَثِيرًا مِّنْهُم مَّا أَنْزَلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ طُغْيَانًا وَكُفْرًا ۚ وَأَلْقَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ  
الْقِيَامَةِ ۚ كُلَّمَا أَوْقَدُوا نَارًا لِلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا اللَّهُ ۚ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا ۚ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ ۝

المائدة : ٦٤ .

(٣) ينظر تعليق الفرائد : ١ / ١٩٩

(٤) ينظر: تهذيب اللغة (ثني): ١٥/١٤٢ .

(٥) لسان العرب مادة ( ثني ): ٢ / ١٣٥ .

(١) شرح الكافية الشافية لابن مالك: ٧٠/١ ، وينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك لبهاء الدين  
بن عقيل : ٥٦/١ ، وشرح كتاب الحدود في النحو : ١٠٨ ، و شذا العرف في فن الصرف : ١٤٥ .

وشرط الاسم الذي يُراد تثنيته أن يكون مفرداً ، وأن يكون معرباً ، وأن يكون متَّفِقين في اللفظ والوزن والمعنى<sup>(٢)</sup> .

ومما ورد في تعليق الفرائد ما يتعلق بالمتنى قوله تعالى : ﴿ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ...﴾<sup>(٣)</sup> ، أي رجعتين<sup>(٤)</sup> ، المعنى كرات كثيرة ؛ إذ البصر لا ينقلب خاسئاً وهو حسير من كرتين بل كرات كثيرة<sup>(٥)</sup> .

## ب - الجمع :

الجمع لغةً : هو تضامُّ الشيء الى الشيء ، يُقال : جمعتُ الاشياء جمعاً ، إذا ضمنت أجزاءه<sup>(٦)</sup> ، و((جَمَعَ الشيءَ عن تَفْرِقَةٍ يَجْمَعُهُ جَمْعاً وَجَمَّعَهُ وَأَجْمَعَهُ فَاجْتَمَعَ وَاجْتَمَعَ وهي مضارعة وكذلك تَجَمَّعَ واستجمع والمجموع الذي جُمِعَ))<sup>(٧)</sup> .

واصطلاحاً: هو الاسم المصوغ للأحاد المجتمعة دالاً عليها دلالة تكرار الواحد بالعطف<sup>(٨)</sup> ، فهو ضم اسم إلى أكثر منه بشرط اتفاق الألفاظ والمعاني أو المعاني الموجبة للتسمية ، فإذا اختلفت الأسماء في اللفظ لم تجمع إلا أن يغلب أحدها على سائرهما نحو قولهم : الأشاعثة في الأشعث وقومه ، وهذا موقوف على السماع<sup>(٩)</sup> .

---

(٢) ينظر : المقرب لابن عصفور : ٢ / ٤٠ ، و شرح كتاب الحدود في النحو : ١٠٩ ، و شذا العرف في فن الصرف : ١٤٥ .

(٣) ((ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنْقَلِبُ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئاً وَهُوَ حَسِيرٌ)) الملك : ٤ .

(٤) ينظر : البيان في إعراب القرآن للعكبري (ت ٦١٦ هـ) : ٢ / ١٢٣٢

(٥) ينظر تعليق الفرائد : ١ / ٢٠٤ .

(٦) ينظر معجم مقاييس اللغة لابن فارس (جمع) :

(٧) لسان العرب مادة ( جمع ) : ٢ / ٣٥٥ .

(٨) شرح كتاب الحدود في النحو : ١١٠ .

(٩) ينظر : المقرب لابن عصفور : ٢ / ٤٧ .

وينقسم الجمع على: جمع تصحيح ، وجمع تكسير

أ - جمع التصحيح : هو ما سلم فيه نظم الواحد وبنائه من الحذف، والقلب<sup>(١)</sup>،  
ويقسم إلى : جمع مذكر سالم ، وجمع مؤنث سالم<sup>(٢)</sup>.

### أ - جمع المذكر السالم :

الجمع المذكر السالم هو (( هو ما دلَّ على أكثر من اثنين بزيادة في آخره مع سلامة بناء واحده))<sup>(٣)</sup>، ويجمع الاسم جمع مذكر سالم بزيادة واو ، و نون في آخره رفعاً ، وياء و نون نصباً وجرأً دون أي عمل آخر إذا كان صحيحاً.

ومما ورد في كتاب التعليق من جمع المذكر السالم قوله تعالى: ﴿أَيَّةَ الْمُؤْمِنُونَ﴾<sup>(٤)</sup>، (المؤمنون) في حالة الرفع بزيادة الواو بعد الضمة الظاهرة في حالة الرفع<sup>(٥)</sup>، وقوله تعالى : ﴿وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ﴾<sup>(٦)</sup>، (الاعلون) ، زيادة الواو بعد ضمه مقدره<sup>(٧)</sup>، وقوله تعالى : ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾<sup>(٨)</sup>، (الضالين) زيادة ياء بعد كسرة

(١) التعريفات : ٨١ .

(٢) ينظر : تعليق الفرائد : ٢١٦ / ١ .

(٣) شرح كتاب الحدود في النحو : ١١٤

(٤) ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَعْضَضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلَا يَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ أَوْ أَبْنَائِهِنَّ أَوْ أَبْنَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَوْ إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي إِخْوَانِهِنَّ أَوْ بَنِي أَخَوَاتِهِنَّ أَوْ نِسَائِهِنَّ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ أَوْ التَّابِعِينَ غَيْرِ أُولِي الْإِرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ ۗ وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيَّةَ الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ النور : ٣١ .

(٥) ينظر: تعليق الفرائد : ٢١٦ / ١ .

(٦) ﴿فَلَا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلَامِ وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ وَاللَّهُ مَعَكُمْ وَلَنْ يَتَرَكُمُ أَعْمَالِكُمْ﴾ محمد : ٣٥ .

(٧) ينظر تعليق الفرائد : ٢١٦ / ١ .

(٨) ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ الفاتحة : ٧ .



ظاهرة في حالة النصب<sup>(١)</sup>، وبعد كسرة مقدره قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنِ﴾<sup>(٢)</sup>، (المصطفين)، وكذا (أكرمت المصطفين) في حالة النصب<sup>(٣)</sup>، وتلي الواو والياء نون مفتوحة حركت لالتقاء الساكنين والحركة الفتحة للتخفيف.

### - جمع المؤنث السالم :

جمع المؤنث السالم هو ((ماجمع بألف وتاء ، حال مكوناتها مزيدتين على مفرد ليدلان على الجمع والتأنيث معا، كالمسلمات العاقلات))<sup>(٤)</sup>.

ومما ورد عند الدماميني في كتاب التعليق فيما يخص جمع المؤنث السالم ، ما جاء في جمع كلمة ، إذ تحذف تاء التأنيث عند جمعها جمع مؤنث سالم ، ووليت ألف الجمع ماكان قبل التاء من غير تغيير إن لم يكن ألفا ولا همزة ممدود مبدلة<sup>(٥)</sup>، ك(سماء) ، و(قناة) ويقال فيهما : (سماوات ، أوسماءات) ، و (قنوات) إن كان الذي قبل التاء المحذوفة ألفا أو همزة ممدودة مبدلة فعل به ما كان يفعل بمثله مباشر الألف التثنية<sup>(٦)</sup>.

### ب - جمع التكسير:

إنّ بعض الاسماء لا تُجمع جمع تصحيح، أي: ما يُعرفُ بالجمع السالم، بل تُجمع جمع تكسير، إذ نجد أنّ مفرد الجمع يُكسّر فيصبح على هيئة ثانية عمّا كانت عليه سابقاً.

(١) ينظر: تعليق الفرائد : ٢١٦ / ١ .

(٢) ﴿وَإِنَّهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنِ الْأَخْيَارِ﴾ ص : ٤٧

(٣) ينظر: تعليق الفرائد : ٢١٦ / ١ .

(٤) ينظر : شرح كتاب الحدود في النحو : ١١٥ .

(٥) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك : ٩٦ / ١ ، و تعليق الفرائد : ٢٦٨ / ١ .

(٦) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك : ٩٦ / ١ ، و تعليق الفرائد : ٢٦٨ / ١ .

والتكسير لغةً : كَسَرَ الشيءَ يَكْسِرُهُ كَسْراً فَانكَسَرَ وَتَكَسَّرَ شُدُّدٌ للكثرة وَكَسَّرَهُ فَتَكَسَّرَ ، ومعناه : كلَّ شيءٍ فَتَرَ عن أمرٍ يَعْجِزُ عنه يُقال فيه : انكَسَرَ<sup>(١)</sup> .

أمَّا اصطلاحاً : فر( هو ما تعيَّرَ بناءً واحده كرجالٍ )<sup>(٢)</sup> ، وتُقسَّم جموع التكسير على وفق دلالتها العددية على قسمين: جموع قلة وجموع كثرة ، فالقلة ما كان من ثلاثة إلى عشرة ، وأمَّا جموع الكثرة فهو ما كان من الأحد عشر إلى ما لانهاية له<sup>(٣)</sup> ، ويكون جمع التكسير جمعاً للعقلاء ولغيرهم ذكوراً كانوا أم إناثاً ، وهذا الأمر قد اشتهر وشاع قديماً وحديثاً بين الطلبة والعلماء<sup>(٤)</sup> .

ونجد أنَّ الدِّماميني قد أوردَ جموعَ التكسير في شرحه للتسهيل دونَ تحديد أوزانها وأنواعها أحياناً ، فكان لجمع التكسير حَظٌّ من بين أنواع الجموع ، وأنَّه تكلم على أبنية جموع القلة والكثرة دون أن يذكر أنَّها من جموع القلة أو الكثرة .

مما ورد عند الدِّماميني في ما يتعلق بجموع التكسير ما ذكره في باب(الاسم العلم) ، إذ ذكر أنَّ من أوزانه (مفاعل ، ومفاعيل) ، وما كان مفردة على وزن (فاعل) ، والجمع منه (فواعل)<sup>(٥)</sup> ، وورد عنده في باب (الفاعل) الجمع دون ذكر الأوزان عند كلامه عن حكم التاء مع جمع التكسير نحو : (الرجال) ، وشبه التكسير والمراد به اسم الجمع نحو : نسوة ، يمكن الحاق علامة التأنيث مع فعل هذه الأسماء أو حذفه (قام الرجال ، أو قامت الرجال) ، (جاءت النسوة ، أو جاء النسوة)<sup>(٤)</sup> .

(١) ينظر : تهذيب اللغة (كسر) : ٤٩ / ١٠ ، لسان العرب مادة (كسر) : ١٢ / ٨٩

(٢) التعريفات : ٨١

(٣) ينظر : التعريفات : ٨١ ، وتعليق الفرائد : ٧ / ٤ .

(٤) ينظر تعليق الفرائد : ٧ / ٤

(٥) ينظر : تعليق الفرائد : ١٦٢ / ٢ - ١٦٣ .

(٤) المصدر نفسه : ٢٣١ / ٤ .

## المبحث الثالث

### المباحث الدلالية

#### توطئة:

**الدلالة لغةً :** هي مصدر قولك: دلَّه على الطريق يَدُلُّه دَلَالَةً ودلالة بفتح الدال وكسرها، ودُلولة بضم الدال، والفتح أعلى، والاسم الدَّلَالَة والدَّلَالَة بالكسر والفتح<sup>(١)</sup>.

**واصطلاحاً** عُرِّفت بأنها ((هي كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيءٍ آخر، والشيء الأول هو الدالّ والثاني هو المدلول))<sup>(٢)</sup>.

وعرّفها المحدثون بأنّها علم دراسة المعنى، أو الفرع الذي يدرس الشروط الواجب توافرها في الرمز؛ ليكون قادراً على حمل المعنى<sup>(٣)</sup>.

والتحليل الدلالي الآن يغطي فرعين : فرع يهتم ببيان معاني المفردات ،والفرع الثاني يهتم ببيان معاني الجمل والعبارات<sup>(٤)</sup>.

---

(١) ينظر : لسان العرب (دلل): ٢٦٢/١٣.

(٢) التعريفات: ١٠٩ .

(٣) ينظر: علم الدلالة لأحمد مختار عمر: ١١ ، وفي علم الدلالة ( دراسة في شرح الانباري للمفضليات): ٢٠ .

(٤) ينظر : علم الدلالة لأحمد مختار : ٦- ٧ .

## أولاً: الترادف

**الترادف لغةً :** هو ((الشيء بالشيء وأرَدَفَه عليه أتَبَعَه عليه قال فأرَدَفَتْ خَيْلاً على خَيْلٍ لي كالنُّقْلِ إذْ عالى به المَعْلَى ورَدِفَ الرجلَ وأرَدَفَه رَكِبَ خَلْفَه وارْتَدَفَه خَلْفَه على الدابة))<sup>(١)</sup>.

**واصطلاحاً :** هو ((عبارة عن الاتحاد في المفهوم، وقيل: هو توالي الالفاظ المفردة الدالة على شيءٍ واحدٍ باعتبارٍ واحدٍ))<sup>(٢)</sup>، وهو تعدد اللفظ للمعنى الواحد ، وهذا هو احد ابرز أسباب نشوئه وظهوره في جميع اللغات فمن ذلك تسمية الدار داراً ومنزلاً ومسكناً وبيتاً باعتبار كونها مستديرة في الاصل ، او كونها مكان النزول بالنسبة لأهل البادية او المسافرين او كونها موضعاً للسكينة والاطمئنان او كونها مكاناً للبيتوتة ، وكل لفظ من هذه الالفاظ يدل على المقصود نفسه بأحد هذه الاعتبارات قد يقصدها المتكلم ويلاحظها ، او لا يقصدها ولا يلاحظها ، وهو الغالب في استعمال الناس<sup>(٣)</sup> ، والذي تبين لي أن الدماميني له اشارات قليلة للترادف في كتابة تعليق الفرائد في الاجزاء الاربعة المطبوعة ، ومنها :

### - السيف :

إذ قال بعد ذكره قول أبي العلاء المعري<sup>(٤)</sup>: ( بحر الطويل)

ألم تر في جفني وفي جفن منصلي غرارين ذا نوم وذاك مشطب

قال : (( المنصل:السيف )، و (المشطب:السيف الذي فيه شطب))<sup>(٥)</sup>.

**السيف لغة:** هو((السَيْفُ الذي يُضْرَبُ به معروف والجمع أَسْيَافٌ وسُيُوفٌ

وَأَسْيِيفٌ))<sup>(٦)</sup>

(١) لسان العرب : مادة ( ردف ) .

(٢) التعريفات : ٥٨ ، وينظر : المزهري : ٣٦٩ / ١ .

(٣) ينظر : فقه اللغة وخصائص العربية ، محمد مبارك : ٢٠١ .

(٤) ينظر: المصدر نفسه ، لم أجد البيت في ديوان أبو العلاء المعري .

(٥) ينظر: تعليق الفرائد : ١٩١ / ١ .

(٦) لسان العرب : مادة ( سيف ) : ١٦٦ / ٩ .

## ثانياً : المشترك اللفظي

المشترك في اللغة مأخوذ من ((الشَّرْكَةُ والشَّرِكَةُ سواء مخالطة الشريكين يقال اشترَكنا بمعنى تشارَكنا وقد اشترك الرجلان وتشارَكا وشارَك أحدهما الآخر))<sup>(١)</sup>.

واصطلاحاً: ((هو اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين))<sup>(٢)</sup>، أو ((هو اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين فأكثر دلالةً على السواء عند أهل تلك اللغة))<sup>(٣)</sup>.

وقد عرّفه الدكتور علي عبد الواحد: بأنّه اللفظ الذي يكون له عدة معانٍ يُطلق كلُّ منها على طريق الحقيقة لا المجاز ، كلفظ ( الخال ) يطلق على (أخي الأم) ، وعلى ( الشامة في الوجه ) ، و(على السحاب) ، وعلى ( البعير الضخم) ... إلخ<sup>(٤)</sup>.

ومن أمثلة المشترك اللفظي في كتاب تعليق الفرائد ما يأتي :

- دلو :

إذ قال عنه الدماميني إنّه: ((يطلق على (قدح من خشب)، ((وعلى (مبلغ الكلب))<sup>(٥)</sup>.

- الهدب :

وهو (العمش)، و(الخفش)، و(ضعف العين) <sup>(٦)</sup>.

(١) لسان العرب : مادة ( شرك )

(٢) الكتاب : ١ / ٢٤ .

(٣) المزهري : ١ / ٣٦٩ .

(٤) ينظر: فقه اللغة (وافي): ١٤٥ .

(٥) تعليق الفرائد : ١ / ١٤٢ .

(٦) ينظر : المصدر نفسه : ٥١ / ٢ .

## ثالثاً : التضاد

جاء في اللسان((الضدُّ و الضدِّدُ واحد الأضدادِ وقد يكون الضدُّ جماعة قال الله تعالى (( وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا))<sup>(١)</sup> ، وقد ضَادَّهُ مُضَادَّةً وَهُمَا مُتَضَادَّانِ ويقال لا ضِدًّا له ولا ضِدِّدَ له أي لا نظير له ولا كفاء له ))<sup>(٢)</sup>.

واصطلاحاً: عرّف ابو الطيب اللغوي(ت : ٣٥١هـ) التضاد بأنه الحروف التي توقعها العرب على المعاني المتضادة ، فيكون الحرف منها مؤدياً عن معنيين مختلفين<sup>(٣)</sup> ، و((التضاد هو أن يجتمع بين المتضادّين مع مراعاة التقابل))<sup>(٤)</sup>، وقد أزال الابهام ، والاضطراب عن فكرة التضاد، وبَيَّنَّ أَنَّهُ أخص من الاختلاف في معناها العام<sup>(٥)</sup>.

أورد الدماميني طائفة من الألفاظ المتضادة دون البحث في تفاصيل هذه الظاهرة ، ومنها :

### - جونة :

إذ ذكر أنّ ( جونة ) للبيضاء أو السوداء<sup>(٦)</sup> ، والجَوْنُ هو : ((الأبيض والجون أيضا الأسود وهو من الأضداد وجمعه جُونٌ و الجُونَةُ بالضم جونة العطار وربما هُمِزَ قلت قال الأزهري الجونة سلية مستديرة مغطاة أدمًا تكون مع العطارين))<sup>(٧)</sup>.

(١) (( كَلَّا سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا))، مريم : ٨٢ .

(٢) لسان العرب مادة ( ضد ) : ٤٠٣ / ١ .

(٣) ينظر : كتاب الأضداد في كلام العرب : ٣٣ .

(٤) التعريفات : ٦٣ .

(٥) ينظر : كتاب الأضداد في كلام العرب : ٣٣ .

(٦) ينظر : تعليق الفرائد : ٢٧٩ / ١ .

(٧) مختار الصحاح باب ( النون ) : ٥٢٢ .

- القَرء :

و(قَرءاً) بفتح القاف وسكون الراء هو وقت الحيض والظهر<sup>(١)</sup>، أي أنّ القَرء الوقت وقد يكون للحَيْض والظُّهر<sup>(٢)</sup>.

رابعاً : الأضداد

الضدّ لغةً : (( كل شيء ضاد شيئاً ليغلبه، والسواد ضد البياض والموت ضد الحياة، تقول: هذا ضده وضديده، والليل ضد النهار، إذا جاء هذا ذهب ذلك، ويجمع على الاضداد))<sup>(٣)</sup>.

أمّا اصطلاحاً فهو: ((هو اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين))<sup>(٤)</sup>، وقال ابو الطيب هو: ((جمع ضدّ. وضدّ كل شيء ما نفاه ، نحو البياض والسواد، والسخاء والبخل...، وليس كل ما خالف الشيء ضدّاً له))<sup>(٥)</sup>.

ومما أورده الدّماميني من ألفاظ الأضداد :

- الخَطأ :

والخَطأ بفتح الخاء المعجمة والطاء المهملة وهمزة مقصورة هو ضد الصواب<sup>(٦)</sup>، و(الخطأ) لغةً هو: ((الخَطأ والخَطأ ضدُّ الصواب وقد أخطأ))<sup>(٧)</sup>.

(١) ينظر تعليق الفرائد : ١ / ١٤٢ .

(٢) ينظر : مختار الصحاح باب (الهمزة) : ١٣ .

(٣) لسان العرب مادة (ضدد) : ٣ / ٢٦٣ .

(٤) الكتاب : ١ / ٢٤ .

(٥) كتاب الأضداد في كلام العرب : ٣٣

(٦) ينظر : تعليق الفرائد : ١ / ١٤٢ .

(٧) لسان العرب مادة(خطأ) : ١ / ٦٥ .

## خامساً : المَوْلَدُ

المَوْلَدُ لغةً: هو (( وتَوَلَّدَ الشَّيْءُ عن الشَّيْءِ: حَصَلَ عنه ))<sup>(١)</sup> ، أو ((وتَوَلَّدَ الشيء من الشيء حُصُولُهُ عنه بسبب من الأسباب ))<sup>(٢)</sup> .

أمّا اصطلاحاً: ((هو الشيء المبتكر من قبل العرب بعد عصر الاحتجاج اللُّغوي الذي ينتهي بابن هرمة( ت: ١٥٠هـ) في المدن والأمصار إلى نهاية القرن الرابع للهجرة في البوادي سواء أكان هذا المَوْلَدُ من أصل عربي أم من اللفظ))<sup>(٣)</sup> .

ومن مصطلحات (المَوْلَد) التي وردت عند الدّماميني :

### - عرفة :

قال عنه الدّماميني أنه مولد وليس بعربي محض<sup>(٤)</sup>، ذاكراً قول الجوهري(ت: ٣٩٣هـ) في الصحاح إذ قال بأن : ((عرفة شبيهة بمَوْلَدٍ ، وليس بعربي محض))<sup>(٥)</sup> ، وجاء بالحديث النبوي الشريف ﴿الحج عرفة﴾<sup>(٦)</sup> ، وأن عرفة وعرفات مدلولها واحد<sup>(٧)</sup> .

(١) مقاييس اللغة : مادة (ولد) : ٦ / ١١٠ .

(٢) المفردات في غريب القرآن : ٥٣٢ .

(٣) الأخذ بالدلالات المجازية في قرارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة (أطروحة ) محمد صالح ياسين الجبوري : ١٥٧ .

(٤) ينظر : تعليق الفرائد : ١ / ١٤١ .

(٥) الصحاح : ٤ / ١٤٠١ .و ينظر : تعليق الفرائد : ١ / ١٤١ .

(٦) قال رسول (ﷺ): ((الْحَجُّ عَرَفَةٌ، فَمَنْ جَاءَ قَبْلَ صَلَاةِ الْفَجْرِ لَيْلَةً جَمَعَ فَقَدْ تَمَّ حَجُّهُ. أَيَّامٌ مِّنَى ثَلَاثَةً، فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ، وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ" ثُمَّ أَرْدَفَ رَجُلًا خَلْفَهُ فَجَعَلَ يُنَادِي بِهِنَّ)) ، سنن ابن ماجه : ٤ / ٢١٨ ، حديث : ٣٠١٥ .

(٧) ينظر : تعليق الفرائد : ١ / ١٤١ .



## بوستر الفصل الرابع

## المباحث النحويّة

توطئة :

**النحو لغةً:** ((النَّحْوُ الْقَصْدُ وَالطَّرِيقُ ... وَنَحَا الشَّيْءَ يَنْحَاهُ وَيَنْحُوهُ... إِذَا حَرَّفَهُ وَمِنْهُ سُمِّيَ النَّحْوِيُّ لِأَنَّهُ يُحَرِّفُ الْكَلَامَ إِلَى وَجْهِ الْإِعْرَابِ))<sup>(١)</sup>

**أمّا اصطلاحاً:** فقد حدّه الجرجاني (ت: ٨١٦ هـ) بأنه : ((هو علم بقوانين يعرف بها أحوال التراكيب العربية من الإعراب والبناء وغيرهما ، وقيل النحو علم يعرف به أحوال الكلم من حيث الاعلال ، وقيل علم بأصول يعرف بها صحيح الكلام وفساده))<sup>(٢)</sup>.

فعلم النحو يبحث في دراسة التغيير الذي يلحق أواخر الكلم ، نتيجةً لاختلاف

العوامل الداخلة على الكلم ، وهذا ما يُسمّى بالإعراب .

---

(١) لسان العرب مادة (نحا) : ١٤ / ٢١٣

(٢) التعريفات : ٢٥٩ - ٢٦٠ .

## المبحث الأول

### المُقَدِّمَاتُ النُّحَوِيَّةُ

أولاً: الكلام وما يتألف منه

الكلمة والكلام :

الكلمة لغةً : ((الكلام اسم جنس يقع على القليل والكثير والكلمة لا يكون أقل من ثلاث كلمات لأنه جمع كلمة))<sup>(١)</sup>.

أما في الاصطلاح فهو : ((اسم ، و فعل ، و حرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل))<sup>(٢)</sup>، وقال الزجاجي(ت: ٣٣٩هـ) ناقلاً لعبارة سيبويه في حده للكلمة في باب اقسام الكلام بأنه : ((إجماع النحويين على أن الكلام اسم وفعل وحرف وحقق القول بذلك وسطره في كتابه سيبويه والناس بعده غير منكرين عليه ذلك))<sup>(٣)</sup> ، وقال الأزهري(ت: ٩٠٥هـ) : ((يطلق الكلمة لغةً ويراد به الكلام))<sup>(٤)</sup>.

ولم يخالف الدماميني القدامى بذلك في مفهوم الكلمة بانه : (( اسم ، وفعل ، وحرف))<sup>(٥)</sup> ، وقد أشار إلى رأي المصنف بأن الكلمة لفظ (( وهو ما يخرج من الفم من حرف فصاعدا، فيشمل المهمل كديز، والمستعمل كزيد ))<sup>(٦)</sup> ، واللفظ إما يكون مستقلاً أو منوياً ، أما الاسم والفعل فلا خلاف في استقلال كل منهما ، وأما الحرف فلا يستقل بالمفهومية وقد تنبه الدماميني على ذلك إذ أشار إلى أن المصنف أراد بالمستقل ما هو دال بالوضع وليس بعض اسم كياء زيدي ، ولا بعض فعل كألف

(١) لسان العرب مادة(كلم) : ١٣ / ١٠٥ .

(٢) الكتاب : ١ / ١٢

(٣) الإيضاح في علل النحو للزجاجي : ٤١ .

(٤) شرح التصريح على التوضيح للأزهري(ت: ٩٠٥هـ) : ١ / ٢٠ .

(٥) ينظر : تعليق الفرائد : ١ / ٦٩ .

(٦) تعليق الفرائد : ١ / ٦٢ .

ضارب<sup>(١)</sup>، ((ومع هذه الإرادة لا يرد النفض ، يتجه ذلك الاعتراض من وجوه))<sup>(٢)</sup>:

**أولاً :** فلأن المشهور عند أهل الفن تفسير المستقل بما ليس مفقراً إلى غيره مطلقاً ، فتقيده بألا يكون بعض اسم ولا بعض فعل اختراع لأمر غير متعارف...

**ثانياً :** فلأننا لا نسلم أن شيئاً مما ذكره من الأبعاض لفظ دال بالوضع ، وإنما الدال مدخول ذلك البعض بواسطته ...

**ثالثاً :** فلأن تفسيره للمستقبل بما ليس بعض اسم ولا بعض فعل يقتضي أن معرفة الكلمة متوقفة على معرفة الاسم والفعل ، ولا شك في أن معرفة الاسم والفعل متوقفة على معرفة الكلمة ؛ لأن الكلمة مأخوذة في حد كل منهما جنساً فيؤدي إلى الدور .

أما المنوي فيدخل تحته المستتر كالمقدر في أقوم<sup>(٣)</sup>، نحو قوله تعالى: ﴿سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ﴾<sup>(٤)</sup>، أي عليكم أنتم . وقد عرفنا أن الكلمة تكون لفظاً أو شيئاً منوياً مع اللفظ والأنواع الثلاثة (اسم ، وفعل ، وحرف) متحقق في القسمين فالأول ظاهر، وأما في الثاني فكما في المبتدأ المحذوف في قوله تعالى: ﴿وَلَيْن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾<sup>(٥)</sup>، أي خلقهن .

وهناك فرق بين اللفظتين (الكلام والكلم) وأشار إلى ذلك بعض النحاة ومنهم السيرافي(ت: ٣٦٨هـ) إذ وضح ذلك بقوله: (( ان الكلام يقع على القليل والكثير،

(١) ينظر : تعليق الفرائد : ٦٣ / ١ .

(٢) تعليق الفرائد : ٦٣ / ١ - ٦٤ .

(٣) ينظر : تعليق الفرائد : ٦٧ / ١ .

(٤) ﴿إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامًا قَوْمٌ مُنْكَرُونَ﴾ الذاريات الآية ٢٥ .

(٥) ﴿وَلَيْن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ لقمان

الآية ٢٥ .

والواحد والاثنتين والجمع والكلم جماعه كلمة مثل : خَلْفَةٌ وخلف ... ووجه ثانٍ: أن  
الكلم اسم ذات ، والكلام اسم فعل المصرف من الكلم (...))<sup>(١)</sup>.

وقد أختار المصنف ابن مالك (ت: ٦٧٢هـ) الكلم على اللفظ والقول ؛ لأن اللفظ  
يحتمل المهمل والمستعمل ، والقول لا يتناول المهمل لكن قد يقع القول على الرأي  
والاعتقاد مجازاً وشاع ذلك حتى كأنه حقيقة<sup>(١)</sup> ، والكلم سالم من ذلك كله ، فكان  
تصدير الكلام به أولى<sup>(٢)</sup>.

وردَّ الدماميني على بطلان قائل من قال إنما الكلام يطلق على ثلاث فصاعداً  
فلا يتحقق الكلام إلا عند تحقق الكلم ، بأنّ الكلام شيء تضمن ، كائناً من الكلم ،  
أي في حال كونه بعضاً للكلم ، فيصدق على الاثنتين قطعاً ؛ لأن ( من ) هنا في  
كلام المصنف (والكلام ما تضمن من الكلم) ليست تبيينية وإنما تبعيضية<sup>(٣)</sup>.

وذكر أيضاً بأن الاسم والفعل لهما تعلق بالكلام، وهو يستدعي طرفين :  
مسنداً إليه ولا يكون إلا اسماً، ومسنداً يكون اسماً أو فعلاً، وكون الفعل إنشائياً يستلزم  
أن يكون الكلام المركب منه ومن فاعله إنشائياً أيضاً ، ووقوع الاسم صدرأً يكون به  
جملة اسمية ، ووقوع الفعل صدرأً للكلام يكون به جملة فعلية ، وبذلك ثبت أن  
الامور المتعلقة بالكلمة له تعلق بالكلام<sup>(٤)</sup>.

## أقسام الكلام :

(١) ينظر : شرح كتاب سيبويه : ١ / ٤٩ ، وينظر : الخصائص لأبن جني : ١ / ٢٥ .

(١) ينظر : شرح التصريح على التوضيح للازهري (ت: ٩٠٥هـ) : ١ / ٢٠ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٧ .

(٣) ينظر : تعليق الفرائد : ١ / ٧٠ .

(٤) ينظر : المصدر نفسه : ١ / ٦٢ .

## أ - الاسم :

لم يحدّ سيبويه الاسم وإنما أكتفى بذكر الأمثلة إذ قال : (( فالاسم:رجلٌ ، وفرسٌ))<sup>(١)</sup> ، وقد علل ابن يعيش (ت: ٦٤٣ هـ) ذلك إلى أنّ سيبويه عندما حدّ الفعل والحرف تميّز عنده الاسمُ ))<sup>(٢)</sup>.

أمّا أبو العباس المبرد ( ت : ٢٨٥ هـ) قال في حدّه الاسماء : (( كلُّ ما دخل عليه حرف من حروف الجر فهو اسم ، وإن أمتنع ذلك فليس باسم))<sup>(٣)</sup>، ووافقّه الزجاجي بذلك مبيناً حجته بذلك إذ قال : (( إن حدّ أبي العباس هذا في قوله تعتبر الأسماء بدخول حروف الخفض عليها غير فاسد لان الشيء قد يكون له أصل مجتمع عليه ثم يخرج منه بعضه لعله تدخل عليه ، فلا يكون ذلك ناقصاً للباب ، بل يخرج منه ما خرج بعلته ، ويبقى الثاني على حاله ))<sup>(٤)</sup>، وأمّا السيوطي (ت: ٩١١ هـ) فقد حدّه بقوله هو: (( ما دلّ على معنى في نفسه، ولم يقترن بزمان ))<sup>(٥)</sup>.

أمّا الدماميني فقد حدّ الاسم بقوله : (( هو اسناد ما هو ثابت لمعنى الكلمة إلى لفظها ، نحو : زيدٌ قائمٌ ، ويسمى وضعاً ))<sup>(٦)</sup> ، وهذا ما قصده المصنف أيضاً بقوله ( فالاسم كلمة يسند ما لمعناه إلى نفسها ) والإسناد عند المصنف قسمان : معنوي ولفظي ، واللفظي : هو إسناد ما هو ثابت للفظ الكلمة إليه ، نحو : زيد ثلاثي ، وضرب فعل ماضٍ ، ومن حرف جر ، وهذا الحد هو الصحيح وعلل ذلك العكبري (ت: ٦١٦ هـ) بقوله : (( إذ الحد ما جمع بين الجنس والفصل ، واستوعب الجنس المحدود ... ))<sup>(٧)</sup>.

(١) الكتاب : ١٢ / ١ .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش : ٨١ / ١ .

(٣) المقتضب : ١٤١ / ١ .

(٤) الايضاح في علل النحو : ٥١ .

(٥) همع الهوامع : ٧ / ١ .

(٦) تعليق الفرائد : ٧٣ / ١ .

(٧) مسائل خلاف في النحو للعكبري : ٤٨ .

## ب - الفعل :

حدّ سيبويه الفعل بأنه : (( أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع ))<sup>(١)</sup> .

وقال السيوطي بأنه هو: (( ما دلّ على معنى في نفسه وأقترن ))<sup>(٢)</sup> ، أي يشترط في الكلمة شرطين ليكون فعلاً ، الاول الدلالة على معنى في نفسها ، والغاية منها إخراج الكلمات التي لا تدل على معنى في نفسها - الحروف - وردّ على ذلك الدكتور علي أبو المكارم بأنه ليس صحيحاً لأن الحروف لا تدل على معنى في نفسها لو حللنا الحروف لأنتهينا إلى أنها كالأسماء والافعال تدل على معنى في نفسها ، والثاني الاقتران بأحد الأزمنة الثلاثة والهدف منها إخراج الكلمات التي تدل على معنى في نفسها ولكنها غير مقترنة بزمان - الاسماء - وهذا أيضاً ليس صحيحاً بأن الافعال تقترن وحدها بالزمان، فأمن الأسماء ما يقترن بالزمان<sup>(٣)</sup> .

وقد ذكر المصنف ابن مالك بأن الفعل كلمة تسند أبدأً من الاسماء وقتاً دون وقت قابلة لعلامة فرعية المسند إليه<sup>(٤)</sup>، والعلامات الفرعية هي ( تاء التانيث الساكنة ، وياء المخاطبة ، وألف الاثنين ، و واو الجمع ، و نون الإناث ، ويرى الدماميني بأنه لو قيل بأن هذا القيد يخرج الصفات على تقدير كونها مسندة أبدأً فإنها لا تقبل علامة فرعية المسند إليه بهذا التفسير، فإن الجواب على ذلك بقوله إنما المراد بالعلامة كل واحد من تلك الاشياء حتى لو قبلت الكلمة شيئاً من تلك الامور حكم بفعاليتها ، ولا شك في أنّ الصفات تقبل بعض هذه الأمور<sup>(٥)</sup> .

(١) الكتاب : ١٢ / ١ .

(٢) همع الهوامع : ٧ / ١ .

(٣) ينظر : الجملة الفعلية للدكتور علي ابو المكارم : ٤١ .

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك : ٩ / ١ ، وينظر تعليق الفرائد : ٧٦ / ١ - ٧٨ .

(٥) ينظر : تعليق الفرائد : ٧٨ / ١ .

وقد ردّ الدّماميني على المصنف في تعريفه للفعل إذ قال: ((يلزم المصنف ألا يكون تعريفه هذا صادقاً على شيء من الأفعال أصلاً ، وذلك لأنه لا شيء منها يسند دائماً ضرورة أن المصنف قائل : بأن الإسناد اللفظي صالح للكلم الثلاث مثل: قام زيد هو مسند ، وفي : قام فعل ماضٍ هو مسند إليه ، فقد رأيت كون الفعل قد أنفك عن كونه مسنداً في بعض الصور ، وهذا جاز في كل فعل))<sup>(١)</sup> .

## ج - الحرف :

أجمع النحاة على أن الحرف لا يدل على معنى في نفسه ، أو ما دلّ على معنى في غيره<sup>(٢)</sup> ، أو هو (( ما لا يقبل علامات الاسم أو الفعل ))<sup>(٣)</sup> ، وهو ثلاثة اقسام<sup>(٤)</sup>:

- ما اختص بالأسماء ، كحروف الجر : ( في ، مِنْ ، ... ) .
- ما اختص بالأفعال : أدوات النصب ، و الجزم ، مثلاً : ( لن ، لم ، ... ) .
- ما اشترك بين الأفعال والأسماء : حروف العطف والاستفهام ، مثلاً : ( الواو ، هل ، ... )

ولم يخالف الدّماميني ما جاء به النحاة و المصنف<sup>(٥)</sup>، من حدّ للحرف بأن الحرف كلمة يشمل الثلاث ولا تقبل إسناداً بنفسها ، أي لا تسند ولا يسند إليها وقيد الإسناد وضعياً احترازاً من اللفظي ... ولا بنظيرها احترازاً من الاسماء الملازمة النداء ونحوها فإنها لا تقبله بنفسها ولكن نظيرها يقبله<sup>(٦)</sup> .

(١) تعليق الفرائد ١ / ٧٩ .

(٢) ينظر : همع الهوامع : ١ / ٨ .

(٣) المدخل النحوي (تطبيق وتدريب في النحو) للدكتور علي بهاء الدين بوخود : ١٠ .

(٤) ينظر : المصدر نفسه والصفحة نفسها .

(٥) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ١٠ .

(٦) ينظر: تعليق الفرائد : ١ / ٧٩ .



## ثانياً : الإعراب والبناء

### أ - الإعراب :

الإعراب : (( هو تغيّر آخره بدخول العامل عليه))<sup>(١)</sup> ، أو ((هو اختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامل لفظاً أو تقديراً))<sup>(٢)</sup> ، أو هو التعبيرُ به عن الأثر الذي يحدثه العامل في آخر الكلمة من جر ، أو رفع ، أو نصب ، بحسب ما يقتضيه العامل<sup>(٣)</sup> ، و((لا يعربُ من الكلام إلاّ الاسمُ المُتمكّن والفعل المضارع))<sup>(٤)</sup>.

لم يخالف الدّماميني المصنف والنحاة في حدّ الإعراب إذ هو شيء يقتضيه جيء به لبيان الأمر الذي يطلبه العامل<sup>(٥)</sup>.

أمّا العامل : (( ما أوجب كون لآخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب ))<sup>(٦)</sup> ، ويكون على اقسام (( اللفظي وهو ما كان ملفوظاً في الكلام كحروف الجر...أو معنوي وهو ما لم يكن ملفوظاً في الكلام وإنما هو معنى يعرف بالقلب كالابتداء الذي نسب إليه رفع المبتدأ ))<sup>(٧)</sup>.

وحدهُ الدّماميني بقوله : ((والمراد بالعامل : ما أثر في آخر الكلمة أثراً له تعلق بالمعنى التركيبي... مثل التقاء الساكنين المؤثر للحركة مثلاً ، نحو : من ابنك ومن الرجل ، فإنه وإن كان شيئاً أثر في آخر الكلمة التي هي كسرة في الاول والفتحة في الثاني ، لكن هذا الأثر لا تعلق له بالمعنى الحاصل من تركيب الحرف مع مجروره ،

(١) الجمل للزجاجي (ت:٣٣٧هـ) : ٢٦٠ .

(٢) التعريفات : ٣١ .

(٣) ينظر:معجم المُصطلحات النّحويّة والصرفيّة للدكتور محمد سمير نجيب اللّبيدي مادة

(الإعراب):١٤٩ .

(٤) الجمل : ٢٦٠ .

(٥) ينظر: تعليق الفرائد : ١ / ١٢٣ .

(٦) التعريفات : ١٥٠ .

(٧) معجم المُصطلحات النحوية والصرفية : ١٦٠ .

وإنما هو أمر يرجع لمجرد اللفظ ، ودخل من العوامل ما كان زائداً وما كان غير زائداً...))<sup>(١)</sup>.

## - أصل الإعراب والبناء في الأسماء والأفعال :

الإعراب أصلاً في الاسماء قال الزجاجي(ت: ٣٣٧هـ) : ((وأصل الإعراب للأسماء وأصل البناء للأفعال لأن الإعراب إنما يدخل في الكلام ليفرق بين الفاعل والمفعول والمضاف والمضاف إليه...))<sup>(٢)</sup> ، ذاكراً حجة البصريين ودليلهم أولهما: بأنه الإعراب للأسماء دخل الكلام ليفصل بين المعاني المشككة ، ويدل به على الفاعل والمفعول به ... وسائر ذلك من المعاني التي تعتري الأسماء وهذه المعاني موجودة في الأسماء دون الأفعال والحروف ، فوجب أن يكون الإعراب في الأسماء ، والدليل الآخر : بأن استحقاق الأفعال البناء أن الأفعال عوامل في الأسماء بإجماع منا ومن مخالفينا ، فلو وجب أن تكون معربة لوجب أن تكون لها عوامل تُعربها لأنه لا بد للمعرب من معرب ثم لم تكن بأحق بالإعراب من عواملها فكان يجب من ذلك أن تُعرب عواملها ثم يجب في عوامل عواملها ، وهذا بيّن فسادها فلما بيّن فساد هذا وجب أن تكون غير معربة كسائر الحروف العوامل<sup>(٣)</sup> ، أما قول الكوفون بأن الأصل الإعراب في الاسماء والأفعال فحجتهم في ذلك ما يدخلها من المعاني المختلفة ، أو لوقوعها على الأوقات الطويلة المتصلة المدة ، نحو : (يقوم

(١) تعليق الفرائد : ١ / ١٢٣ .

(٢) الجمل : ٢٦٠ ، وينظر:الإيضاح في علل النحو للزجاجي : ٧٧ - ٧٨ ، الخصائص : ١ / ٦٣ ، كتاب اسرار العربية لأبي البركات الأنباري (ت : ٥٧٧ هـ) : ٢٤ ، مسائل الخلافية في النحو : ٨٧ - ٨٩ .

(٣) ينظر : الإيضاح في علل النحو : ٧٧ - ٧٨ ، مسائل خلافية : ٨٧ - ٨٨ .

زيدٌ ) يحتمل معنى قائم ، وسوف يقوم على الاستقبال ، فأشبهت الأفعال المستقبلية الأسماء لاختلاف معانيها<sup>(١)</sup> .

أمّا الدّماميني لم يخالف البصريين في ذلك بأن الأصل في الإعراب للأسماء بقوله: (( وأما المعاني المختلفة التي تطرأ على الفعل المضارع فليست هي عين المعاني المتقدمة ، وإنما هي معانٍ آخر ))<sup>(٢)</sup> ، نحو : ( لا تأكل السمك وتشرب اللبن ) فيحتمل النهي عن كل واحد من الفعلين ، أو الجمع بين الفعلين، أو النهي عن الفعل الأول دون الثاني، هذه معانٍ مختلفة ليست بالفاعلية أولاً مفعولية ولا إضافة، وإعراب يتعين في الاسم طريقاً لرفع اللبس ، ففي المثال : ( لا تأكل السمك وتشرب اللبن) - بجزم الفعلين - للنهي عن كل واحد -، وبجزم الأول ونصب الثاني - للنهي عن الجمع بين أكل اللبن وشرب اللبن -، وبجزم الأول ورفع الثاني - للنهي عن الأول خاصة<sup>(٣)</sup> ، وقد يندفع الإلباس بغير الإعراب ، نحو : (لا يكن منك أكل سمك ولا شرب لبن) نهياً عن كل منهما ، و( لا تأكل السمك شارباً اللبن) النهي عن الجمع ، (ولا يكن منك أكل سمك ولك شرب اللبن) نهياً عن الأول<sup>(٤)</sup> . قال الدّماميني : (( فلما لم يكن عن إعراب الاسم محيص في إزالة اللبس استحق أن يكون أصلاً فيه ، ولما كان ثم مندوحة عن إعراب الفعل في إزالة البس نقص عن الرتبة المتقدمة فجعل فيه فرعاً لا أصلاً ، وهذا أحسن تقرير يظهر لي في هذا المحل ))<sup>(٥)</sup> .

وترى الباحثة أنّ قول البصريين والمصنف و الدّماميني هو الصواب بأنّ الإعراب أصلاً في الأسماء والبناء أصلٌ في الأفعال ؛ لأن إعراب الفعل لا يتوقف عليه فهم المعنى ، بل يدرك فهم المعنى بالقرائن المحققة به ، إذ لا فرق بين قولنا

(١) ينظر : الإيضاح في علل النحو : ٨٠ .

(٢) تعليق الفرائد : ١ / ١٢٥ .

(٣) ينظر: تعليق الفرائد : ١ / ١٢٥ - ١٢٦ .

(٤) ينظر : تعليق الفرائد : ١ / ١٢٦ .

(٥) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

: (يضرب زيد) في الضم والفتح والكسر والسكون ؛ لأنه في كل الاحوال تدل على الحدث و الزمان (١).

## - نيابة الحرف عن الحركة :

### - الأسماء الستة :

كان للأسماء الستة نصيب من الخلاف فيها ((فذهب سيبويه إلى أنها حروف إعراب والإعراب فيها مقدّر)) (٢) ، وعند اضافة هذه الأسماء إلى غير ضمير المتكلم كان إعرابها بالحروف ، وأعربت هذه الأسماء بالحروف لأنها أسماء حذفتم لاماتها في حالة إفرادها وتضمنت معنى الإضافة فعوض عنها بالحروف ، وقيل أعربت هذه الأسماء بالحروف لتكون توطئة لإعراب التنثية والجمع بالحروف لأنهم اعتزموا إعراب التنثية والجمع بالحروف (٣).

### واقصر الدماميني على مذهبين من مذاهب الخلاف :

أحدهما : أن الأسماء الستة معربة بالحروف .

والثاني : أنها معربة بالحركات المقدرّة على حرف العلة وأتبع ما قبل الآخر، نحو: قام أبوك ، فالأصل : (أبوك) بضم الباء اتباعاً لضمة الواو ، ثم استنقلت الضمة على الواو فحذفت (٤).

(١) ينظر : مسائل خلافية في النحو : ٨٨.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش (ت: ٦٤٣ هـ) : ١ / ١٥٣ ، وينظر : الأيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب (ت: ٦٤٦ هـ) : ١ / ١١٦ .

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن الحاجب: ١ / ١٥٣ ، وينظر : شرح المقدمة الحسبية لابن بابشاذ (ت: ٤٦٩ هـ): ١ / ١٢٠ .

(٤) ينظر تعليق الفرائد : ١ / ١٥٢ - ١٥٣ .

## ب - البناء :

البناء: ((هو ما لم يتغيّر آخره بدخول العوامل))<sup>(١)</sup> ، أو هو: ((لزوم الكلمة حالة واحدة من الشكل لا تتغير بتغير العامل مطلقاً))<sup>(٢)</sup>.

قد عرفنا بأن البناء أصلاً في الأفعال ، والإعراب أصلٌ في الاسماء ، وعِلّة البناء في الاسماء ترجع إلى شبه الحرف ولمضارعها له<sup>(٣)</sup> ، وهناك عِللٌ أُخرٌ منها الخروج عن الأصل ومخالفة النظائر وعِلّة التركيب<sup>(٤)</sup> ، ومن أبرز النصوص عند سيبويه التي تكشف عن رؤيته في بناء الاسماء هو قوله عند حديثه عن (أيّ) إذ قال: (( وأرى قولهم (أضرب أنّهم أفضلُ) )) على أنّهم جعلوا هذه الضمة بمنزلة الفتحة في (خمسة عشر) ، وبمنزلة الفتحة في (الآن) حين قالوا: (من الآن إلى غدٍ) ، ففعلوا ذلك بأيّهم حين جاء مجيئاً لم تجيء أخواته عليه إلا قليلاً ، واستعمل استعمالاً لم يستعمله أخواته إلا ضعيفاً. وذلك أنه لا يكاد عربيٌّ يقول : (الذي أفضلُ فاضربُ) ، و(اضرب مَنْ أفضلُ) ، حتى يدخل هو... فلما كانت أخواته مفارقة له لا تستعمل كما يُستعمل خالفوا بإعرابها إذا استعملوا على غير ما استعملت عليه أخواته إلا قليلاً ... وكما أنّ (ليس) لما خالفت سائر الفعل ولم تصرف تُصرف الفعل تُركت على هذه الحال))<sup>(٥)</sup> ، وقد تابع سيبويه في بعض أرائه الفراء (ت: ٢٠٧هـ) ، إذ قال: (( العرب تجعل العدد ما بين أحد عشر إلى تسعة عشر منصوباً في خفضه ورفع . وذلك أنهم جعلوا اسمين معروفين واحداً ))<sup>(٦)</sup> ، فهذه عِلّة خروج عن الأصل ، وإلى هذا ذهب المبرد (ت: ٢٨٥هـ) إذ قال: (( فأما خمسة عشر فإنّ حدّهما أن تكون خمسة وعشرة ،

(١) الجمل للزجاجي : ٢٦٠

(٢) معجم المصطلحات النحويّة للبندى مادة (البناء): ٢٦ ، وينظر: معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية للدكتور محمد إبراهيم عبّاده : ٦٣ .

(٣) ينظر : علل النحو لابن الوراق (ت: ٣٨١هـ): ٥٣ ، شرح ابن عقيل : ٢٧ / ١ - ٢٨ .

(٤) ينظر : نحو سيبويه في كتب النحاة ( أطروحة ) ، مازن عبد الرسول : ١٠١ .

(٥) الكتاب : ٢ / ٤٠٠ ، وينظر : نحو سيبويه في كتب النحاة : ١٠١ .

(٦) معاني القرآن للفراء : ٢ / ٣٢ - ٣٣ .

فلما جعلت الاسمين اسماً واحداً حذفت واو العطف مُغَيَّراً له عن جهته، فألزمتُه البناء لذلك))<sup>(١)</sup> ، وتابعهم في ذلك ابن السراج في الاصول<sup>(٢)</sup>، وغيره من النحاة .

أما الدماميني لم يخالف سيبويه والنحاة بذلك فإنه أشار إلى ذلك في أن علة بناء الاسماء ترجع إلى شبه الحرف وتضمن معناه ووقوعه موقع المبني ومضارعه لما وقع موقع المبني وإضافته إلى مبني ، وقيد المشابهة بانتقاء المعارض احتراز المصنف من (أي) ، لأنها معربة مع مشابقتها الحرف شرطية كانت ، أو استفهامية، أو موصولة ، لكن عارض ذلك لزومها الإضافة فكان الشبه كالمنتقي بسبب التغليب المعارض؛ لأنه داع إلى ما هو مستحق بالأصالة<sup>(٣)</sup> ، إذن علة البناء في الاسماء ليست مقصورة في شبه الحرف .

### ثالثاً : المعرفة و النكرة

المعرفة: (( ما وضع ليدل على شيء بعينه وهي المضمورات والأعلام والمبهمات وما عُرف باللام والمضاف إلى أحدهما ))<sup>(٤)</sup> ، أما النكرة: (( ما وضع لشيء لا بعينه كرجل وفرس ))<sup>(٥)</sup> .

أما الدماميني فرأى أن التعريف يقصد به عند السامع هو معين كأنه أشير إليه بذلك الاعتبار ، وأما النكرة فيقصد به التفات النفس إلى المعين من حيث ذاته ، ولا يلاحظ فيها تعيينه وإن كان معيناً في نفسه لكن بين مصاحبة التعيين وملاحظة فرق واضح ، ومهد في تصوير ذلك مقدمة : هي أن فهم المعاني من الألفاظ بمعونة الموضع والعلم به ولا بد ان تكون المعاني مقصودة ممتازاً عن بعضها البعض عند

(١) المقتضب: ٤ / ٢٩ .

(٢) الأصول: ٢ / ١٤٠ .

(٣) ينظر : تعليق الفرائد : ١ / ١٣١ .

(٤) التعريفات : ٢٥٣ .

(٥) المصدر نفسه : ٢١٦ .

السامع ، فإذا دل باسم على معنى فإما أن يكون بذلك الاعتبار، أي كون المعنى معيناً عند السامع متميزاً في ذهنه ملحوظاً معه أو لا، فالأول يسمى معرفة والثاني نكرة ، يعني ان المعتبر في المعرفة هو التعيين عند الاستعمال، فإن لفظة (أنا) لا تستعمل إلا في أشخاص معينة؛ إذ لا يصح أن يقال: (أنا) ويراد به متكلم لا بعينه<sup>(١)</sup>.

وهناك ما يكون معرفة معنى ونكرة لفظاً، أو عكسه مثل: عام أول وأول أمس، أو أسامة<sup>(٢)</sup>، أو ما فيه الوجهان كواحد، أي أنه معرفة تارة ونكرة آخر إذ قال: ((وما فيه الوجهان كواحد أمه وعبد بطنه ، فأكثر العرب تجعلها معرفة وبعضهم يجعلها نكرة وينصبها على الحال))<sup>(٣)</sup>.

## الضمائر

### - اتصال الضمير وانفصاله

إن علة المخالفة باتصال الضمير وانفصاله لأغراض قواعد نحوية بأنه إذا أمكن اتصال الضمير فلا يؤتى به منفصلاً، فوَقعت مخالفة ، نحو: تقديم المفعول المتصل بالفعل على الفاعل ، ويقدر النحاة جواز انفصال واتصال الضمير على؛ أن ضمير المتكلم أخص من المخاطب ويقدم عليه ، والمخاطب أخص من الغائب ويقدم عليه ، فإذا اجتمع ضميران منصوبان قدم الأخص منهما<sup>(٤)</sup>.

وقد رجح ابن مالك الاتصال على الانفصال إذ قال : ((إذا اختلف الضميران بالرتبة ، قدم أقربهما رتبة جاز اتصال الثاني وانفصاله ، نحو: أعطيتك وأعطيتك

(١) ينظر : تعليق الفرائد : ١٢ / ٢ - ١٤ .

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ١١ / ٢ .

(٣) المصدر نفسه والصفحة نفسها .

(٤) ينظر: الكتاب : ٢ / ٢٦٤ .

إياه والاتصال أجود لموافقة الأصل))<sup>(١)</sup> ، ويرى سيبويه الاتصال واجباً والانفصال ممتنعاً<sup>(٢)</sup> ، وإلى هذا ذهب الرضي في شرح الكافية<sup>(٣)</sup> ، ووافقهما ابن عقيل إذ قال: ((الانفصال والاتصال على السواء وهو ظاهر كلام أكثر النحويين وظاهر كلام سيبويه أن الاتصال فيها واجب وأن الانفصال مخصوص بالشعر))<sup>(٤)</sup>.

ولم يخالف الدماميني المصنف في أن الاتصال والانفصال في الضمير الثاني جائز نحو: الدرهم أعطيتكه وأعطيتك إياه ، وأما الأول فلا يكون إلا متصلاً أي الضمير الذي هو وال للفعل ، ووجب تقديم الأسبق رتبة مع الاتصال في الغائب وندر بالمخاطب بتقديم الغائب على ضمير المتكلم مع الاتصال ، كقول عثمان بن عفان (رضي الله عنه): (( أَرَاهُمُنِي الْبَاطِلُ شَيْطَانًا ))<sup>(٥)</sup> ، أَرَادَ أَنَّ الْبَاطِلَ جَعَلَنِي عِنْدَهُمْ شَيْطَانًا ، فقدم ضمير الغائب على ضمير المتكلم والمخاطب في (أَرَاهُمُنِي) والقياس (أَرَاهُمْ إِيَّايَ) ، أما مع الانفصال فيجوز تقديم ضمير المتكلم أو تقديم ضمير الغائب ، نحو: ( الدرهم أعطيتك إياه ، واعطيته إياك ) هذا إذا آمن اللبس ، إما إذا وجد اللبس فيجب تقديم ما هو فاعل في المعنى ، نحو: زيد أعطيتك إياه<sup>(٦)</sup>.

## - إذا تقدم الضمير على مفسره أ هو نكرة أم معرفة ؟

المعروف عند النحاة أن الضمير معرفة ، لكن اختلفوا في الضمير الذي تدخل عليه (رب) أ معرفة هو أم نكرة ؟ فذهب جمهور الى انه معرفة ، وذهب

(١) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح : ٣٠ .

(٢) ينظر: المصدر نفسه والصفحة نفسها

(٣) ينظر: شرح الرضي على الكافية : ٤٣٨ / ٢ .

(٤) شرح ابن عقيل : ١٠٣ / ١

(٥) النهاية في غريب الحديث والأثر: ٣٣٧ ، ونص الحديث «أَرَاهُمْ أَرَاهُمُنِي الْبَاطِلُ شَيْطَانًا»، أَرَادَ أَنَّ الْبَاطِلَ جَعَلَنِي عِنْدَهُمْ شَيْطَانًا ، فَأَلَوَّجُهُ أَنْ يُجَاءَ بِالثَّانِي مَنفَصِلًا ، فَكَانَ مِنْ حَقِّهِ أَنْ يَقُولَ أَرَاهُمْ إِيَّايَ ، وَالثَّانِي أَنَّ وَآوِ الضَّمِيرِ حَقُّهَا أَنْ تَنْبُتَ مَعَ الضَّمَائِرِ ، فَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يَقُولَ أَرَاهُمُونِي ، يَنْظُرُ الْمَصْدَرُ نَفْسَهُ وَالصَّفْحَةَ نَفْسَهَا.

(٦) ينظر : تعليق الفرائد : ٩٥ / ٢ .



آخرون إلى أنه نكرة منهم ابن عصفور وجار الله الزمخشري؛ لأنه واقع موقع اسم واجب التنكير وذلك لأن (رب) لا تجر غير النكرة<sup>(١)</sup>، ولا يكون إلا مفسراً بنكرة منصوباً والضمير نكرة بدليل تفسيره بالنكرة، ومن المضمرات ما يعود على نكرة ومنها ما يعود على معرفة، نحو: (ربه صديقاً، يعين على الشدائد)، فالضمير (الهاء) عائد على (صديق)<sup>(٢)</sup>، وهذا الضمير لا يكون إلا مفرداً مذكراً مفسراً بتمييز للمعنى<sup>(٣)</sup>

أمّا الدّمّاميني فقد ارتضى مذهب الرضي في شرحه الكافية أنه نكرة استدلالاً بانتفاء شرط التعريف فيه هو تقديم المفسر، رغم أن المعروف عند النحاة كما مر أنه معرفة، ومن الواضح أن تعريفه أنقص مما كان في الأول، لأن التفسير يحصل بعد ذكره مُبهماً فقبل الوصول إلى التفسير فيه الإبهام الذي في النكرات، والذي سوغ دخول رب عليه أنه نزل عن درجة معرفته لأنه تقدم على مفسره لذلك صح اتصاله بـ(رب) والذي حكم بمعرفته هو وجود المفسر له في الجملة تقدم أو لم يتقدم<sup>(٤)</sup>، واستشهد بما ذكره الرضي عندما سوغ للنحاة في كونه معرفة إذ قال: ((أما الجبران في (ربه رجلاً)، و(نعم رجلاً)، و(بئس رجلاً)، و(ساء مثلاً))؛ فظاهر؛ لأن الاسم المميز المنسوب لم يؤت به إلا لغرض التمييز والتفسير، فنصبه على التمييز مع عدم انفصاله عن الضمير قائم مقام المفسر المتقدم<sup>(٥)</sup>.

وترى الباحثة أن ما ذكره الرضي والدّمّاميني هو الأصح بأنه نكرة؛ لأن الذي يسوغ دخول (رب) عليه أنه نزل عن درجة معرفته؛ لأنه تقدم على مفسره، والذي حكم بمعرفته هو وجود المفسر له في الجملة تقدم أو لم يتقدم.

(١) شرح ابن عقيل: ينظر الهامش: ١٣ / ٣.

(٢) ينظر: رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي (ت: ٧٠٢ هـ): ٢١٤، والنحو الوافي لعباس حسن: ١ / ٢٥٩.

(٣) ينظر: معاني النحو للسامرائي: ٣ / ٣٤.

(٤) ينظر: شرح الرضي للكافية: ٢ / ٤٠٥ - ٤٠٦، وتعليق الفرائد: ٢ / ١١٧.

(٥) شرح الرضي للكافية: ٢ / ٤٠٥ - ٤٠٦.

## العلم :

- بناء ما ختم من الاعلام بـ(ويه) نحو (عمرويه ، وسيبويه) :

ذكر النحاة بناء ما ختم بـ(ويه) جعلوه في المعرفة مكسور في حالة الرفع والنصب والجر غير منون ، ومنونة مكسورة في كلِّ موضع إذا كانت نكرة (١) ، وأجاز بعضهم إعراب ما لا ينصرف ، نحو : (هذا سيبويه ، و رأيتُ سيبويه ، و مررتُ بسيبويه ) ، أجاز ذلك الجرمي ولم يذكر سيبويه غير البناء (٢) .

إمّا الدّماميني كان موافقا لما جاء به المصنف ولم يذكر أي اعتراض على كلامه هو البناء على الكسر في جميع الحالات النكرة ، ويعرب اعراب غير المنصرف سماعاً وإلا فالقياس هو البناء (٣) ، ولا يجمع الاسم المركب تركيب مزجي وهذا ما ذهب إليه المصنف جاء مخالفا للنحاة الذين جوزوا تثنية وجمع الاسم المركب تركيب مزجي المختوم بـ(ويه) (٤) ، ففي كتاب الصحاح للجوهري نقل كلام المبرد (٥) قال عن تثنية وجمع (عمرويه) في المقتضب : (( وأما قولهم : (عَمْرَوِيهِ) وما كان مثله فهو بمنزلة خمسة عشر في البناء ، إلا أنّ آخره مكسور - فأما فتحة أوله فكالفتحة هناك ، وأما كسرة آخره فلأنّه أعجمي ، فبني على الكسرة ، وحُطَّ عن حال العربيّ . وكذا ما كان مثله في هذا المعنى ، وتُثْنِي وتجمع ، فتقول

---

(١) ينظر: الكتاب : ٣ / ٣٠١ - ٣٠٢ ، و ارتشاف الضرب من لسان العرب لابي حيان الاندلسي (ت ٧٤٥ هـ) : ٩٦٣- ٩٦٤ ،

وشرح ابن عقيل : ١ / ١٢٥ ، وشرح التصريح على التوضيح : ١ / ١٣٠ .

(٢) ينظر:المساعد على التسهيل : ١ / ١٢٨ ، ووصف المباني للمالقي : ٣٤٥ ، و ارتشاف الضرب من لسان العرب : ٩٦٤ .

(٣) ينظر: تعليق الفرائد : ٢ / ١٤٥ - ١٤٦ .

(٤) ينظر: المصدر نفسه : ١ / ٢٣٢ - ٢٣٣ .

(٥) ينظر : الصحاح للجوهري باب (الراء) : ٢ / ٧٥٧ .

فيه اسم رجل : عمرويهان ، وعمروويهون ؛ لأن الهاء ليست للتأنيث ((<sup>(١)</sup>) ، أي يمكن تثنية وجمع الاسم المركب تركيب مزجي (عمرويهان ، و عمروويهون ) في حالة الاعراب ، و أمّا من لا يعربه في التثنية والجمع فيقول في التثنية ( ذوا سيبويه ، وكلاهما سيبويه) ، وفي الجمع (ذوو سيبويه ، وكلهم سيبويه )<sup>(٢)</sup> ، إذن رأي المصنف مخالف لرأي النحاة بالجمع والتثنية وهذا ما اكّده الدماميني عليه ولم يخالفه أو يعترض عليه في ذلك .

## الموصلات :

### - تذكير “ أي ” وتأييها

التذكير والإفراد وما تفرع عنهما من خصائص الأسماء، وتلك الخصائص ضرورة من ضرورات الاستعمال اللغوي في لغتنا العربية ، ذكر اللغويون أنّ التذكير أصلٌ يتفرع عنه التأنيث<sup>(٣)</sup> ، والأسماء الموصولة في جملتها لا تنفك عن التذكير والإفراد وفروعهما ، سواء كان ذلك في اللفظ أوفي المعنى ، فمنها ما يستعمل للمذكر المفرد ك(الذي) ، ومنها : ما يستعمل للمؤنث المفرد ، ك(التي) ، ثم يدخلهما بعد ذلك التثنية والجمع ، وهناك نوع آخر من الأسماء الموصولة أطلق عليه النحاة الموصلات المشتركة<sup>(٤)</sup> ، وهي تستعمل للواحد والمثنى والجمع المذكر و المؤنث بلفظ واحد ، ومن تلك الموصلات المشتركة (من) ، و(ما) ، و(أي) ف(من) للعاقل ، و(ما) لغبر العاقل ، وانفردت (أي) بأن تستعمل للعاقل وغيره

(١) المقتضب : ٣١ / ٤ .

(٢) ينظر: الصحاح باب (الراء) : ٢٢٥٨ / ٦ . و تعليق الفرائد : ١ / ٢٣٣ .

(٣) ينظر : الكتاب : ١ / ٢٢

(٤) ينظر : اوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ١ / ١٤٧ .

على حدّ سواء<sup>(١)</sup>، وكما أنه يستعمل مع المذكر مفرداً ومثنى وجمعاً عاقلاً وغير عاقل بصيغة المفرد المذكر فإنه يستعمل مع المؤنث المفرد وغير المفرد عاقلاً وغير عاقل بصيغة المفرد المذكر أيضاً، فيقال: (شاهدتُ أيهن جاء أولاً) ، فإنه يصح في هذا المثال أن يُراد بـ (أيّ) واحدة أو اثنان أو جمعٌ عاقلاً أو غير عاقل ؛ فلذا عاد إليها الضمير من الفعل مفرداً مذكراً ، وذلك مراعاة للفظ ( أيّ ) ، فإن روعي مع التأنيث معنى التثنية أو الجمع أعيد إليه الضمير المناسب مؤنثاً ، ولا ريب مع بقائه على الإفراد والتذكير ، فيقال: (( شاهدتُ أيهن جاءت أولاً ، وأيهن جاءتنا أولاً ، وأيهن جنن أولاً ))<sup>(٢)</sup>، ويستشهدون على تذكيرها وهي في المعنى لمؤنث بقوله تعالى: ﴿وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ ۚ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾<sup>(٣)</sup>، وقوله تعالى: ﴿فِي أَيِّ صُورَةٍ مَّا شَاءَ رَكَّبَكَ﴾<sup>(٤)</sup> ، وفي الآيتين ليستا موصولة ولا إشكال في ذلك ، فـ " أيّ " على مختلف أنواعها تسير في هذا الشأن على قاعدة واحدة، قال الإمام أبو إسحاق الشاطبي (ت ٧٩٠هـ): ((ولا يقال : إن كلام الناظم في الموصولة وكلام سيبويه في الاستفهامية ، وأين إحداها من الأخرى ؟ لأننا نقول : " أيّ " في جميع مواقعها تجري على أصل واحدٍ، فالشاهد على أحد مواقعها شاهد على سائرهما، وإذا ثبتَ هذا فالناظم لم يعتبر تأنيث " أيّ " لقلته واعتمده ما هو الغالب فيها من جريانها مجرى " ما " (...))<sup>(٥)</sup>.

والأقول في تأنيث (أيّ) عديدة منها :

(١) ينظر: الكتاب : ٢ / ٤٠٧ ، والمذكر والمؤنث للأنباري : ٢ / ٢٦٦ ، والمذكر والمؤنث لابن التستري : ٦١ ، والمقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية : ١ / ٥٠٠ .

(٢) ينظر: المذكر والمؤنث لابن التستري : ٦١

(٣) ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ ۗ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا ۗ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ ۚ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ لقمان : ٣٤

(٤) الإنفطار : ٨

(٥) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية : ١ / ٥٠١ .

- أنْ تَأْنِيثُ (( أَيِّ )) شاذٌ ، قال الرضي (ت: ٦٨٦ هـ ) في شرح الكافية :  
(( وإذا أريد به المؤنث جاز إلحاق التاء به ، موصولاً كان أو استفهاماً ، أو غيرهما  
، نحو: لقيت أَيْتَهُنَّ ، وأَيْتَهُنَّ لقيت؟ ، قال الأندلسي : التاء فيه شاذ ، كما شذ في :  
كلتا هُنَّ ))<sup>(١)</sup> .

- وأنْ التأنيث لغة ضعيفة ، (( وقد يؤنث بالتاء موافقاً للتي ))- يعجبني أَيْتُهُنَّ  
عندك ، وهي لغة ضعيفة ))<sup>(٢)</sup> .

- أن (( أَيّاً )) إذا أريد بها المؤنث أُلحقت التاء في الأشهر جاء في  
الجزولية: (( وإذا أريد به المؤنث أُلحقت به التاء في الأشهر ))<sup>(٣)</sup> .

- أن تَأْنِيثُ " أَيِّ " قليل ؛ لأنه لغة لبعض العرب قال سيبويه : (( وسألت  
الخليل - رحمه الله - عن قولهم : أَيْهَنَ فلانة ، وأَيْتَهُنَّ فلانة ، فقال : إذا قلت : أَيِّ ،  
فهو بمنزلة (( كل )) ؛ لأن (( كلاً )) مذكر يقع للمؤنث والمذكر ، فإذا قلت :  
(( أَيْتَهُنَّ )) فإنك أردت أن تؤنث الاسم ، كما أن بعض العرب فيما زعم الخليل -  
رحمه الله - يقولون : كلتهن منطلقاً ))<sup>(٤)</sup> ، يتضح أن تَأْنِيثُ أَيِّ بِالْحَاقِهَا تاء التأنيث  
قليلٌ لغة لبعض العرب فصيحة .

- أن العرب تَوْنِثُ (أَيّاً) وتذكرها، دون أن يصف ذلك بقلة ، أو ضعف أو  
شذوذ ، أو غير ذلك قال الفراء (ت: ٢٠٧ هـ): (( والعرب تفعل ذلك في ( أَيِّ ) فيؤنثون

(١) شرح الرضي على الكافية : ٢٢ / ٣ .

(٢) المساعد على التسهيل : ١٤٩ / ١ .

(٣) المقدمة الجزولية : ٥٤

(٤) الكتاب : ٤٠٧ / ٢ .

ويذكرون والمعنى التأنيث، من ذلك قوله تعالى: ﴿بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾<sup>(١)</sup>، ويجوز في الكلام: بأية أرض؛ ومثله ﴿فِي أَيِّ صُورَةٍ﴾<sup>(٢)</sup>، ويجوز في الكلام: في أية صورة ((<sup>(٣)</sup>).

أما الدماميني فقد أعترض على كلام المصنف ابن مالك في شرح التسهيل بأن كلامه فيه نقاش؛ لأنه ذكر أقسام (أي) ولم يذكر أنها تؤنث، ووافق الفراء في رأيه مستشهداً بقراءة أبي<sup>(٤)</sup>، في تفسير البغوي بقوله تعالى: ﴿بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾<sup>(٥)</sup>، والمشهور: (بأي أرض)<sup>(٦)</sup>، ويحسن تأنيت (أي) في الشرط والاستفهام ومن ذلك قول زهير بن أبي سلمى<sup>(٧)</sup>:

(بحر البسيط)

..... وزودوك اشتياقاً ، آيةً سلّكوا

الشاهد (... آيةً سلّكوا) بمعنى أي جهة سلّكوا ، يجوز تذكير (أي) وتأنيتها مضافة إلى المؤنث عند ذكر ما تضاف إليه فإن حذفته فالتأنيث لازم كقوله ( آيةً سلّكوا )<sup>(٨)</sup>.

(١) ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنزِلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ ﴿١٠٠﴾ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا

﴿١٠١﴾ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ ﴿١٠٢﴾ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ لقمان : ٣٤ .

(٢) ﴿ فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ ﴾ الإنفطار: ٨ .

(٣) معاني القرآن للفراء (ت : ٢٠٧ هـ) : ١٤٢ / ١٤٣

(٤) ينظر : تعليق الفرائد : ٢ / ٢١١ .

(٥) لقمان : ٣٤

(٦) تفسير البغوي ، لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي : ٦ / ٢٩٥ ، و المختصر في شواذ القرآن ، لابن خالويه : ١١٧

(٧) ديوان زهير بن أبي سلمى : ٧٨ . و صدر البيت في الديوان

بأن الخليط ، ولم يأووا لمن تركوا وزودوك اشتياقاً ، آيةً سلّكوا

(٨) ينظر : تعليق الفرائد : ٢ / ٢١١ - ٢١٢ .

وترى الباحثة أن الفراء والدماميني على صواب بأن ( أي ) يمكن تأنيثها وتذكيرها والدليل على ذلك ما ورد في الكتاب الحكيم منها قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا جَهَّزَهُم بِجَهَّازِهِمْ جَعَلَ السَّقَايَةَ فِي رِجْلِ أَخِيهِ ثُمَّ أَذَّنَ مُؤَذِّنٌ أَيُّهَا الْعَيْرِ إِنَّكُمْ لَسَارِقُونَ ﴾ (١) ، وقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ﴾ (٢) ، وفي أشعار العرب مما استشهد به النحاة قول زهير ( بان الخليط ، ولم يأؤوا لمن تركوا ... وزودوك اشتياقاً ، آية سلكوا) ، وقول الشاعر (٣):  
(بحر المتقارب)

### إذا اشتبه الرشد في الحادثاً ت فارض بأيتها قد قدر

فمع هذه الشواهد لم يبق ما يؤيد أن تأنيث (( أي )) لغة ضعيفة أو شاذة ، لاسيما أن الآيتين اللتين سقناهما شاهدين على تأنيث (( أي )) لم نجد أحداً من الفراء قرأ واحدة منهما بتذكير (( أي )) ، وهذا وحده دليل قاطع على أن تأنيث (( أي )) ورد في فصيح الكلام ، وهو القرآن الكريم ، والشعر .

### - موصولية ( الالف واللام ) :

تأتي " أل " على ثلاثة أقسام (٤):

**القسم الأول:** أن تكون حرف تعريف، وهي نوعان: عهدية وجنسية

**القسم الثاني :** أن تكون اسماً موصولاً بمعنى " الذي " وفروعه ، وهي الداخلة

على وصف صريح (٥) ، كاسم الفاعل واسم المفعول.

**القسم الثالث:** أن تكون زائدة - غير معرفة وغير موصولة.

(١) يوسف : ٧٠

(٢) الفجر : ٢٧ .

(٣) البيت غير معروف النسب في شرح التسهيل لابن مالك : ٢٠٠ / ١ .

(٤) ينظر : الجنى الداني في حروف المعاني : ١٩٣ - ٢٠٤ .

(٥) ينظر: شرح التصريح : ١٦٠ / ١ .

القسم الثاني من اقسام (أل) فيه خلاف في " أل " الموصولة وجدنا خلافاً طويلاً في هذه المسألة ، وقد عبّر عن ذلك أبو حيان فقال : (( ومن المختلف فيه "أل" في نحو: " الضارب " و " المضروب " ))<sup>(١)</sup> ، ومذهب النحاة كالاتي<sup>(٢)</sup>:

- أن " أل " الداخلة على الوصف كما في "الضارب" و " المضروب " اسم موصول وهو رأي الجمهور<sup>(٣)</sup> ، ومن أبرز أدلتهم على ذلك دخولها على الفعل كما في قول الشاعر<sup>(٤)</sup>:

(بحر البسيط)

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرْضِيِّ حُكُومَتُهُ وَلَا الْأَصِيلِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ

الشاهد هو دخول " أل " على الفعل المضارع " ترضى " ، وليست " أل " هنا معرفة ؛ لأن المعرفة مختصة بالاسم ، فلم يبق إلا أن تكون موصولة بمعنى (الذي) ، ( الذي ترضى ) .

وذكر ابن مالك أن استدلال النحويين على موصولية الألف واللام بدخولها على الفعل استدلالاً قوياً؛ لأن حرف التعريف في اختصاصه بالاسم كحرف التنفيس في اختصاصه بالفعل ، فوجب اعتقاد الألف واللام في "الترضى" و" اليجدع " أسماء بمعنى الذي لا حرف تعريف<sup>(٥)</sup> ، والدّماميني أرتضى ما جاء به ابن مالك

(١) ارتشاف الضرب: ١٠١٣/٢

(٢) ينظر : ارتشاف الضرب: ١٠١٣/٢ ، وشرح التصريح : ١٦٠ / ١ . وهمع الهوامع: ٢٧٥ / ١

(٣) ينظر : الجنى الداني: ٢٠٢ ، وارتشاف الضرب: ١٠١٣ / ٢ ، وشرح التصريح : ١٦٠ / ١ ، وهمع الهوامع: ٢٧٥ / ١ .

(٤) البيت منسوب إلى الفرزدق وليس في ديوانه ، والبيت من شواهد الإنصاف : ٥٢١/٢ ، والمقرب : ٦٠/١ ، وشرح التسهيل لابن مالك : ٢٠١/ ١ ، وشرح ابن عقيل : ١٥٧/١ ، وتعليق

الفرائد: ٢١٧ / ٢ ، والمساعد: ١٥٠/١

(٥) ينظر : التسهيل لابن مالك : ٢٠١/ ١ .



إذ قال : (( ولو كانت حرف تعريف لامتنع دخولها على الفعل ))<sup>(١)</sup>.

- أن " أل " اسم موصول لكن على تقدير أنها جزء من " الذي " ، أي: منقوصة من "الذي" وأشار ابن الأنباري إلى أن ذلك مذهب الكوفيين فنسب إليهم الاحتجاج بقولهم: (( وقد تقام الألف واللام مقام الذي لكثرة الاستعمال طلباً للتخفيف ))<sup>(٢)</sup> ، والزمخشري ذهب إلى أنها منقوصة من " الذي " وأخواته ؛ لأن الموصول مع صلته التي هي جملة، بتقدير اسم مفرد فتناقل ما هو كالكلمة الواحدة يكون أحد جزأيها جملة فخفف الموصول تارة بحذف بعض حروفه، قالوا في " الذي " " اللذ " و " اللذ " بسكون الذال ثم اقتصروا منه على الألف واللام<sup>(٣)</sup>.

- أنها موصول حرفي، وهو مذهب المازني في أحد قوليه<sup>(٤)</sup>، ورُد عليه؛ بأنها لا تؤول مع ما بعدها بمصدر، وبعود الضمير عليها في نحو: قد أفلح المتقي ربه<sup>(٥)</sup>، وأجاب المازني؛ بأن الضمير راجع إلى موصوف مقدر تقديره: الرجل الضارب غلامه<sup>(٦)</sup>، ورُد بأن لحذف الموصوف مواضع لا يحذف في غيرها إلا في ضرورة وليس هذا منها<sup>(٧)</sup>.

- أنها حرف تعريف، هو الوجه الثاني أن تدخل لتعريف هذه الأسماء المشتقة من الأفعال لا بتأويل "الذي"، وبما أن الاسماء اجناس نحو "الرجل" و "الفرس" ،لضارب" و "القائم"، نزيد به التعريف لا معنى "الذي"، والدليل على صحة هذا

(١) تعليق الفرائد : ٢ / ٢١٤ .

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢ / ٥٢١ .

(٣) ينظر : شرح الرضي على الكافية : ٣ / ١١ - ١٢ .

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١/١٢٣، وتعليق الفرائد: ٢/٢١٣، والارتشاف: ٢/١٠١٣، وشرح التصريح: ١/١٦٩، وهمع الهوامع: ١/٢٧٥.

(٥) ينظر: تعليق الفرائد: ٢/٢١٤، وشرح التصريح: ١/١٦٠.

(٦) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٣/١٢، وشرح التصريح: ١/١٦٠.

(٧) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١/١٢٣، وشرح التصريح: ١/١٦٠.

التأويل أننا نقول (نعم الضارب) و(نعم القائم) وغير جائز أن نقول نعم الذي عندك لأن (نعم) و(بئس) لا يدخلان على الذي وأخواتها ودخولهما على القائم والضارب يدل على أن الألف واللام فيهما ليستا بمعنى الذي <sup>(١)</sup>، وهذا الرأي -أنها حرف تعريف \_ هو مذهب الأخفش<sup>(٢)</sup>، واستدل المازني ومن وافقه بحرفية (ال) بأن العامل يتخطاها ، نحو: (مررت بالضارب) ، فالمجورور(ضارب) ولا محل (ال) من الاعراب ولو كان اسماً لكان لها محل من الإعراب <sup>(٣)</sup>، وأجيب عن هذه الحجة ؛ ((بأن الألف واللام لما كانت مع صلتها كالشيء الواحد جعل الإعراب في اسم الفاعل الذي يكمل به الموصول، وساغ ذلك فيها ولم يسغ في " الذي " ، وأخواته؛ لكون الصلة فيها اسماً مفرداً والأسماء المفردة يدخلها الإعراب))<sup>(٤)</sup>، يقول الرضي: ((وكان حق الإعراب أن يكون على الموصول كما نذكره فلما كانت اللام الاسمية في صورة اللام الحرفية نقل إعرابها إلى صلتها عارية كما في "إلا" الكائنة بمعنى "غير" على ما مر في باب الاستثناء فقلت: "جاءني الضارب" و "رأيت الضارب" و "مررت بالضارب")<sup>(٥)</sup> ، ورأي الشلوبين أنه حرف ودليله على ذلك هو قولك: (جاء القائم) فلو كانت اسماً لكانت فاعلاً واستحق "قائم" البناء، هنا مهمل ؛ لأنه صلة ، والصلة لا يتسلط عليها عامل الموصول<sup>(٦)</sup>، ورد عليه ابن مالك إذ قال: ((مقتضى الدليل أن يظهر عمل عامل الموصول في آخر الصلة، ولأن نسبتها منه نسبة أجزاء المركب منه، لكن منع من ذلك كون الصلة جملة، والجملة لا تتأثر بالعوامل، فلما كانت صلة

(١) ينظر : اللامات للزجاجي (ت:٣٣٧هـ) : ١١ .

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب: ٢ / ١٠١٣ ، وتعليق الفرائد : ٢ / ٢١٢ ، وشرح التصريح: ١ / ١٦٠ ، وهمع الهوامع: ١ / ٢٧٥ .

(٣) ينظر : تعليق الفرائد : ٢ / ٢١٤ .

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١ / ١٢٣ .

(٥) شرح الرضي على الكافية : ٣ / ١٤ .

(٦) ينظر : التوطئة لابي علي الشلوبيني (ت: ٦٤٥هـ) : ١٦٨ - ١٦٩ ، و شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٢٠٣ .

الألف واللام في اللفظ غير جملة، جيء بها على مقتضى الدليل لعدم المانع))<sup>(١)</sup>.

وتعقب الدماميني كلام المصنف ابن مالك أن كلامه فيه نظر؛ لأن الإعراب من حق الموصول؛ لأنه المقصود وجيء بالصلة لتوضيحه ودليل ذلك ظهور كل الإعراب في أي الموصولة نحو: "جاءني أيهم ضربته"<sup>(٢)</sup>، فقول ابن مالك: (( قد قام الدليل على أنها غير المعرّفة بدخولها على الفعل، وتصحيحها عمل اسم الفاعل، ذي الماضي، فلم يبق إلا كونها اسماً موصولاً إذ لا ثالث))<sup>(٣)</sup>، وقول الدماميني<sup>(٤)</sup>، دليل على أن الدماميني لم يعترض على موصولية (أل) أي أنه بمعنى (الذي)، وأن "أل" الموصولة موافقة لـ "أل" المعرفة لفظاً ومعنى، إذ يقول: (( إنما التزم في صلة الألف واللام أن تكون اسم فاعل أو اسم مفعول فقط؛ لأنهم لما رأوها موافقة للألف واللام الحرفية في نحو: "الرجل" لفظاً ومعنى: أما لفظاً فواضح، وأما معنى فلأنها للتعريف مثل اللام الحرفية))<sup>(٥)</sup>.

## اسماء الإشارة :

- الخلاف في أصل اسمي الإشارة (ذا، والذو، الذي)، أهي الذال والالف أم الذال فقط؟

اختلفوا النحاة في أصل اسمي الإشارة (ذا، والذو، الذي)، ذهب البصريون إلى أن "الذال" ليست هي الاسم وحدها، ذهب الأخفش ومن تبعه من البصريين إلى أن أصله: (ذَيُّ) إلا أنهم حذفوا الياء الثانية فأبدلوا من الياء ألفاً لئلا يلتحق بـ(بكي)،

(١) شرح التسهيل لابن مالك: ٢٠٣ / ١

(٢) ينظر: تعليق الفرائد: ٢١٥ / ٢

(٣) شرح التسهيل لابن مالك: ٢٠٣ / ١ .

(٤) (ولو كانت حرف تعريف لامتنع دخولها على الفعل وقد دخلت نحو: (الترضى ...))، تعليق الفرائد: ٢١٤ / ٢ .

(٥) تعليق الفرائد (٢١٥/٢) ونسبه إلى ابن الحاجب وهو في شرح الكافية للرضي (١٣/٣).

وبما أن الالف منقلبة عن ياء والدليل هو جواز الإمالة فإذا تَبَّتْ أنها منقلبة عن ياء لم يجز أن تكون اللام المحذوفة واواً لان القياس ( حَبِيتَ ) وليس(حَيَّوتُ) ، أمّا ( الذي ) فاجمعوا على أن الأصل فيه "لذِي" نحو: ( عَمِي ) وذهب بعضهم إلى أن أصل( ذا ) "ذَوِي" ، فحذفت اللام تأكيداً للإبهام ، وقلبت الواو ألفاً ، والأول أقيس لمجيء الإمالة فيها<sup>(١)</sup> ، واحتجوا بأن الذال لا يجوز أن تكون وحدها فيها هو الاسم ؛ لأنها كل واحد منهما كلمة منفصلة عن غيرها ؛ فلا يجوز أن يبني على حرف واحد؛لأنه لا بد من الابتداء بحرف والوقوف على حرف ، فلو كان الاسم هو الذال وحدها يؤدي ذلك إلى أن يكون الحرف الواحد ساكناً متحركاً وذلك محال فوجب أن يكون الاسم في"ذا" الذال والالف ، والدليل الثاني على أصلية ( الف ، والياء ) قولهم في تصغير (ذا) "ذَيًّا" وأصله : ( ذَيِّياً ) ، بثلاث ياءات : ياءان أصل الكلمة وياء التصغير ؛ لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها ، واستثقل اجتماع ثلاث ياءات ؛ فحذف الاول وحذفها أولى ؛ لأن الثانية دخلت لمعنى وهو التصغير، والثالثة لو حذفت لوقعت ياء التصغير قبل الألف،والالف لا يكون قبلها إلا مفتوحاً ، وياء التصغير لا تكون إلا ساكناً و وزنه (فَيْلِي ) لذهاب العين ، وتصغير ( الذي ) " اللذِيَّ " حيث انقلبت الالف في ( ذا ) ياء وأدغمت بياء التصغير ، وثبت الياء في ( الذي ) دليل على انها أصليتان ؛ لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصلها<sup>(٢)</sup> .

أمّا الكوفيون فذهبوا إلى أن الاسم هو( الذال )وحدها وحجتهم على ذلك أن الالف يحذف في التثنية نحو: (قامَ ذانِ) ، وَ(رَأَيْتُ ذَيْنِ) ، و( مررتُ بِذَيْنِ )ولو كان أصل فيه لا يحذف ، وأن ما زيد عليه تكثير له كراهية أن يبقى على حرف واحد ، وحركوا ( الذال ) في ( ذا ) لألتقاء الساكنين بالفتح لتجانسه مع الالف ، وكسر الذال في ( الذي ) السبب نفسه<sup>(٣)</sup> ، ورُد على الكوفيين في ذلك بأن ( ذان ) و( اللذان )

(١) ينظر: الانصاف : ١ / ٦٦٩ - ٦٧٠ ، و شرح المفصل : ٢ / ٣٥٢ ، وشرح ابن عقيل : ١ / ١٣٠ .

(٢) ينظر : الانصاف : ١ : ٦٧٢ - ٦٧٣ .

(٣) ينظر : الانصاف : ١ / ٦٧٠ ، وشرح المفصل : ٢ / ٣٥٣ .

ليس ذلك تثنيةً ، وإنما ذلك صيغة مرتجلة للتثنية ، كما أن " هؤلاء " صيغة مرتجلة للجمع<sup>(١)</sup>.

أمّا الدّماميني رأيه أن في ذلك كله خلاف، بأن مذهب البصريين أن "ذا" ثلاثي الوضع لتصغيره على( ذياً ) بإعادة اللام<sup>(٢)</sup> ، وهذا يعارض بما جاء في شرح المفصل بأن إذا قلت : ( ذاء ) بزيادة ألفاً أخرى، ثم قلبها همزة، كما تقول: ( لاء ) إذا سميت بـ ( لا ) ، وهذا حكم الاسماء التي لا ثالث لها وضعا كان ثانيها ألفاً وسمي بها ، ولو كان أصلها ثلاثة قلت : ( ذاي ) رداً له إلى أصله ، وفي ذلك كله خلاف منها، هل المحذوف العين أو اللام، لأنها طرف؟ ، وهل الالف منقلبة عن ياء والمحذوف ياء ، أو واو والمحذوف ياء؟ ، وهل وزنه (فعل) بتحريك العين ، أو (فعل) بإسكانها؟<sup>(٣)</sup>.

---

(١) ينظر: الانصاف : ٦٧٤ / ١ . و تعليق الفرائد : ٣١٢ / ٢ .

(٢) ينظر : شرح ابن عقيل : ١٣٠ / ١ ، و تعليق الفرائد : ٣١١ / ٢ .

(٣) ينظر شرح المفصل : ٣٥٣ / ٢ ، و تعليق الفرائد : ٣١١ / ٢ - ٣١٢ .

## المبحث الثاني

### المركب الاسمي ونواسخه

#### أولاً : المبتدأ والخبر

#### المبتدأ

المبتدأ في اللغة الشيء الذي يُفعل ابتداءً يقال : بدأ الشيء : فعله ابتداءً أي :  
قدّمه في الفعل كما بدأه الرباعي وابتدأه كذلك (١).

والمبتدأ في الاصطلاح كل اسم ابتدأته وعريته من العوامل اللفظية فهو  
المبتدأ وعامله معنى الابتداء (٢).

والمبتدأ عند المصنف : ما عَدِمَ حَقِيقَةً ، أو حكماً عاملاً لفظياً من مخبر  
عنه ، أو وصف سابق رافع ما انفصل وأغنى (٣)، وبين الدماميني في سياق كلامه  
على المبتدأ أنه يشمل الاسم الصريح نحو : زيد ، ويشمل المؤول نحو : وَأَنْ  
تَصُومُوا (٤)، ويشمل الفعل نحو : يقوم وهو حقيقي كزيد في قولنا : زيد قائم ، أو  
حكمي كما في قوله تعالى: ﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ ﴾ (٥) ، فخالق هنا مبتدأ وخبره  
( غير الله ) ، وهو ملتبس بالعامل والمبتدأ عادم للعامل اللفظي ، وأما العامل  
المعنوي فتأبث للمبتدأ (٦).

(١) ينظر : تاج العروس من جواهر القاموس ، للزبيدي في ( بدأ ) : ١ / ١١٤ .

(٢) ينظر : الكليات : ٦٨٠ .

(٣) تعليق الفرائد : ٣ / ١٣ - ١٧ .

(٤) ﴿ أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ ۚ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ۗ وَعَلَىٰ الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ  
طَعَامٍ مَّسْكِينٍ ۚ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ ۗ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ البقرة: ١٨٤ .

(٥) ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ۚ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ۗ لَا إِلَهَ  
إِلَّا هُوَ ۚ فَآتَىٰ تَوْفِكُونَ ﴾ فاطر: ٣

(٦) تعليق الفرائد : ٣ / ١٣ .

وقسم الدّماميني المبتدأ على قسمين :

١ - مسند إليه

٢- مسند كالوصف في قولنا : أقائم الزيدان ، ويعني بالوصف اسم الفاعل واسم المفعول نحو : ما مضروب العُمران والصفة المشبّهة نحو : أحسنُ أخواك ، والمنسوب جارٍ مجرى الوصف نحو : أقر شيءٌ أبواك .

وذهب جماعة من النحاة إلى منع رفع الوصف (اسم الفاعل ) للضمير المنفصل على أنه فاعل به وأجاز الدّماميني هذا مؤيداً بذلك مذهب البصريين الذين احتجوا بقول الشاعر<sup>(١)</sup> :

(بحر الطويل)

**خَلِيلِيَّ مَا وَاْفٍ بَعْهَدِي أَنْتَمَا إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَيَّ مِنْ أَقَاطِعِ**

ونقل الدّماميني عن ابن هشام الأنصاري ( ت ٧٦١هـ ) قوله : إنّ هذا البيت وقوله تعالى : ﴿ أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ ﴾<sup>(٢)</sup> ، مما يقطع به على بطلان مذهب المانعين لرفع الوصف المذكور ضميراً منفصلاً على أنه فاعل به وذلك ؛ لأن القول بأن الضمير مبتدأ يؤدي في البيت إلى الإخبار عن الاثنين بالواحد ، ويؤدي في الآية إلى فصل العامل من معموله الأجنبي<sup>(٣)</sup>.

وقد ناقش الدّماميني ابن هشام في قوله المتقدم بقوله : وقد أجيب عن الأول باحتمال أن يكون ( أنتما ) في البيت مبتدأ خبره الجملة الشرطية بعده مع الجواب المحذوف المدلول عليه بقوله ( ما وافي بعهدي ) والتقدير: أنتما يا خليلي إذا لم تكونا على من أقاطعه فما أحد وافي بعهدي أي أن عدم قيامكما معي على من أقاطعه سبب لأن لا يكون أحد يفي بعهدي ؛ لأن من سواكما ليس عندي في

(١) شرح شذور الذهب ، ص : ٢٠٧ .

(٢) ﴿ قَالَ أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ لَئِن لَّمْ تَنْتَهَ لِأَرْجُمَنَّكَ وَاهْجُرْنِي مَلِيٍّ ﴾ ، مريم : ٤٦ .

(٣) ينظر : تعليق الفرائد : ١٤ / ٣ ، وينظر : شرح شذور الذهب : ٢٠٩ ، ومغني اللبيب : ٦١٥ / ٢ .

مرتبكما من خلوص المودة وصدق الأخاء فإذا لم تساعداني وتكونا لي على من أقاطعه لم يوف أحد بعهدي لاتسامه بكما وادّعائه أنه أحق بعدم الوفاء .

وأجيب عن الثاني بأننا نمنع تعلق الجار بـ ( راغب ) المذكور في الآية الكريمة ليلزم المحذور ويجعله متعلقاً بمحذوف والتقدير : أراغب أنت ترغب عن آلهي<sup>(١)</sup> .

ومن المسائل المتعلقة بالمبتدأ القول بأن الابتداء يرفع المبتدأ ، والمبتدأ يرفع الخبر وهذا هو مذهب سيبويه الذي قال : فأما الذي يبنى عليه شيء هو هو فإن المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء وذلك قولك : عبدالله منطلق ارتفع ( عبدالله ) ؛ لأنه ذكر ليبنى عليه ( المنطلق ) وارتفع ( المنطلق ) ؛ لأن المبني على المبتدأ بمنزلته<sup>(٢)</sup> .

وهناك آراء أخر عرض لها الدماميني منها :

❖ إنّ المبتدأ والخبر رُفعا جميعاً بالابتداء ، وهو اختيار ابن الحاجب وجماعة من المتأخرين .

❖ إنّ رفع المبتدأ والخبر كان بتجردهما للإسناد وهذا هو مذهب السيرافي وجماعة من البصريين .

❖ إنّ المبتدأ رفع بالابتداء ورفع بهما أي بالابتداء والمبتدأ الخبر وهو قول أبي إسحاق الزجاج ونسب إلى المبرد .

❖ إنّ المبتدأ والخبر ترافعا فكل منهما عامل في الآخر ، وهذا مذهب الكوفيين<sup>(٣)</sup> .

ومن مسائل المبتدأ المهمة أن الوصف ( اسم الفاعل ) الواقع مبتدأ يكون المرفوع الواقع بعده فاعلاً مكتفياً به وذلك بعد النفي بـ ( ما ) و ( إنّ ) ونحوهما كقولنا : ما قائم الزيدان ، و ( إنّ ذاهب العُمران ) أو بعد استفهام بالهمزة وغيرها

(١) ينظر : تعليق الفرائد: ٣ / ١٤ - ١٥

(٢) ينظر : تعليق الفرائد: ٣ / ١٤ - ١٥ .

(٣) المصدر نفسه والصفحة نفسها .



من أدوات الاستفهام مثل : أقائم الزيدان ، و ( هل مُعْتَقِ عِبدَاك ) و ( متى راجع أخواك ) خلافاً للأخفش والكوفيين الذين جَوَّزوا رفع الوصف الظاهر على أنه فاعل من غير اعتماد على النفي أو الاستفهام ،ولذا جَوَّزوا أن يقال : قائم الزيدان كما يجوز ما قائم الزيدان واحتجَّوا بقول الشاعر<sup>(١)</sup> :

**خَيْرٌ بَنُو لَهَبٍ فَلَا تَكُ مُلْغِيًا      مَقَالَةٌ لَهَبِي إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتْ**

وقول الآخر<sup>(٢)</sup> :

**فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ      إِذَا الدَّاعِي الْمُنْتَوِبُ قَالَ يَا لَا**

وبيِّن الدِّماميني أنَّ وجه الاستدلال بالبيت الأول أنه لو جعل ( بنو لهب ) مبتدأ مخبراً عنه بقوله ( خير ) لزم عدم المطابقة فتعيَّن كون ( خير ) مبتدأ، و( بنو لهب ) فاعلاً به وأجيب عنه بأنَّ فعلاً يستوي فيه المفرد وغيره كما قال تعالى : ﴿ وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ ﴾<sup>(٣)</sup> ، وقوله تعالى : ﴿ وَحَسَنٌ أَوْلَئِكَ رَفِيقًا ﴾<sup>(٤)</sup> ، وقوله تعالى : ﴿ خَلَّصُوا نَجِيًّا ﴾<sup>(٥)</sup> .

أمَّا وجه الاستدلال بالبيت الثاني فإنه لو جُعِلَ ( خير ) خبراً مقدماً ، و( نحن ) مبتدأ لزم الفصل بين اسم التفضيل و ( مِنْ ) بمبتدأ وهو أجنبي منهما فتعيَّن أن يكون ( خير ) مبتدأ و ( نحن ) فاعلاً به ، وحاصل ما ذكره الدِّماميني أن سببويه

(١) شرح ابن عقيل : ١ / ١٦٩ ، وشرح قطر الندى : ٢٧٠ .

(٢) شرح ابن عقيل : ١ / ١٦٨ ، ومغني اللبيب : ١ / ٢٤١ .

(٣) ﴿ إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾ وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ ﴿ التحريم : ٤ .

(٤) ﴿ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا ﴾ النساء : ٦٩ .

(٥) ﴿ فَلَمَّا اسْتَيْسَاسُوا مِنْهُ خَلَّصُوا نَجِيًّا ﴾ قَالَ كَبِيرُهُمْ أَلَمْ تَعْلَمُوا أَنَّ آبَاكُمْ قَدْ أَخَذَ عَلَيْكُمْ مَوْتَقًا مِنَ اللَّهِ وَمِنْ قَبْلُ مَا فَرَّطْتُمْ فِي يُوسُفَ فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي أَوْ يَحْكُمَ اللَّهُ لِي وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ ﴿

سورة يوسف : ٨٠ .

والأخفش متفقان على جواز ( قائم الزيدان ) ومختلفان في الاستحسان فسيبويه يقول : أنه ليس بحسن ، والأخفش يقول : أنه قول حسن ، وكذا الكوفيون<sup>(١)</sup>.

## الخبر

الخبر في اللغة النبأ ، أو ما أتاك من نبأ عمّن تستخبر عنه ، وأن أعلام اللغة والاصطلاح قالوا : الخبر عرفاً ولغةً ما ينقل من الغير وزاد فيه أهل العربية ما احتمل الصدق والكذب لذاته والمحدثون استعملوه بمعنى الحديث ، أو الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، والخبر ما عن غيره<sup>(٢)</sup> .

والخبر في الاصطلاح النحوي هو المسند الذي تتم به مع المبتدأ فائدة<sup>(٣)</sup>، وقيل : لفظ مجرد من العوامل اللفظية مسند إلى ما تقدمه لفظاً نحو : زيد قائم أو تقديرًا نحو : قائم زيد ، وقيل : هو ما يصح السكوت عليه<sup>(٤)</sup>، وقال المصنف أن الخبر مفرد وجملة ، والمفرد مشتق وغيره ، وكلاهما مغاير للمبتدأ لفظاً متحد به معنى ومتحد به لفظاً دال على الشهرة وعدم التغيّر<sup>(٥)</sup> ، وارتضى الدماميني تعريف الخبر بأنه ما اسند إلى المبتدأ<sup>(٦)</sup> .

ومن المسائل المتعلقة بالخبر التي غني بها الدماميني مسألة حذف الخبر فقد ذكر أن حذفه على أوجه :

(١) تعليق الفرائد: ٣ / ٢٢ - ٢٣ .

(٢) ينظر : تاج العروس ، للزبيدي ، في ( خبر ) : ١١ / ٦٧ .

(٣) ينظر : شرح قطر الندى : ١٢٤ .

(٤) ينظر : التعريفات : ٥٧ ، والكليات : ٣٤٨ .

(٥) تعليق الفرائد: ٣ / ٢٢ - ٢٣ .

(٦) المصدر نفسه : ٣ / ٢٤ .

١. حذف جازئ لقرينة كما في قولك : زيد لمن قال لك : أفي الدار أحد ؟  
والتقدير : زيد فيها .

٢. حذفه بعد ( إذا ) الفجائية كما في : خرجت فإذا السبع مع أنه ورد في  
القرآن الكريم ثبوت الخبر بعد إذا الفجائية في قوله تعالى ﴿ فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ  
تَسْعَى ﴾ (١) .

٣. حذف واجب يكون بعد ( لولا ) الامتناعية كما في : لولا زيد لهلك عمرو  
والسبب في هذا الحذف أن الخبر بعد لولا يجب حذفه دائماً ولذا لَحَنُوا  
المعرّي الشاعر في قوله :

يُذِيبُ الرَّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ فُلُولَا الْعَمْدُ يُمَسِّكُهُ لَسَالَا

وخرّج على أنّ ( يمسكه ) حال من الضمير المستكن في الخبر أي : فلولا

الغمم موجود في حال كونه يمسكه .

ويحذف الخبر وجوباً بعد واو المصاحبة الصريحة كما في : كلُّ رجلٍ وضيعته  
أي : مقرونان والخبر هنا محذوف لدلالة الواو وما بعدها على المصحوبية ،  
والحذف هنا واجب لقيام الواو مقام ( مع ) ، وهذا القول لابن قاسم وقد ردّه  
الدّماميني بقوله : إنّ الخبر ليس ( مع ) وإنما الخبر هو قولنا ( مقرونان ) الذي  
قدّره بعد المعطوف والمعطوف عليه وليس ثمّ شيء سدّ مسدّه (٢)، وترى الباحثة أن  
الحق كما يبدو مع الدّماميني في هذه المسألة .

ومن الصور التي يحذف فيها الخبر وجوباً إذا كان قبل حال إن كان المبتدأ  
أو معموله مصدراً عاملاً في مفسّر صاحبها أو مؤولاً بذلك (٣) .

(١) ﴿ فَأَلْقَاهَا فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى ﴾ طه: ٢٠ .

(٢) تعليق الفرائد : ٣ / ٢٨ - ٣٠ .

(٣) تعليق الفرائد : ٣ / ٣٠ .

وقد تناول الدماميني بالشرح والبيان قضية تكثير المبتدأ وأنه يكون نكرة في أحوال وصور منها :

١. إذا كان وصفاً كما في قولهم : ضعيف عاذ بقرملة .
٢. أن يكون المبتدأ موصوفاً باسم ظاهر واستدل الدماميني على هذا بقوله تعالى ﴿ وَاعْبُدْ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ ﴾ (١) .
٣. أن يكون المبتدأ موصوفاً بمقدّر كما في قولهم : السمن منوان بدرهم ، والتقدير : منوان منه بدرهم .
٤. أن يكون المبتدأ عاملاً كما في ( قائم الزيدان ) عند من أجازه ، أو نصياً كما في الحديث ( وأمرٌ بمعروف صدقة ) (٢) ، أو جرراً كما في ( غلام امرأة جاءني ) .
٥. إذا كان المبتدأ معطوفاً نحو ( زيد ورجل عندي ) وكما في قول الشاعر (٣) :

(بحر البسيط)

**عندي اصطبار وشكوى عند قاتلتني فهل بأعجب من هذا امرؤ سمعا**

٦. إذا كان المبتدأ معطوفاً عليه ، وقد مثل له الدماميني بقوله تعالى ﴿ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ ﴾ (٤) ، والتقدير عنده : أمثل . قال : وبعضهم يقول : العطف مسوغ على شريطة أن يكون المعطوف أو المعطوف عليه ممّا

---

(١) ﴿ وَلَا تَنكُحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنَ ۚ وَلَا مَآءَةً مُّؤْمِنَةً خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكَةٍ وَلَا أَعْبَبْتُمْ ۚ وَلَا تَنكُحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا ۚ وَاعْبُدْ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ وَلَا أَعْجَبَكُمْ ۚ أُولَٰئِكَ يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ ۗ وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى الْجَنَّةِ وَالْمَغْفِرَةِ بِإِذْنِهِ ۗ وَبَيِّنُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴾ البقرة: ٢٢١ .

(٢) مسلم : ٢ ، الحديث رقم ١٠٠٦ ، ومسند أحمد : ٥ / ١٦٧ .

(٣) تعليق الفرائد : ٣ / ٥١ ، وينظر في الشاهد المغني : ٢ / ٥٢١ .

(٤) ﴿ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ ۚ فَإِذَا عَزَمَ الْأَمْرُ فَلُوّ صَدَقُوا اللَّهَ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ ﴾ محمد : ٢١ .

يصح الابتداء به كما مثلنا وكثير منهم أطلق العطف وأهمل الشرط كما فعل المصنف<sup>(١)</sup>.

٧. إذا كان مقصوداً به الابهام نحو ( ما أحسن زيداً ) .

٨. أن يكون المبتدأ متلواً بالاستفهام ، وقد مثل له الدماميني بالآية الكريمة ﴿ أَلَيْهَ مَعَ اللَّهِ ﴾<sup>(٢)</sup>.

٩. إذا كان المبتدأ متلواً بنفي كما في ( ما رجل في الدار ) .

١٠. إذا كان متلواً بـ ( لولا ) واستشهد الدماميني على هذا بقول الشاعر<sup>(٣)</sup>:  
(بحر البسيط)

لولا اصطباري لأودي كل ذي مِقَّةٍ لَمَا اسْتَقَلَّتْ مطاياهن للظعن

١١. إذا تالي ( واو الحال ) كما في قول الشاعر<sup>(٤)</sup> : (بحر الطويل)

سرينا ونجمٌ قد أضاء فمُدُّ بدا محياك أخفى ضوءه كلَّ شارِق

والشرط في هذه الحالة هو وقوع واو الحال في أول جملة حالية<sup>(٥)</sup>.

١٢. إذا كان واقعاً بعد فاء الجزاء كما في قولهم : إن ذهب عيرٌ فعيرٌ في

الرباط<sup>(٦)</sup> ، وقد اعترض الدماميني على تمثيل النحاة بالقول المتقدم وقال

(١) ينظر : تعليق الفرائد: ٥٢ / ٣ .

(٢) ﴿ أَمَّنْ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَمَنْ يَرْزُقُكُمْ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ۗ أَلَيْهَ مَعَ اللَّهِ ۗ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ النمل : ٦٤ .

(٣) تعليق الفرائد : ٥٤ / ٣ ، وشرح ابن عقيل : ١٩٤ / ١

(٤) الشاهد في شرح ابن عقيل : ١٩٤ / ١

(٥) ينظر : تعليق الفرائد : ٥٤ / ٣ .

(٦) العير بفتح العين وسكون الياء : الحمار الوحشي والأهلي أيضاً ، ينظر الصحاح ، للجوهري في (

عير) ، والقول من الأمثال . ينظر : مجمع الأمثال ، للميداني : ٥٢٧ / ١ .

أنه لا يخفى أن المعنى : فعيرٌ آخر فالمسوّغ هو الصفة المقدّرة أي : فعير آخر (١) .

١٣. إذا كان المبتدأ بعد ظرف مختص كما في قوله تعالى : ﴿ وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ﴾ (٢) ، واقتراح الدّماميني أن تكون عبارة المصنف على الوجه الآتي : أو تالي ظرف يصلح مجروره للإخبار عنه (٣) .

١٤. إذا كان المبتدأ تالياً للاحق بالظرف المختص والمراد به الجار والمجرور نحو : في الدار رجل .

١٥. أن يكون المبتدأ دعاءً واستشهد الدّماميني لهذا بقوله تعالى ﴿ سَلَامٌ عَلَيَّ إِنْ يَأْسِينِ ﴾ (٤) ، وبقوله تعالى ﴿ وَيَلُ لِّلْمُطَفِّينَ ﴾ (٥) .

١٦. إذا كان المبتدأ جواباً لسؤال سائل كما في قول من يقول لك : مَنْ عندك ؟ فتقول : رجل ، أي : رجل عندي .

وذكر الدّماميني قول المصنف أنه لا يجوز أن يكون التقدير : عندي رجل؛ لأن الجواب للسؤال ضعيفة ، والسؤال تقدم فيه المبتدأ . وقد عقب الدّماميني على قول المصنف المتقدم بقوله : وفيه نظر؛ لأنه جاء في التنزيل ﴿ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ﴾ (٦) ، و﴿ فَسَيَقُولُونَ لِلَّهِ ﴾ (٧) ، وردّ الدّماميني على المصنف بأن الضعف الذي ذكره مرتفع بمعارضة الاحتياج إلى مسوغ الابتداء بالانكسار ثم كيف يقول المصنف ( لا يجوز ) ، ثم يسلم أن التخالف جائز على ضعف (٨) .

(١) تعليق الفرائد : ٥٥ / ٣

(٢) ﴿ هُمْ مَّا يَشَاءُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ﴾ ق : ٣٥

(٣) ينظر : تعليق الفرائد : ٥٥ / ٣ .

(٤) الصافات : ١٣٠ .

(٥) المطففين : ١ .

(٦) المؤمنون : ٨٥ .

(٧) يونس : ٣١ .

(٨) تعليق الفرائد : ٥٥ / ٣ .

وترى الباحثة أن هذه المناقشة من الدماميني للمصنف تدل على سعة اطلاع الرجل على كثير من المصنفات النحوية واللغوية .

ومن المسائل المهمة التي تناولها صاحب الفرائد مسألة جواز دخول الفاء على خبر المبتدأ وامتناع هذا الدخول وقد ذكر المصنف أن هذه الفاء لا تحذف إلا في الضرورة ، أو في النادر ، وأنها تدخل على المبتدأ وجوباً بعد أمّا ، ولم يذكر المصنف شاهداً نثرياً ، أو شعرياً على مجيء هذه الفاء إلا أن الدماميني أورد شاهدين من القرآن الكريم ، وهو قوله تعالى ﴿ أَمَّا السَّوْفِيَّةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينٍ ﴾<sup>(١)</sup> ، وأورد الدماميني أيضاً شاهداً شعرياً على حذف هذه الفاء ورد في قول الحارث بن خالد بن العاص بن هشام بن المغيرة وهو :

**أما القتال لا قتال لديكم ولكن دفع الشرّ بالشرّ أحزم**

وأورد الدماميني شاهداً على حذف هذه الفاء في الندور من الكلام وهو الذي ليس بشعر كما في حديث البراء (رض) ، وأمّا رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) لم يفرّ<sup>(٢)</sup> ، وأورد الدماميني احتجاج ابن قاسم بقول النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) : أمّا بعد ما بال رجال<sup>(٣)</sup> ، وردّ الدماميني هذا الاحتجاج بقوله : وهذا سهو ؛ لأن هذا ليس من المبتدأ والخبر في شيء<sup>(٤)</sup> .

ومن المواضع التي تحذف فيها الفاء جوازاً إذا جاءت مقارنة لقول أغنى عنه المقول ، واحتج الدماميني لهذا المعنى بقوله تعالى: ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ ﴾<sup>(٥)</sup> ، واعترض الشارح الدماميني على المصنف هنا فقال : إنّ هذا الحذف

(١) الكهف : ٧٩ .

(٢) ينظر : صحيح البخاري ، لمحمد بن إسماعيل البخاري : ٤ / ٢٥ ، ٢٦ .

(٣) المصدر نفسه : ٣ / ٦٣ .

(٤) ينظر : تعليق الفرائد : ٣ / ٥٥ .

(٥) ﴿ يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهُهُ وَتَسْوَدُّ وُجُوهُهُ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ ﴾ آل عمران : ١٠٦ .

قد جعله المصنف من قبيل الضرورة والندور مع أنه جائز في سعة الكلام بكثرة وهو صحيح<sup>(١)</sup>.

وترى الباحثة أنّ الحق هنا مع الدّماميني ؛ لأن هذا الحذف قد ورد في كلام عربي فصيح وهو القرآن الكريم فكيف يكون من الحذف النادر؟.

## ثانياً : نواسخ الابتداء

**النسخ في اللغة :** الإزالة ، يقال : نسخت الشمس الظلّ ، وانتسخته : أزالته ونسخت الريح آثار الدار : غيرتها<sup>(٢)</sup>.

**والنسخ اصطلاحاً :** ما يرفع حكم المبتدأ والخبر ، وهو ثلاثة أنواع : ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر ، وهو كان وأخواتها ، وما ينصب المبتدأ ويرفع الخبر ، وهو إنّ وأخواتها ، وما ينصبهما معاً وهو ظنّ وأخواتها<sup>(٣)</sup>.

## كان وأخواتها

أخوات كان كما ذكر المصنف أضحى ، وأصبح ، وأمسى ، وظلّ ، وما زال ، وما انفك ، وما برح ، وما فتئ ، وبات ، وصار ، وليس ، وما دام . وقد بين الدّماميني أن ( دام ) تعمل عمل النواسخ منفية بـ ( ما ) المصدرية الظرفية ، وقال إنّ هذا احتراز من ( ما ) غير الظرفية ، فلا يجوز في : يعجبني ما دمت صحيحاً . كون صحيح خبراً وإنما هو حال ، أي : يعجبني دوامك في حال كونك صحيحاً ، وبين المصنف أن من الأدوات الناسخة ما تعمل العمل المذكور إذا كانت منفية بثابت النفي المذكور غالباً متصل لفظاً أو تقديراً أو مطلوبة النفي<sup>(٤)</sup>.

(١) تعليق الفرائد : ٥٥/ ٣ .

(٢) الصحاح ، للجوهري ، مادة : ( نسخ ) ، وينظر : التعريفات : ١٣١ .

(٣) شرح قطر الندى : ١٣٣ .

(٤) تعليق الفرائد : ١٥٤ / ٣ .



وفسر الدماميني أن مراد المصنف بقوله ( منفية بثابت النفي ) أن يكون النفي لفظياً نحو : ما زال زيدٌ أميراً ، أو معنوياً كما في : قلما يزال عبدالله ذاكرًا لك، ومعنى قول المصنف ( مذكور غالباً ) أراد به أن النفي يكون مذكوراً ، وقد يكون ، وأنه قد يحذف ، وقد استدل الدماميني على هذا الحذف بقوله تعالى ﴿ تَاللَّهِ تَقْتًا تَذَكَّرُ يُوسُفَ ﴾ (١) ، وبين أن هذا الحذف قياسي في جواب القسم إن كان مضارعاً وأنه شاذ في القسم إن كان الجواب ماضياً كما في قول الشاعر :

لعمري أبي الدهماء زالت عزيزة (٢).

أي : لزالتي .

وقد ورد الحذف لأداة النفي في الفعل المضارع الذي ليس بجواب كما في الشاهد الآتي (٣) :

(بحر الوافر)

وأبرح ما أدام الله قومي بحمد الله منتطقاً مجيداً

أي : لا أبرح مدة دوام قومي صاحبي نطاق وجواد ؛ لأنهم يكفوني ذلك (٤).

وذكر المصنف من النواسخ ( ونى ) و ( رام ) وقال إن هذين الفعلين لا يكاد يعرفهما من النحاة إلا من عني باستقراء الغريب (٥)، وذكر أن كل هذه الأفعال الناقصة تدخل على المبتدأ والخبر إن لم يكن الخبر جملة طلبية (٦)، وقد نقل الدماميني عن الرضي الاستربادي أنه لم يقع أخبار هذه الأفعال جملاً طلبية (٧).

(١) ﴿ قَالُوا تَاللَّهِ تَقْتًا تَذَكَّرُ يُوسُفَ حَتَّى تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ الْهَالِكِينَ ﴾ يوسف: ٨٥.

(٢) الشاهد في مغني اللبيب : ٤٣٩ / ٢ .

(٣) شرح ابن عقيل : ٢٢٨ / ١ .

(٤) تعليق الفرائد : ١٥٥ / ٣ .

(٥) المصدر نفسه : ١٥٦ / ٣ .

(٦) المصدر نفسه : ١٥٧ / ٣ .

(٧) المصدر نفسه : ١٦٠ / ٣ ، وشرح الكافية : ٢٩٧ / ٢ .

وبين أن الذي عليه جمهور النحاة أن عمل هذه الأفعال العمل المذكور وتسمية المرفوع بها اسماً، والمنصوب بها خبراً ، وأنه لا يعرف المتأخرون غير اسم ( كان ) وخبرها ، وكذا بقية أخواتها ، والمبرّد يسمّى المرفوع فاعلاً والمنصوب مفعولاً<sup>(١)</sup>.

وقد أشار الشارح الدّماميني إلى اختلاف الكوفيين في رافع الاسم وأن الفراء قال إن الاسم ارتفع بالناسخ كما هو رأي البصريين ، وقال بقية الكوفيين أنه لم يرتفع بالفعل بل كان مرتفعاً به قبل وجود الناسخ وذهب البصريون إلى أن المرفوع مشبه بفاعل الفعل المتعدي لكون هذا الفعل يتوقف فهم معناه على اسمين فاشبهه (ضرب) وانبنى على هذا الخلاف خلاف فيما شبّه به الخبر<sup>(٢)</sup>.

وكان ابن هشام الأنصاري قد أشار إلى الخلاف في أسماء هذه الأفعال وأخبارها بقوله: (( ويسمى الأول من معمولي باب كان اسماً وفاعلاً ، ويسمى الثاني خبراً ومفعولاً ))<sup>(٣)</sup> ، أما سبب تسمية هذه الأفعال نواقص فقد ذكر المصنف أن هذا راجع لعدم اكتفائها بالمرفوع ، ويرى الدّماميني أن ذلك راجع إلى أنه لا يتم بالمرفوع بها كلام بل بالمرفوع مع المنصوب بخلاف الأفعال التامة فإن الكلام يتم بالمرفوع دون المنصوب ، وهذا هو مذهب الجمهور من النحاة<sup>(٤)</sup>.

ومن الأمور المهمة في باب هذه النواسخ أن كل أفعال هذا الباب تتصرف، أي : يستعمل فيها مضارع وأمر واسم فاعل ومصدر إلاّ ( ليس ) و ( دام ) باتفاق النحاة .

قال الشارح الدّماميني : وهذا لا يعرفه بصري وإنما هو قول الفراء وأكثر المتأخرين ، ووجه بعضهم ذلك بأنها لا تقع إلاّ صلة لـ ( ما ) التوقيتية ، ولا يقع

(١) تعليق الفرائد: ٣ / ١٦٠ ، وينظر : المقتضب : ٤ / ٨٦

(٢) تعليق الفرائد: ٣ / ١٦٨ - ١٦٩ .

(٣) شرح قطر الندى : ١٣٣ .

(٤) تعليق الفرائد : ٣ / ١٧٠ .

بعدها المضارع ، ونقل عن ابن الدهان أنه لا يستعمل في موضع ( دام ) يدوم ؛ لأنه جرى كالمثل عند بني تميم وجوّزه بعضهم محتجاً عليهم بقولهم : أدوم لك ما تدوم لي ، ونقل عن أبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) أن الفراء علل جمود ( دام ) على صيغة الماضي بأن قولك ( أصحبك ما دام زيد صديقك ) في قوة : أصحبك إن دام زيد صديقك وإن كل شرط حذف جوابه التزم مضيه يقال: أنت ظالم إن فعلت ، ولا يجوز إن تفعل ، فكذا ما كان بمعنى الشرط المحذوف الجواب<sup>(١)</sup>.

وقد ردّ أبو حيان على قول الفراء - على ما نقل الدماميني - بقوله إن ( ما ) الظرفية قد توصل بالمضارع فدلّ هذا على عدم اعتبار هذه العلة التي ذكرها الفراء وأنشد أبو حيان محتجاً لرأيه بقول الشاعر ( الحطيئة ) : ( بحر الوافر )

### أطوف ما أطوف ثم آوي إلى بيت قعيدته لكاع

وقد ردّ الدماميني هذا الرد وقال أنه غير متجه ؛ لأنه ليس في كلام الفراء ما يقتضي أن ( ما ) الظرفية لا توصل بمضارع أصلاً بل الذي فيه أنه إذا أمكن نيابتها عن شرط حذف جوابه التزم مضي فعلها ، وهذا البيت لا يمكن فيه ذلك ضرورة أن الشيء لا يكون على نفسه<sup>(٢)</sup>، ولا شك في أنّ ردّ الدماميني جيد وفيه دلالة على أن الرجل فهم كلام الفراء فهماً حسناً .

ومما اختصت به ( كان ) أنها تكون زائدة إذا وقعت بين الجار والمجرور وأورد الشارح الدماميني شاهداً شعرياً وهو قول الشاعر (مجهول)<sup>(٣)</sup>: (بحر الوافر)

### سراة بني أبي بكر تسامى على كان المطهّمة الصّلاب

وبعضهم يقول بين ( على ) ومجرورها<sup>(٤)</sup>.

(١) تعليق الفرائد : ٣ / ١٨٤ .

(٢) المصدر نفسه : ٣ / ١٨٥ .

(٣) الشاهد في شرح ابن الناظم : ٥٧ .

(٤) تعليق الفرائد : ٣ / ٢٢٥ .

ومما اختصت به ( كان ) جواز حذفها مع اسمها إذا وقعت بعد ( إن ) الشرطية أو ( لو ) الشرطية إن كان اسمها ضمير ما علم من غائب ، أو حاضر ، وقد مثل الدماميني على جواز حذفها بعد ( إن ) الشرطية بقول الشاعر ( الربيع بن زياد العبسي )<sup>(١)</sup>:  
(بحر البسيط)

قد قيل ذلك إن حقاً وإن كذباً فما اعتذارك من قول إذا قيلاً

والتقدير عند الدماميني : إن كان هو أي ذلك المقول ، واحتج بقوله صلى الله عليه وآله وسلم : أطلب العلم ولو بالصين<sup>(٢)</sup> ، والتقدير : لو كان هو أي العلم بالصين . ومثل الدماميني للضمير الحاضر بـ ( لارتحلن إن فارساً أو راجلاً ) أي : إن كنت ومثله أن تقول : لأطلبن العلم لو غنياً أو فقيراً ، أي : لو كنت<sup>(٣)</sup>.

### المشبهات بليس

ذكر المصنف أن الحجازيين ألحقوا بـ ( ليس ) أدوات منها ما النافية في إدخالها ناسخة على المبتدأ فترفعه ويسمى اسمها وعلى الخبر فتنصبه ويسمى خبرها ، وقد عملت العمل المذكور وكان الأصل أن لا تعمل كما هي عند بني تميم على ما نقله سيبويه<sup>(٤)</sup> ، وذهب المصنف إلى أن الذين أهملوها هم غير الحجازيين .

وعقب الدماميني على المصنف بأن هذا مردود بما نقله الكسائي عن أهل تهامة من أعمالها وأن الحجازيين أعملوها لقوة مشابهتها بـ ( ليس ) ؛ لأن معنيها سواء وشرط عمل ( ما ) هذه أن يتأخر الخبر ظرفاً كان أو غيره كما في : ما قائم

(١) الشاهد في شرح ابن عقيل : ٢٥٣ / ١

(٢) الجامع الصغير : ٤٤ / ١ .

(٣) تعليق الفرائد : ٢٢٥ / ٣ ، وينظر : شرح ابن الناظم : ٥٧ .

(٤) ينظر : الكتاب ، لسيبويه : ٢٨ / ١ .

زيد . ويرى الشارح الدماميني أنّ هذا راجع إلى ضعف ( ما ) في العمل وهي لا تتصرف بأن تعمل النصب قبل الرفع<sup>(١)</sup> .

ومن شرط عمل ( ما ) عمل ليس عدم وجود ( إن ) النافية معها ويرى الدماميني أن السبب في هذا أن ( ما ) تشابه ( إن ) النافية لفظاً ، فكأنّ ( ما ) النافية دخلت على نفي ، والنفي إذا دخل على النفي أفاد الإيجاب ، فصارت ( إن ) كـ ( إلا ) الناقضة لنفي ( ما ) في : ما زيد إلا منطلق . قال : ويحتمل أنما منعت ( إن ) العمل لوقوع الفصل بين ( ما ) ومعمولها بغير الظرف<sup>(٢)</sup> .

ومن الحروف المشبهة بـ ( ليس ) إن النافية فإنها تعمل عملها قليلاً كما قال المصنف ، وذهب الدماميني في شرح هذا إلى أن هذا رأي أكثر الكوفيين وذهب إليه ابن السراج ، وأبو علي الفارسي ، وابن جني ومنعه أكثر البصريين واختلف النقل عن سيبويه والمبرد ، وقد اختار المصنف القول بالإجازة أي بعمل ( إن ) عمل ليس لمشاركة ( إن ) لـ ( ما ) في المعنى الذي عملت بسببه وهو مشابهة ليس ولثبوت السماع بأعمالها ، فقد ثبت أنها لغة أهل العالية ( عالية نجد ) قالوا : إنّ ذلك نافعك ولا ضارك بالنصب ، وإنّ أحدٌ خيراً من أحدٍ إلا بالعافية<sup>(٣)</sup> .

ومن الملحقات بـ ( ما ) في العمل ( لا ) كثيراً كما قال المصنف ، ويرى الدماميني أن الأمر ليس كما قال المصنف من أنها تعمل كثيراً ؛ لأنه لا يحفظ ذلك في نثر أصلاً ، ولا في نظم سوى قول الشاعر ( غير معروف )<sup>(٤)</sup> : ( بحر الطويل )

تَعَزَّ فِلا شَيْءٍ عَلَى الأَرْضِ باقياً      ولا وَزَرَ مَمّا قَضَى اللهُ واقياً

وقول الآخر ( مجهول )<sup>(٥)</sup> : ( بحر الطويل )

(١) تعليق الفرائد : ٢٤١ / ٣ .

(٢) المصدر نفسه : ٢٤١ / ٣ .

(٣) المصدر نفسه : ٢٥٣ / ٣ ، وينظر : شرح ابن الناظم : ٥٨ - ٥٩ .

(٤) الشاهد في شرح ابن الناظم : ٦٠ .

(٥) مغني اللبيب : ٢٦٤ / ١ .

## نصرتك إذ لا صاحب غير خاذلٍ فبوتت حصناً بالكماة حصيناً

قال الدماميني : والمصنف أنشد أبياتاً أخر لكنها محتملة للتأويل ، ثم ذكر ثلاثة أقوال للنحاة في عمل ( لا ) عمل ليس هي :

الأول : الجواز وهو مذهب سيبويه .

الثاني : المنع وإليه ذهب الأخفش والمبرد .

الثالث : أنها عاملة في الاسم وهما جميعاً في موضع الابتداء ولا تعمل في الخبر أصلاً حكاه ابن ولاد عن الزجاج .

قال الدماميني : وسماع نصب الخبر يبطله كما يبطل مذهب القائلين بالمنع مطلقاً والنزاع إنما هو في دعوى الكثرة كما تقدم<sup>(١)</sup>.

### أفعال المقاربة

أفعال المقاربة هي : كاد وكرب وأوشك - لدنوّ الخبر - وعسى واخولق وحرى - لترجّي الخبر وطفّق وعلّق وأنشأ وأخذ وجعل وهبّ وهلهل - للشروع في الخبر - ويكون خبرها مضارعاً<sup>(٢)</sup>.

وقد ذكرها المصنف في أول كلامه عن هذه الأفعال إلا أنّ الدماميني بيّن أنّ هذه الأفعال ليس كلها للمقاربة ؛ لأنّ منها ما هو للشروع ومنها ما هو للترجّي ولكن لما كان فيها ما هو للمقاربة أطلق ذلك على الكل من باب تسمية المجموع باسم بعض أفراده<sup>(٣)</sup>.

(١) تعليق الفرائد: ٢٤١ / ٣ .

(٢) شرح شذور الذهب : ٢١٥ .

(٣) تعليق الفرائد : ٢٨١ / ٣ .

وقد ذكر المصنف ( طَبِق ) وقام كما في : قام زيد يفعل وذكر من هذه الأفعال ( أولى ) قال الدّماميني : وهي أغربها<sup>(١)</sup>.

وذهب الدّماميني إلى أنّ (علق) غريبة ومن شواهد استعمالها قول الشاعر<sup>(٢)</sup>:

(بحر الوافر)

أراكَ علقَتَ تظلمَ مَنْ أَجَرْنَا      وظلمُ الجارِ إِذلالُ المُجيرِ

وهذه الأفعال يأتي خبرها فعلاً مضارعاً مجرداً من (أن) مع هلهل وما قبلها، وهي أفعال الشروع التسعة ، فالأفعال التي تجرد من ( أن ) عن خبرها عشرة أفعال<sup>(٣)</sup>.

وقد بين الدّماميني أن اقتران الخبر بـ ( أن ) مع عسى وأوشك أعرف من تجريده منها وأورد شاهداً شعرياً على عدم اقتران خبر ( عسى ) بـ ( أن ) هو قول هدبة بن خشرم<sup>(٤)</sup>:

(بحر الوافر)

عسى الكرب الذي أمسيّت فيه      يكونُ وراء فرجٍ قريب

ومن الشواهد على عدم اقتران خبر ( أوشك ) بـ ( أن ) قول أمية بن أبي الصلت<sup>(٥)</sup>:

يوشك مَنْ فرَّ من منيته      في بعض غرّاته يوافقها

قال الدّماميني : ((وجمهور البصريين على أنّ تجريد خبر ( عسى ) من أنّ ضرورة وظاهر كلام سيبويه خلافه))<sup>(٦)</sup>.

(١) المصدر نفسه : ٢٨٢ / ٣ .

(٢) شرح شذور الذهب : ٢٨٢ .

(٣) تعليق الفرائد : ٢٨٨ / ٣ .

(٤) البيت في مغني اللبيب : ١ / ١٦٤ ، وشرح ابن الناظم : ٦١ .

(٥) شرح ابن الناظم : ٦٢ .

(٦) تعليق الفرائد : ٢٨٨ / ٣ .

## أفعال القلوب :

من النواسخ ما ينصب المبتدأ والخبر معاً وهو أفعال القلوب ، وهو ظنٌ وحسب وزعم ووجد وخال ودرى ورأى<sup>(١)</sup>، وتسمى هذه الأفعال قلبية ؛ لأن معانيها قائمة بالقلب<sup>(٢)</sup>.

وقد تناول المصنف أفعال القلوب في كلامه على الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر فتتصبها مفعولين وهي أربعة أقسام فإنها قد تفيد ظناً فقط ، أو تيقناً فقط ، أو كليهما ، أو تتضمن تحويلاً ، والأول من هذه الأقسام الأربعة هو ما يفيد الظن فقط وهي :

حجا يحجو أي ظنَّ يظنّ ومثل له الدماميني بقول الشاعر<sup>(٣)</sup>:

قد كنت أحجو أبا عمرو أختةً حتى أمت بنا يوماً ملّمت

وذكر المصنف من هذه الأفعال ( عدّ ) ويبيّن الدماميني أن هذا الفعل من أفعال هذا القسم على ما ذهب إليه الكوفيون وهو اختيار المصنّف ، ومن شواهد قول الشاعر<sup>(٤)</sup>:

فلا تعدد المولى شريكك في الغنى ولكنما المولى شريكك في العدم

ومن هذه الأفعال ( جعل ) وهي الاعتقادية على ما بيّنه الدماميني مستنداً على مجيئها في قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاتًا ﴾<sup>(٥)</sup>، أي

(١) شرح شذور الذهب : ١٧٣

(٢) شرح ابن الناظم على الألفية : ٧٧ .

(٣) الشاهد في شرح شذور الذهب : ٣٦٩ ، شرح ابن الناظم على الألفية : ٧٧.

(٤) شرح ابن الناظم على الألفية : ٧٧ .

(٥) ﴿ وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاتًا ۖ أَشْهَدُوا خَلْقَهُمْ ۖ سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ ﴾

الزخرف : ١٩ .



اعتقدوا فيهم الأنوثة وشرط جعل هذه ألا تكون مفيدة معنى التصيير ، ولا معنى الإيجاد الوارد في قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ﴾<sup>(١)</sup>، وألا تكون مفيدة للإيجاب كما في قولك : جعلت للعامل كذا ، ولا مفيدة للترتيب كقولك : جعلت بعض متاعي فوق بعض وقد عبّر عن هذا المعنى بالإلقاء أي : ألقيت بعض متاعي<sup>(٢)</sup>.

أما الأفعال التي ذكرها المصنف مما يدخل في أفعال القلوب فهي :

( حجا )، و ( عدّ )، و ( زعم )، و ( جعل )، و ( هبّ )، و ( علم )، و ( وجد )، و ( ألقى )، و ( درى )، و ( تعلّم ) بمعنى إعلم ، وقد بيّن الدماميني المعاني اللغوية المرادة في هذه الأفعال دون غيرها<sup>(٣)</sup>.

## إنّ وأخواتها

وأخواتها هي : لكنّ وكان وليت ولعلّ<sup>(٤)</sup>، وهي معدودة من النواسخ تنصب الاسم وترفع الخبر ومعنى إنّ التوكيد ولكنّ معناها الاستدراك وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه وكانّ للتشبيه وليت للتمني وهو طلب ما لا طمع فيه ، أو ما فيه عسر ، ولعلّ للترجّي وهو طلب المحبوب المستقرب حصوله ، أو للاشفاق وهو توقّع المكروه ، وللتعليل نصّ على ذلك الأخفش<sup>(٥)</sup>، وقد ذكر المصنف أن لهذه الأحرف شبهاً بـ ( كان ) الناقصة من جهة لزومها المبتدأ والخبر<sup>(٦)</sup>.

(١) لَحْمُدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ﴿﴾ الأنعام : ١.

(٢) تعليق الفرائد : ٤ / ١٤٢

(٣) المصدر نفسه : ٤ / ١٤٠ - ١٤٦ .

(٤) ينظر : شذر الذهب : ٢٨ .

(٥) ينظر : شرح قطر : ١٥٢ - ١٥٣

(٦) تعليق الفرائد : ٤

ومن الاختلافات النحوية في هذه الحروف ما ذكره المصنّف من أنّ لعلّ قد ترد للاستفهام ، وأفاد الدّماميني في شرح هذا المعنى أن هذا عند بعض الكوفيين وأن المصنّف تبعهم في هذا الرأي محتجاً بقوله تعالى : ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى ﴾ (١) ، وقول النبي (ﷺ) لبعض الأنصار وقد خرج إليه مستعجلاً : ( لعننا أعجلك ) (٢) ، والآية عند غير الكوفيين محمولة على التّرجي والحديث محمول على الإشفاق (٣) .

وفي عمل هذه الأدوات وأحكام هذه الأدوات خلاف طويل بين النحاة ومن المسائل المهمة المتعلقة بعمل ( إنّ ) حذف خبرها على ما ذكره المصنّف من أنه إذا علم الخبر فيها جاز حذفه مطلقاً ، وقد وضّح الدّماميني أن هذا الحذف للقياس على حذف الخبر في غير هذا الباب وللسماع وأنه ورد في التنزيل ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ ﴾ (٤) ، وورد قوله تعالى ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ (٥) ، وإن هذا الحرف ورد في الشعر أيضاً في قول الشاعر ( الحطيئة ) والبيت ليس في ديوانه (٦) :

سَلُوا أَنْ حَيًّا مِنْ قَرِيشٍ تَفَضَّلُوا      عَلَى النَّاسِ أَوْ أَنَّ الْأَكَارِمَ نَهَشَلَا

وقول الآخر ( مجهول ) (٧) :

إِذَا قِيلَ سِيرُوا إِنْ لَيْلَى لَعَلَّهَا      جَرَى دُونَ لَيْلَى مَائِلُ الْقَرْنِ أَعْضَبُ

(١) ﴿ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى ﴾ عيس : ٣ .

(٢) صحيح مسلم : ١ : ٣٤٥ .

(٣) تعليق الفرائد : ١٧ / ٤ .

(٤) ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ ﴾ فصلت : ٤١ .

(٥) ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِئُ وَمَنْ يَرِدْ فِيهِ بِالْحَادِ بِظُلْمٍ نُذِقْهُ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ ﴾ الحج : ٢٥ .

(٦) البيت في أمالي الشجري : ١ / ٣٢٢ .

(٧) مغني اللبيب : ٢ / ٧٠٢ .

قال الدماميني : إنّ الخبر في ذلك محذوف للعلم به والتقدير في الآيتين الكريمتين لهم عذاب شديد والخبر المحذوف في البيت الأول : تفضلوا والخبر المحذوف في البيت الثاني هو خبر لعلّ وتقديره : قريبة<sup>(١)</sup> .

وقد احتج الشارح الدماميني على حذف الخبر بالقرآن الكريم والشعر من أجل توضيح ما أراده المصنّف .

ومن الأمور التي أوضحها الدماميني أن كسر إنّ المحكية التي مثل لها المصنّف بقوله تعالى ﴿ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ ﴾<sup>(٢)</sup>، يخرج منه إنّ الواقعة بعد القول لا بقصد الحكاية كما في : أخصّك بالقول أنك فاضل ، أي : لأنك فاضل ويخرج منه إنّ الواقعة بعد القول الذي يراد به الظن<sup>(٣)</sup> .

وترى الباحثة أن هذا مما لا شك فيه توضيح جيد في هذا الحكم النحوي .

### لا النافية للجنس

وهي التي تعمل عمل ( إنّ ) إذا أريد بها نفي الجنس على سبيل التنصيص وتسمّى تبرئة ، وإنما يظهر نصبها إذا كان اسمها مضافاً أو شبهه ، وإلا فيركب معها نحو ( لا إله إلا الله ) ، وإذا تكرر جاز التركيب والرفع نحو قوله تعالى: ﴿ فَلَا رَفْتَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ ﴾<sup>(٤)</sup>، وقوله تعالى ﴿ لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خُلَّةَ ﴾<sup>(٥)</sup> .

(١) ينظر : تعليق الفرائد : ٤ / ١٧ .

(٢) ﴿ وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شِيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ ﴾ البقرة : ١٤

(٣) تعليق الفرائد : ٤ / ١٧ .

(٤) ﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ ۚ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفْتٌ وَلَا فُسُوقٌ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ۗ وَمَا تَفَعَّلُوا

مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ ۗ وَتَرَوُودُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَىٰ ۗ وَاتَّقُوا يَا أُولِي الْأَلْبَابِ ﴿ البقرة : ١٩٧

(٥) ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خُلَّةَ وَلَا شَفَاعَةً ۗ

وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ البقرة : ٢٥٤ .

وقد نص المصنّف على شروط عملها فقال : ( إذا لم تكرر وقصد خلوص العموم باسم نكرة يليها غير معمول لغيرها عملت عمل إنّ إلا أنّ الاسم إذا لم يكن مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف ركّب مع ( لا ) على ما كان ينصب به<sup>(١)</sup> .

ووضح الشارح الدماميني شروط عملها بـ :

- ١ . عدم تكرارها فاذا كررت فلا يجب اعمالها بل يكون عملها جائزا .
- ٢ . ان يقصد به خلوص العموم اي نفي الجنس على سبيل التخصيص واذا لم يكن ذلك مقصودا فان عملها يكون عمل ليس أو انها تلغى فيليها في هذه الحالة المبتدأ والخبر وتحيل عند ذلك نفي الجنس ونفي الوحدة .
- ٣ . ان يكون اسمها نكرة لأنها لا تعمل في المعرفة .
- ٤ . ان يليها الاسم ولو فصل بينهما فاصل لم تعمل عمل إنّ كما في قوله تعالى ﴿ لا فِيهَا عَوْلٌ ﴾<sup>(٢)</sup> .
- ٥ . ان يكون الاسم المنصوب بها غير معمول لغيرها احترازا من قوله تعالى : ﴿ لا مَرْحَبًا بِهِمْ ﴾<sup>(٣)</sup> ، لان مرحبا في الآية الكريمة منصوب بفعل مقدر<sup>(٤)</sup> .  
ومن مسائل (لا) ما ذكره المصنف من انه اذا علم خبرها كثر حذفه عند الحجازيين ولم يلفظ به حينئذ عند التميميين<sup>(٥)</sup> .

وقد افاد الدماميني ان المراد ان يعلم خبرها بقريظة لفظية او حالية وقد مثل له الدماميني بالأثر المنقول ( لا سيف الا ذو الفقار ولا فتى الا علي)<sup>(٦)</sup> ، ونقل الدماميني عن ابن الحاجب انه ليس (نو) و (علي) هنا خبرين لانهما مستثنيان من

(١) تعليق الفرائد : ٩٣ / ٤

(٢) ﴿ لا فِيهَا عَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ ﴾ الصافات : ٧ .

(٣) ﴿ هَذَا فَوْجٌ مُّقْتَحِمٌ مَّعَكُمْ لَا مَرْحَبًا بِهِمْ إِنَّهُمْ صَالُوا النَّارِ ﴾ : ٥٩ .

(٤) تعليق الفرائد : ٩٤ / ٤ .

(٥) المصدر نفسه : ٩٤ / ٤ ، وينظر شرح شذور الذهب : ٢٢٢ .

(٦) جاء في هامش تحقيق الفرائد للدماميني : ٩٨ / ٤ ، قوله (هذا اثر واه روي في مناقب علي

(رضي الله عنه) على انه نادى به ملك يوم بدر ، المقاصد الحسنة : ٧٢٤ - ٧٢٥ .

المذكور والمستثنى كذلك لا يكون خبراً عن المستثنى منه لأنه لم يذكر إلا ليبين ما قصد بالمستثنى منه<sup>(١)</sup>.

وقد بين الدماميني في كلامه على (لا) اقتران (لا) بهمزة الاستفهام سواء تجردت للاستفهام عن النفي المحض كما في قول قيس بن الملوح<sup>(٢)</sup>:

ألا اصطبار لسلمي أم لها جلدٌ إذا ألقى الذي لاقاه أمثالي

أو كانت الهمزة للإنكار التوبيخي كما في قول حسان بن ثابت أو غيره<sup>(٣)</sup>:

ألا طعان ألا فرسان عادية ألا تجشؤكم حول التناير

قال المصنف : ولـ (لا) مقرونة بهمزة الاستفهام في غير تمنٍ وعرض ما لها مجردة<sup>(٤)</sup>، وقد وجه الدماميني انتقاداً للمصنف من وجهين:

الأول : إن ذكره العرض هنا لا معنى له والا فيلزم ذكر (ألا) الاستفهامية والتخصيصية. الثاني: إن (ألا) التي للتمني كلمة واحدة بمنزلة (ليت) ولا يصح أن يقال : أنها همزة الاستفهام ولا وان الاستفهام مثله في قوله تعالى ﴿ فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ ﴾<sup>(٥)</sup> ؛ لأنه لو قيل: ليت لنا شفعاء صح ولو قيل: ليت (لا) لم يصح<sup>(٦)</sup>.

(١) تعليق الفرائد: ٩٤ / ٤ .

(٢) شرح ابن الناظم على الألفية : ٧٥ .

(٣) الشاهد في شرح ابن الناظم على الألفية: ٧٥ .

(٤) تعليق الفرائد : ٤ / ١٢٦ - ١٢٧ .

(٥) ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ ۚ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلَهُ يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلْ غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ ۚ قَدْ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ وَضَلَّ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ ﴾ الاعراف : ٥٣ .

(٦) ينظر : تعليق الفرائد : ٤ / ١٢٨ .

## المبحث الثالث

### الفاعل

الفاعل عن النحاة اسم او ما في تأويله اسند اليه فعل او ما في تأويله مقدم اصلي المحل والصيغة فالاسم نحو : تبارك الله والمؤول به نحو قوله تعالى ﴿أولم يكفهم أنا انزلنا﴾<sup>(١)</sup>، والمؤول بالفعل نحو قوله تعالى ﴿مختلف الوانه﴾<sup>(٢)</sup>، ونحو (وجهه) في: اتى زيد منيراً وجهه ومقدم رافع لتوهم دخول نحو (زيد قام) و (اصلي المحل) مخرج لنحو (قائم زيد) فإن المسند وهو (قائم) اصله التأخير لأنه خبر وذكر الصيغة مخرج لنحو(ضرب زيد) بضم اوله وكسر ثانيه فإنها مفرعة عن صيغة ضرب بفتحها<sup>(٣)</sup>.

وقيل ان الفاعل كل اسم اسند اليه فعل أو فعل او اسم وكل فعل يطلب مفعولين فانه يكون الاول منها فاعلاً في المعنى فمثل: قام زيد فاعل في اللفظ والمعنى ومثل مات زيد فاعل في اللفظ دون المعنى ﴿وكفى بالله شهيداً﴾<sup>(٤)</sup> فاعل في المعنى دون اللفظ<sup>(٥)</sup>.

أما الفاعل عند المصنف (ابن مالك) فهو المسند اليه فعل أو مضمن معناه تام مقدم غير مصوغ للمفعول وهو مرفوع بالمسند حقيقة إن خلا من (من) و(الباء) الزائدتين وحكما إن جر بأحدهما أو بإضافة المسند وليس رافعة الاسناد وخلافا

(١) ﴿أولم يكفهم أنا أنزلنا عليك الكتاب ينثلي عليهم إن في ذلك لرحمة وذكرى لقوم يؤمنون﴾ العنكبوت: ٥١ .

(٢) ﴿ثم كلي من كل الثمرات فاسألني سئلاً ربك ذللاً يخرج من بطونها شراباً مختلفاً ألوانه فيه شفاء للناس إن في ذلك لآية لِّقومٍ ينفكرون﴾ النحل : ٦٩ .

(٣) ينظر : اوضح المسالك الى الفية ابن مالك: ٣٣٥/١ .

(٤) ﴿ما أصابك من حسنة فمن الله وما أصابك من سيئة فمن نفسك وأرسلناك للناس رسولا وكفى بالله شهيداً﴾ النساء : ٧٩ .

(٥) الكليات للكفوي : ٥٧٠ .

لخلف وان قدم ولم يل ما يطلب الفعل فهو مبتدأ وإن وليه ففاعل فعل مضمر يفسره الظاهر<sup>(١)</sup>.

وجاء في شرح الدماميني أن المسند اليه قد يكون ظاهراً نحو (قام زيد) وقد يكون ضميراً نحو (الزيدان قاما) وقد يكون صريحاً وقد يكون مؤولاً كما في قول الشاعر<sup>(٢)</sup>:

(بحر الوافر)

يسر المرء ما ذهب الليالي وكان ذهابهن له ذهاباً

قال: ثم التأويل لا بد ان يكون بحرف سابق او بغيره كما في باب التسوية في قوله تعالى ﴿ان الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم لم تنذرهم﴾<sup>(٣)</sup> ، اي : انذارك وعدمه اذا جعلت (سواء) خبر إن وما بعده فاعلاً به وهو مذهب البصريين<sup>(٤)</sup>.

وذهب جماعة الى جواز وقوع الفاعل جملة مطلقاً كما في:

(يعجبني يقوم زيد) ، و (ظهر لي اقام زيد)

وعند الفراء وجماعة ان هذا الجواز مشروط بكون المسند الى الجملة قلبياً وباقترانها بمعلق نحو : (ظهر لي اقام زيد)<sup>(٥)</sup>.

وقد نقل الشارح الدماميني اعتراض ابن هشام الانصاري على القول المتقدم لأن اداة التعليق تكون مانعة اشبه من ان تكون مجرورة وكيف يعلق الفعل عما هو كالجزء منه؟ وقد ابدى الدماميني هنا رأيه ذاهباً الى ان المسألة صحيحة ولكن مع الاستفهام خاصة دون سائر المعلقات وعلى ان الاسناد الى مضاف محذوف الى الجملة لان المعنى:

(ظهر لي جواب اقام زيد)

(١) تعليق الفرائد : ٢١٧/٤ .

(٢) البيت من شواهد ابن هشام الانصاري في قطر الندى : ٤١ .

(٣) ((إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ)) البقرة : ٢

(٤) تعليق الفرائد : ٢١٧/٤ ، وينظر: مغني اللبيب : ٤٤٩/٢

(٥) المصدر نفسه : ٢١٧/٤

اي: جواب قول القائل ذلك وهذا لا بد فيه من تقدير دافعا للتناقض اذ ظهور الشيء مناف للاستفهام المقتضي للجهل به (١).

وترى الباحثة ان هذا الاستدراك على ابن هشام في محله وهو استدراك جيد. وقد تقدم ان المصنف قال في باب الفاعل: هو المسند اليه فعل او مضمن معناه تام مقدم غير مصوغ للمفعول (٢)، وبين الدماميني ان المضمن معنى الفعل هو: اسم الفاعل وامثلة المبالغة والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل واخرج بذلك نحو:

(خَزَّ ثَوْبُكَ) ، و (ذَهَبُ خَاتَمِكَ)

فإن المسند فيه ليس فعلا ولا مضمنا معنى الفعل .

اما المراد ب (التام) فغير الناقص نحو (كان) ذلك ان المرفوع بها ليس فاعلا وتسمية سيبويه له بذلك من باب التوسع (٣)، والمراد بالمقدم واحتراز به من نحو:

(زيد قام) ، أو (زيد قائم)

فإن زيدا في المثالين اسند اليه فعل او مضمن معناه ولكن المسند غير مقدم عليه فلا يكون فاعلا (٤).

وقال ابن هشام الانصاري (ت ٧٦١ هـ) في الفاعل: هو ما قدم الفعل أو شبهه عليه او اسند اليه على جهة قيامه به او وقوعه منه وان قوله (اسند اليه) مخرج لنحو (زيداً) في قولنا:

(ضربت زيدا) ، و (انا ضارب زيدا)

فانه يصدق عليه فيهما انه قدم عليه فعل أو شبهه ولكنهما لم يسندا اليه (٥). ومن الامور المهمة التي تعرض لها المصنف في مبحث الفاعل مسألة تأنيث الفعل

(١) تعليق الفرائد: ٢١٨/ ٤

(٢) المصدر نفسه : ٢١٧-٢١٨.

(٣) ينظر الكتاب: ٢١/١.

(٤) تعليق الفرائد: ٢١٨/٤.

(٥) شروح شذوذ الذهب : ١٨٧.



مع الفاعل اذا اسند الى مؤنث حقيقي كما في قولنا: (قامت هند)، أو مؤنث مجازي كما في: (طلعت الشمس)

أو الى مؤنث بمؤنث كما في قول بعضهم: (أنته كتابي فاحتقرها ) على تأويل الكتاب بالصحيفة .

قال الدماميني: وهذا قليل والأعرف في مثله التذكير<sup>(١)</sup>.

وتلحق هذه الناء بالفعل اذا اسند الى لفظ مخبر عنه بمؤنث كما في قوله تعالى ﴿ ثم لم تكن فتنتهم الا ان قالوا ﴾<sup>(٢)</sup>، وقد نقل الدماميني عن الزمخشري أنه قال ان تأنيث الفعل انما كان لان الخبر مؤنث فسرى التأنيث الى المخبر عنه مثل: من كان امك؟

ونقل الدماميني ايضا قول ابي حيان انما انت اسم (كان) على (من) لا لتأنيث الخبر كما ذكر<sup>(٣)</sup>.

وناقش الدماميني اعتراض ابي حيان رادا عليه بان اعتراضه غير متجه لأنه انما كان معنى (من) التأنيث للأخبار عنها بمؤنث وهو (امك) فتأنيث الخبر سبب لتأنيث (من) وتأنيث (من) سبب لتأنيث الضمير فتأنيث الخبر ليس السبب قيل: وتأنيث الفعل في هذا القسم وهو ما اسند الى مخبر عنه بمؤنث مذهب كوفي ولا يجيزه البصريون الا في الضرورة<sup>(٤)</sup>.

ومن الامور التي تناولها الشارح الدماميني في مبحث الفاعل قضية اكثر المصنف (ابن مالك) من الاستدلال بالاحاديث النبوية الشريفة على اثبات الاحكام النحوية وقد انتقد ابو حيان المصنف في هذا وقال ان احتجاج المصنف بالاحاديث غير صحيح لاحتمال ان تكون رواية الحديث قد تمت بالمعنى وليس من المعلوم قطعاً ان اللفظ لفظ النبي (ﷺ) ومما قاله الدماميني انه ذكر ذلك لبعض شيوخه

(١) تعليق الفرائد: ٢٢٣/٤ .

(٢) ﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا وَاللَّهِ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴾ الانعام : ٢٣

(٣) ينظر: البحر المحيط ٩٥/٤ .

(٤) تعليق الفرائد: ٢٢٤/٤ ، وينظر شرح ابن عقيل ٧٨/٢ .

فصوب رأي ابن مالك فيما فعله بناء على ان اليقين ليس مصوباً في هذا الباب وانما المطلوب غلبه الظن الذي هو مثنى الاحكام الشرعية وان احتمال تبديل لفظ الحديث احتمال ضعيف ثم ان الخلاف في جواز النقل بالمعنى انما هو فيما لم يدون في الكتب أما المدون في بطون الكتب فلا يجوز تبديل الفاظه من غير خلاف في ذلك بين اهل العلم<sup>(١)</sup>.

ومما ذكره الشارح ايضاً في هذا الشأن ان تدوين الاحاديث والاطوار بل وكثير من المرويات قد وقع في الصدر الاول قبل فساد اللغة العربية حين كان كلام اولئك المبدلين على فرض تبديلهم يسوغ وكانت غايتهم يومئذ تبديل لفظ يصح الاحتجاج به فلا فرق بين الجميع في صحته الاستدلال ثم دون ذلك المبدل على تقدير التبديل ومنع من تغييره ونقله بالمعنى كما قال بعضهم فبقي حجة في بابه صحيحة ولا يضر توهم ذلك الاحتمال السابق في شيء من استدلالهم المتأخر<sup>(٢)</sup>.

ومن المسائل المتعلقة بمبحث الفاعل التي ذكرها المصنف انه يجوز اضمار فعل الفاعل المشعر به ما قبله<sup>(٣)</sup>، واورد الدماميني شاهداً على هذا وهو الشاعر (حسان بن ثابت)<sup>(٤)</sup>:  
(بحر الوافر)

كَأَنَّ سَبِينَةَ مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ      يَكُونُ مَزَاجِهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ

فيمر رواه بنصب (عسلاً) ورفع (ماء) فان التقدير - حينئذ - وخالطها ماء وذلك مفهوم من قوله (مزاجها) ومثل المصنف للمسألة وتبعه الشاعر حون بقراءة شعبة ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ﴾<sup>(٥)</sup>، بفتح الباء اي: يسبحه رجال واحتج بقول الشاعر (نهئل بن حري بن خمرة بن جابر النهثلي الدارمي التميمي)<sup>(٦)</sup>: (بحر الطويل)

(١) تعليق الفرائد: ٢٤٢/٤.

(٢) تعليق الفرائد ٢٤٣/٤ وينظر موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث: ٢٢.

(٣) المصدر نفسه: ٢٤٣/٤.

(٤) ديوان حسان بن ثابت: ١٧. علماً أن البيت في الديوان:

كَأَنَّ حَبِيبَةَ مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ      يَكُونُ مَزَاجِهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ

(٥) ﴿فِي بُيُوتٍ أُذُنَ اللَّهِ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذَكَّرَ فِيهَا اسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ﴾ النور: ٣٦.

(٦) ينظر اوضح المسالك: ٣٤٢/١، وشرح ابن الناظم: ٨٦.

## لُبُّبِكَ يَزِيدُ ضَارِعَ لَخُصُومِهِ وَمَخْتَبِطُ مَا تَطِيحُ الطَّوَائِحُ

وقد ذكر ابن هشام الانصاري ان الفاعل يصح حذف فعله ان اجيب به نفي كقولك: بلى زيد لمن قال: ما قام زيد اي: بلى قام زيد ومنه قول الشاعر (مجهول):

تجلدتُ حتى قيل لم يعر قلبه من الوجد شيء قلت: بل اعظم الوجد

أواستفهام محقق نحو: نعم زيد جواباً لمن قال: هل جاءك احد ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ط فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾<sup>(١)</sup>، او استفهام مقدر كقراءة الشامي وابي بكر(يسبح له فيها بالغدو والاصال) وقال ابن هشام: وهو قياسي وفاقاً للجرحي وابن جني ولا يجوز في نحو: (يوعظ في المسجد رجل) لاحتماله المفعولية بخلاف .

(يوعظ في المسجد رجال زيد)<sup>(٢)</sup>.

ومعنى قول الشاعر الدارمي المتقدم انه لما قال: لُبُّبِكَ يَزِيدُ قِيلَ لَهُ: من يبكيه؟ فقال : ضارع على معنى يبكيه ضارع ويضمّر فعل الفاعل وجوبا اذا خسر بما بعد الفاعل من فعل مسند الى ضميره او ملابسه كما في قوله تعالى ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾<sup>(٣)</sup>، وهلا زيد قام ابوه والتقدير في الآية: وان استجارك احد من المشركين استجارك<sup>(٤)</sup>.

وقد اعترض الدماميني على بيت الدارمي وقال ان فيه نظرا لان ذلك داخل تحت قوله فيما يأتي او استفهام فان النحاة قسموا الاستفهام الى محقق ومقدر وهذا من قبيل المقدر<sup>(٥)</sup> ، وذهب المصنف الى ان الحكم بالابتداء على المجاب به نفي او استفهام غير ممتنع لان مشاكلة الجواب للسؤال في اللفظ غير لازمة بل قد يكتفى

(١) ﴿وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ط فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾ الزخرف: ٨٧ .

(٢) اوضح المسالك: ٣٤٤/١ ، وتعليق الفرائد: ٢٤٦/٤ .

(٣) ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ۗ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ﴾ التوبة: ٦ .

(٤) ينظر: شرح ابن الناظم : ٨٧ .

(٥) ينظر : تعليق الفرائد: ٢٤٥/٤ .

فيه بالمعنى واستدل بقراءة من قرأ ﴿سَيَقُولُونَ اللَّهُ﴾<sup>(١)</sup> ، جوابا لقوله تعالى: ﴿مَنْ رَبُّ السَّمَاوَاتِ﴾<sup>(٢)</sup>، وقوله تعالى: ﴿مَنْ يَبْدِيهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ﴾<sup>(٣)</sup>، فان كانت جملة الاستفهام مؤخرا فيها الفعل محق الجواب من جهة القياس ان يؤخر فيه الفعل لتتشاكل الجملتان لولا ان الاستعمال بخلافه فلا يجيء فيه مكملا الا والفعل مقدم على الاسم كما في قوله تعالى: ﴿وَلَيْن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾<sup>(٤)</sup> ، فينبغي اذا اقتصر في الجواب على الاسم ان يقدر الفعل مقدما لان المكمل اصل والمتخصر فرع<sup>(٥)</sup>.

وقد ناقش الدماميني قول المصنف المتقدم ان الجواب لا يجيء مكملا الا وهو فعليته وقال ان هذا منقوض بقوله تعالى ﴿قُلْ مَنْ يَنْجِيكُمْ مِنْ ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾<sup>(٦)</sup>، وقوله تعالى: ﴿قُلْ اللَّهُ يَنْجِيكُمْ مِنْهَا﴾<sup>(٧)</sup> ، وعلل الدماميني العدول في الآية الكريمة المتقدمة على الجملة الفعلية التي هي مطابقة لجملة السؤال في المعنى بان قصد الاختصاص هنا اقتضى تقديم المسند اليه<sup>(٨)</sup>.

وترى الباحثة ان هذه المناقشة فيها استدراك جيد على المصنف في هذه المسألة النحوية.

(١) ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ فَأَنَّى تُسْحَرُونَ﴾ المؤمنون : ٨٩ .

(٢) ﴿قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ، الَّذِي هُوَ أَكْبَرُ الْمَخْلُوقَاتِ وَأَعْلَاهَا﴾ المؤمنون : ٨٦:

(٣) ﴿قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ، الَّذِي هُوَ أَكْبَرُ الْمَخْلُوقَاتِ وَأَعْلَاهَا﴾ المؤمنون : ٨٦:

(٤) ﴿وَلَيْن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾ الزخرف : ٩ .

(٥) ينظر : تعليق الفرائد : ٤ / ٢٤٧ .

(٦) ﴿قُلْ مَنْ يَنْجِيكُمْ مِنْ ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ تَدْعُونَهُ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً لَأَنْ أَنْجَانَا مِنْ هَذِهِ لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾ الانعام : ٦٣ .

(٧) الانعام ٦٤ وتام الآية: ﴿ومن كل كرب ثم انتم تشركون﴾.

(٨) ينظر : تعليق الفرائد : ٤ / ٢٤٨.

## نائب الفاعل

نائب الفاعل عند النحاة ما حذف فاعله واقيم هو مقامه وغير عامله الى طريقة ، او يفعل ، او مفعول وهو المفعول به كما في قوله تعالى : ﴿وقضى الامر﴾<sup>(١)</sup> ، وان فقد المفعول به فالمصدر نحو قوله تعالى : ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةً وَاحِدَةً﴾<sup>(٢)</sup> ، او الظرف نحو: (صيم رمضان) و(جُليْسَ امامك) ، او المجرور كما في قوله تعالى : ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾<sup>(٣)</sup> ، هذا ما ذكره ابن هشام الانصاري<sup>(٤)</sup> ، وقال في موضع اخر في تعريف النائب عن الفاعل : يحذف الفاعل فينوب عنه في احكامه كلها مفعول به فان لم يوجد فما اختص وتصرف من ظروف او مجرور او مصدر ويضم اول الفعل مطلقا ويشاركه الثاني نحو: تُعَلِّمُ والثالث نحو : أَنْطَلِقُ ويفتح ما قبل الاخر في المضارع ويكسر في الماضي ولك في نحو: قال وباع الكسر مخلصا و مُشَمَّأً ضمّاً والضم مخلصاً<sup>(٥)</sup> ، ومن المعلوم ان حذف الفاعل امر جائز في النحو ولهذا الحذف اسباب منها الجهل بالفاعل وقد يكون الحذف لغرض لفظي او لغرض معنوي:

قال ابن هشام الانصاري: يجوز حذف الفاعل اما للجهل به او لفظي او معنوي فالأول كقولك (سرق المتاع) و روي عن رسول الله ( ﷺ ) اذا لم يعلم السارق والراوي والثاني كقولهم: من طابت سيرته حمدت سيرته فانه لو قيل: حَمَدَ الناس سيرته اختلت السجعة والثالث كقوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قِيلَ لَكُمْ

(١) البقرة: ٢١٠ وهود : ٤٤ .

(٢) ((فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةً وَاحِدَةً))

(٣) ((صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ)) الفاتحة : ٧ .

(٤) شذور الذهب : ١٨٨ .

(٥) شروح قطر الندى : ١٨٧ ، وينظر شرح ابن الناظم : ٩٠ .

تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ فَأَفْسَحُوا يَفْسَحِ اللَّهُ لَكُمْ وَإِذَا قِيلَ انشُرُوا فَانشُرُوا ﴿١﴾ ، وكقول  
(الشنفرى):

وان مدت الايدي الى الزاد لم اكن بأعجلهم اذ اجشع القوم اعجل

فحذف الفاعل في ذلك كله لأنه لم يتعلق غرض بذكره<sup>(٢)</sup>.

وقد ذهب المصنف (ابن مالك) الى انه قد يترك الفاعل لغرض لفظي او

لغرض معنوي فينوب عنه جاريا مجراه في كل ما له:

مفعول به ، او جار او مجرور ، او مصدر لغير مجرد التوكيد ملفوظ به او

مدلول عليه بغير العامل ، او ظرف زمني او مكاني مختص بوصف او بغيره<sup>(٣)</sup>.

وقد بين الدماميني ان باب النائب عن الفاعل يسمى عند بعض من النحاة

(باب المفعول الذي لم يسم فاعله) وذكر ان حذف الفاعل لغرض لفظي يكون

للإيجاز كما في قوله تعالى ﴿ وَمَنْ عَاقَبْ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِ ﴾<sup>(٤)</sup>، وقد يكون لتصح

الوزن كما في قول لبيد<sup>(٥)</sup>:  
(بحر الطويل)

وما المال والاهلون الا وديعة ولا بد يوما ان ترد الودائع.

فان الشاعر هنا لو قال ان يرد المودعون لا نكسر الوزن وقد يكون حذف الفاعل

في الشعر لتناسب القوافي ذلك انه لو بني الفعل في البيت المتقدم للمعلوم لكانت

قافيته منصوبة مع ان القوافي في القصيدة مرفوعة وقد يكون حذف الفاعل من اجل

تناسب الاسجاع كما في : ((المحمد لله الذي توالى الاؤه وعرفت نعمائه)).

(١) ((يَأْيَيْهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا فِي الْمَجَالِسِ فَأَفْسَحُوا يَفْسَحِ اللَّهُ لَكُمْ وَإِذَا قِيلَ انشُرُوا

فَانشُرُوا يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ ۗ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ)) المجادلة : ١١ .

(٢) ينظر: شرح قطر الندى : ١٨٨ ، ووضح المسالك ٢٧١/١-٢٧٢.

(٣) ينظر: تعليق الفرائد ٢٥١/٤-٢٥٦.

(٤) ((ذَلِكَ وَمَنْ عَاقَبْ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِ ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ لَيُنصَرَنَّهُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ لَغَفُورٌ)) الحج :

٦٠ .

(٥) ديوان لبيد : ٥٦ .

اما حذف الفاعل لغرض معنوي فقد اوضح الدماميني ان الحذف لغرض معنوي يكون للعلم بالفاعل كما في قوله تعالى ﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾ (١).

ومما قاله الدماميني أن قول المصنف أن الفاعل قد يحذف للجهل به كما في (ضرب زيد) إذا لم يعرف من ضربه اعترض عليه ابن هشام قائلا ان فيه نظرا لان الجهل بالفاعل انما يقتضي ان لا يصرح باسم الفاعل لا ان يحذف كيف وكل فعل يجوز لك ان تسنده الى اسم الفاعل المشتق من مصدره كما قال الله تعالى : ﴿سَأَلَ سَائِلٌ﴾ (٢).

و سام سائم وهذا لا يجوزك في وقت ما (٣) ،

وترى الباحثة ان قول ابن هشام نفسه يحتاج الى مناقشة لان ابن هشام صرح في اكثر من موضع ان الفاعل قد يحذف للجهل به (٤).

ومن الاغراض المعنوية التي ذكرها المصنف في باب حذف الفاعل ان لا يتعلق مراد المتكلم بتعيينه كما في قوله تعالى : ﴿وَإِذَا حُيِّتُمْ بِتَحِيَّةٍ﴾ (٥).

ومن الاغراض الداعية الى حذف الفاعل تعظيم الفاعل بصون اسمه عن مقارنة اسم المفعول كما في قول النبي الاكرم محمد (ﷺ): ﴿من ابتلى بهذه القادورات﴾ (٦) ، ومن هذه الاغراض تعظيم المفعول به بصون اسمه عن مقارنة اسم الفاعل كما في (طعن عمر) (٧) ، ومن هذه الاغراض الستر على الفاعل خوفا منه او خوفا عليه .

(١) ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾ النساء : ٢٨ .

(٢) ﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾ المجادلة : ١ .

(٣) تعليق الفرائد: ٢٥٢/٤ .

(٤) اوضح المسالك ٣٧١/١ ، وشرح قطر الندى / ١٨٧ .

(٥) ﴿وَإِذَا حُيِّتُمْ بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ حَسِيبًا﴾ النساء : ٨٦ .

(٦) الحديث في مسند احمد : ٤٣/٣ .

(٧) ومن المعلوم ان طاعنه هو ابن لؤلؤة الفارسي.

قال الدماميني الشارح: وهذه الاغراض من وظيفة علم المعاني لا من وظيفة علم النحو<sup>(١)</sup> .

ومن المسائل التي ذكرها المصنف في باب النائب عن الفاعل قوله:  
(وربما رفع مفعول به ونصب فاعل لا من اللبس)<sup>(٢)</sup>، وقد مثل الدماميني لهذه المسألة النحوية بـ: (كسر الزجاج الحجر) ، و (خرق الثوب المسمار).

قال : وهذه هي المسألة المعروفة بالقلب وقد حكى النحاة فيها اقوالا:

أحدها: ان ذلك يجوز عند امن اللبس في الضرورة والسعة.

الثاني : انه لا يجوز الا في الضرورة.

الثالث: انه لا يحوز الا للضرورة وتضمن الكلام معنى يصح معه القلب.

الرابع : انه لا يجوز في القرآن الكريم ويجوز غيره.

قال : واما البيانيون فقد ذكروا ان هذا القلب ان تضمن اعتبارا لطيفا قبل والا فلا<sup>(٣)</sup> .

وقد ذكر ابن عقيل انه يجب تقديم الفاعل على المفعول به اذا ضيق التباس احدهما بالآخر كما اذا خفي الاعراب ولم توجد قرينة تبين الفاعل من المفعول كما في قولنا: ضرب موسى عيسى فيجب هنا كون (موسى) فاعلا و (عيسى) مفعولا وهذا مذهب الجمهور فاذا وجدت قرينة تبين الفاعل من المفعول جاز تقديم المفعول وتأخيره فنقول : اكل موسى الكمثري واكل الكمثري موسى<sup>(٤)</sup> .

ويظهر ان (كسر الزجاج الحجر ) و (خترق الثوب المسمار) قائمتان على اساس ان اللبس مأمون لان الفاعل واضح وهو الحجر والمسمار ولذا اجاز النحويون هذا القلب والله اعلم .

(١) تعليق الفرائد : ٢٥٤/٤ .

(٢) المصدر نفسه : ٢٦٨/٤ .

(٣) المصدر نفسه : ٢٦٩/٤ .

(٤) شرح ابن عقيل : ٨٢/٢ .



## الاشتغال

الاشتغال عند النحاة هو ان يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل عامل في ضميره او وصف ويكون ذلك الفعل بحيث لو فرغ من ذلك المعمول وسلط على الاسم الاول لنصبه كما في :

زيداً ضربته

فلو حذف الهاء وسلطت (ضربت) على زيد لقلت: زيداً ضربت ويكون (زيداً) مفعولاً مقديماً ومثاله ايضاً قولنا : زيداً مررتُ به

فإن الضمير وإن كان مجروراً بالباء الا انه في موضع نصب بالفعل.

ومثال ما اشتغل فيه الفعل باسم عامل في الضمير قولنا : زيداً ضربت اخاه ويجوز في الاسم المتقدم الرفع على الابتداء، ويجوز النصب بفعل محذوف وجوباً يفسره الفعل المذكور<sup>(١)</sup>.

وقال المصنف (ابن مالك) في تعريفه الاشتغال أن يشتغل العامل عن الاسم السابق بضميره أو بملابسه اذا انتصب لفظاً او تقديرأ ضمير اسم سابق مفتر لما بعده أو ملابس ضميره<sup>(٢)</sup>.

وبين الدماميني أن العامل هنا قد يكون فعلاً كما في:

زيداً ضربته وقد يكون ما يعمل عمل الفعل نحو: زيداً انت ضاربه واوضح ان الملابس التي ذكرها المصنف إما بدون واسطة نحو : زيد ضربت غلامه أو بواسطة نحو: زيد ضربت رجلاً تحبه ومثل الدماميني لقول المصنف (اذا انتصب فعلاً) ب: زيد ضربته ومثل للمنتصب تقديرأ ب : زيد مررت به وخرج بهذا ما اذا كان الضمير لاسم متأخر نحو: ضربته زيداً فانه لا يكون من هذا الباب بل إن نصب (زيد) يكون على البديل من الهاء وان رفع فهو مبتدأ خبره ما قبله. وقد شرط المصنف في باب الاشتغال ما يأتي:

(١) ينظر: شذوذ الذهب : ٤٣٠، وقطر الندى : ١٩٣.

(٢) تعليق الفرائد : ٤ / ٢٧٥.

- ١- ان يكون الاسم السابق مفتقرا لما بعده من الكلام.
  - ٢- أن يكون العامل ملابسا ضمير الاسم المفتقر لما بعده.
  - ٣- ان هذه الملابس تكون بجائز العمل فيما قبله.
  - ٤- أن يكون ضمير الاسم المفتقر لما بعده غير صلة ولا مشبه بالصلة.
  - ٥- ان لا يكون شرطا مفصولا بأداته.
  - ٦- ان لا يكون تاليا لاستثناء او تالي حرف ناسخ او تالي (كم) الخبرية أو تالي حرف تحضيض أو عرض أو حرف تمن بـ (ألا)<sup>(١)</sup>.
- وتصدى الدماميني لهذه الشروط مُبيناً ان قول المصنف (أو ملابسه) عطف على المضاف من قوله (بضميره) اي: اشتغال العامل بضمير الاسم السابق او بملابس ذلك الضمير ثم الملابس إما بدون واسطة او بواسطة كما تقدم<sup>(٢)</sup>.
- وكان المصنف قد ذكر ان عامل الاسم المشغول عنه العامل الظاهر قد يفسر عاملا فيما قبله ان كان من سببه وكان المشغول مسندا الى غير ضميريهما مع ان المصنف لم يمثل بأمثلة ولذا قال الدماميني ان هذه الحالة تكون في مثل:
- أزيد اخوه تضربه بالتاء المثناة وهو من امثلة سيبويه فزيد مبتدأ اول واخوه مبتدأ ثانٍ وتضربه خبر المبتدأ الثاني والجملة خبر المبتدأ الاول ويجوز نصب (الاخ) على الاشتغال بلا خلاف فتقول:
- أزيدُ اخاه تضربه
- وقد اختلف في جواز نصب زيد فقد اجازه سيبويه والاخفش ومن وافقهما فتقول بناء على هذا : أزيداً اخاه تضربه
- ويفسر هذا العامل المقدر العامل في (اخاه) عاملاً في زيد قبله والتقدير:
- اتهين زيدا تضرب اخاه تضربه<sup>(٣)</sup>.

(١) تعليق الفرائد : ٤ / ٢٧٥.

(٢) ينظر : المصدر نفسه ٤ / ٢٧٦.

(٣) المصدر : ٤ / ٣٠٥ ، وينظر: شرح ابن الناظم / ٩٣.

## النتائج

١. أنّ المنهج الذي اتبعه الدّماميني في شرح كتاب التسهيل هو نفس المنهج الذي اتبعه ابن مالك في ترتيب شرحه للتسهيل .
٢. الاستدلال بالأراء الفقهية وردّه على الفقهاء في بعض الموضوعات النحوية واللّغوية.
٣. كان يمزج الأصل بالشرح أي أنه كان يمزج كلامه بكلام المصنف ، وللتفريق بينهما كان يضع المتن بين هلالين، أو يميز الأصل بكتابته بمداد مغاير لمداد الشرح.
٤. اتضحت شخصيته المميزة من خلال عرضه ومناقشة لأراء النحاة ، ولم يكتفِ بمجرد النقل بل كان يستحسن ، أو يسكت ، أو يعترض ويناقش ويدلي برأيه فظهرت شخصيته واضحة.
٥. اعتمد في أكثر نقوله وآرائه على شرح التسهيل لابن مالك وشرح المرادي .
٦. إنه كان أحياناً يستشهد بنص الآية القرآنية من دون أن يحذف منه شيئاً وأحياناً أخرى يذكر موطن الشاهد فقط.
٧. إنّه الدّماميني كان يقف من القراءات موقفاً معتدلاً ، فنجده يأتي بها للاستشهاد على القواعد النحوية أو لدعم أدلته ، وكان حريصاً على نسبتها إلى قرائها .
٨. كان من العلماء الذين أكثروا الاستشهاد بالأحاديث النبوية الشريفة ومن الذين جوزوا الاحتجاج به، إلا أنه لم يكن يأخذ بالحديث على إطلاقه بدليل ما ورد في المكاتبه التي جرت بينه وبين شيخه سراج الدين البلقيني (ت ٨٠٥هـ) والتي تبين أن الاستشهاد بالحديث النبوي.
٩. عنده إنّما هو للاعتضاد لا لإتيان قاعدة نحوية، فالاستشهاد بالحديث يجب أن يكون على ما موجود من كلام العرب .

١٠. يأتي الشاهد الشعري من المرتبة الثانية بعد القرآن الكريم من حيث نسبة الاستشهاد به عند الدماميني فان دل هذا على شيء فإنما يدلّ على اعتداده بالشاهد الشعري كدليل من الأدلة المسموعة التي يعولّ عليها في التقعيد النحوي .

١١. إن الدماميني أعتدّ بالسماع أصلاً من الأصول اللغوية والنحوية فقد استشهد بالقرآن الكريم والقراءات والأحاديث النبوية الشريفة وكلام العرب (المنظومة والمنثورة) .

١٢. الدماميني كغيره من النحاة اعتدّ بالقياس وأكثر منه في إثبات قواعده النحوية ، ويعول عليه في تقعيد القواعد النحويّة كاعتداده بالسماع.

١٣. موقف الدماميني من الإجماع أنه اعتدّ به واستدل به على القضايا النحوية وجاء عنده بعد السماع والقياس ، ولكنه لم يستدل به كثيراً ربما يعود السبب إلى أن معظم القضايا المطروحة في الكتاب مجمع عليها.

١٤. موقف الدماميني من الاستصحاب أنه قد أعتدّ به ولكنه كان مقلّاً في اعتداده به مقارنة مع غيره في موضوع الأدلة النحويّة الأخرى كالسماع والقياس وربما يعود السبب في ذلك إلى أن هذا الأصل قد عُذّ من أضعف الأدلة النحويّة ، التي لا يجوز التمسك بها إن اوجد دليلاً آخر أقوى .

١٥. اعتنى بالتعليل كثيراً ولم يخرج عما سارّ عليه النحاة السابقون في تعليلاتهم إذ أنه يوليه جلّ عنايته فجاء شرحه مليئاً بالتعليل ، فلا نكاد نقف على حكم نحوي ، أو مسألة نحوية أو صرفية عرض لها من دون أن يعللها ويكشف أسرارها ، ومما يشهد على اعتداده بالعلّة أنّه يصرّح بها أحياناً في مواضع مختلفة في كتابه تعليق الفرائد يقول : (والعلّة) ، وأحياناً أخرى يكتفي بلفظة (لأن) على أنّ ذلك علّة .

١٦. من المصطلحات الصوتية التي أشار إليها الدماميني مخرجي الهمزة والذال ، فضلاً عن الاختلاس ، و الإدغام ، والإشباع .

١٧. ومن اللهجات أشار إلى ( الطمطمانيّة).

١٨. ومن مباحثه الصرفية حديثه عن الأفعال الماضية والمضارعة والأمر ،  
ومن أمثلة ذلك عنده قوله تعالى : ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ .

١٩. ومن الجموع التي وردت عند الدماميني جموع التصحيح والتكسير .

٢٠. للدماميني إشارات إلى الترادف، والمشارك اللفظي، والتضاد ، والأضداد .

٢١. ردّ الدماميني على بطلان قائل من قال إنما الكلام يطلق على ثلاث فصاعداً فلا يتحقق الكلام إلا عند تحقق الكلم، بأن الكلام شيء تضمن ، كائناً من الكلم ، أي في حال كونه بعضاً للكلم ، فيصدق على الاثنين قطعاً؛ لأن (من ) هنا في كلام المصنف (والكلام ما تضمن من الكلم ) ليست تبينة وإنما تبعيضية .

٢٢. يرى الدماميني أن الإعراب هو أصل في الاسماء والبناء أصل في الأفعال

٢٣. ذهب الدماميني إلى أن (أي) تؤنث موافقا لما جاء به الفراء .

٢٤. ان مناقشة الدماميني للمصنف تدل على سعة اطلاعه على كثير من المصنفات النحوية واللغوية منها ، عندما ذكر الدماميني قول المصنف أنه لا يجوز أن يكون التقدير : عندي رجل ؛ لأن الجواب للسؤال ضعيفة ، والسؤال تقدم فيه المبتدأ . وقد عقب الدماميني على قول المصنف المتقدم بقوله : وفيه نظر؛ لأنه جاء في التنزيل ﴿ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ﴾ ، و ﴿ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ ﴾ ، وردّ الدماميني على المصنف بأن الضعف الذي ذكره مرتفع بمعارضة الاحتياج إلى مسوغ الابتداء بالنكرة ثم كيف يقول المصنف (لا يجوز ) ، ثم يسلم أن التخالف جائز على ضعف.

٢٥. ومن المواضع التي تحذف فيها الفاء جوازاً إذا جاءت مقارنة لقول أغنى عنه المقول ، واحتج الدماميني لهذا المعنى بقوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ ﴾ ، على المصنف هنا فقال : إنّ هذا الحذف قد جعله المصنف من قبيل الضرورة والندور مع أنه جائز في سعة الكلام بكثرة وهو صحيح .

٢٦. من شرط عمل ( ما ) عمل ليس عدم وجود ( إن ) النافية معها ويرى أن السبب في هذا أن ( ما ) تشابه ( إن ) النافية لفظاً ، فكأنَّ ( ما ) النافية دخلت على نفي ، والنفي إذا دخل على النفي أفاد الإيجاب ، فصارت ( إن ) كـ ( إلا ) الناقضة لنفي ( ما ) في : ما زيد إلا منطلق . قال : ويحتمل أنما منعت ( إن ) العمل لوقوع الفصل بين ( ما ) ومعمولها بغير الظرف .

## &&.....المصادر والمراجع.....&&

### القران الكريم .

#### (الف)

١. إبراز المعاني من حَزْر الأمانى فى القراءات السبع للإمام الشاطبى (ت: ٥٩٠ هـ) ، الإمام عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المعروف بأبى شامه الدمشقى(ت: ٦٦٥ هـ) ، تحقيق : إبراهيم عَطوة عرض ، دار الكتب العلمىة (د-ت) .
٢. إتحاف فضلاء البشر بالقراءاتِ الأربعة عشر َ، أحمد بن محمد البنا الدمياطى (ت: ١١١٧ هـ) ، تحقيق : الدكتور شعبان محمد إسماعيل ، علم الكتب- بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
٣. ارتشاف الضرب من لسان العرب ، أبى حيان الأندلسى ( ت: ٧٤٥ هـ) تحقيق : د. رجب عثمان محمد والدكتور رمضان عبد التواب، الناشر مكتبة الخانجى، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩١ م ، مطبعة المدنى .
٤. ارتقاء السيادة فى علم أصول النحو ، للشيخ يحيى بن محمد أبى زكريا الشاوى المغربى الجزائرى (ت: ١٠٩٦ هـ - ١٦٨٥ م ) ، تحقيق : الدكتور عبد الرزاق عبد الرحمن السعدى ، دار الأنبار للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ، العراق - الرمادى ، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م .
٥. الأزهر فى ألف عام، الدكتور محمد عبد المنعم خفاجى، عالم الكتب - بيروت، الطبعة الثانية ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
٦. أسباب حدوث الحروف ، الرئيس أبى على الحسين بن سينا، تحقيق : طه عبد الرؤوف سَعْد ، مكتبة الكليات الأزهر ، (د - ت) .
٧. الاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة على إثبات القواعد النحوية بين بدر الدين الدمامينى المتوفى سنة (٨٢٧ هـ) ، و سِرَاجِ الدِّينِ البُلُقِينِى المتوفى

- سنة (٨٠٥ هـ)، دراسة و تحقيق الدكتور : رياض بن حسن الخوام \_  
 الأستاذ المشارك بكلية اللغة العربية جامعة أم القرى\_ مكة المكرمة، عالم  
 الكتب بيروت- لبنان، الطبعة الأولى ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م .
٨. أسرار العربية ، الأمام أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد  
 الأنباري (٥٧٧ هـ) ، تحقيق : محمد بهجت البيطار ، مطبوعات المجمع  
 العلمي العربي بدمشق.
٩. الأصوات اللغوية ، دكتور إبراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠٧م.
١٠. أصول التفكير النحوي ، علي أبو المكارم ، دار غريب ، القاهرة ، الطبعة  
 الأولى ، ٢٠٠٦ م.
١١. أصول النحو العربي ، محمود أحمد نخله ، ناشر دار العلوم العربية ،  
 بيروت- لبنان الطبعة الأولى ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
١٢. الأعلام ، خير الدين الزركلي (ت: ١٣٩٦ هـ) ، الطبعة الخامسة عشرة ،  
 بيروت ، ٢٠٠٢م.
١٣. الأعراب في جدل الإعراب و لمع الأدلة في أصول النحو ، أبي البركات عبد  
 الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري (ت: ٥٧٧ هـ) ، تحقيق : سعيد  
 الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ، ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م .
١٤. الاقتراح في علم أصول النحو ، لجلال الدين السيوطي (ت: ٩١١ هـ) ، قرأه  
 وعلق عليه الدكتور محمود سليمان ياقوت ، دار المعرفة الجامعية ، ١٤٢٦  
 هـ - ٢٠٠٦ م .
١٥. الاقتناع في القراءات السبع، لأبي جعفر أحمد بن علي ابن البائش (ت: ٥٤٠ هـ)  
 ، تحقيق عبد المجيد قطامش ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣ هـ ، دار الفكر بدمشق.
١٦. امرؤ القيس (ت: ٥٦٥ م) طبعة وحققه الأستاذ مصطفى عبد الشافي ، دار  
 الكتب بيروت- لبنان ، الطبعة الخامس ، ٢٠٠٤ م - ١٤٢٥ هـ .
١٧. الأنصاف في سائل الخلاف بين النحويين : البصريين ، والكوفيين ، تأليف :  
 الشيخ الإمام كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد أبي سعيد



الأنباري النحويّ (ت: ٥٧٧ هـ) ، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف ،  
تأليف : محمد محي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ، الطبعة الرابعة  
١٣٨٠ هـ - ١٩٦١ م.

١٨. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (ت: ٧٦١ هـ) ، تأليف الإمام أبي محمد  
عبد الله بن جمال الدين بن يوسف ابن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري  
المصري ، ومعه كتاب عُدَّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك تأليف: محمد  
محي الدين عبد الحميد ، صيدا - بيروت .

١٩. الإيضاح في شرح المفصل ، أبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن  
الحاجب النحوي (ت : ٦٤٦ هـ) ، تحقيق : الدكتور موسى بناي العليبي ،  
مطبعة العاني - بغداد (د - ت) .

٢٠. الإيضاح في علل النحو ، لأبي القاسم الزجاجي (ت: ٣٣٧ هـ) ، تحقيق :  
الدكتور مازن المبارك ، دار النفائس ، الطبعة الثالثة ، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩  
م ، بيروت.

## (باء)

٢١. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ، القاضي العلامة شيخ الإسلام  
محمد بن علي الشوكاني (ت: ١٢٥٠ هـ) ، دار الكتاب الإسلامي ، القاهرة  
، د.ت .

٢٢. البرهان في علوم القرآن ، للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي  
(ت: ٧٩٤ هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، مكتبة دار التراث .

٢٣. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، الحافظ جلال الدين  
السيوطي (ت: ٩١١ هـ) ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ،  
بيروت ، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.

## ( تاء )

٢٤. التّبيان في إعراب القرآن ، أبي البقاء عبدالله بن الحسين العُكبري(ت:٦١٦هـ) ، تحقيق : علي محمد البجاوي .
٢٥. تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، تأليف الشيخ محمد بدر الدين بن ابي بكر بن عمر الدّماميني (ت: ٨٢٧ هـ) ، تحقيق : الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدّي، بساط - بيروت ، الطبعة الاولى ، ١٩٨٣ م.
٢٦. تفسير البحر المحيط، ابو حيان الاندلسي( ت : ٧٤٥هـ) ، تحقيق الشيخ عادل احمد عبد الموجود ، والشيخ علي محمد معوض ، الطبعة الاولى، ٢٠٠١ م ، دار الكتب العلمية - بيروت.
٢٧. تفسير البغوي " معالم التنزيل " للإمام مُحي السُنّةِ أبي مُحمد الحسين بن مَسْعُود البغوي (ت:٥١٦ هـ ) ، تحقيق : محمد عبد النمر، عثمان جمعة ضميريّة ، سليمان مسلم الحرش، الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م ، دار طيبة-الرياض.
٢٨. تهذيب اللغة ، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت:٣٧٠ هـ ) ، تحقيق : عبد السلام هارون ، محمد علي النجار (د - ت) ، دار المصرية .
٢٩. التوطئة لأبي علي الشلوبني (ت : ٦٤٥ هـ) ، تحقيق : الدكتور يوسف أحمد المطوع ، مطابع سجل العرب ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٤٠١ هـ .

## ( ثاء )

٣٠. ثمار الصناعة " في علم العربية " ، أبي عبد الله الحسين بن موسى بن هبة الله الدينوري الشهير بـ(الجليس النحوي) ، (ت: في حدود ٣٩٠ هـ ) ، تحقيق : د. حنا جميل حدّاد ، المملكة الأردنية الهاشمية - عمان ، ١٩٩٤ ، الطبعة الأولى الناشر ، وزارة الثقافة .

## ( جيم )

٣١. الجُمعُ لأحكام القرآن، لأبي عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي ( ت: ٦٧١هـ ) ، القاهرة ، مطبعة دار الكتب المصرية ، ١٣٥٧هـ - ١٩٣٨م ، الطبعة الثانية ، ١٣٥٣هـ \_ ١٩٣٥ م .
٣٢. الجمل ، الزجاجي ( ت : ٣٣٧ هـ ) ، اعتنى بتصحيحه و شرح ابياته الشيخ ابن أبي شنب ، الأستاذ بكلية الأدب بالجزائر ، سنة ١٩٢٦ ، بمطبعة جول كربونل بالجزائر.
٣٣. الجملة الفعلية ، الدكتور علي أبو المكارم ، مؤسسة المختار للنشر و التوزيع - القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م .
٣٤. جمهرة انساب العرب ، لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي(ت ٤٥٦ هـ) ، تحقيق : عبد السلام هارون ، دار المعارف - القاهرة ، الطبعة الخامسة.
٣٥. الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي( ت : ٧٤٩ هـ) ، تحقيق : الدكتور فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية - بيروت لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م .

## ( خاء )

٣٦. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، عبدالقادر بن عمر البغدادي(١٠٣٠هـ-١٠٩٣ هـ) ، تحقيق : عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، الطبعة الرابعة ، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م .

## ( دال )

٣٧. دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عضيمة(ت: ١٩٨٤ م)، دار الحديث القاهرة ، حقوق الطبع محفوظة للناشر.

٣٨. دراسات في العربية وتاريخها لفضيلة الأستاذ الأكبر : محمد الخضر حُسين  
الناشر المكتب الإسلامي ، مكتبة دار الفتح - دمشق ، الطبعة الثانية ، ١٣٨٠ هـ - ١٩٦٠ م.
٣٩. الدراسات اللّهجية والصوتية عند ابن جني ، الدكتور حسام النعيمي ، دار  
الطليعة للطباعة والنشر - بيروت ، ١٩٨٠ م .
٤٠. الدّماميني حياته و آثاره و منهجه في كتاب الفرائد على تسهيل الفوائد ، د.  
محمد عبد الرحمن بن محمد المفدّي ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م
٤١. ديوان الأدب ( أول معجم عربي مرتب بحسب الأبنية ) ، أبي إبراهيم  
إسحاق بن إبراهيم الفارابي (ت : ٣٥٠ هـ ) ، تحقيق : أحمد مختار عمر ،  
مراجعة : دكتور إبراهيم انيس اهداءات ٢٠٠٣ م .
٤٢. ديوان الأعشى الكبير(ميمون بن قيس) مقدمة الطبعة الأوربية لديوان  
الأعشى لرودلف جاير، شرح و تعليق : الدكتور محمد حسين استاذ الأدب  
العربي المساعد بجامعة فاروق ، الناشر : مكتبة الآداب بالجماميزت.
٤٣. ديوان جرير (ت : ١١٤ هـ) ، بيروت ، ١٩٨٦ م .
٤٤. ديوان حسان بن ثابت ، شرحه و كتب هوامشه و قدم له الأستاذ عبد أمهنا ،  
دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، الطبعة الثانية ، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.
٤٥. ديوان حُميد بن ثور الهلالي ، تحقيق : عبد العزيز الميمني ، توفي على  
الأرجح في أيام عثمان بن عفان ، الدار القومية للطباعة و النشر القاهرة ،  
١٣٨٤ هـ - ١٩٦٥ م.
٤٦. ديوان زهير بن أبي سلمى(ت : ١٣ ق.م - ٦٠٩ م ) ، شرحه وقد له  
الأستاذ علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية ، بيروت- لبنان ، الطبعة  
الأولى ، ١٩٨٨ م.
٤٧. ديوان طرفة بن العبد شرحه و قدم له : مهدي محمد ناصر الدين دار الكتب  
العلمية ، بيروت - لبنان ، الطبعة الثالثة ، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م .

٤٨. ديوان العباس بن الأحنف ، شرح و تحقيق : عاتكة الخزرجي ، القاهرة ، مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٧٣ هـ \_ ١٩٥٤ م
٤٩. ديوان العباس بن مرداس السلمي ، تحقيق : الدكتور يحيى الجبوري ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م.
٥٠. ديوان عُبيد بن الأبرص ، شرح : أشرف أحمد عَدْرَة ، دار الكتاب العربي - بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٤ م.
٥١. ديوان عدي بن زيد العبادي ، حققه وجمعه : محمد جبار المعيد ، ١٣٨٥ هـ - ١٩٩٥ م ، شركة دار الجمهورية للنشر و الطبع ، بغداد ، ١٩٦٥ م .
٥٢. ديوان الفرزدق ، شرحه و ضبطه و قدم له الأستاذ علي فاعور ، دار الكتب العلمية ، بيروت- لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
٥٣. ديوان النابغة الذبياني ، تحقيق : محمد أبو الفصل إبراهيم ، دار العارف ، الطبعة الثانية.
٥٤. ديوان قيس بن الخطيم ( ت: ٦٢٠ م ) ، تحقيق : الدكتور ناصر الدين الأسد ، دار صادر - بيروت ، د. ت.
٥٥. ديوان لبيد بن ربيعة العامري ( ت: ٥٤٥ م ) ، دار صادر - بيروت ، د. ت.
٥٦. ديوان لبيد بن ربيعة ، دار المعرفة ، بيروت - لبنان ، الطبعة الاولى .

#### (٤١)

٥٧. رصف المباني في شرح حروف المعاني ، الإمام أحمد بن عبد النور المالقي ( ت : ٧٠٢ هـ ) ، تحقيق : أحمد محمد الخراط ، مجمع اللغة العربية بدمشق.

### (زاي)

٥٨. زهر الأكم في الأمثال و الحكم ، للحسن اليوسي (ت: ١١٠٢ هـ)، تحقيق:  
الدكتور محمد حجي و الدكتور محمد الأخضر، الطبعة الأولى ١٤٠١ هـ -  
١٩٨١ .

### (سين)

٥٩. سر صناعة الإعراب ، لابن جني (ت: ٣٩٢ هـ) ، تحقيق : الدكتور حسن  
هنداوي ، دار القلم - دمشق ، الطبعة الثانية ، ١٤١٣ هـ -١٩٩٣ م .

### (شين)

٦٠. الشاهد وأصول النحو في كتاب سيوييه: الدكتور خديجة الحديثي، مطبعة  
المجمع العلمي ، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.

٦١. شذا العرف في فن الصرف ، أحمد بن محمد بن أحمد الحملاوي  
(ت: ١٣١٥ هـ) ، قدّم له وعلق عليه: الدكتور محمد بن عبد المعطى ، دار  
الكيان .

٦٢. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد شهاب الدين أبي الفلاح  
الحنبلي الدمشقي ( ت: ١٠٨٩ هـ ) ، تحقيق عبدالقادر الأرنؤوط ومحمود  
الأرنؤوط ، دار ابن كثير ، دمشق - بيروت ، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.

٦٣. شرح ابن عقيل ، بهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت: ٧٦٩ هـ) ، تحقيق:  
محمد محي الدين عبد الحميد ، الطبعة العشرون ، دار التراث ، القاهرة ،  
١٩٨٠ .

٦٤. شرح التسهيل لابن مالك (ت: ٦٧٢ هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن السيد،  
و الدكتور محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع للإعلان،  
الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠ م .
٦٥. شرح الفية ابن مالك، لابن الناظم مكتبة دار المجتبى، العراق \_ النجف  
٢٠٠٩م.
٦٦. شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله الأزهرى ( ت: ٩٠٥ هـ)،  
تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان الطبعة  
الأولى ، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠ م .
٦٧. شرح جمل الزجاجي ، لأبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن  
عصفور الإشبيلي (ت : ٦٦٩ هـ) ، إشراف الدكتور إميل بديع يعقوب ، دار  
الكتب العلمية بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٨م.
٦٨. شرح الرضي على الكافية ، رضي الدين محمد بن الحسن الاستر ابادي (ت:  
٦٨٨ هـ) ، تحقيق: يوسف حسن عمر، دار الكتب الوطنية - بنغازي ، الطبعة  
الثانية ، ١٩٩٦م.
٦٩. شرح شافية ابن الحاجب ، الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستر ابادي  
(ت: ٦٨٦ هـ ) ، تحقيق : محمد نور الحسن ، محمد الزفزاف ، محمد محي  
الدين عبد الحميد ، بيروت - لبنان ، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
٧٠. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، لابن هشام الانصاري  
المصري تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا -  
بيروت ١٩٩٧ م.
٧١. شرح قطر الندى وبل الصدى، أبي محمد عبد الله جمال بن هشام الأنصاري  
(ت: ٧٦١ هـ) ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية،  
صيда - بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م .

٧٢. شَرَحَ كتاب الحُدود في النحو ، الإمام عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي  
المكِّي(ت: ٩٧٢ هـ) ، تحقيق : الدكتور المتولي رمضان أحمد الدميري،  
مكتبة وهبة - القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٣ م .

٧٣. شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السِّيرافي (ت: ٣٦٨ هـ )، تحقيق: الدكتور  
رمضان عبد التواب ، الدكتور محمود فهمي حجازي، الدكتور محمد هاشم  
عبد الدايم ، مركز تحقيق التراث ١٩٩٠ م .

٧٤. شرح المفصل للزمخشري ، تأليف: موفق الدين أبي البقاء بن علي بن  
يعيش الموصلِي ( ت: ٦٤٣ هـ ) ، قدم له ووضع هوامشه و فهارسه الدكتور  
إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى  
٢٠٠١ م.

٧٥. شرح المُقَدِّمة المُحْسِبة، لظاهر بن أحمد بن بَابِشَاذ ( ت : ٤٦٩ هـ )، تحقيق:  
خالد عبد الكريم ( د . ت ) .

٧٦. شِعْرُ عَمْرُو بن مَعْدِي كَرِبَ الزبيدي ( جَمَعَه وَنَسَقَه ) حققه ، مطاع  
الطربيشي الطبعة الثانية ، ١٤٠٥ هـ -١٩٨٥ م ، الطبعة الأولى ١٩٧٤ م ،  
الطبعة الثانية ، ١٩٨٥ م.

٧٧. شِعْرُ عَبْدَةَ بن الطبيب (ت:٢٥هـ) ، جمع الدكتور يحيى الجبوري ، دار  
الترايبية ، ١٣٩١هـ -١٩٧١ م .

٧٨. الشعر والشعراء ، لابن قتيبة ، تحقيق : أحمد محمد شاكر ، دار إحياء  
الكتب العربية - القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٣٦٩ هـ .

### (صاد)

٧٩. الصاحبِي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسُنن العرب في كلامها، للإمام  
العلامة أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا من لغويِّ القرن الرابع



- الهجري (ت: ٣٩٥ هـ) علق عليه و وضع حواشيه، أحمد حسن سبح، دار  
الكتب العلمية، بيروت\_ لبنان، الطبعة الأولى (١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م) .
٨٠. صحيح الأمام البخاري : للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم  
المُغيرة الجُعفي البخاري (ت: ٢٥٦ هـ) .
٨١. صحيح مسلم الأمام الحافظ أبي الحسين مُسلم بن الحجاج القُشيري  
النيسابوري (ت: ٢٦١ هـ) ، تحقيق : نظر محمد الفاريابي أبو قتيبة ، دار  
طبية للنشر والتوزيع ، الرياض - السويد ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٧ هـ -  
٢٠٠٦ م .

### (ضاد)

٨٢. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ، شمس الدين بن عبدالرحمن  
السخاوي (ت: ٩٠٢ هـ) ، دار الجيل - بيروت ، ( د . ت ) .

### (طاء)

٨٣. طبقات النحويين واللّغويين ، لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيديّ الاندلسي ،  
تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، الطبعة الثانية.

### (عين)

٨٤. علل النحو، أبي الحسن محمد عبد الله الوراق (ت : ٣٨١ هـ)، تحقيق :  
محمود جاسم الدرويش ، مكتبة الرشد ، الرياض \_ السعودية ، الطبعة  
الأولى ، ١٩٩٩ م .
٨٥. علم الأصوات ، دكتور كمال بشر ، دار غريب للطباعة ، ٢٠٠٠ .

٨٦. علم الدلالة، د. أحمد مختار عمر ، نشر مكتبة دار العروبة ، الكويت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٨٧. العمدة في محاسن الشعر وآدابه و نقده : لأبي علي الحسن بن رشيق القيرواني الأزدي (٣٩٠ ، ٤٥٦ هـ) ، حققه وفصله ، وعلق على حواشيه : محمد محي الدين عبد الحميد دار الجبل ، الطبعة الخامسة (١٤٠١هـ - ١٩٨١م) .

٨٨. العين ، الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت: ١٧٥هـ) ، تحقيق : مهدي المخزومي ، والدكتور إبراهيم السامرائي ، دار الرشيد للنشر ، بغداد ، ١٩٨٠.

### (غين)

٨٩. غاية النهاية في طبقات القراء، الإمام شمس الدين أبي الخير محمد بن محمد بن علي الجزري الدمشقي الشافعي(ت: ٨٣٣ هـ ) ، تحقيق : ج. برجستراسر، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م .

### (فاء)

٩٠. فصول في فقه اللغة ، الدكتور رمضان عبد التواب، الطبعة السادسة ، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م .

٩١. فقه اللغة ، الدكتور علي عبد الواحد وافي، اشراف: داليا محمد إبراهيم ، الطبعة الثانية ، ٢٠٠٤ م .

٩٢. فقه اللغة وخصائص العربية- دراسة تحليلية مقارنة للكلمة العربية وعرض لمنهج العربية الأصيل في التجديد والتوليد ، محمد مبارك ، دار الفكر- بيروت ، الطبعة الخامسة ، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.

٩٣. فقه اللغة وسر العربية ، لأبي منصور إسماعيل الثعالبي النيسابوري(ت:٤٢٩هـ) ، (د.ت).  
٩٤. في أصول النحو ، سعيد الأفغاني ، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م .  
٩٥. في علم الدلالة (دراسة تطبيقية في شرح الانباري للمفضليات) ، دكتور عبد الكريم محمد حسين جبل ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٧ .  
٩٦. في علوم القراءات - مدخل ودراسة وتحقيق ، تأليف الدكتور السيد رزق الطويل ، المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة ، المعابد ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .

### (قاف)

٩٧. القياس في النحو العربي نشأته و تطوره ، د . سعيد جاسم الزبيدي ، دار الشروق للنشر و التوزيع ، عمان - الأردن ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٧ .

### (كاف)

٩٨. كتاب الإدغام الكبير ، الشيخ الإمام أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني(ت:٤٤٤ هـ) تحقيق : عبد الرحمن العارف ، عالم الكتب ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٣ م .  
٩٩. كتاب الأضداد في كلام العرب، لأبي الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي الحلبي(ت: ٣٥١ هـ ) ، تحقيق : الدكتور عزة حسن ، الطبعة الثانية ، ١٩٩٦ .

١٠٠. كتاب الأمثال ، الأمام الحافظ أبي عبيد القاسم بن سلام ( ت: ٢٢٤ هـ - ٣٣٨م ) ، تحقيق : الدكتور عبد المجيد قطامش ، دار المأمون للتراث ، دمشق ، بيروت الطبعة الأولى ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
١٠١. كتاب الأمثال في الحديث النبوي (ﷺ) ، أبي محمد عبدالله بن محمد بن جعفر حيان المعروف بأبي الشيخ الأصبهاني (ت: ٣٦٩ هـ) ، تحقيق : عبد العلي عبد الحميد ، الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
١٠٢. كتاب التعريفات ، علي بن محمد الشريف الجرجاني ( ت: ٨١٦ هـ ) ، مكتبة لبنان \_ بيروت ، طبعة جديدة ، ١٩٨٥ م .
١٠٣. كتاب الحروف ، أبو نصر الفارابي ( ت : ٣٣٩ هـ ) تحقيق : محسن مهدي ، دار المشرق ، بيروت - لبنان ، الطبعة الثانية .
١٠٤. كتاب المقتضب لأبي العباس محمد بن يزيد (ت ٢٨٥ هـ) ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م .
١٠٥. كتاب معاني القرآن ، لأبي سعيد بن مسعدة الاخش الأوسط (ت : ٢١٥ هـ) ، تحقيق : الدكتورة هدى محمود قراعة ، مكتبة الخانجي ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٠ م
١٠٦. الكشاف عن حقائق التأويل وعيون الاقاويل في وجوه التأويل ، جارالله محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) ، اعتنى به مصطفى حسين احمد ، دار الكتاب العربي- بيروت ، د.ت .
١٠٧. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، مصطفى بن عبدالله المشهور بحاجي خليفة ( ت : ١٠٧٦ هـ ) ، تحقيق : محمد شرف الدين ، بيروت ، د. ت .
١٠٨. الكليات " معجم في المصطلحات والفرُوق اللغوية" ، لابي البقاء ايوب موسى الحسيني الكفوي (ت: ١٠٩٤ هـ - ١٦٨٣ م) ، أعدّه للطبع ووضع فهرسة : د. عدنان درويش ، ومحمد المصري ، بيروت - لبنان ، الطبعة الثانية ، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م .

## (لام)

١٠٩. اللّامات، لأبي القاسم الزجاجي(ت: ٣٣٧هـ)، تحقيق: الدكتور مازن مبارك، دار الفكر \_ دمشق، الطبعة الثانية ، ١٩٨٥ م.
١١٠. لسان العرب، لابن منظور(ت: ٧١١هـ) ، دار صادر- بيروت ، طبعة جديدة ومحققة.
١١١. لهجات العرب ، أحمد تيمور باشا ، تقديم الأستاذ إبراهيم مذكور، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م .

## (ميم)

١١٢. مجالس ثعلب ، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت: ٢٩١هـ) ، تحقيق : عبدالسلام محمد هارون، دار المعارف ، مصر، الطبعة الثانية ، ١٩٦٠ م .
١١٣. مجمع الأمثال ، لأبي الفصل أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم النيسابوري الميداني (ت: ٥١٨ هـ ) ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، ١٩٥٥ م .
١١٤. مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج ، وعلى ابیات مفردات منسوبه إليه ، تحقيق : وليم بن الورد ، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع - الكويت .
١١٥. مختار الصحاح، ابن أبي بكر عبد القادر الرازي، الطبعة الأولى، مصر ، ١٣٢٩هـ.
١١٦. مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها ، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق : دكتور حسين أحمد بو عباس(ت: ٣٧٧ هـ ) ، مركز الملك فيصل للبحوث للدراسات الإسلامية، تراث ٢١ ، الطبعة الأولى ، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١٠ .
١١٧. المختصر في شواذ القرآن (كتاب في اختلاف القراءات والمصاحف)، وضعه أبو عبد الله الحسين بن أحمد المعروف بـ(ابن خالويه) ،(ت: ٣٧٠ هـ)، حققه ونشره: ج. برجستراسر ، قدم له : آرثر جفري دار بيبليون - باريس .

١١٨. المدخل النحوي ( تطبيق و تدريب في النحو العربي ) ، الدكتور علي بهاء الدين بوخود ، بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م .
١١٩. المذكر والمؤنث لابن التستري الكاتب (ت: ٣٦١ هـ ) ، تحقيق: الدكتور أحمد عبد الحميد هريدي ، الطبعة الأولى ، مطبعة المدني ، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة - دار الرفاعي بالرياض ، ١٩٨٣ م .
١٢٠. المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري (ت: ٣٢٨ هـ) ، تحقيق : محمد عبد الخالق عزيمة ، القاهرة ، ١٩٨١ .
١٢١. المزهري في علوم اللغة وأنواعها ، عبد الرحمن جلال الدين السيوطي(ت: ٩١١ هـ) ، تحقيق : محمد أحمد جاد المولى بك ، و محمد أبو الفضل إبراهيم ، وعلي محمد البجاوي ، الطبعة الثالثة ، دار التراث - القاهرة .
١٢٢. مسائل خلافية في النحو ، تأليف ، أبي البقاء العكبري( ت : ٦١٦ هـ ) ، تحقيق: محمد خير الحلواني ، دار الشرق العربي بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى، ١٩٩٢ م ١٤١٢ هـ .
١٢٣. المساعد على التسهيل ، بهاء الدين بن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك ، تحقيق : د. محمد كامل بركات ، الطبعة الثانية الملكة العربية السعودية، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م .
١٢٤. مسند الامام احمد بن حنبل، أبو عبد الله الشيباني( ت ٢٤١ هـ ) ، دار احياء التراث العربي - بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٩٩٤ م .
١٢٥. المصباح المنير ( مُعْجَم عَرَبِي - عربي ) ، للعالم العلامة أحمد بن محمد بن علي الفيومي المقرئ ( ت: ٧٧٠ هـ ) ، بيروت - لبنان ، طبعة بلوآين ميسرة ، ١٩٨٧ .
١٢٦. معاني القرآن ، أبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت: ٢٠٧ هـ) ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
١٢٧. معاني النحو: الدكتور فاضل صالح السامرائي ، الناشر : شركة العاتك لصناعة الكتاب القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٤٢٣ - ٢٠٠٣ .

١٢٨. معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، الدكتور محمد سمير نجيب اللبدي ، دار الفرقان، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
١٢٩. معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية ، للدكتور : إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب - القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٣٣ هـ - ٢٠١١ م .
١٣٠. معجم الصوتيات ، أ. د. رشيد عبد الرحمن العبيدي ، دار الكتب والوثائق العراقية، الطبعة الأولى ، مركز البحوث و الدراسات الإسلامية.
١٣١. المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى ، أحمد الزيات ، حامد عبد القادر ، محمد النجار، تحقيق : مجمع اللغة العربية ، دار الدعوة.
١٣٢. معجم مقاييس اللغة ، لابن فارس ( ت: ٣٩٥ هـ ) ، تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية الطبعة الثالثة ، بيروت - لبنان ، ٢٠١١ .
١٣٣. معرفة القراء الكبار للذهبي ، القاهرة ( د. ت ).
١٣٤. مغنى اللبيب عن كتب الأعراب ، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري الشيخ جمال الدين الحنبلي (ت: ٧٦١ هـ ) ، تحقيق وشرح: الدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب، الكويت ، الطبعة الأولى ، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
١٣٥. مغني اللبيب عن كتب الاعاريب ، ابن هشام الانصاري ، حققه وعلق عليه: د. مازن المبارك ، ومحمد علي حمد الله ، وراجعه سعيد الافغاني ، مؤسسة الصادق ، طهران ، ١٣٧٨ هـ .
١٣٦. المفردات في غريب القرآن ، لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الاصفهاني (ت : ٥٠٢ هـ ) ، تحقيق : محمد سيّد كيلاني ، دار المعرف ، بيروت - لبنان.
١٣٧. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت: ٧٩٠ هـ)، تحقيق : الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، جامعة أم القرى ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠٧ م.

١٣٨. المقتبس من اللهجات العربية القرآنية ، دكتور محمد سالم محيسن ، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة و النشر والتوزيع ، الإسكندرية ، ١٩٨٦ م.
١٣٩. المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني ( ٤٧١ هـ ) ، تحقيق : د. كاظم بحر مرجان ، دار رشيد للنشر ، ١٩٨٢ م .
١٤٠. المقدمة الجزولية في النحو ، تصنيف : أبي موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي ( ٥٦٠٧ هـ ) ، تحقيق: الدكتور شعبان عبد الوهاب محمد ، دار الكتب والوثائق القومية ، ١٩٨٨ م.
١٤١. مقدمة في أصول الحديث، للمُحدِّثِ الجليل الشيخ عبد الحَقِّ الدهلوي \_ رحمه الله (ت: ١٠٥٢ هـ ) تعليق: سلمان الحسيني النَّدوي، دار البشائر الإسلامية ، بيروت \_ لبنان، الطبعة الأولى (١٤٠٤ هـ)، مطبعة ندوة العلماء لکنائو، الهند، الطبعة الثانية ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
١٤٢. المقرب، علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور (ت: ٦٦٩ هـ) ، تحقيق : أحمد عبد الستار الجوارى ، و عبد الله الجبوري ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٢ .
١٤٣. من أسرار اللغة ، دكتور إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة السادسة، ١٩٧٨ م.
١٤٤. مناهج البحث في اللغة ، دكتور تمام حسان ، الدار البيضاء، الطبعة الثانية، ١٣٩٤ هـ - ٢٠٠٧ م .
١٤٥. المنصف، شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي لكتاب التصريف الأمام أبي عثمان المازني النحوي البصري ، تحقيق : إبراهيم مصطفى عبد الله أمين، إدارة إحياء التراث ، الطبعة الأولى ، ١٩٥٤ م .
١٤٦. موسوعة القبائل العربية - بحوث ميدانية وتاريخية ، محمد سلمان الطيب، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي ، ١٩٩٧ م .
١٤٧. موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ، الدكتورة خديجة الحديثي، دار الراشد، ١٩٨١ م .



## (نون)

١٤٨. النحو الوفي ، عباس حسن ، الطبعة الثالثة ، دار المعارف.
١٤٩. النشر في القراءات العشر، ابن الجزري ( الحافظ أبي الخير محمد بن محمد  
الدمشقي الشهير بابن الجزري (ت:٨٣٣ هـ ) ، تحقيق : علي محمد الضباع  
، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ، ( د - ط ) .
١٥٠. نظام الحرف في النُّحو والصَّرْف، الدكتور موسى أسعد عجمي، دار  
المحجة \_ البيضاء ، الطبعة الأولى ، ٢٠١١ .
١٥١. النهاية في غريب الحديث والأثر ، لمجد الدين بن الأثير (ت : ٦٠٦ هـ )،  
اشرف عليه و قدّم له : علي بن حسن بن عبد الحميد الحلبي الأثيري ، دار  
ابن الجوزي - المملكة العربية السعودية ، الطبعة الأولى ، ١٤٢١ هـ .

## (هاء)

١٥٢. همع الهوامع في جمع الجوامع، للإمام جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١ هـ)،  
تحقيق: الدكتور عبد العال مكرم ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ ، دار البحوث العلمية.
١٥٣. الوافي بالوفيات، صلاح الدين الصفدي ( ت ٧٦٤ هـ ) ، تحقيق : محمد بن  
الحسين بن عبدالله ، ومحمد بن عبدالله الشبلي، بيروت ، ١٤٢٠ هـ -  
٢٠٠٠ م.

## \_ الدوريات \_

١٥٤. الحدود في النحو ، لعلي بن عيسى الرماني (ت: ٣٨٤ هـ ) ، تحقيق : بتول  
قاسم ناصر، مجتزئ من مجلة المورد التي تصدرها وزارة الثقافة و

الإعلام ، دار الشؤون الثقافية العامة بالعراق ، العدد الأول من المجلد الثالث والعشرين .

### الرسائل الجامعية

#### (ألف)

١٥٥. اثر الحركات في اللغة العربية ( دراسة في الصوت و البنية) ، علي عبد الله القرني، إشراف: أ - د سلمان بن إبراهيم العابد، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م، المملكة العربية السعودية.

١٥٦. الأخذ بالدلالات المجازية في قرارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة من (الدورة الأولى سنة ١٩٣٤ م ) ، أطروحةً تَقَدَّم بها: محمد صالح ياسين الجبوري ، بإشراف : الأستاذة الدكتورة خولة محمود فيصل ، ٢٠١١ م..

١٥٧. الإعلال و الإبدال و الإدغام في ضوء القراءات القرآنية واللهجات العربية،( رسالة مقدمة إلى قسم اللغة العربية للحصول على درجة الدكتوراه في اللغة العربية تخصص النحو والصرف، إعداد الطالبة: أنجب غلام نبي بن غلام محمد، إشراف الأستاذ الدكتور عبد الله درويش ، ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م.

#### (شين)

١٥٨. الشواهد والاستشهاد في النحو، عبد الجبار علوان النايلة، رسالة "ماجستير"، مطبعة الزهراء - بغداد ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م.

#### (نون)

نَحْوُ سيبويه في كتب النحاة ، دراسة وتحقيق وتقويم: مازن عبد الرسول سلمان إبراهيم، بإشراف : أ.م. د. صالح هادي القرشي ، ٢٠٠٦ م

---

## **Linguistic and Syntactic Investigations in Al-Damamini's Taleek Alfara'ad Ala Tasheel Alfawa'ad**

### **Abstract**

The study consists of an introduction, preamble, four chapters and a conclusion.

The introduction includes the contents of the study, while the preamble deals with two investigations about the personalities of Ibn Malik and Al-Damamini.

Chapter one studies Al-Damamini's method in his Taleek Alfara'ad Ala Tasheel Alfawa'ad and it has two investigations: the first is Al-Damamini's syntactic and linguistic method, and the second one is the syntactic and linguistic sources.

Chapter two is about the syntactic sources. It has four investigations: the first one is about listening and it has three parts: the Holy Quran and its readings, the Prophet's Holy Hadeeth and the Arab's Speech (Poetry and Prose). The second one is about measurement and it also has three parts: the expressions he used to express measurement, kinds of measurement and ranks of measurement. The third one is about agreement and the fourth one is concerned with justification.

Chapter three deals with three investigations: the first one is about sound, and it has two divisions: vocal idioms and dialects. The second one is about the morphological aspects which are sub-divided into two parts: the structure of verbs and nouns, and the numerical Semantic of the morphological aspects.

In chapter four, the researcher deals with the syntactic investigations in Al-Damamini's Taleek Alfara'ad Ala Tasheel Alfawa'ad. It is divided into three investigations: the first one is about the study of the syntactic prefaces which is further divided into three divisions: speech and its contents, speech structure and analysis and definite and indefinite

nouns. The second one is about the nominal compound and it is subdivided into two parts: the primary word and the following one and the primary word abolishers. The third one is divided into three parts: the subject, the acting subject and the functioning.

The conclusion sums up the findings of the whole study. The researcher concluded that Al-Damamini didn't imitate others, but he discusses objects or supports others' views with evidence. Objection is the main characteristic feature in his book.

Ministry of higher education  
University of diyala  
College of basic education  
Department of Arabic



**Linguistic and Syntactic investigations in  
Al-damamini's Taleek Alfara'ad Ala  
Tasheel Alfawa'ad**

**A Thesis submitted to**

**the council of the college of basic education / university of  
Diyala in partial fulfillment of the requirements for the degree  
of master of arts in Arabic – linguistics and syntax**

**By**

**Huda malallah ahmed**

**Supervised by**

**Asst.prof. qismah madhat Hussein**

1436 H

2014 A.D